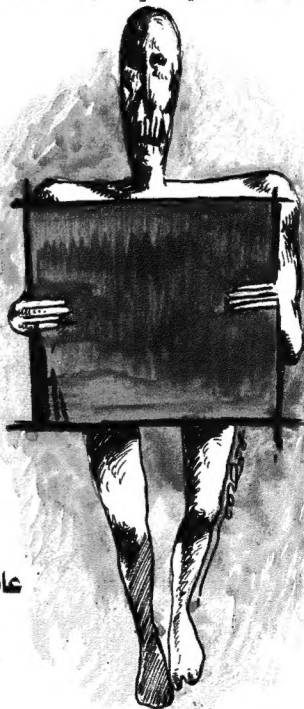


مربع الإرهاب

الأجهزة الأمنية في العراق خلال الفترة من 1968 - 2002



عامر مخيف العمر



مربع الإرهاب

الأجهزة الأمنية في العراق خلال الفترة

من ١٩٦٨-٢٠٠٢

مربع الإرهاب

الأجهزة الأمنية في العراق خلال الفترة

من ١٩٦٨-٢٠٠٢

عامر مخيف العمر

محفوظ
جميع الحقوق



دار الحكمة للنشر والتوزيع

شبابان - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: ٥٣٣١٠٨١ فاكس ٥٣٣٥٩٤ - ٥٥٩٦٣٦

ص.ب (٣٦٦) الرمز البريدي (١١٩٤١) عمان - الأردن

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مفعته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة كانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بتصوير، أم تسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض القائل للملاحقة القانونية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَوَلَمْ نَكُنْ لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ بِأَنفُسِهِمْ ظُلُمًا وَأَنَّا عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ۚ الَّذِينَ
أَخْرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَبَنَاهُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِذْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ وَلَوْ أَنَّهُ لَفِي السَّيِّئِ
بَعْضُهُمْ يَبِيعُ بَعْضًا لَّهِدَتْ صَوَالِحُ وَيَبِيعُ صَوَالِحًا وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا (اسْمُ) اللَّهِ
كَثِيرًا وَلِيُنْصَرِفَ (لَهُ) مِنْ يَنْصُرَهُ (أَنَّ) اللَّهُ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

سورة الحج الآية (٣٩-٤٠)

الاهراء

اهدي كتابي هذا
إلى ضحايا القمع الصدامي
إلى المهجرين الذين حرّموا من عطر تراب الوطن
ونسيمه
إلى سكان الأقبية ومن خلف أسوار الطغاة
إلى الثكالى واليتامى
إلى آباء وأمّهات وأبناء وبنات وأخوة وأخوات وزوجات
الأبطال العمالقة الذين اظهروا قماءة المجرمين الزنادقة
إلى الأموات الأحياء...الذين كتب لهم ان يكونوا لعنة
أبدية على جلاذيتهم وشاهدا حيا على دمويتهم وعبرة
لمن يعتبر

المؤلف

كبر ف سافر رها لكم
 من تفهمون الأقول بع نفس رها
 كل ما سأرويكم هي الحوادث فقط
 وليس من الذي حدث
 والذي لم يحدث له شيء
 لن يستطيع أن يتخبر كل ما حدث

ت - س - النوت

المقدمة

١- الأمن مطلب وحلجة إنسانية أساسية منذ نشوء الفرد والجماعة البشرية. بل هو حاجة لكل المخلوقات الحيوانية وتعبير عن حاجتها للأمن بطريقة معيشتها الجماعية على شكل قطعان ومملكات وجماعات للدفاع عن نفسها بشئتي الوسائل والهروب من الخطر وقد ورد نكر الأمن في الكتب السماوية لاسيما للقران الكريم وفي الإنجيل والتوراة . حيث ذكره الله تعالى في القران الكريم تصريحاً وتلميحاً في آيات كثيرة وفي عدة سور، كأحد أهم نعمتين حبا الله فيها الإنسان هما (الرزق، والأمن) قال تعالى: { فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف } وقال رسول الله (ص) { المعلم من سلم للناس من لسانه ويده }.

٢- إن النظام والاستقرار مطلبان لا محيص عنهما، للعطاء والتدفق والاستمرارية في أية حضارة، وبمقدار ما تستند مفاهيم الأمن والعدالة على أسس إنسانية تسم نحو تحقيق القيم الأخلاقية، فكريا ووجدانيا، ومفاهيم الحق والخير فتتفع هذه الحضارة للتقدم والارتقاء في حركة التاريخ البشري. فالأطر الفلسفية والقانونية والإدارية والسلوكية التي تدعم الخير والعدالة والحرية وترسي قواعدها في أي مجتمع، هي قيم إنسانية من شأنها أن تطلق كل طاقات الإبداع والتقدم والحرية لأفراد ومؤسسات المجتمع، لتحقيق كرامته الإنسانية ومتطلباته المادية، وهذه العوامل تعبر عن قصة صراع الإنسان عبر العصور .

وقيم الصدق والعدالة والنظام، موجودة في ضمير الإنسان الفطري، ولكي تعطي أكلها في الحياة العملية تتطلب بيئة مطمئنة بالأمن، وشعوراً بأهميته في تحقيق الاستقرار والتفاعل وحسب الحياة. إذن لا بد للدولة ولأية مؤسسة اجتماعية وسياسية أخرى من الاتصاف بالعدالة والحق والأخلاق التي ينبغي أن تطبع بطابعها الحضارة الإنسانية عموماً، وحضارتنا العربية المسلمة خصوصاً، وبهذا سيتوفر الأمن الذي يثمر الاستقرار والسلام.

يرى أن كسرى ملك الفرس أرسل رسولا إلى خليفة المسلمين عمر بن الخطاب (رض) في المدينة وبعد البحث عنه وجده نائما تحت شجرة وحده فاستقرب رسول كسرى من هذا المشهد، ثم قال له ((عدلت فأمنت فمت)).

٣- الأمن إحساس نفسي وشعور داخلي بالطمأنينة، والجريمة شيء مادي، وقد خاف الإنسان على نفسه وماله وأسرته وعقيدته وسعادته الروحية والمادية. فسمى تحت هذه الظروف إلى إيجاد الوسائل التي تزيل هذه المخاوف. فكانت العائلة والقبيلة، ثم ظهرت الدولة ومؤسساتها كرقى ظاهرة اجتماعية وسياسية لحماية مصالح الأفراد والمجتمع وقد قامت الشرطة منذ وقت مبكر مع لولى للتنظيمات الاجتماعية التي شهدا المجتمع ممثلة في زعماء القبائل والعشائر، ومن هنا تقمت وتطورت المجتمعات وتشكلت الدول، فظهرت الحاجة إلى جهاز مستقل يقوم بواجبات الشرطة لحفظ الأمن، ومطاردة المجرمين، ومنع الجريمة.

إن شعور المواطنين بوجود سلطة علمية أقوى تستطيع أن تحافظ على أرواحهم وممتلكاتهم وتردع أعداء المجتمع وتقتص منهم يوفر السكنة لهم ويضمن الأمان. ولكن إذا كانت السلطة ومؤسساتها، هي مصدر الخوف والرعب والنهب والاضطهاد والدمار والخراب. . . . كما هو الحال في العراق في عهد صدام التكريتي، فأين يتجنى الإنسان الخاضع لسلطانها ؟!

٤- للإنسان ضرورات متعددة تختلف باختلاف الزمان والمكان واحتياجات أخرى لكن القاسم المشترك بينها يتمثل في: النفس، الدين، الكرامة، العقل، النسل، المال، المرض^(١).

هذه الضرورات يجب المحافظة عليها، والدفاع عنها، والاطمئنان لصيانتها كي يتوفر الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع. فالأمن يبدأ من النفس.

(١) اللواء الدكتور بهاء الدين إبراهيم - الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة.

٥- الأمن يوفر السعادة والسعادة متأتية من الأمن. ولأمن علاقة وثيقة بالإبداع والتقدم العلمي والحضاري، وزيادة الإنتاجية والازدهار والتنمية بكل فروعها، وعمران الأرض. كما أن له علاقة وطيدة بالحرية، فحينما تتوفر الحرية يتوفر الأمن والعكس صحيح. للعمل السياسي تأثير أساسي على استتباب الأمن في الدولة، والفكر والفلسفة والسياسة التي تعتقها الدولة تنعكس على مفهوم الأمن.

إن هذه المعطيات تختلف من دولة إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر حتى ضمن الدولة الواحدة. وكلما تطورت الحياة وتشابكت المصالح، ازدادت أهمية الأمن، وأضحى حاجة إنسانية واجتماعية وضرورة تنظيمية مطلوبة، ولا قيام للدولة بدونه. كما أن قيام سلطة (حكومة) عادلة تفرض سيطرتها الكاملة على أنحاء البلاد بديمقراطية هي أولى الخطوات وأهمها في سبيل توفير الأمن والاستقرار وإقرار السلام.

٦- فلسفة الأمن تستمد فاعليتها من فلسفة النظام الحاكم، فإن كان النظام مستقلاً وحرراً، وكانت أجهزته الأمنية التي تنفذ سياسته بذات النهج في خدمة المواطن والمجتمع كان الاستقرار متوفراً، أما إذا كان النظام شمولياً واستبدادياً، فإن هدف أجهزته الأمنية هي حماية النظام، وقمع تحركات المواطنين وخنق كل صوت معارض.

لقد نشأ الجهاز الأمني في العراق الحديث في ظروف غير صحية، حيث كان جل اهتمامه وهدفه الأساس هو ملاحقة أبناء الشعب وقمع الحركة الوطنية بشكل علم. إلا أن نظام صدام التكريتي يمثل النموذج الأسوأ ليس بين أنظمة الحكم العراقية المتعاقبة فحسب، بل بين الأنظمة الاستبدادية قاطبة، فأجهزته الأمنية هي الأوسع بين الأجهزة القمعية في العالم.

٧- لقد تحدثت تشكيلات الأجهزة الأمنية في العراق بعد عام ١٩٦٨ وتشبكت أجهزة جديدة وبمسميات لم يعرفها الشعب من قبل، بناها ورعاها شخص قاتل تروى على الجريمة، طفولته مليئة بالحرمان والتشرد، ففي صباه قتل

أحد أقاربه المدعو (سعدون الناصري التكريتي)، وهو لم يبلغ الحلم حينها (١٤ عاما). وعند بلوغه سن الثانية والعشرين (عام ١٩٥٩) أسهم فسي محاولة اغتيال رأس الدولة (عبد الكريم قاسم) مقابل ثمن بخس قدره سبعون ديناراً. وعندما فشلت محاولته، هرب إلى سوريا مع أحد قيادي حزب البعث.

وفي طريقهما إلى سوريا اجتازا منطقة الجزيرة شمال غرب الرمادي فوصلا إلى بيت بدوي في تلك الصحراء وقد جن عليهما الليل، ولم يستدلا على اتجاه الحدود العراقية - السورية. فاضطرا للمبيت لدى ذلك البدوي، وقد قام بواجبات الضيافة على أتم وجه، وقبل أن يناما قالا لمضيفهما أنهما مطلوبان للحكومة وقد تأتي الشرطة للبحث عنهما، فرد عليهما الأعرابي، وكعادة العرب، "والله لا أسلمكم حتى أقتل دونكم ... ناموا ولا تقلقوا". وفي الصباح الباكر وبعد الإفطار، طلبا منه أن يساعدهما لإيصالهما إلى الحدود لأنهما ضلّا الطريق، وذهب الرجل معهما إلى أن أوصلهما إلى قرب الحدود حيث بانت بعض القرى السورية، وأشار لهما : هذا هو طريقكم وتلك القرى والبنائيات هي الأراضي السورية، وقبل توديعهما أعطاه أحدهما مبلغا من المال تقديرا لما قدمه من خدمات، فانتفض ذلك البدوي وغضب رافضا ذلك قائلا : إني لم أقدم ذلك مقابل ثمن، فأنتما عراقيان من أبناء وطني وإخواني وهذه لا أقبلها منكما، فاعتنرا منه، صافحهما للتوديع وأدار ظهره راجعا حيث بيته وعائلته. ولكن ذلك الشخص (٢٢ عام) أبى إلا أن يجازي إحسان ذلك الرجل البدوي، فبماذا عصاه أن يجازيه ! بثلاث طلقات مسدس اخترقت رأس ذلك البدوي وأردته قتيلًا. ويضيف ذلك القيادي البعثي الذي كان معه، "عند سماعي الطلقات انفتحت فإذا البدوي مضرجٌ بالدماء وقد قضى نحبه، وصرخت ماذا عملت يا صدام ؟! أجابني : "الذي يريد أن يصل إلى السلطة عليه أن يدوس على جثث الآخرين!!! وأضاف:ربما عند عودة هذا الرجل تصادفه دورية حكومية وتضغط عليه وسيعترف ويخبرهم باتجائها، وعليه لا بد من قتله!!

وفي عام ١٩٦٣ عندما اشتد الخلاف بين علي صالح السعدي (أمين سر حزب البعث في العراق) وبين مناويليه في قيادة الحزب اقترح صدام التكريتي على بعض الضباط في القيادة، تخليصهم من علي السعدي بطلقة وتنتهي المشكلة

هذا الشخص وبهذه النشأة الدموية، وبعد سنين يأتي ليكون رئيس العراق، فلا غرابة في أن يقوم بنفسه ببناء أضخم أجهزة أمنية وأكثرها تعددا وأشدّها بطشاً ودموية عرفتها المنطقة بل قد تكون الوحيدة في العالم بهذه الدموية والتشابك والتعدد والقمع الشامل. (فالإناء ينضح بما فيه)، إنه صدام التكريتي الذي لم يكتف بما فعله، بل استمر في القتل بيده والإشراف بنفسه على التعذيب والتحقيق، وهو على رأس السلطة. لذلك فإن كشف أجهزة صدام القمعية والمتوحشة والفاقة لكل القيم الوطنية والإنسانية يصبح أمراً مطلوباً في وقت تشد فيه المواجهة بين حاكم مستبد وحاد وبين شعب يتوق لحريته وخلصه. لذا فإنني أحاول في كتابي أن أضع العنسة المكبرة فوق بعض قطرات النضوح النتن، ليطّلع الجميع ويرى ماذا بداخلها. ربما لا أوفق في إعطاء صورة متكاملة لكنها ستكون حتما صورة بسيطة لبعض ما يعانيه العراقيون على مدى أكثر من ثلاثين عاما على يد هذا الطاغية، وهي صورة تكشف تعرض كل العراقيين إلى الاضطهاد والقمع والإرهاب والقتل وخنق الحريات.

٨- العنف والجريمة سلاح صدام الأول والأخير، مارسه منذ صغره، وفي عز شبابه، ومارسه وهو خارج السلطة، ثم وهو على رأس السلطة، لذلك بنى أجهزة قمعية ضخمة قل نظيرها، هدفها الظاهر حماية الدولة، وبدأ باستخدامها للاستحواذ على السلطة، بدأ تدريجياً وبهوء بتقليم أظافر رئيسه البكر، إذ تم شراء أو قتل كل الطاقم التكريتي المحيط بالبكر، فقتل كلاً من: حردان التكريتي، ورشيد مصلاح التكريتي ومظاهر بحبي التكريتي وعذنان شريف التكريتي وحامد شهاب التكريتي وحמיד التكريتي ومحمد ابن الرئيس البكر وأزواج بنات البكر، كما نصب كمائن جنسية مصورة بأفلام فيديو لعدد

آخر من المقربين للبكر، وخلق لهيثم البكر متاعب نفسية لغرض إبعاده عن السلطة.

لقد أراد البكر القوة لحكمه واختار شخصاً يودب فيه خصومه في السلطة، ويجيد إخراج التمثيليات الحزبية، فكان صدام. لكنه لخطأ في الاختيار. فبعد أن أزاح من حول الرئيس خصومه السياسيين، أصبح الرئيس منعزلاً وضعيفاً، حيث وصل الخطر إليه . . فقد أزاحه صدام، وسمى لقتله حتى لوصله إلى حتفه.

٩- الحوادث والمشاهدات التي يحملها هذا الكتاب جاءت من مصادر ووثائق محلية أو دولية، وجاء البعض الآخر من المعاشاة الشخصية الميدانية، ومن المتابعة والرصد والتحليل.

إن هذا الكتاب هو قطرة من بحر وحلقة واحدة مما لا بد أن يكتب ويقال ويعرض على الملأ. لكن كتابي يبقى إسهاماً لا يقارن بألم ضربة جلاد على رأس بري.

إن ما كتبه أقل بكثير مما لم يكتب، وكل ما كتب وما لم يكتب لا يوازي شهقة لم فقدت ولبدها، أو نظرة بنيم فقد أباه، أو حياة عراقية هناك سترها، أو قطرة دم شهيد أريقت من أجل الحرية والكرامة والمبادئ.

١٠- يحاول هذا الكتاب أن يلج دولة الزنزانات والمشاق. . وأن يتحرى كل أكلة التمزيب وأن يتوغل في كل حقول الموت. . وجدران الإرهاب. . ولوالي الظلام في أجهزة صدام العديدة ليكشفها للشعب. . وليعرف بها أبناء العراق. . وإنها لمحاولة تقوم على درس وتمحيص وتحليل وكشف لهذا الكم الهائل. . ولهذا التراكم المركب من مسميات أجهزة أمن صدام ليعرف الشعب العراقي. . وكل العالم أية هوة سحيقة أوصل صدام شعب العراق إليها. . وليكتشف كل ذي ضمير حي أي زلزلة كبيرة تحول إليها العراق. زلزلة ليس فيها باب ولا نافذة. . ولا تسمع فيها إلا الشبهقات والصراخ وإزهاق الأرواح، إنها زلزلات الرعب الصدامي.

١١- إن رباعي الأجهزة للقمعية الرئيسية في العراق خلال حكم صدام (مديرية المخابرات العلمية، مديرية الاستخبارات العسكرية العلمية، مديرية الأمن العلمية، جهاز الأمن الخاص) تشكل الأدوات التنفيذية لاستبداد صدام، وقد مارست مختلف أنواع القمع والاضطهاد وشتى أنواع التنكيل والتعذيب والجرائم من القتل الجماعي والفردي، والاعتقال، والإخفاء، واضطهاد واعتقال النساء، والتجهير القسري، والاعتقال التعسفي، وعقوبات تشويه الخلق كقطع الأذان ووسم الجباه وقطع الأيدي والأرجل، وهي صور من ممارسات القرون الوسطى!!

يضاف إلى ذلك ممارسة التطهير العرقي والتمييز العنصري والطائفي، ونشر الرعب والإرهاب بين أوساط المجتمع العراقي بالإضافة إلى تقويت وتقوية مرتكزات المجتمع المدني، وهي الأسرة والعشيرة والأحزاب والنقابات والجمعيات المهنية والثقافية والاجتماعية. حتى أصبح قانون التهريب والرعب والقمع للامحدود سياسة ثابتة لصدام تمارسها أجهزته القمعية بشكل يومي، وقد ساهمت في ذلك بدور ثانوي وكالات استخبارية عديدة. وبالإضافة إلى سياسة الإرهاب الداخلية التي مارستها صدام -مستخدماً رباعي (مربع) القمع - سياسة الإرهاب الخارجي تجاه الدول والشعوب الأخرى من خلال حروبه وممارسته العدوانية والتخريبية ضد دول الجوار كافة، وكانت أكثرها وضوحاً وشمولية حربه مع الجارة المسلمة إيران (١٩٨٠-١٩٨٨) وغزوه لدولة الكويت الشقيقة في ٢ آب ١٩٩٠ وجرائمه البشعة فيها.

كما أنه استخدم سفارته في دول العالم أوكاراً للجرائم بحق العراقيين والشعوب الأخرى. كما مارس الإرهاب الدولي من خلال خطف الرهائن المدنيين من مختلف رعايا الدول، ولا يزال مئات الرهائن والأسرى الكويتيين المغيبين في سجون مربع الإرهاب الصدامي. كما أن أصابعه الخفية ليست بعيدة عن كثير من أحداث التشغب والتفنت الداخلية والتفجيرات في كثير من الدول العربية. ولجعل إرهابه عالمياً أقامت مخابراته علاقات وطيدة مع عناصر ومجموعات ومنظمات متطرفة وإرهابية في عدد من دول العالم في الشرق الأوسط وفي جنوب وشرق آسيا وفي أوروبا، موظفاً

الإمكانات المادية الكبيرة لذلك. ومستخدماً الأسلحة المحرمة دولياً لاسيما الكيميائية والجرثومية لإبادة الجنس البشري في العراق وفي دول أخرى.

وقد استخدم أسلحة الدمار الشامل أكثر من مرة ضد الشعب العراقي وضد جيرانه، ولديه الاستعداد لاستخدامها مرة أخرى. فهل يا ترى أن هناك إرهابياً أكثر خطراً من صدام، الذي يمثل للوجه القبيح للقابع خلف مريع الإرهاب ؟؟؟!

١٢- هذا الكتاب يبقى مجرد محاولة لإعطاء صورة وإن كانت غير كاملة، عما قاساه - ولا يزال - شعب العراق من النظام الدموي الحاكم، وكيف إنه نظام استخباري، فلا هو نظم سياسي مدني، ولا هو نظام عسكري.

ومع كل هذا الطغيان للامحدود وانتشار الأجهزة القمعية، لم يتمكن صدام من توفير الأمن لنفسه، بل كلما ازدادت إجراءاته الأمنية تشدداً وتحسباً، ازداد خوفاً وقلقاً وقل أمنه. لذلك فمن غايات هذا الكتاب توخي العبرة للمستقبل، (والذكي من اتعظ بغيره). فعلى النظام الوريث أن يتعض به، وأن يشق منها آخراً فوق الأرض وليس في الأكثية، نظاماً سياسياً لا استخبارياً، يستفيد من تجارب العالم ويتفاعل معها إيجابياً فهو ليس وحده في هذا العالم.

أخيراً كل الشكر والعرفان إلى جميع الذوات الذين قدموا لي المساعدة والدعم المعنوي والمعلوماتي وبذلوا الجهد في سبيل إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود، فلولاً جهودهم الخيرة لما كان بهذا الشكل. وأرجو أني وفقت لإزاحة جزء من لباس الطغيان الموارى لسوء الحاكم.

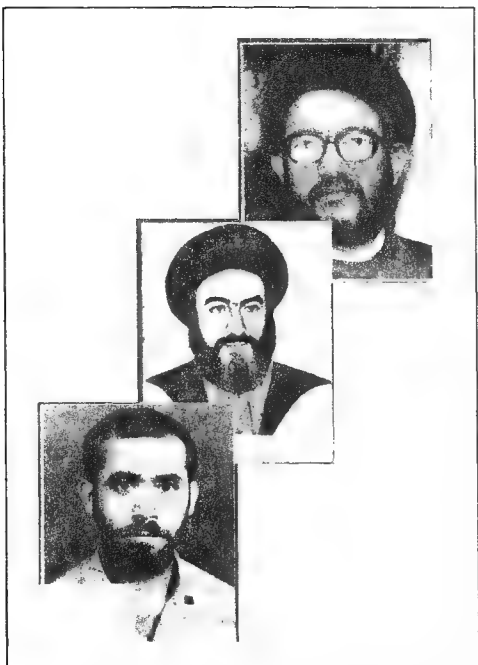
﴿ قَرَأَ الْزَيْنُ مِنْ قِبَلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بَنِيَانَهُمْ مِنَ الْقَوْلِ اعْرِضْ عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ
السُّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ سورة النحل

والله من وراء القصد

المؤلف

الفصل الأول

نشوء دولة النظام الأمني الاستخباري



الفلسفة الأمن العراقي

رسالة الأمن هي رسالة إنسانية بالدرجة الأولى، لذلك فإن الدور الأساسي في تحقيق هذه الرسالة يقع على عاتق الإنسان. إن المؤسسة الأمنية كآلية مؤسسة تعمل على تحقيق أهداف أمنية تختلف من حين إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، حسب الفكر المسيطر على مفهوم الأمن وفلسفته التي يؤدي من خلالها مهمته. وخلال النصف الثاني من القرن العشرين انتهجت الأجهزة الأمنية في العراق فلسفة يمكن أن نطلق عليها تسمية (أمن للنظام والسلطة) والتي تقترض بعض الأسئلة التي تشكل فلسفتها ونهجها، وأهمها :

أمن من ؟

ولمن ؟

وعد من ؟

وهنا يتضح أن المسألة الأمنية تقسم المجتمع أو الشعب وتجعل أجزاء منه بل معظمه بوصفه خصما أو عدوا، لذلك تبرر لنفسها أن تتطرق لتحقيق أهدافها في حماية السلطة لا غير، وهو انحراف خطير وكبير في الهدف الإستراتيجي للأجهزة الأمنية، يستتبع حتما انحرافات في الأهداف الثانوية. وهذا ما حدث في العراق، ويتصاعد مع الزمن، حتى أصبح خلال الربع الأخير من هذا القرن يمثل تباعدا كبيرا بين عموم الشعب وبين الأجهزة الأمنية، التي وضعت الشعب كله تحت المراقبة المستمرة لرصده وقمعه، لا حمايته، وهي الغاية الأساسية من العملية الأمنية، بل تركزت المهمة على حماية السلطة وتوفير أمنها. وهي معادلة غير متوازنة لابد من تغييرها مستقبلا ونحن نعيش في القرن الحادي والعشرين والعمل على تغيير المفهوم الحالي للأمن (أمن السلطة أو النظام) أو كما يسميه البعض (أمن الدولة)، إلى مفهوم (أمن المجتمع) حيث يكون المواطن وسلامته وأمنه هو الغاية التي تعدد إلى تحقيقها فلسفة الأمن تماما كما هو الحال في المجتمعات الحضارية المعاصرة.

لب السلطة

في العراق، الذي يعيش محاصرا من السلطة القمعية مرعوبا من وحشية الإرهاب الغارق في الخوف والتجويع والإرهاب فإن صدام يمثل رأس السلطة والذي يبدو انه استوعب جيدا ما ورد في تقرير الخبير الغربي (جيمس ابليزغر) الذي أصدره في العقد السادس من القرن العشرين بعنوان (السلطة الثورية ومشاكلها)، والمقصود هنا بالثورية هي الدكتاتورية أو (الشمولية)، والذي يؤشر فيه ركانز السلطة الشمولية والدكتاتورية وهي :

١- حزب السلطة (الحزب الواحد)

٢- الأجهزة الأمنية (أمن، مخابرات، الخ)

٣- المؤسسة العسكرية

٤- الإعلام وأطروحة السلطة الأيديولوجية.

٥- تشريعات السلطة.

وفي العراق فإن الألفاظ في العناوين أعلاه لا تعبر عن دلالتها ومضامينها الحقيقية بل تعكس مفاهيم متناقضة، وتقوم السلطة بتزييف معانيها وإعادة صياغتها بما يحقق غرضها في جعلها ركانز رئيسية في حماية السلطة الدكتاتورية وديمومتها.

فحزب السلطة يقصد به (المنظمة السرية^(١)) وجموع المخبزين والمصفقين، والتي تقوم بالدعاية السياسية للسلطة ورأسها والترويج له، كما تقوم بالتجسس على المواطنين وقمعهم إذا تطلب الأمر، وهنا يفقد هذا الحزب معناه ومفهومه فلم يعد حزبا بالمعنى الحقيقي للحزب، بل يتحول إلى وجهة من الوجهات الأمنية (الاستخبارية). وأما الأجهزة الأمنية فهي عبارة عن أجهزة لجمع المعلومات وتحليلها لقمع المواطنين وكشف المعارضين، ودرء الأخطار التي تحيط بالسلطة ورأسها، وليس التي تحيط بالوطن والمواطن، وتقوم باختراق جميع أجهزة الدولة وتنسلك إلى تشكيلاتها لرصدها

(١) حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، ط ٥.

وإرهابها وإرهاب المجتمع من خلالها. وهي بهذا تقوم بحماية السلطة فقط مفترضة أن المواطنين هم الأعداء.

وهكذا الأمر بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية، التي تحملت قسما كبيرا من التخريب والتتويب والتشويه كي يروضها للنظام ويجعلها أداة منفذة فقط، مسلوكة الإرادة، محطة الهيبة بعد أن كانت واحدة من مؤسسات الدولة التي تمتاز بمساقتها ونظامها الدقيق وامتلاكها لقادة وأفراد يتحلون بالمواصفات الوطنية والإخلاص والكفاءة والجرأة. لذلك عمدت السلطة إلى إجراءات وعمليات جراحية تخريبية لتحويلها إلى الشكل المشوه الذي يلبي حاجات السلطة الدكتاتورية، وذلك بتزيقها وإبعاد العناصر الوطنية والكفوءة عنها بشتى الأساليب، وتسهيل قيادتها إلى عناصر سيئة وغير كفوءة وطفيلية عليها، وإغراق الامتيازات المادية على أفرادها. وبوجود الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص والميليشيات المستحثة كدلائلي صدام أصبحت المؤسسة العسكرية أداة قمعية لأبناء الشعب، وصار هذا هو دورها الأساسي لاسيما منذ عام ١٩٨٨، وطيلة عقد التسعينات، كما حدث في عمليات الأنفال في شمال العراق عام ١٩٨٨ وعمليات القمع والقتل والاعتقال والتفتيش المستمر في مدن وقوى الجنوب والفرات الأوسط طيلة التسعينات وبدايات القرن الواحد والعشرين، وجمع وثبة أهالي الرمادي عام ١٩٩٤.

أما المؤسسة الإعلامية العراقية فهي بوق السلطة ودعايتها، مهمتها إيجاد التبريرات لكل أخطاء وخطايا للسلطة، فقد استخدم صدام النكريتي الإعلام لخدمة أغراضه في تقوية سلطته وسطوته للشخصية من خلال محاولاتها المستمرة لتأكيده وتبجيل الطاغية المتكرر وبلا حدود لاسيما خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ومازالت مستمرة. لقد مارست المؤسسة الإعلامية كل وسائل التضليل والتزييف والكنب لرفد السلطة بمقومات الاستمرارية وديمومتها وخداع الرأي العام، لا فرق بين العراقي أو العربي وحتى العالمي بحقيقة ما يجري داخل العراق. ولا بد من الإشارة إلى أن المخابرات العامة تسيطر على المؤسسة الإعلامية بشكل مباشر وغير مباشر !

تتطلب الأنظمة الشمولية بطبيعتها وجود أيديولوجية لها لإعطائها (الشرعية) وإن كانت مزيفة. وإبان سلطة صدام عاصرنا عدة أيديولوجيات كانت تتغير حسب الحاجة وحسب الطلب بتغيير الزمان والمكان، ويتغير نوع الصراع. فمن دعوة قومية (علمانية) إلى (إسلامية) و(عشائرية) بل (عائلية) ثم تحولها إلى (إسلامية) وتحدث عن معسكر الإيمان ومعسكر الكفر. أما التشريعات والقوانين في عهد صدام ونظامه، فإنها تصاغ وتفصل حسب الطلب وبما يلائم جسم السلطة بل رأسها، وبما يؤمن حمايتها وأمنها من جهة، وبما يؤمن رعب وإرهاب وقمع وقتل المواطنين من جهة أخرى. ولم تعد هناك سلطة تشريعات كمؤسسة دولة، بل صار مجلس قيادة الثورة هو السلطة التشريعية، وهذا المجلس (منحه) صلاحيات سلبها رئيس المجلس والذي هو رأس السلطة. وفي إحدى المناسبات تحدث صدام عن القانون فقال ((ما هو القانون ٩٩٠٠٠ القانون لحنه نكتبه، ولحنه نشطبه " نلغيه "، وما هو إلا قصاصة ورق وجرة قلم !!))، منطق رأس السلطة هذا يكفي لتقييم ومعرفة مستوى القوانين في ظل السلطة الدكتاتورية، إنها قوانين العصابة !! أصبح العراق تحت تسلط صدام لا يحكم بقانون بل عبر هيئات وأجهزة أمنية ومحاكم خاصة.

كل هذا يؤكد أن ركائز السلطة الدكتاتورية صارت في ظل صدام هي الأجهزة الأمنية والمخابراتية بولجياتها القمعية التي تعمل وفق (قانونها) الخالص الذي تفرضه على الشعب، وبإعلامها المسير للخاص ذي الاتجاه الواحد. إن لب السلطة هو رأسها نفسه ومعه أجهزته القمعية فقط، وهذا هو حال السلطة في العراق. أجهزة أمنية تعمل وفق نظرية للشك : أي اعتقال وإعدام أي مواطن يشك في ولائه.

لذلك كان التوسع والتتدد في أجهزة القمع كبيرا (كما ونوعا) الداعم المثير والمفتوح لها ماديا وفنيا ومعنويا غير محدود، وانتخاب أشخاصها وعناصرها لاسيما للقبائل نفوذ جدا ووفق مواصفات معينة. لذلك كان لها دور كبير في استمرار السلطة ورأسها وحمايتها، باستخدامها جميع وسائل القمع والإرهاب اللاإنسانية ضد المواطنين.

ولكن هل تمكنت بأساليبها هذه من توفير الأمن للسلطة وحماية رأس السلطة؟
أقول : إنها تمكنت من المحافظة على استمرار السلطة مدة أطول، وحماية رأس
السلطة لفترة ما، إلا إنها لم تتمكن من توفير الأمن للسلطة ورأسها بل زداد الرعب
والخوف والحذر لديهما وقتدا أمنهما، حيث أن أمن السلطة يأتي من خلال أمن الدولة
والمجتمع معا وليس العكس.

خلفية القسوة والتسلط على الشعب

جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق، منذ تأسيس ما يسمى (بالحكم
الوطني) وإلى الآن، مارست القمع والقسوة ضد أبناء الشعب ولكن بدرجات متفاوتة،
وتأخذت خطأ تصاعدياً بلغ حده الحرج الذي لا يطلق وبمعدلات واسعة النطاق بعد عام
١٩٦٨. حيث أن الدولة العراقية الحديثة ورثت من الدولة العثمانية بعض أساليب الحكم
الجائرة التي كانت تمارسها بحق أبناء الشعب العراقي على يد جهاز شرطة الدرك
والجندرمة، والذي عانى العراقيون من قسوته وقمعه. كما ورثت الأجهزة للشرطة
العراقية من أساليب السلطات البريطانية التي رعت بدورها نشوء هذه الأجهزة
وتدربها على أسس تعامل سلطة مع رعايا بل كل من ذلك، وليس على أسس المواطنة
واحترام المواطنين. لقد رعى البريطانيون تأسيس عدد من أجهزة الدولة العراقية لقمع
أبناء الشعب الذين سبق أن ثاروا ضدهم خلال الحرب العالمية الأولى وضد دخول
قواتهم العسكرية للعراق، إبان ثورة العشرين العظيمة.

وحظيت هذه الأجهزة بالتدريب والدعم لممارسة العنف والتسلط على رقاب
المواطنين بهدف ترويضهم والسيطرة عليهم، حماية للمصالح الأجنبية.

نستدل من هذا أن نواة وبنية أجهزة الأمن الداخلي في العراق بنيت على أساس
قمعي وتسلطي للأحداث والانتفاضات الشعبية التي جرت لاسيما خلال الثلاثينات
والأربعينات، وقامت أجهزة السلطة آنذاك بقمعها بشدة، وفي أعقاب وفاة الملك فيصل
الأول عام ١٩٣٣ ضربت العراق موجة من القمع السياسي شارك فيها معظم رجال

السلطة كياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد، واستخدم الجيش في مهمات الجندرية، واعتبر العمل السياسي المعارض (فعلاً جنائياً) يحال (مقترفيه) إلى إدارة التحقيقات الجنائية في الشرطة العامة للمسؤولية عن ملاحقة النشاط الإجرامي، وكانت مخافر الشرطة تستقبل في وقت واحد وقاعة واحدة طالبا محتجا على سياسة الحكومة وزعيما سياسيا معارضا ومجرما من ذوي السوابق.

واستفاد حزب البعث من جانبيه كثيرا بتنظيم أعداد كبيرة من محترفي القتل في صفوفه أثناء الاعتقال المشترك وهم الآن قادة مرموقون. وما بين الأعوام ١٩٣٣-١٩٥٨ أصدرت السلطة (٣٧) مرسوما وقانونا لمعاقبة العاملين في خطوط المعارضة ومن بينها قانون إسقاط جنسية ألف مواطن يحمل الجنسية العراقية، ومرسوم النفسي والطرد من العمل وكان عبد المحسن المعدون - رئيس وزراء سابق - قد انفرد قبل ذلك بإصدار مرسوم الجلد، والذي ينص على جلد طلبة المدارس غير الراضين (٢٥) جلدة لكل من خرج في مظاهرة احتجاج. ولقد تطورت هذه الممارسات للقمعية خلال الزمن، مع تطور نواحي الحياة وأدوات السلطة. فلقد ترسخت هذه الممارسات في صلب وظيفة وواجبات أجهزة الأمن الداخلي، وأصبحت مسئوليتها الأساسية حماية النظام أو السلطة وأركانها، وقمع أبناء الشعب، لاسيما الذين يحاولون المشاركة في بناء دولتهم من خلال المساهمة في السلطة أو الرأي. من هذا يتضح أن أجهزة الدولة الرسمية هي البادئ الأول في ممارسة العنف والقسوة لقمع المواطنين الذين يطالبون بحقوقهم أو ممارسة حقهم المشروع في المساهمة في بناء مجتمعهم ودولتهم التي قامت على أساس عقد بين الشعب والحاكم، منح الشعب بموجبه الثقة للحاكم لتمثله سياسيا وإدارة شؤون الدولة على أن يكون أمينا على هذا العقد، وبخلافه تصبح السلطة والحاكم غير شرعيين، وهكذا كانت الحكومات المتعاقبة. وبعد انقلااب ١٩٦٨ ازداد القمع قسوة وشمولية، وصار قائد القوة الجوية (حردان التكريتي) كزميله -حمادي شهاب- صريع الأصابع المذنية التي شذبت من قبضتها على الجنرال السابق، والحاكم العسكري لانقلاب ١٤ رمضان- رشيد مصليح -معلقا على مشنقة في السجن المركزي

تجاور جثة جنرال آخر هو مدحت الحاج سري أمين العاصمة وشقيق رفعت الحاج سري.

لقد انتصر كاتم الصوت على مدفع الدبابة، ويعود الفضل في ذلك للعضو القيادي للبارز صدام للتكريتي. واستمر تصاعد القمع والاضطهاد في جميع الاتجاهات، حيث غيبت إرادة الشعب ولم تكن الحكومة حريصة على مصالحه وشؤونه، بل الأكثر من ذلك باتت تمارس بحق أبناء الشعب أبشع أنواع القمع والإرهاب الفكري والسياسي والثقافي والديني، والذي وصل ذروته إبان حكم الطاغية صدام.

مراحل انحراف الأجهزة الأمنية في العراق

إن عمل الأجهزة الأمنية والاستخبارية هو بمثابة مرآة تعكس فلسفة النظام الحاكم، حيث يتمكن بواسطتها من المحافظة على كيانه من التهديدات الداخلية والخارجية. وبما أن صيغ الأنظمة أو الكيانات السياسية تختلف من حيث علاقاتها بشعبها، وهل هي علاقة قائمة على منهج قبول الرأي والرأي الآخر - مع الأخذ بنظور الاعتبار ظروف كل مجتمع - أم هي قائمة على الوصاية والرعاية وأحادية الرأي وهذا ما نلمسه في أنظمة الحكم التسلطية والدكتاتورية أو أنظمة الحزب الواحد الذي يؤول بالنتيجة إلى حكم الشخص الواحد، وهذا ما يمثل خير تمثيل لنظام الحكم في العراق إبان فترة حكم مجموعة البكر - صدام ...

ولدى استعراض أنظمة الحكم في العراق، منذ تأسيس الدولة الحديثة إلى أواخر القرن العشرين، نجد وبوضوح مدى انعكاس سياسة ومنهج النظام على عمل الأجهزة الأمنية، وإنها - الأجهزة الأمنية والشرطة - مثلت دوماً منهج وطريقة حكم ذلك النظام أفضل تمثيل. لقد كانت تشكيلات الأجهزة الأمنية خلال العهد الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨) مكونة من مديرية للشرطة العامة ومديرية الأمن العامة وبمنتسبين لا يتجاوزون المئات في كل العراق ولهم صلاحيات محددة جداً، حيث يوجد في كل مدينة عدد محدود من الشرطة ومن عناصر الأمن الذين يطلق عليهم (الشرطة السرية) لا

يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة ويعرفهم الجميع، علاقتهم مع مجتمعهم طبيعية وهم منسجمون مع المواطنين لا تجسس، ولا قسوة، ولا عنف، ولا رعب، ولا اغتيالات، أو إعدام أو اختفاء ثم جاء العهد الجمهوري لتتصاعد وتيرة الهاجس الأمني فتزايدت الأعداد والمسؤوليات والصلاحيات، وتتصاعد تبعاً لتلك الممارسات القسرية ضد المواطنين، إلا أنها بقيت ضمن نطاق من الممكن تحمله.

ومع انقلاب ١٩٦٨ انقلبت كل الموازين والمعايير. ذلك أن حزب البعث ظل يعيش الهاجس الأمني ضمن تنظيمه ويعيش هاجس المؤامرة حتى من قبل رفاقه. وتاريخ الحزب في هذا الصدد مليء بذلك منذ تأسيسه.

ولنذكر هنا حادثة رواها لي أحد قادة الحزب في العراق خلال الخمسينات واولات الستينات حيث قال: ((عندما كنا معتقلين في إحدى تكتلات الجيش في معسكر الرشيد في نهاية الخمسينات، وقد شمل الاعتقال أغلب قادة الحزب، وصلتنا معلومة تفيد بأن أحد كوادر الحزب ينوي الهرب من السجن كي يستغل وجود قيادة الحزب في الاعتقال ويسيطر على الحزب ويقتل ثم التحقيق معه لدخول السجن واعترف بذلك وفصل من الحزب لتأمره عليه)) هذا في وقت كان الحزب معارضا خارج السلطة فكيف سيكون تصرفه وهو في السلطة لاسيما وأن تجربة ١٨ تشرين ما زالت حية في الأذهان؟ وإذا كان هذا هو هاجس البعث العراقي بشكل عام فإن صدام عاش الهاجس الأمني والحذر والتوجس من أقرب رفاقه والمقربين إليه، بل صار هو نفسه عبارة عن خلية أمنية. وقبل وصوله إلى السلطة. أي قبل عام ١٩٦٨، شكل صدام منظمة أمنية سرية حزبية سميت بـ (منظمة حنين) وكان هو على رأسها. وهي بمثابة جهاز أمن للحزب، ليس للتحصن والدفاع وحماية الحزب من الاختراقات فحسب، بل لجز رقاب كل المنلوئين والمشكوك بولائهم له شخصيا أو للحزب من البعثيين أنفسهم، أو من الحركات السياسية الأخرى، فكيف يكون ملوكه واهلجسه وقد وصل صدام والحزب إلى سدة السلطة ؟ لقد تضاعف الهاجس الأمني لدى صدام ومجموعته وأصبح شغله الشاغل كيفية توظيف كل لعاليات ونشاطات الحزب ومؤسسات الدولة بأجمعها، الأمنية وغيرها، لخدمة هدفه الأمني والمحافظة على السلطة مهما كانت، وحصرها بقضته وفق برنامج زمني دقيق

ومحكم، فكانت الخطوات والإجراءات والممارسات تخضع لهذه الإستراتيجية. فقد بدأت الخطوة الأولى في ٣٠ تموز ١٩٦٨ عندما نقض على رفاق الأسس، ولم يبق حبر الاتفاق معهم بعد، أي بعد ثلاثة عشر يوماً فقط، حيث تم طرد لقرى حليين له هما عبد الرزاق النافذ وإبراهيم الداود وتم نفيهما خارج العراق واعتقل الأول بعد ذلك في لندن. كان هدف صدام تكوين جهاز أمني هدفه للمعان حماية الثورة والحزب من الأخطار والتهديدات الدخلية والخارجية، ولما هدفه الحقيقي والمخفي فهو حماية وتركيز السلطة بيده وتصفية المناوئين والمشتوك بولائهم له، سواء من البعثيين أو غيرهم، وتمهيد الطريق له للوصول إلى رأس السلطة. وقد عمل لذلك منذ اليوم الأول لانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، بل أعد له قبل ذلك كما ذكرنا آنفا...كانت مديرية الأمن العامة لها من الهيكلية والخبرة ما يجعلها قادرة على نشب مخالفيها في أية زاوية من زوايا المجتمع والتغلغل في مؤسسات الدولة، لذلك اعتمدها صدام في البداية لتحقيق أهدافه، — وكانت كثيرة — عن طريق التحقيق شخصياً مع المتهمين بقضايا سياسية، ثم شرع بتأسيس معهد فني للأمن العامة لابتكار أحدث الأساليب في التعذيب وانزعاج الاعترافات بالقوة، مقره قرب الشامية، وقد أشراف على تأسيسه وتطوير أساليبه صدام نفسه وعاونوه بذلك ناظم كزار. لقد أصيب صدام بالهوس الأمني منذ بروزه على الساحة السياسية فأصبح بحكم الخبرة والرغبة الملحة للاستحواذ على السلطة عبارة عن خلية أمنية متحركة لدخل الحزب والدولة. فمن جهة كان يعتمد على مديرية الأمن العامة كما ذكرنا سابقاً، ومن جهة أخرى قلم بتطوير (منظمة حنين) إلى ما يسمى (بمكتب العلاقات العامة) وهو على رأسها وكانت عبارة عن مؤسسة أمنية مخبرانية صغيرة في بداية عهدها فأخذت بالنمو والانتعاش، وقد جاءت الحاجة إليها بشدة بعد عملية ناظم كزار في مطار المثنى ومحاولاته الانقلابية في ٣٠ حزيران ١٩٧٣، حيث أصبحت (الأمن العامة) موضع شك وغير جديرة بالثقة حيال صدام لذلك تم تأسيس جهاز المخابرات وكان (مكتب العلاقات العامة) نواة له والذي أسسه صدام بنفسه، وكانت مهمة المخابرات الرسمية هي حماية الثورة والحزب من التهديدات الخارجية، إلا أن حقيقة الأمر ليست كذلك حيث اضطلعت المخابرات العامة بمهام

أمنية داخلية سواء حيال الأجهزة الأمنية الأخرى، أو حيال مؤسسات الدولة بما فيها الحزب وإدارته، والوزراء، والشخصيات المهمة، وكبار الضباط، وحيال النشاطات السياسية للدخالية المذوثة وثنى جوانب للمجتمع العراقي.

إن الطابع الوحيد الذي استمر بالتصاعد لمختلف الأجهزة الأمنية هو طابع ازدياد القسوة والعنف والرعب، ويبرر ذلك لحماية الثورة ومنجزاتها حتى أصبحت وكأنها واجب وطني مقدس. وعند حدوث خلاف بين صدام وأخيه برزان التكريتي حين كان رئيساً لجهاز المخابرات وتم عزل برزان من منصبه عام ١٩٨٣ أصبح جهاز المخابرات لا يحظى بالثقة السابقة واعتبر صدام الأمر بمثابة بروز ثغرة أمنية خطيرة عليه معالجتها وهو المعروف بهاجسه الأمني، لذلك، ولأسباب أخرى، قام بتأسيس جهاز أمني جديد عام ١٩٨٥ سمي (جهاز الأمن الخاص) للعمل على حماية أمته الشخصي بالدرجة الأولى كما اضطلع بمهام أخرى ذات صلة بأمن رأس السلطة نفسه.

الأجهزة الأمنية في العراق

من أهم ما يميز السلطات الدكتاتورية اهتمامها الرئيسي وهاجسها الأساسي في أمنها والتفكير باستمرار حول كيفية المحافظة على السلطة والديمومة في ممارساتها القمعية والتعسفية ضد أي عمل يستهدف تغيير النظام الحاكم، ولقد تميز نظام صدام عن الدكتاتوريات الأخرى بأنه أعطى موضوع أمنه اهتماماً عالياً، بل جعل جل اهتمامه وعمله اليومي للدوب وبكل مفاصل ومرافق السلطة هو تسخيرها لخدمة أمنه وما يتصل به من شؤون، فقد وضع كل إمكانيات الدولة وسلطاتها ومؤسساتها لخدمة هذا الأمر. لذلك امتاز صدام بأنه يجيد فن البقاء في السلطة أمام التحديات الهائلة التي مر بها. كما امتاز صدام بالتمسك بكل ما يحيط به، لذلك، ولغرض فرض الهيمنة الأمنية على أبناء الشعب كافة ومؤسسات الدولة بما فيها الحزب والقوات المسلحة،

ولفرض الهيمنة على الأجهزة الأمنية نفسها وجعلها تحت أنظاره دائما، فقد اتخذ عدة إجراءات أمنية أهمها:—

١- استحدثت أجهزة أمنية باستمرار، حيث نلاحظ أنه يستحدث جهازا أمنيا جديدا كل فترة يكون المعول عليه والمشرف على بقية الأجهزة الأمنية قبله، فعند بداية عقد السبعينات كان هنالك جهاز أمني ولحد إضافة إلى مديريات الشرطة هو مديرية الأمن العام، وبعد حركة ناظم كزار تم استحدثت جهاز (المخابرات العامة) ومنح المطلق من الصلاحيات والإشراف على أمن الدولة، وفي عام ١٩٨٢ استحدثت جهاز (الأمن الخاص) فأصبح هو المشرف على جميع الأجهزة الأمنية.

٢- ربط جميع الأجهزة الأمنية بالرئاسة مباشرة.

٣- منح الأجهزة الأمنية صلاحيات غير محددة بل ومطلقة في قمع واضطهاد وإذلال ومحاسبة للمواطنين.

٤- تزويد الأجهزة الأمنية بإمكانيات كبيرة سواء بالأشخاص أو الأجهزة أو المعدات أو الأموال.

٥- جعل أعضاء حزب البعث الحاكم عبارة عن مجاميع من المخبيرين والشرطة السياسية وحول الحزب إلى جهاز بوليسي قمعي.

٦- استدراج كافة الاتحادات والهيئات والجمعيات الجماهيرية والشبابية والطلابية والنسائية والعمالية ونقابات المهن الأخرى، وجعلها مؤسسات أمنية رديفة للأجهزة الأمنية الأساسية.

٧- نشر الكم الهائل من المخبيرين ووكلاء الأجهزة الأمنية في كل صوب وناحية، وفي كل موقع عمل أو حي سكني أو عقلة، حتى وصل للرعب إلى أن أفراد العائلة يتخوفون من التحدث فيما بينهم بأمور تمت بصلة ولو من بعيد بالقضايا السياسية.

٨- تكليف الأجهزة الأمنية الأساسية وكذلك الوكالات الاستخبارية الأخرى (الحزب، الاتحادات، النقابات، الوكلاء، ...الخ) بمراقبة بعضها البعض ورفع التقارير السرية المباشرة حول أي أمر يهم أمن السلطة، وتداخل وتشابك مهامها، مما جعل الجميع في رعب دائم، وشك بالغير، وعدم الاطمئنان، وعمل ثوب ومتواصل للتخلص من المسؤولية، حيث أن أي تقصير يعني الإعدام لا غيره.

الأجهزة الأمنية الأساسية

- ١- مديرية الأمن العامة.
 - ٢- جهاز المخابرات العامة.
 - ٣- مديرية الاستخبارات العسكرية العامة.
 - ٤- جهاز الأمن الخاص^(١).
- وترتبط جميع الأجهزة الأمنية المذكورة أعلاه برئاسة الجمهورية مباشرة.

الوكالات الاستخبارية

لقد تم تكليف عدد من الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية والأشخاص بواجبات جمع المعلومات عن المواطنين والتجسس على نشاطاتهم بما فيها أحوالهم الشخصية، حيث ترفد الأجهزة القمعية بهذه المعلومات خدمة لأغراضها الأمنية والاستخبارية ضد المواطنين، وبهذا أصبحت وظيفتها الأساسية والتي أسست من أجلها ثانوية إزاء هذا الولجب الذي شوه صورته، لذا أطلقت عليها مصطلح (وكالات استخبارية) ويمكن إجمالها بما يلي:-

(١) أسس من حيث الهيمنة والإشراف العالي وليس أسس بمعنى الأصل بل هو جهاز مستحدث ومختلف.

١- حزب البعث الحاكم : لم يعد يمارس الحد الأدنى من مسؤولياته الحزبية الأساسية سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى القومي، لاسيما بعد الضربة القاصمة عند تصفية كوالده القيادية عام ١٩٧٩ وحالة الإرهاب التي عاشها أعضاؤه نتيجة ذلك، والهيمنة الأمنية عليه. فلم يعد هنالك حزب منذ ذلك التاريخ بل تحول إلى مؤسسة تنفيذية تقوم بجمع المعلومات عن المواطنين، ورفع التقارير السرية عنهم كأي جهاز أمني سري في الدولة، ويقوم بمطاردتهم وقمعهم والمشاركة الفعالة في حملات الإعدام الجماعية بحق الأبرياء من أبناء الشعب، بما فيهم رفاقهم، كما حدث عام ١٩٧٩، والمشاركة في قمع وقتل المواطنين أثناء الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١، والمساهمة في حملات المداومة والتفتيش والمطاردة المستمرة للمدن والقرى في وسط وجنوب العراق. وقد تم تجريد قيادات الحزب من أية صلاحية فعلية باستثناء القمع، فأصبح أداة تنفيذية بيد رأس السلطة، يستخدمها أنى يشاء للمهام المذكورة آنفا وإجبار المواطنين على التصفيق والتأييد.

٢- فدائيو صدام: وهم عبارة عن تشكيلات شبه عسكرية منتشرة في جميع محافظات العراق عدا محافظات كردستان، تم تشكيلها بعد أحداث عام ١٩٩١ لمواجهة الشعب، تتألف من صبية وشباب أغلبهم فشلون في حياتهم الدراسية، وبعضهم أرغموا على الانخراط فيها. ولجبههم الأساسي والذي تم تدريبهم عليه هو مواجهة وقمع أبناء الشعب ونشر الرعب بين الناس، وجمع المعلومات ورفع التقارير عن المواطنين، وهم يرتدون زيا خلاصا وغريبا هو عبارة عن بذلة سوداء اللون وقناع وجه لا يبرز إلا العينين (أشبه بلباس المصابات)، الغاية منه زيادة اللذر والإرهاب بين المواطنين، يشرف عليها عدي صدام منذ تأسيسها ولحد الآن، وهم منظمة تعيث في البلاد وتنتشر الفساد والجرائم من القتل والسطو والنهب والاعتداء والتفتيش وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

٣- الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص: تشكيلات عسكرية

متكاملة بقدر حجمها بكثير من ثلاثة فيالق عسكرية، قياداتها منتخبة بشكل دقيق، ارتكبت جرائم قتل وقمع واسعة النطاق بحق أبناء الشعب لاسيما خلال الانتفاضة الشعبية في شمال وجنوب العراق عام ١٩٩١، كما ارتكبت جرائم هدم وحرق مدن وقرى، وجرائم قتل جماعي لآلاف المواطنين مستخدمة جميع الأسلحة الثقيلة بما فيها الأسلحة الكيماوية وبيان الانتفاضة لعام ١٩٩١ استخدمت المواطنين من النساء والأطفال والشيوخ دروعا بشرية، وذلك بإركابهم في مقدمة الدبابات والمجالات المدرعة والهجوم على المدن بغية احتلالها، كما حدث في كربلاء والنجف. كما قامت بانتهاك حرمة الأماكن المقدسة وتهديم المساجد. البعض من قلائدها، لاسيما في الحرس الجمهوري الخاص، ارتكبت جرائم حرب وجرائم إبادة الجنس البشري وانتهاكات حقوق الإنسان كالتعذيب والاعتقال. كما أنها تقوم بولجبات معلوماتية وأمنية عن منتسبي قطعات الجيش.

٤- الشرطة العامة: من خلال ولجباتها الشرطية التقليدية تم استغلالها لجمع المعلومات عن المواطنين والاستفادة من كم المعلومات المتيسر لديها لأغراض أمنية، إضافة إلى قيام الأجهزة الأمنية القمعية بدس عناصرها في هذه المؤسسة والتي أصبحت بوجود هذه الأجهزة ثانوية وليست بذات أهمية ولا تملك أية صلاحيات مهمة.

٥- ألواج الطوارئ المنتشرة في بغداد والمحافظات: تم تشكيلها بعد أحداث عام ١٩٩١ بمعدل فوج لكل محافظة والقطر. تقوم بولجبات قمعية من مطاردة وتفتيش وقتل وانتهاكات أخرى بحق أفراد الشعب إضافة إلى جمع المعلومات ورفع التقارير السرية عن المواطنين.

٦- منظومة أمن التصنيع العسكري: مؤسسة أمنية، عناصرها منتشرة في جميع مصانع ومؤسسات التصنيع العسكري الذي هيمن على قطاع الصناعة والنفط والبحث العلمي، وعلى بعض المؤسسات الأمنية ذات العلاقة، وبعض

للمؤسسات العسكرية، وخاصة عندما كان حسين كامل مشرفاً عليها. تقوم بولجيات أمنية واستخبارية لاسيما عن أفراد التصنيع العسكري ونشاطاتهم، وعن منتسبي القطاعات المذكورة أعلاه. وقامت بممارسات قمعية عديدة لاسيما التعذيب بفتونه الإجرامية والاعتقال والطرده من الوظيفة وإخفاء المواطنين والقتل.

المنظمات الجماهيرية، وتشمل:

- أ. الاتحاد العام لطلبة وشباب العراق: — يقوم بولجيات التفتل بين الطلاب في المدارس والمعاهد والجامعات للتجسس عليهم وجمع المعلومات ورفعها للجهات الأمنية.
- ب. الاتحاد العام لنقابات العمال: — يقوم بمراقبة العمال والمهندسين وأصحاب العمل ورفع التقارير عنهم.
- ج. الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية: — يقوم ببعض عناصره بمراقبة للفلاحين والمزارعين ورفع التقارير عنهم إلى الجهات الأمنية.
- د. الاتحاد العام لنساء العراق: — يقوم بحث وتشجيع النساء على التجسس على أفراد العائلة ورفع التقارير السرية عنهم، مما أدى إلى مشاكل اجتماعية وانهيار أعداد كثيرة من العوائل، يضاف إلى ذلك تجنيد نساء للعمل كوكيلات للأجهزة الأمنية، إضافة إلى ولجياته في تخريب الأسر العراقية اجتماعياً وأخلاقياً.
- هـ. نقابات المهن الأخرى: — من خلال بعض عناصرها أصبحت أوكارا أمنية لمراقبة أعضائها لاسيما المخلصين منهم والمتميزين، ولتجنيد بعض أعضائها للعمل كوكلاء للأجهزة الأمنية أو لبعض أفراد العائلة الحاكمة، والعمل كبلوق دعاية وتمجيد لرأس النظام وأفراد عائلته، لاسيما وأن

- أعضاء هذه النقابات منشرون بـيـن أوساط المواطنين بحكم مهـنـهم (كالمصحفين والكتاب والفنانين، والمحامين والأطباء...).
- و. مجالس الشعب ومختارو المحلات: — أيضا تم استغلالهم كمصادر معلومات عن المواطنين وإشراكهم في حملات التفتيش والقمع.
- ز. اللجنة الأولمبية العراقية: — يشرف عليها عدي صدام، وأصبحت خلال التسعينات من مؤسسات السلطة بحيث تغفلت داخل معظم دوائر ومؤسسات الدولة، لها صلاحيات وإمكانيات مادية غير محدودة، تم رفدها بإمكانيات بشرية من عسكريين ومدنيين وفنيين وعناصر أمنية وقوات خاصة بها. تقوم بولجبات أمنية كجمع المعلومات ورفع التقارير والاعتقال والتعذيب حيث تمتلك سجون ومعتقلات خاصة بها.
- ح. الأجهزة الأمنية الشخصية (حيث يوجد لكل فرد من أفراد العائلة الحاكمة ويطاقتها جهاز أمني خاص به للقيام بأعمال أمنية وتجارية وسمرة).
- ط. ضباط الأمن في الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية حيث يشكلون لجان أمنية في هذه المؤسسات ترتبط من خلال عناصرها بالأجهزة الأمنية الرئيسية مباشرة أو من خلال عناصر ارتباط أمنية.
- ي. عشرات الآلاف من الوكلاء لكل جهاز أمني أساسي أغلبهم من المنحرفين اجتماعيا وأخلاقيا والسمرة والعامرات وما شابه ذلك. منتشرين في كل ناحية وصوب، في الأسواق والجامعات والمدارس والمعامل والمؤسسات الرسمية والأهلية وفي المساجد والمدن والقرى وفي القوات المسلحة.
- ك. أصدقاء الداخلية: استحدثها وطبان للتكريتي عندما كان وزيرا للداخلية لاستقطاب المزيد من الوكلاء والمخبرين.

ل. التنظيمات القومية للبعث: والخاصة بتنظيم العرب المقيمين في العراق للعمل أو لدراسة من مصريين وفلسطينيين ويمنيين ومغاربة وغيرهم. .
وتجنيدهم من خلال انتشارهم بين الناس ولطفتان العراقيين إلى أنهم أشقاء ولا علاقة لهم بالسلطة لجمع المعلومات ، وهناك العديد من المواطنين العرب يقومون بدخل العراق بمهمات أمنية من خلال انتمائهم للحزب.

المعاهد والمدارس الأمنية

توجد عدة معاهد ومدارس خاصة بالأجهزة الأمنية لتدريب وتأهيل العناصر الأمنية ولصنع معدات للتعبئة وهي:-

[١] معهد الأمن القومي [٢] مدرسة الأمن العام [٣] مدرسة الاستخبارات العسكرية للضباط [٤] مدرسة الاستخبارات العسكرية للمراقب [٥] مدرسة الأمن الخاص [٦] المعهد الإلكتروني في الشماعية وآخر في الرائدة.

المسؤولية الأساسية لهذه المعاهد والمدارس تخريج عناصر مدربة على الجريمة ومراقبة المواطنين، ومؤهلة لقمع وزرع الرعب والخوف بين أفراد الشعب. ولما للمعهدان الإلكترونيان فإن مهمتهما صناعة وتطوير وابتكار أدوات ومعدات لأجهزة التعبئة!!

توريط بعض المواطنين العرب

لم تكف الأجهزة القمعية بتجنيد الآلاف من العراقيين للعمل في أجهزتها كوكلاء ومتعاونين، بل قامت باقتلاص بعض المواطنين العرب من الأقطار العربية الشقيقة لاسيما المتواجدين في العراق لأغراض مختلفة كالعمل والدراسة وغيرها وتوريطهم في العمل مع الأجهزة الأمنية القمعية. وتقوم بجزء من هذه الممارسة غير المشروعة سفارات النظام في الخارج، حيث تعمل على تجنيد بعض المواطنين العرب للعمل لصالح الأجهزة القمعية، وجذب واستقطاب هؤلاء تحت ذرائع شتى ولاسيما الشعارات

القومية، وبأساليب الخداع والتزغيب بالمال وفرص العمل، وأحياناً بالترهيب كتهديدهم بعدم الحصول على فرصة عمل أو دراسة، وما شاكل ذلك، مستغلين حاجتهم وحرمانهم.

لقد توسعت الأجهزة الأمنية في هذا المجال لاسيما خلال عقد الثمانينات، حيث كانت العمالة العربية الوفدة كبيرة في العراق، وبإمكانهم الاختلاط مع أفراد المجتمع العراقي وبعيدا عن الشكوك بأنهم من رجال الأمن لذلك بالإمكان أن ينفذ المواطن العراقي أمامهم بالكلام والنقد للأوضاع السياسية وبدون أي تحفظ أو تردد على أساس أنهم مواطنون عرب ليس لهم علاقة بالنظام.

ولكن بمرور الزمن والأحداث التي من خلالها تم كشف هذا الأمر من قبل المواطنين العراقيين، وهو ما أحدث شرخاً في العلاقة بين العراقي والوافد العربي الشقيق نتجت عنه بعض المشاكل والحساسيات بين المواطنين العراقيين وبين بعض الأخوة العرب المقيمين في العراق لاسيما المفرور بهم. وفي وثيقة رسمية تم العثور عليها تؤكد محاولات النظام لاستغلال بعض المواطنين العرب للتجسس على العراقيين لصالح النظام، وتتضمن توجيهات صدام إلى أجهزته الأمنية في مطار بغداد، تأكيدات على التعامل الإنساني مع الأخوة المصريين والعرب للأسباب التالية (كما وردت في الوثيقة)^(١) :

لكي ينسوا الحوادث التي أنت إلى إذلالهم في العراق.
الإيحاء لهم بأن الحوادث معهم كانت بسبب مواقف حكوماتهم منا.
تدوين المعلومات التي تخص قسماً منهم داخل مصر وبشكل دقيق.
الإيحاء لهم بأنهم بدائل عمل أمني عن الجماعات المعادية للثورة في وسط وجنوب العراق، ودفعهم إلى أماكن العبادة والمرافد، وتكليفهم بجمع الملفات عن الذين وقفوا بوجه الثورة وفاتدها العظيم !!.

(١) جريدة صوت العراق الصادرة يوم ١٧ سبتمبر ١٩٩٦ العدد ١٩٣.

توريظ غير العراقيين في جرائم الأجهزة القمعية داخل وخارج العراق

عملت الأجهزة القمعية على استكراج وتوريظ بعض المواطنين العرب والأجانب للمشاركة في بعض للجرائم داخل العراق وخارجه وكذلك على زج بعض المواطنين العرب لاسيما من الجنسيات السودانية والصومالية والأريتيرية والموريتانية في الحرب العراقية الإيرانية، منهم من قتل ومنهم من فقد أو أسر، كما استخدم بعضهم للمساهمة في جرائم الاغتيالات داخل وخارج العراق.

كما تم استخدام بعض الأجانب في هذه الجرائم مثل الإيرانيين من منظمة ما يسمى بـ (مجاهدي خلق) الإيرانية المعارضة في مقتللة الشعب العراقي لدى قمع الانتفاضة الشعبية في آذار عام ١٩٩١ بإشراف مباشر من جهاز المخابرات العامة. والآنكى من ذلك أن تقوم عناصر هذه المنظمة التي تتخذ من العراق مقرا لها، بين الفترة والأخرى بنصب مفارز ونقاط تفتيش داخل مدينة بغداد لتفتيش المواطنين العراقيين، وما يرافق هذه العمليات من استفزاز لمشاعر العراقيين وتوليد كراهية وحقد المواطن العراقي إزاء هذا الأجنبي اللجئ الذي يتصرف في بلادنا تصرف السيد.

عناصر المؤسسة الأمنية

تتألف المؤسسة الأمنية من العناصر التالية :-

الأهداف المراد تحقيقها.

الأشخاص العاملون على تحقيق الأهداف.

الموارد المادية التي تساعد على تحقيق الأهداف (١)

ينبغي أن تكون الأهداف محددة وواضحة، وأن يكون الأشخاص العاملون على تحقيقها مؤهلين علميا وفنيا، وقادرين على إيصال وترجمة فكر المؤسسة الأمنية إلى واقع ملموس، يستشعره المواطن، بل المجتمع بأسره. وطبيعي أن مسؤولية خطيرة

(١) عبد الهادي المجالي، نحو مؤسسة أمن عصرية.

مثل هذه، والتي يتحملها رجل الأمن يعتمد نجاحها على جملة عوامل من أهمها المواصفات التي يتصف بها العنصر البشري لا سيما الرغبة في العمل والتي تولد الهمة والعزيمة في تنفيذ الواجبات، والصفة الثانية هي التأهيل والإعداد المستمر قبل وأثناء الانخراط في هذا المهنة. ومن الجدير بالذكر هنا التركيز على الوعي الوطني والإنساني والذي صار غائبا عن برامج التأهيل لدى أفراد الأجهزة الأمنية، وانحصر في الإعداد العلمي والفني واختزال مهمته في حماية أمن رأس السلطة، وحفظة من الأشخاص. بينما الأمر الصحيح هو أن تكون مهمة وهدف المؤسسة الأمنية بالدرجة الأولى هي المواطن، أي توفير الأمن والاستقرار والطمأنينة له وبالتالي للمجتمع وبهذا وحده تتحقق رسالة الأمن الإنسانية. أما للموارد المادية التي تساعد على تحقيق الأهداف فهي مجموعة الأجهزة والمعدات والمواد التي يستعان بها على تنفيذ الفعاليات والبرامج التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة. وهذه الموارد تتطلب للتجديد والتنوع ومواكبة التطور التقني والعلمي الذي وصله العالم المتقدم خاصة وأنها تدخل في مجالات مختلفة وأنشطة متنوعة ومتطورة.

فئات تركيبة الأجهزة الأمنية

لا يخفى أن الأجهزة الأمنية لا سيما المؤسسات الرئيسية الأربع (أمن عام، مخابرات عامة، أمن خاص، استخبارات عسكرية) بأعدادها الضخمة من العراقيين وغيرهم، قد باتت يعتمد عليها النظام العراقي إلى حد بعيد، مع اختلاف درجة الاعتماد والثقة، فالأمن الخاص هو أقرب جهاز إلى رأس النظام، ومن سوء حظ هؤلاء أنهم تورطوا في جرائم ضد أبناء الشعب وبنوا بأيديهم الأثمة سياجاً صلباً مادته الحديد والكرامية والخوف والرعب وعدم الثقة والقسوة وهذا السياج عزلهم عن أبناء شعبهم عزلاً تاماً، فأضحى رجل الأمن يمثل نقیضاً لهذا الاسم في مخيلة المواطن تماماً، فرجل الأمن أصبح يعني (رجل الخوف)، نتيجة للقسوة المفرطة والخوف الشديد

وانتشار العناصر الأمنية في كل مكان وفي كل بيت ودائرة ومدرسة . . واعتمادها نشر
الإشاعات للهادفة إلى بث الرعب وإظهار قوة الأجهزة الأمنية.

وعلى مدى أكثر من ربع قرن، كانت لدى المواطن العراقي عقدة أمنية داخلية
أثرت تأثيراً سلبياً على نفسيته وشخصيته وعلاقته الاجتماعية وعلى فعاليته وإنتاجيته،
وتصرفاته، فقد أصبح وكان شرطياً سرياً دخله يتجسس عليه. هذا الأمر ولد
انعكاسات سلبية اجتماعية، وعلمية وثقافية وسياسية وفكرية على المجتمع ككل،
وبالتأكيد تتحمل أسبابه ونتائج الأجهزة الأمنية، الأداة التنفيذية للسلطة. ولكي نكون
أكثر واقعية في تحديد هذه المسؤولية إزاء عناصر الأجهزة الأمنية لابد من القول أنها
وعلى مستوى الأشخاص غير متساوية في هذه التبعات ، وفي هذا الصدد رأينا ان
نقسم عناصر الأجهزة الأمنية إلى الأقسام التالية (١):

أ. أدوات تنفيذية : وهي تمثل الأعداد الغفيرة من المنتسبين، لا تفكر في ما
تعمل ولا تناقش في الأوامر الصادرة لها، وهي منتقاة أصلاً على هذا
الأساس الميكانيكي البحت. وأغلب الأذى للنفس والاجتماعي الذي لحق
ويلحق للمواطنين يأتي من هؤلاء، حيث أنهم ينتشرون بين أوساط المجتمع،
وفي كل موقع، ويتعاملون مع الناس على أساس أنهم متهمون وعليهم إثبات
برائتهم. هذه الفئة تتحق مع كل ناعق وهم يمثلون رعايا الأجهزة الأمنية.

ب. عناصر من الضباط: لاسيما صفار الرتب ذوي التحصيل العلمي المتدني
والذي يجعلهم بالكاد يعرفون القراءة والكتابة ويتسمون بالأنقي الفكري
الضيق، وأغلبهم من خريجي دورات خاصة للحيبيين – البعثيين – الذين
انخرطوا في هذه الأجهزة منذ عام ١٩٧٠ على أساس الولاء المناطقي
والجغرافي في مدينة تكريت وما جاورها، وبعض المدن المتفرقة في أعالي
لغرات كمحافظة الأنبار، ويدركون بأن مصيرهم مرتبط بالوضع القائم لأن

(١) مقابلة مع ضابط أمن سابق للتحق بصوف المعارضة.

معظمهم لا يحلم بالوظيفة، فكيف إذا صار يتحكم بأرواح الناس ، لذلك فهم مندفعون في عملهم لإثبات الولاء ورد (الجميل).

ج. فئة أصحاب القرار والقريبين منهم. وهم كبار الضباط وكبار المسؤولين الأمنيين وأغلبهم من أقرباء صدام أو من مناطق تكريت. يعملون وفق مفهوم صدام (القوة تتضح قوة ولا تتضح عفوا ...) لذلك هم قساة ولا حدود للقسوة لديهم. يؤمنون بأن الموت هو أفضل وأسرع الحلول مع الخصوم، وأكثرها تأثيراً في الحفاظ على هيبة النظام، على أساس أن العمل الأمني هو صراع إرادات، إما أن تكون أو لا تكون، ويجب استنفار كل الطاقات من أجل حماية الحزب والثورة، ومن ثم تحولت إلى حماية (القائد صدام للتكريتي). ولم يرد للوطن والمواطن في قاموس هذه الأجهزة كفاية لها مطلقاً، بل الوطن غنيمة والمواطن متهم دائماً. لذلك فإن جل عملها لم يكن وطنياً بل وظفت الوطن والمواطن في خدمة شخص واحد هو (رأس السلطة) ولا تخلو هذه الشريحة أو الفئة من بعض العناصر الواعية ذات التوجهات الأمنية الصحية لاسيما في مجال أمن المجتمع وهي تحاول تصويب بعض الأفكار والأفعال إلا أنها لا تتمكن وعاجزة وقليلة التأثير، لاسيما وأن النظام رصد هذه العناصر وقام ببعادها عن مراكز القرار أو عن الأجهزة الأمنية نهائياً أو تخلص منها بحادث سير أو بموت بطيء بواسطة السم وبطريقة غادرة.

طبيعة العلاقة بين المواطنين ورجال الأمن في ظل النظام الاستبدادي

١ - العلاقة بين المواطن العراقي ورجال الأمن تشوبها في أغلب الأحيان مظاهر السلبية وعدم التعاون، حيث تجسدت لدى المواطن حقيقة أن وظيفة رجال الأمن - في الوقت الحاضر - هي التجسس عليهم واختلاس أية كلمة تصدر من أي فرد يمكن تكويلها ضد النظام، وأن هم الأجهزة الأمنية هو

توفير الأمن لرأس السلطة على حساب أمن واستقرار وحرية وكرامة المواطن العراقي. وبات رجل الأمن لا يقدر بل لا يعلم للوظيفة الاجتماعية التي من المفترض أن يؤديها، ولا يدرك الدور الإنساني الذي من أجله تأسس الجهاز الأمني وهو تهيئة البيئة الآمنة للمواطنين كي يعيشوا حياة كريمة ملؤها الأمن والاستقرار والرخاء. لقد تطورت الأهداف الشرطوية بشكل عام في عصرنا الحديث تطوراً كبيراً في أغلب بلدان العالم وواكبته تطور في أساليب ووسائل الشرطة وفي مهاراتها وأخلاقياتها لتطبيق الإجراءات الأمنية بشكل سليم، ولتحقيق أهدافها في خلق بيئة تنعم بالأمن والاستقرار. ولأسف الشديد فإن بلدنا لم يستفد من هذا التطور بل كان وبالاً عليه، حيث استغل التطور التكنولوجي في الوسائل والأساليب، ومهارات الأفراد بشكل ملبى ضد أفراد المجتمع بحيث تصعب عليهم أنفسهم، ناهيك عن أساليب القمع والإرهاب والاضطهاد والتعذيب الوحشي النفسي والجسدي بشكل لا يمكن وصفه، بل ويندى له الجبين وتتقرم أمامه أساليب التعذيب في القرون الوسطى، وأساليب محاكم التفتيش في أوروبا آنذاك. فلا حرمة لإنسان سواء كان شيخاً أو طفلاً أو امرأة، فرجل الأمن مانت إنسانيته بل حتى حيوانيته، لأن الحيوان المفترس يأبى أن ينهش لحم ابن جنسه. والمعتقلون يرون ذلك يومياً وكاتب هذه السطور شاهد عيان لمشاهد مروعة عندما كان معتقلاً سياسياً في دهاليز الأجهزة الأمنية عام ١٩٨٠. بالإضافة إلى آلاف القصص الأخرى لأناس أبرياء أدخلوا إلى هذه الدهاليز المظلمة وجحور العقارب والثعابين التي لا تسمع فيها إلا أصوات السياط التي لا ترحم صرخات المظلومين وأعين الشيوخ وآهات الاستغاثة... ولا ترى إلا جلادين بل ووحشاً بوجوه بشر لا يعرفون للإنسانية معنى، يتلذذون بتعذيب البشر، ولا ترى إلا ضحايا مضرجة بالدماء هي عبارة عن أشباح أو جثث هامدة. إن هذا الوضع الأمني للشاذ التابع أساساً من الوضع السياسي الرهيب، خلق سيابجا حديدا بين المواطن العراقي من جهة وبين

الأجهزة الأمنية من جهة أخرى، بل وصارت العلاقة تحت وطأة هذه الظروف غاية في السوء والحقد والكراهية.

٢ - منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وإلى يومنا هذا نجد أن العلاقة بين جهازي الشرطة والأمن كجهة مسؤولة عن تحقيق الأمن، وبين المواطن كجهة مستفيدة من العملية الأمنية، ليست على ما يرام، وكما يفترض أن تكون العلاقة بين الركيزتين الأساسيتين للعملية الأمنية. وقد ازدادت هذه العلاقة سوءاً مع مرور الزمن إلى أن أصبحت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين لاسيما عقد الثمانينات والتسعينات في أسوأ صورة يمكن أن تصلها العلاقة بين طرفين، بحيث أصبح رجل (الأمن) يمثل الرعب والخوف وعدم الطمأنينة والقصوة، وتحول إلى شبح يطارد كل مواطن في عمله وفي بيته وفي حله وترحاله، ولمست مهنة رجل الأمن من المهن الدونية التي لا يشرف بها أي مواطن .

إن جهات كثيرة تتحمل مسؤولية هذه العلاقة السيئة، وفي المقام الأول تتحمل السلطات السياسية المسؤولية الأولى لأنها هي التي تتبنى صياغة فكر وفلسفة الأمن وبالتالي الأهداف المطلوب تحقيقها، وبما أن السلطات جاءت وحكمت بالقوة لا بالانتخاب، فإنها تعمل ما يوسعها لحماية سلطتها وتقوية أركان حكمها، وبالتالي ستصطدم بقوى الشعب التي تطمح إلى الحرية وإبداء الرأي واختيار حكامها، وهذا سيؤدي السلطة إلى استخدام الأجهزة الأمنية بالدرجة الأولى لتحقيق أهدافها لقمع الشعب، وبهذا تحول جهاز الأمن إلى (أمن للنظام أو السلطة) وهذا تزوير وتشويه لمهام الأمن، وانحراف خطير في فلسفته. كما أن الأجهزة الأمنية نفسها تتحمل المسؤولية بالدرجة الثانية لتحويلها إلى عصا بيد السلطة ولتسلخها من مجتمعها الذي وجدت أساساً لحمايته وخدمته من خلال توفير الأمن والاستقرار له.

من الجدير بالذكر أن المستوى الثقافي والوعي الوطني لأفراد الأجهزة الأمنية له تأثير كبير في هذا الصدد. ويأتي المجتمع في التسلل الأخير في المسؤولية كونه هادن السلطة ورضخ لها بالإضافة إلى استخدام بعض أفراد كوساقل وأدوات بيد الأجهزة الأمنية لتحقيق مآربها.

٣- مما لا يخفى أن العلاقة بين أجهزة الأمن العراقية بأنواعها وبين أبناء الشعب سيئة للغاية. حيث للممارسات اللاإنسانية والملك المنحرف لأجهزة الأمن، وعدم التزامهم بأي قانون أو ضوابط أو أنظمة للتعامل مع أفراد المجتمع، بل المزاوجة والشك والإرهاب والصاق التهم جزافاً والتصف والقسوة والعنف بلا حدود وانتهاك الحرمات هي ملامح السلوك أو الانحراف التي تحدد سياسة أجهزة الأمن، وليس في قاموس الأجهزة الأمنية العراقية محظورات معلومة ومحددة كي يتجنبها المواطن، ولكن كل قول أو فعل أو تفكير وحتى (الحلم) يمكن أن يكون محظوراً ويفسر بأنه يمس أمن الدولة - السلطة- وبالتالي تكون عقوبة الإعدام ولا أقل منه. وتتساقط عقوبة من يفقه بكلمة نقد مع من يرتكب الخيانة العظمى فكلاهما عقوبتهما (الطرد من الدنيا). ناهيك- وهو الأشد والأمر- عما يتعرض له من أشد أنواع التعذيب والذل والمهانة والانتهاك لأبسط حقوق الإنسان.

ولاشك أن الانحراف في وظيفة الأجهزة الأمنية والأنماط السلوكية غير السوية لرجال الأمن والبعيدة كل البعد عن صلب مهامها وعن أي سلوك يقوم به المكلفون بالخدمة العامة، لا يتحمل مسؤوليته رجال الأمن بأشخاصهم فقط، حيث أن كافة منتسبي الأجهزة الأمنية هم مواطنون وجزء من الشعب واللبعض منهم لا يرتضون لأنفسهم أن يكونوا في هذا الموقع المناوئ لأبناء شعبهم، لكن قسوة وإرهاب السلطة، وتعدد الأجهزة الأمنية وتقاطعها مع بعضها، وتجسس بعضها على بعض، وخوف لكل من الكل، بالإضافة إلى الإغراءات المادية والمعنوية ومع غسيل الأدمغة واختيار بعض العناصر السيئة على رأس هذه الأجهزة التي تنصف بالإجرام، وحبها القطري للجريمة والإرهاب، أمثال صدام التكريتي الذي كان مسؤول جهاز حنين ثم مسؤول

العلاقات العامة وهما نواة جهاز المخابرات العامة، وناظم كزار مدير الأمن العام وسعدون شلكر مدير جهاز المخابرات العامة سابقا (وهو أحد أعضاء جهاز حنين) وبرزان التكريتي رئيس المخابرات العامة، وسبعولي التكريتي مدير الأمن العام، وعلي حسن التكريتي مدير الأمن العام. إن هذا الانحراف مرده الأساس إلى الفلسفة الأمنية التي تعمل بموجبها الأجهزة الأمنية أي السياسة الأمنية التي تضعها السلطة العليا. ومعروف في العراق أن هذه السياسة يضعها صدام ولا أحد غيره، فهو المسؤول عن هذه السياسة المنحرفة وعن نتائجها. وهذا لا يعني إسقاط المسؤولية عن الأفراد الآخرين وحسب مواقعهم وتفصيل سلوكياتهم، وعلى اعتبارهم مواطنين ينبغي عليهم اتخاذ مواقف وطنية تجاه وطنهم ومواطنيهم قدر المستطاع.

لماذا السلبية بين المواطنين والأجهزة الأمنية؟

من الممكن إجمال أهم أسباب العلاقة السيئة بين الجهاز الأمني وبين أفراد الشعب والتي وصلت حد العداء والخصومة بما يلي :

١ - عوامل تاريخية (١) : نترجع إلى عصور الاستعمار، سواء كان العثماني أو الإنكليزي، حيث استخدمت الشرطة لقمع وإرهاب المواطنين، وتقبيد حرياتهم، ومنعهم من المطالبة بحقوقهم المشروعة. فأصبح رجل الأمن يمثل السلطة الاستعمارية الفاشية.

٢ - عوامل تتعلق بطبيعة مهام الجهاز الأمني : بما أن رجل الأمن يمثل السلطة ويدها التي تضرب بها لغرض تنفيذ أوامرها، فهي إذن تحد من حريات الآخرين وقد تستخدم القوة والعنف في مواجهة المواطنين وبالتالي يبدأ التصادم بين رجل الأمن وبين أفراد الشعب الذين يحسبون أن منتهب

(١) العقيد احمد صالح العزلات، إدارة العلاقات الإنسانية، ص ١٩٩٦ ط ١.

الجهاز الأمني هم في مركز المناوئ لهم ولحل ذلك يجب على رجال الأمن
التوجه إلى أمرين مهمين وهما:

أ - تقوية العلاقة الإيجابية بأفراد الشعب.

ب - الحزم في معالجة الجريمة والمجرمين.

وينبغي عدم التضحية بأحدهما على حساب الآخر، لذا يجب علينا أن نقول أن
المشكلة هي أزمة السلطة لا أزمة الأفراد المنفذين، وهم الأجهزة الأمنية، ومن المسهم
معالجة السلطة ذاتها قبل رجالها.

٣. عوامل تتعلق برجال الأمن: يقل نجاح الأجهزة الأمنية بمقدار ما

تشبعه في نفوس المواطنين من مشاعر الأمن والاستقرار، وبالتزلمها
بالقوانين، واحترامها للحقوق العامة وحرية المواطنين. هذه الأمور تتخللها
صعوبات عند التطبيق لاسيما عند استخدام أسلوب القسوة لتنفيذ القوانين
والأنظمة، وتجاهل الاعتبارات الإنسانية، وحتى الأخطاء الفردية لرجال
الأمن فإنها تولد ردود فعل سلبية إزاء جهاز الأمن برمته حيث أنه لا يمثل
نفسه بل يمثل جهازه، لأن التصرفات غير المسؤولة من قبل أحد أفراد جهاز
الأمن تولد انزعاجاً واستغراباً لمشاعر المواطنين، وتمنع أي تكلف أو المسامحة
بين المواطنين وبين الجهاز الأمني.

١١. عوامل تتعلق بفلسفة السلطة : ما ذكرناه كان أهم العوامل وأكثرها

تأثيراً في تعميق الفجوة بين رجل الأمن وبين المواطنين، وسياسة السلطة
وقلمية حكمها هما اللتان تؤثران سياسة الأجهزة الأمنية، فإن كان الهدف
خدمة المواطن والمجتمع، وإرساء قواعد الديمقراطية، واحترام الإنسان،
وصون كرامته فإن الأجهزة الأمنية ستكون مسخرة لخدمة المواطن، وإن
كان هدف السلطة البقاء في الحكم وحماية رموزها على حساب الوطن
والمواطن عندها ستكون أداة قمع واضطهاد للمواطن ووسيلة سحق لهويته
وكرامته، ولا هم لها إلا المحافظة على السلطة بأي ثمن . وهذا ما حدث

في العراق خلال الحقبة المنصرمة من الزمن ومازال. وفي الحقيقة فإن هذا العامل هو الأساسي في خلق علاقة سلبية وعدائية بين الأجهزة الأمنية فسي العراق وبين المواطن.

٥- عوامل تتعلق بالوعي الأمني لدى المواطنين^(١) : إن ضعف

الوعي الأمني لدى أفراد الشعب يزيد من الجرائم في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم الثقة بالجهاز الأمني من قبل المواطنين من جهة، وعدم رضا الجهاز الأمني عن أفراد الشعب لعدم مساعدتهم في كشف الجرائم من جهة أخرى، وبالتالي تسوء العلاقة بينهما وتزداد سوءاً بمرور الأيام.

نتائج العلاقة السلبية بين الجهاز الأمني والمواطن

- للعلاقة السلبية بين أفراد الجهاز الأمني والمجتمع آثار خطيرة أهمها :-
 - فقدان التعاون بينهما يؤدي إلى تكدي الروح المعنوية لأفراد الجهاز الأمني نتيجة لفشلهم في تحقيق بعض واجباتهم لعدم تعاون أفراد المجتمع معهم.
 - عدم استقرار الأمن في الوطن لغياب أهم عنصر في العملية الأمنية ألا وهو للمواطن.
 - شعور أفراد الجهاز الأمني بالإحباط وعدم الانتفاع نتيجة عدم حب وتقدير واحترام أفراد الشعب لهم بالإضافة إلى ميل المواطنين إلى مقاومة الجهاز الأمني وشيوع روح العداء والكراهية اتجاههم.
 - خسارة الجهاز الأمني لأهم مصدر للمعلومات وهو المواطن.
 - إن كراهية الجهاز الأمني سيؤدي بأفراد المجتمع إلى تحديه بعدم تطبيق للقوانين بدقة ومحاولة الإفلات من الأنظمة كلما سنحت الفرصة بذلك، وهذا

(١) نص المصدر السابق.

بدوره سيؤدي إلى صرامة وقسوة الجهاز الأمني وبالتالي اتساع السهوة بينهما.

- كثرة الجرائم والمخالفات كنوع من التحدي واللامبالاة من قبل المواطنين من جهة ولحرمان الأجهزة الأمنية من المعلومات التي يمكن أن يزودها المواطنون والتي تمنع وقوع الجرائم.
- ازدياد فرص الخرق الأمني سواء الداخلي أو الخارجي نتيجة للعلاقات السلبية بين الطرفين سيقوم الجهاز الأمني بتغذية السلطة بمعلومات غير دقيقة، ومبالغ فيها، قد تدفع بالسلطة لاتخاذ قرارات خطيرة تجاه شريحة من المواطنين وتؤدي بدورها إلى حدوث أزمة بين السلطة والشعب.

الممارسات القمعية للأجهزة الأمنية

إن الممارسات القمعية ضد أبناء الشعب، ليست سياسة الأجهزة الأمنية فحسب، بل هي سياسة النظام المستندة إلى الدكتاتورية والطائفية والعنصرية والإقليمية ! هذه الممارسات لا يمكن الإحاطة بها في كتاب بل تحتاج إلى مجلدات، والقسم الأعظم مازال طي الكتان ضمن دهاليز هذه الإمبراطورية السوداء، وطى أقبية جمهورية الرعب ولم يتضح منها إلا القليل، ولا أدعي الإحاطة بنسبة تذكر منها، بل سأحاول نكر بعض المؤشرات وهي:

- إن الموت هو أكثر الحلول رولجا عند النظام كما أن الحروب أول الحلول وأقربها إلى عقابية ونفسية صدام لحل النزاعات. إن مقولة (إيادة للخصوم بلا رحمة) هي استراتيجية مكرسة ومعمول بها وأقرب ما يكون إلى العقل السياسي الحاكم في العراق. وقد ترجمها صدام عندما قال في إحدى زيارته لحضور مؤتمر لضباط الأمن للعام قال ((اللقوة تتضح قوة، ولا تتضح عفوا...!!)) لقد استخدم اللقوة ليس مع الخصوم فحسب بل مع قطاعات شعبية واسعة على امتداد الأرض العراقية، بل وتعدت إلى دول الجوار وإلى

ساحات دولية أخرى، وهكذا صارت الأجهزة الأمنية في عهد صدام أكثر نموية وعظفا مع الشعب من أية فترة حكم سابقة. .

- لقد سبق أن تم إلغاء المعتقلات السياسية وتقليص المسجون إلى الحد الأدنى في عهد الرئيس الأسبق عبد الرحمن محمد عارف وبمبادرة من عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء آنذاك، بينما ازددت المعتقلات السياسية والمسجون في عهد البكر - صدام (١٩٦٨-٢٠٠٢) وبشكل كبير، العلنية منها أو السرية، وهي لا تعد ولا تحصى لأنها عبارة عن أوكار منتشرة تحت الأرض وفوقها وفي عموم العراق.

ضمن سياسة نشر الخوف والرعب بين أوساط أبناء للشعب تعتمد الأجهزة الأمنية تسريب معلومات عن ضحاياها وأسمائهم وعدم ذكر تفاصيل عن الإعدام أو الاختفاء، كي يبقى الغموض يلف المواطنين، ومن خلاله يعم الخوف ومن خلال الخوف تنتشيت وتزرع الوحدة النفسية والاجتماعية للشعب وبالتالي تسهل السيطرة عليهم.

إن الممارسات الإجرامية ضد مجاميع كبيرة (عقوبات جماعية) كسحق وإبادة مدن أو قرى أو أحياء ممكنة كما حدث في مناطق من شمال العراق وضد شعبنا الكردي لاسيما أثناء وخلال عمليات الأنفال سببة للصيت أو ما قبلها وبعدها، كذلك عمليات بلد والدجيل في الأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٥ والخالص عام ١٩٧٧ وعمليات (التطهير) في أحوار الجنوب وعلية خان النص في كربلاء، كلها أمثلة صارخة تؤكد سياسة النظام القمعية ووحشيتها.

إن الممارسات القمعية تكون ضد أشخاص يتم اتهامهم بشكل أو بآخر، وتتعلق معظم هذه التهم (بالخيانة العظمى للوطن والثورة !!) وتبدأ من جريمة عدم التصفيق وعدم الهاتف في مظاهرة جماهيرية أو شتم للقيادة... إلى التآمر على الحزب والثورة، فهذه التهم لا تحتاج إلى تحقيق مطول وأدلة، وبإمكان أي ضابط أمن مهما كانت رتبته إزهاق روح من يشاء بدون إذن من أي مرجع، لأن قتل مثل هؤلاء

ضرورة وطنية!! وصدام قد منح هؤلاء الضباط المجرمين كل صلاحيات القتل، وبدون حساب.

غرائب وعجائب

* من الأساليب الإجرامية التي تفرقتها الأجهزة القمعية بحق أبناء العراق، قيامهم بسجن المعتقلين السياسيين في مستشفيات الأمراض المعدية والخطوة والمستشفيات العقلية، مثلاً يوجد مستشفى لمعالجة مرض الجذام في منطقة البتيرة في محافظة ميسان وهو مستشفى قديم ومعزول تماماً عن محيطه، وفيه سياجات خاصة وصارمة للدخول والخروج ومنع الاقتراب منه، وذلك لخطورة مرض الجذام ولأنه من الأمراض السارية. ولكن خلال العقدين الماضيين لاتعد وجود هذا المرض تقريباً، وبات المستشفى خالياً من المرضى فاستخدمته الأجهزة الأمنية وبشكل سري للغاية لإخفاء بعض المعتقلين السياسيين، وتعرضهم إلى مزيد من التعذيب النفسي والجسدي، وكذلك بالنسبة إلى مستشفى الأمراض العقلية في الشماعية ببغداد حيث يتم معاملة المعتقل السياسي وكأنه مجنون، ويعالج بهذا الوصف، إضافة إلى المعاملة القاسية والمسيئة للغاية لحين تهيأهم، وإصابة أغلبهم بالجنون فعلاً!! وخلال التسعينات، ونتيجة لانتشار الرشاوي والفساد الإداري، قامت بعض العناصر الأمنية بتبديل بعض المحكومين بالإعدام محل بعض المصابين بالأمراض العقلية (الجنون)، فيتم إعدام المجنون (السري) محل المحكوم بالإعدام وهذا الأخير يطلق مرلحه رغم جرمه.

* قيام الأجهزة القمعية بسحب الدم من السجناء والمعتقلين وهم كثر وبصورة مستمرة لاسيما خلال الحرب العراقية الإيرانية، لتزويد المستشفيات ومصارف الدم، وكثير من الحالات أدت إلى وفاة السجن أو المعتقل نتيجة السحب المستمر ناهيك عن التعذيب والإصابة بالمرض والهلز.

* استخدم المعتقلين السياسيين حقول تجارب في مختبرات بحوث الأسلحة البيولوجية والكيميائية بدلا من الحيوانات وأدت إلى معاناة قاسية ووفيات كثيرة.

* ومن السجل الإجرامي للأجهزة القمعية قيامها بجلب مرضى التدرن الرئوي (السل) ويؤمر المريض بالبصق في أفواه المعتقلين السياسيين كي يصابوا بنفس المرض. ويؤكد ذلك وليد الجنابي (أحد المحققين في معتقل قصر النهاية) حيث يروي " في إحدى ليالي عام ١٩٦٩ تم استدعائي من قبل ناظم كزار وكان إلى جانبه صدام وعبد الكريم الشيعلي، وطلب ناظم كزار مني التوجه إلى مستشفى التويثة (مستشفى التدرن الرئوي في بغداد) وجلب أربعة مرضى من المصابين بحالات ميؤوس من شفائها ، وزودت بكتاب ووقعه في الحال أحد الحاضرين وهو صادر من مجلس قيادة الثورة إلى مدير المستشفى لتسليمي العدد المطلوب ". ويضيف الجنابي " ذهبت وأنا مستغرب للأمر فما علاقة هيئة التحقيق بمرضى السل ؟ ذهبت وجلبت المرضى عند الفجر فوجدت ناظم كزار أمام صف من الموقوفين معصوبي الميون، (كان صدام ما يزال في مكتبه في المعتقل ينتظر تنفيذ العملية) خاطبهم ناظم كزار قائلا : إننا قررنا الإفراج عنكم، فإذا تسرب شيء عن حياتكم هنا ستعودون حالا وستحملون مسؤولية ما يصيبكم من عقاب، ثم أشار إلى المرضى الأربعة بالتقدم وواصل حديثه إلى الموقوفين بأنه سيودعهم بعد أن يفتح كل واحد فمه ليصق الرفاق فيه، وتقدم المرضى ونفذوا ما طلبه ناظم، ثم عدت بالمرضى إلى المستشفى^(١).

* خلال سنوات من عقد الثمانينات كان (طاهر جليل حبوش للتكريتي) مديوا للشعبة السياسية في مديرية الأمن العامة، ومن المعروف عن هذا الرجل حبه للإجرام والأمور الدنيئة، حيث يشرف على حفلات التعذيب اليومية

(١) حسن العلوي، العراق دولة للمنظمة السرية، ط ٥.

للأبرياء من الشعب، رجالاً ونساءً. وكان شغوقاً أكثر بالإشراف على تعذيب النساء. وبين الفينة والأخرى وحسب طلبه يقوم زبائنه بتهئية معرض لمجاميع النساء المغفيات المعتقلات، بعرض جسدي كامل لهن (عاريات تماماً) ثم يقوم هذا المجرم باستعراضهن، ومن تعجبه يبدأ بمرونتها عن نفسها مقابل إطلاق سراحها وتشغيلها للعمل وكيلة في الأمن!!^(١)

* أثناء عمليات الأنفال أمر المجرم علي حسن مجيد بعدم الاحتفاظ بأي أسير كردي، أي تصفيتهم، وكان يتم بإشرافه دفن الجثث في مقابر جماعية باستخدام الجرافات. وفي إحدى المرات شاهد سائق إحدى الجرافات طفلاً يحتضن أمه المقتولة، فتوقف السائق برهة ونظر إلى الضابط المشرف على تلك الجريمة البشعة، وبإشارة منه أكمل السائق دفن الطفل حياً مع أمه.

* خلال انتفاضة ١٩٩١ قام المجرم علي حسن مجيد بإسقاط عوائل كردية من الطائرات السمتية وعلى ارتفاع ٢٠٠ م كي يجبر الثوار الأكراد على الاستسلام مستعيناً بالمرتزقة من غير العراقيين (إيرانيين وفلسطينيين) في الهجوم على مدينة كركوك.

* وفي الأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٣ أعدم ١٧ ألف مواطن عراقي من الفرات الأوسط والجنوب بتهمة عدم ولائهم لصدام، وتم دفنهم بمقابر جماعية في منطقة الشوملي في محافظة بابل ومنطقة (نيسان الوادي) قرب قلعة صالح وفي الكحلاء في ميسان.

* وفي العام ١٩٨٨ أعدم آلاف الأكراد، العاكين وفق قرار العفو، وألقي القرار بعد عودتهم وأعدموا في مواقع مختلفة، منها منطقة بسماية وفي الوحدة ٩٩٩ التابعة إلى الاستخبارات على طريق الصويرة، وقرب ميدان رمي مركز تدريب مشاة الحلة، وفي حلبجة وأربيل.

(١) مقابلة شخصية مع ضابط لمن سابق.

* وفي العامين ١٩٨٠ - ١٩٨١ قام صدام باعتقال كل شباب ورجال العوائل البارزانية الساكنة في منطقة (قوش تبه) جوار مدينة أربيل - وتجاوز عددهم المائتين - ونفذ فيهم حكم الموت. واستباح النساء المتبقيات في قسبة قوشته. ومن المعدمين السيد (عماد) ابن الشيخ أحمد البارزاني وكان يشغل درجة مدير عام المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي.

أساليب التعذيب (١)

إن أساليب وممارسات التعذيب للأجهزة الأمنية ضد المواطنين تتضمن قائمة طويلة تزيد على مائة ونيف طريقة أو أسلوب، وتبدأ من توزيع استمارات الجرد والمعلومات لكل مواطن (وهي شبيهة بالاستمارات الإسرائيلية لجمع المعلومات عن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بل أشد قسوة) ثم أساليب الاعتقال الإرهابية، حيث يبدأ ما يدعى (بالتعذيب النفسي) في طريقة الاعتقال ووقته والتهديد والوعيد بالقتل والضرب والتطبيع وما شابه ذلك. ثم انتهاك حرمان العوائل حيث أن العقوبة تصل إلى جميع الأقارب وحتى الدرجة الرابعة لكي يزيد من عذابات المتهم، ثم التعذيب باستخدام الكهرباء على المواضع الحساسة من الجسم، وشد المتهم ووضع في الثلجة، وتعليقه من أطرافه الأربعة في مروحة تدور بسرعة عالية، والاعتداء الجنسي من قبل عناصر الأمن أو من قبل المتهمين الآخرين، وإكراه المتهمين على الجلوس على عناق زجاجة مكسورة تدخل في دبره، أو إجلاسه على المنفاة، وتعذيب الأطفال والآباء والأمهات والزوجات أو انتهاك الأعراض أمام المتهمين لزعة تماسكهم، أو شد رقيقة للمتهم بحبل إلى السقف لمنعه من النوم، وكسر الأسنان والأنف والفكين أو أية عظام أخرى، وقلع إحدى العينين، وقلع الأظافر، واستخدام المنشار في قطع أجزاء من الجسم، واستخدام المثقب الكهربائي (الدريل) لتثقيب الرأس أو أعضاء من الجسم، وضغط الرأس بين حاجزي حديد، أو الضغط والشد على الأعضاء للتسليية، حرق

(١) المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.

أجزاء من الجسم بالنار أو للمواد الكيماوية، ووضع المتهم في غرفة مليئة بالحشرات والديدان، أو حقن المتهم بالماء الحار من دبره ثم الماء البارد وهكذا.... ، ومنع الأكل والماء عنه مدة طويلة، وسد لف المتهم لأيام وإجباره على التنفس عن طريق القم، وخرم لف المتهم ووضع سلسلة لسحبها كالحيوانات، واستخدم إبرة الخياطة العادية والخيط العادي لخياطة الجروح، ونثر الملح وللتيزاب على الجروح، واستخدم الهرلوات والسياط والأنايب الصلدة للضرب المبرح، وقتل بعض المعتقلين وتركهم مع الآخرين حتى تتعفن الجثث، وإذابة المتهم بحامض النتريزيب.... . علما أن قسماً كبيراً من هذه الأساليب للتعذيب تستخدم قبل توجيه أي اتهام، بل أن المتهم يصرخ متسائلاً عن سبب هذا التعذيب ولا مجيب.

والأنكى من ذلك أن ضابط الأمن أو أي عنصر أمني آخر إذا أبدع وابتكر أساليب وصيغ جديدة لتعذيب المواطنين يكرم ويكتاب رسمي صادر من ديوان الرئاسة ويقدم له مبلغ مالي، مما يدل على تشجيع صدام الشخصي لهذه الجرائم بحق الإنسانية وبحق أبناء الشعب العراقي، مما يثير كل الغرائز الشريرة والشيطانية لدى عناصر الأجهزة الأمنية لتتسابق وتتنافس للوصول إلى براءة اختراع طريقة جديدة لتعذيب المواطنين قبل موتهم. . مما يجعل الإنسان يعنى الموت ولا يجده.

إنها أمور أقرب إلى الخيال، وقد يجد الإنسان المتتبع صعوبة في تصديقها لأنها تتنافى مع سلوكيات المجتمعات الإنسانية البدائية بل حتى التجمعات الحيوانية المفترسة التي لا تجد هذه الفنون والابتكارات في تعذيب أبناء جنسها. وعليك أن تتصور مدى السادية والروح الإجرامية والنيكروفيلية ونزعة تدمير الذات وتدمير الآخر التي ليس لها حدود لدى رأس النظم – صدام – وكذلك العناصر الأمنية التي تتلذذ بتعذيب أبناء جنسهم. ولذلك ومن أجل الوصول إلى أحدث الأساليب في تعذيب بني البشر سم في بغداد تأسيس مصنعين للتعذيب الإلكتروني والمسماة جزلفا (معاهد) أحدهما قرب مستشفى الشماعية، والثاني على طريق الرشدية قرب المدينة السياحية لابتكار أساليب ولوات التعذيب وتدريب منتسبي الأجهزة الأمنية (أمن خاص، مخابرات، أمن عام) وتبأرى مصانع الموت هذه في ابتكاراتها وإداعاتها. وتقوم بتزويد الأجهزة الأمنية،

وأوكار التعذيب بمنجاتها من الأدوات والآلات والأجهزة التي تستخدم في التعذيب. والأنكى من ذلك ولغرض بث الرعب في نفوس المسؤولين الكبار في الدولة صدر توجيه إلى هذه المصانع بإقامة معارض سنوية لمنتجاتها لإطلاع مسؤولي الدولة الكبار وكادر الحزب المتقدم.

لقد أكدت المعلومات الواردة إلى المنظمات الدولية والتقارير الصادرة عنها أن هناك أنواع مختلفة من التعذيب تمارس ضد المعتقلين والمحتجزين في العراق منها النماذج التي أوردتها منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في ١٥ نيسان ١٩٨٥ تحت عنوان " التعذيب في العراق ١٩٨٤ - ١٩٨٥ " :

١- ضربات على جميع أنحاء الجسد خصوصا على البطن والأعضاء التناسلية والعمود الفقري، صفعات على الوجه، ركل بالأرجل وضربات بقبضات الأيدي أو بالمطارق المصنوعة من الكاوتشوك (بعض هذه المطارق تحتوي بداخلها على قضيب حديدي)، ضرب بالحبال وبالهرولات وبالمساطر.

٢- الفلكة : يستلقي الشخص للخاضع للتعذيب على ظهره فوق الأرض أو على طاولة ثم يربط جسمه وترفع ساقيه إلى أعلى و يضرب على باطن القدمين. بعد انتهاء العملية يجبر الشخص أحيانا على المشي أو الركض في غرفة التعذيب بعد أن تغطي أرضيتها بالماء الحار والملح.

٣- الكماشة : أدوات تشبه الملاقط تشد به رؤوس أصابع الرجلين بعنف شديد.

٤- نزع الأظافر من أصابع اليدين والرجلين.

٥- عصب العيون والضغط عليها.

٦- ربط الضحية على مستوى المعصم وتعليقها لمدة ساعات متوالية في السقف أو الجدار أو على سلم خشبي.

٧- تربط الضحية من المعصمين أو من القدمين إلى مروحة معلقة في السقف ثم تدار المروحة وتضرب الضحية في كل مرة تصبح فيها بمتناول الجلاذ.

- ٨- تجبر الضحية على البقاء في وضعية الوقوف على رجل واحدة، مع رفع الذراعين في الهواء وذلك خلال فترة طويلة وتضرب الضحية في حال الإخلال بالوضعية المطلوبة.
- ٩- شحنات كهربائية في المواضع الحساسة من الجسم : الأنف، الأذنين، الصدغين، حلمتي الثديين، الأصابع والأعضاء التناسلية : ويتم تفريغ هذه الشحنات للكهربائية في جسم الضحية بواسطة آلة شبيهة بالمطرقة أحد طرفيها موصول بشريط معدني (يطلقون عليه اسم " القضيب الكهربائي ") أو بمولد كهربائي.
- ١٠- تجبر الضحية على الدخول في مغطس ماء يمر فيه التيار الكهربائي.
- ١١- تحرق أجزاء من جسم الضحية بواسطة السجائر أو المكواة الكهربائية أو الصفائح المعدنية المكهربة أو الغاز الملتهب.
- ١٢- " الكرسي الكهربائي " صفيحة معدنية مثبتة إلى الجدار وموصولة بخمسة قضبان معدنية تلذع الضحية للمربوطة إلى الكرسي.
- ١٣- تربط الضحية من يديها ورجليها فوق قطعتين معدنيتين على شكل صليب ثم يدار للجهاز فوق النار (كما في حالة شوي اللحوم).
- ١٤- يدخل رأس الضحية في عربة مقلدة تخترقها الأشعة فوق البنفسجية الساطعة مما يؤدي إلى إحراق الجهاز البصري.
- ١٥- تدخل الضحية بعد أن تعرى جزئيا من الثياب داخل خزانة معدنية محمأة وممتلئة بالبخار الساخن ثم يتم تبريد الخزانة بشكل مفاجئ.
- ١٦- توضع الضحية في درجة حرارة لا تزيد عن الصفر ثم يصب فوقها الماء البارد.
- ١٧- يصب الماء في فم الضحية وفي أنفها في نفس الوقت حتى يكاد يختنق.
- ١٨- توضع الضحية فوق مقعد " نباض " ثم يتم تشغيل جهاز المقعد فتتسذف الضحية من مكانها إلى مسافة مترين أو ثلاثة أمتار.

- ١٩- الدولا ب: آلة تحتوي على أدوات حادة مثل المسكين والمسامير، ويتم إدخال الضحية فيها ويتم تدويرها بسرعة بواسطة محرك يدوي مما يؤدي إلى تمزق الضحية.
- ٢٠- بإدخال شريط كهربائي أو فوهة قنينة في دبر الضحية.
- ٢١- العزل في الزنزانات لفترة طويلة.
- ٢٢- ستر الأعضاء : سمل الأعين، جدد الألف، وقطع الأنزبن والنزبن والمضو التماسلي. قطع الينين أو الرجلين بواسطة آلة قاطعة(الماطور)، سلخ الجلد أو تسلطيه بواسطة الأدوات للقاطعة، دق للمسامير في داخل الجسم. التهديد بقطع الأعضاء.
- ٢٣- للتهديد باعتقال أو تعذيب أو اغتصاب أفراد أسرة الضحية.
- ٢٤- تجبر للضحية على مشاهدة عمليات تعذيب الضحايا الأخرين أو على الاستماع إلى صراخهم أثناء التعذيب.
- ٢٥- أثناء الاستجوابات أو في داخل الزنزانة، يتم إسماع للضحية أشرطة مسجلة فيها أصوات حيوانات أو صوت بكاء أفراد أسرة الضحية، أو الشائتم الموجهة إليهم.
- ٢٦- التهديد بالقتل أو الإعدام أو التجريم بتهم يعاقب عليها عادة بالإعدام.
- ٢٧- تمثيل عمليات الإعدام بالرصاص أو الخنق أو الإغراق في الماء أمام الضحية.
- ٢٨- إهانة الضحية من النساء باستعمال الألفاظ البذيئة والشائتم أو بإجبارها على نزع ثيابها أمام حراس من الجنس الآخر.
- ٢٩- حرمان الضحية من النوم والغذاء والماء والدخول إلى المرحاض والوضوء وزيارة للعائلة والعناية الطبية.
- ٣٠- الإغراء بتقديم " مكافأة " في حال التعمد بالخروج من التنظيم الحزبي الذي تتخرط فيه للضحية.

٣١- اعدامات وهمية، ربط العيون وتثبيت على الأعمدة وقراءة الحكم بالإعدام، وإصدار أمر للرمي وإطلاق طلقات غير حية (خلب).

٣٢- يؤمر المعتقلون بحفر قبورهم في ساحة المعتقل على طول نهر دجلة ويوضعوا لمدة ساعات لينتظروا من يطلق الرصاصة عليه منهم ولكن بعد ساعات يعاد إلى زنزنته.

٣٣- تسقى الضحية كمية كبيرة من الماء ويتم ربط العضو الذكري حتى تنفجر المثانة.

٣٤- يوضع في داخل صندوق فولاذي صغير الحجم ويجلس القرفصاء ويعلق ويترك عدة أيام حيث يصاب بالانهيار وتتصلب مفاصله.

٣٥- أكل وشرب فضلاتهم وفضلات الحيوانات.

٣٦- تصوير المعتقلين عراة وبأوضاع فاضحة وترسل إلى ذويهم.

٣٧- يعتقل داخل غرفة مطلية بطلاء أحمر أو أسود تسمى الغرفة الحمراء أو الغرفة السوداء ولعدة أيام أو أشهر.

٣٨- يجبر على ابتلاع حبوب مخدرة أو مهلوسة ويدخل إلى غرفة شبيهة بغرف الدعارة ويعتدي عليه ويتم تصويرهم لابتزازهم وإجبارهم على الاعتراف أو التعاون معهم.

٣٩- يوضع داخل إناء كبير مملوء بالماء ويوقد تحته نار هادئة ويتم طبخه ببطء ويستمر أكثر من عشر ساعات فينتفخ الجسد ويصبح كالكرة ولونه وردياً فاتحاً ثم يموت.

٤٠- إسماع المعتقلين صرخاً متواصلاً لأيام متتالية بواسطة مكبرات الصوت.

٤١- تعطير الماء على رأس المعتقل ولعدة أيام حتى ينهار.

٤٢- القيام بحفر حفرة في الأرض بشكل عمودي، وإنزال الضحية فيها واقفاً وهو حياً وطمره في التراب إلى مستوى الرأس عدة أيام تحت أشعة الشمس وقد يؤدي ذلك إلى الموت.

أساليب تنفيذ حكم الإعدام

من يصدر بحقه حكم الإعدام بعد التعذيب ولأخذ الاعترافات يتم تنفيذ الإعدام فيه
بعدة طرق أهمها :-

- أ- الشنق حتى الموت.
 - ب- الرمي بالرصاص.
 - ج- استخدام السم للقاتل حيث يؤمر بشربه فيموت حالاً أو بعد حين.
 - د- إلقاؤه في حوض من حامض الكبريتيك للمركز (التنزياب) لينذوب جسمه
ويذهب مع مجاري المياه.
 - هـ- إطلاق حيوانات مفترسة وجائعة كالكلاب لتفترسه.
 - و- دفن المتهمين في حفرة ودمها عليهم وهم أحياء.
 - ز- إلقاء المتهم في فرن ناري خاص.
 - ح- إجباره على شرب البنزين ثم إطلاق النار عليه لينفجر.
 - ط- إلقاؤه في برميل مملوء بالأسفلت الحار حتى الموت.
 - ي- تقطيع الجسم بالمسكين والفؤوس.
- إلى غيرها من الأساليب والطرق الوحشية التي لا يفكر بها إنسان.

ورب سائل يسأل هل أن الأجهزة الأمنية العراقية مجبولة بالعنف والقسوة وأنها
عادة متأسلة فيهم ؟ أقول أنني لا أعتقد ذلك ، بل أن حقيقة الأمر ومردده هو الفلسفة
النظام المجبول على الجريمة وأسلوبه الوحشي وغايته الأساسية في المحافظة على
السلطة مهما كانت النتائج، وبأية أساليب وأثمان. لقد حرك صدام المتوحش الغرائز
الشريرة لدى عناصر هذه الأجهزة والتي اختبرت بمواصفات خاصة وتمتلك الاستعداد
النفسي للجريمة. ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه الأجهزة لا يمكنها التوصل من جريمة
جرائمها هذه ضد الأبرياء من العراقيين ولا يعفيها شيء من مخبة إجرامها البشع.

ظاهرة الدولة الاستخبارية الأمنية

إن حب السلطة والاستئثار بها بشكل مطلق هو انحراف خطير حيث يأخذ هذا الأمر من القائمين عليها - السلطة - جل اهتمامهم وتفكيرهم، وتحويل جميع تدابيرهم حول كيفية المحافظة على السلطة وترسيخها، والعمل على جعل كل إمكانيات الدولة وتصرفها لخدمة هذا الهدف، وبالتالي سيصبح هاجس السلطة هاجساً أمنياً بحثاً على اعتبار أن الأجهزة الأمنية هي وحدها للقادرة على مراقبة واستئثار أي خطر يهدد السلطة. وبهذه الصورة ستتوجه جميع فعاليات الدولة ونشاطاتها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية تحت تأثير هاجس الأمن.

وأي أمن؟ إنه ليس أمن الوطن والمواطن بل أمن السلطة، وقد تصغر حلقة السلطة وتضيق إلى حدود الشخص الواحد - رأس السلطة - وهذا ما حدث في العراق خاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. إن هذا مرض خطير وانحراف قاتل في وظيفة الدولة التي نشأت أساساً نتيجة عقد بين المواطنين وبين الحاكم. وصار هذا الأمر يستشري ويستقل مع مرور الزمن لأنه يولد ردود أفعال عكسية من قبل أفراد الشعب، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من الإجراءات الأمنية القاسية للحيلولة دون إفلات الزمام من يد السلطة والتي تحتاج إلى مزيد من العيون المراقبة والأذان المنصتة والأيدي القاسية لذلك زج بحزب البعث في لقون هذه المهمة التي باتت مخجلة ورخيصة، ولا تتناسب أي فرد يحمل الحد الأدنى من الوطنية والمبادئ الإنسانية، فما بالك بحزب عربي - يدعي على الأقل - الثورية وحمل هموم وطموحات أبناء الأمة العربية. لذا فقد أصبح كل عضو في حزب البعث في العراق في نظر المواطنين شرطي أمن غير أمين. وبثت الأدوات الأمنية - أقول الأدوات مجازاً لتخليها عن رسالتها الإنسانية - وانتشرت في جميع مرافق الدولة في الوزارات والمؤسسات والمصانع والمدارس والمستشفيات وفي للشارع والأسواق وفي الجوامع وللكنائس، وفي المعسكرات وضمن الأجهزة الأمنية نفسها وفي المنظمات الحزبية صار البعثي يراقب رفيقه. وحتى ضمن العائلة فقد أصبح رب الأسرة يحذر من التكلم

بحرية وإيداع آرائه أمام أفراد عائلته. وقد ورد في تقرير حقوق الإنسان لعام ١٩٩٠ (العراق أصبح، تحت مظلة حزب البعث، أمة من المخبرين) وهناك ٢٥% من السكان يعملون لصالح الأجهزة الأمنية^(١). وفي لقاء صدام مع أخيه مبعووي للتكريتي، عندما أصبح مديراً للأمن العامة، أخبره الأخير أن لديه ١٨ ألف وكيل أمن فرد عليه صدام : (يجب أن يوجد وكيل للأمن في كل عائلة عراقية).

لقد أشاع هذا الجو الأمني الرهيب بين أوساط المجتمع العراقي حالة من الخوف والرعب وعدم الاطمئنان وغياب الأمان، حتى بات العراقي - أي عراقي سواء كان قريباً من السلطة أو أحد أركانها أو كان قروياً في قرية نائية - قلقاً غير مطمئن فلقد انعمت الأمن والأمان، وكل فرد ينال في بيته وهو غير مطمئن لما يبيته له الغد، قلقاً وخائفاً من طارق الليل، وما أتراك ما طارق الليل!! لقد ربط للنظام الحاكم مشاريع الدولة الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمات بأهدافه الأمنية، وليس لحاجة البلد أو خدمة للمواطن. فعندما يشق أو يعبد طريقاً ما في الجبال أو في الأوار فليست الغاية منه خدمة المواطن بل لتسهيل السيطرة الأمنية، وهكذا بالنسبة للخدمات الأخرى كالكهرباء والهاتف أو بناء المجمعات السكنية. كما أن بناء بعض المصانع والمعامل وتوزيعها على الخارطة الجغرافية للبلاد لم يكن قائماً على أسس علمية وحسب حاجة للمنطقة بل لحسابات أمنية. هذه العقيلة التي يحكمها الهاجس الأمني في كل خطوة سببت الارتباك والعشوائية في التخطيط للمشاريع التنموية بما فيها البنى التحتية. بالإضافة إلى ذلك فإن الأجهزة الأمنية العديدة والكم الهائل من الوكالات المعلوماتية والأمنية، والأعداد الهائلة من الوكلاء المنتشرين في البلاد أوجنت وضعاً شاذاً وغريباً عن روح العصر وعن وظيفة للدولة حتى في أبسط صورها لمدة تجاوزت والذي تجاوز الربع قرن تقريباً لحد الآن، وولد ظاهرة شاذة يمكن أن نطلق عليها اسم (ظاهرة الدولة الاستخباراتية الأمنية) حيث تجعل السلطة هاجسها ومنها الأول والأخير هو الهاجس الأمني، وبالتالي تجعل المجتمع بأسره - مضطراً - أيضاً

(١) بوار سالينجر وريك لوران - حرب الخليج الملف السري.

ليكون ذا هاجس أمني مرعب، بالتالي تفقد الدولة وظيفتها الأساسية الاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية ولا تتمكن من بناء مجتمع منسجم ومتماسك ومتوازن يسهم مع المجتمعات العالمية الأخرى في بناء الحضارة الإنسانية، مما يؤدي بالدولة أن تكون عامل عدم استقرار في المنطقة والعالم وتخلق للزرائع والمشاكل لإيجاد عدو خارجي لإلهاء الشعب، ولتصدير أزماتها الداخلية، و عدد ذلك ستكون عنصر قلق وعدوانية، ولا تساهم في إرساء السلام والاستقرار في العالم، وهو من الوظائف الأساسية للدول.

إن أهم مرتكزات السلطة في العراق حاليا :

- ١- أجهزة أمنية متعددة (أربعة أجهزة رئيسية ترافدها وكالات استخباراتية متعددة و أعضاء جهاز حزبي ضخم يعملون كمخبرين مجانا).
- ٢- تشكيلات عسكرية شخصية (الحرس الجمهوري الخاص) وميليشيات شبه عسكرية كقذافي صدام والطوارئ.
- ٣- معتقلات عديدة سرية وعظيمة، تحت الأرض وفوق الأرض.
- ٤- معامل تصنع أدوات التعذيب وابتكار أبشع أساليبه.
- ٥- محطات المخابرات المنتشرة في دول العالم ترافدها محطات استخباراتية (وسائل إعلامية، مراكز دراسات وبحوث، شركات تجارية، مكاتب الخطوط الجوية).

سفارات النظام في دول العالم أوكار للجرائم

إن الدور الأساسي للسفارات في دول العالم هو العمل بكل الوسائل المتاحة لتحسين وتطوير العلاقات الإيجابية والثقافية بين دولها والعمل على خلق واقتناص للفرص لإدامة هذه العلاقة الودية ونموها لخدمة المصالح المشتركة. وهي علاقات بين الدولتين تحكمها القوانين الدولية، وقوانين الدولتين، واتفاقيتهما المتبادلة، لاسيما في ما يخص الحصانة الدبلوماسية وشمولها ومحدداتها وأعضاء السفارة ودرجاتهم،

حسب الوصف القانوني لكل منهم. ولكن وللأسف الشديد حدثت خروقات كبيرة من قبل النظام الصدامي الحاكم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. لقد أصبح الترشيح والعمل في السفارات العراقية في دول العالم مشروطا بموافقة المخابرات العراقية، ومنذ تولي صدام لرأس السلطة وتولي أخيه غير الشقيق برزبان التكريتي لرئاسة المخابرات العامة، بل أن ترشيح المراكز المهمة في السفارات كالسفير والملحقين ومن بدرجاتهم يتم من خلال جهاز المخابرات العامة، وهؤلاء، ولكي تتم الموافقة على تعيينهم، لابد أن يكونوا مرتبطين بالمخابرات العامة ارتباطا عضويا أو متعاونين معها كوكلاء لها، إضافة إلى معرفة الخلفية السياسية لهم ودرجة الولاء لرأس السلطة بحيث بات أغلب السفراء والملحقين وغيرهم ضباط مخابرات مرتبطين بدائرتهم (المخابرات) أولا وقبل ارتباطهم بوزارة الخارجية، والبعض الآخر يعملون كوكلاء للمخابرات، وعليهم أن ينفذوا أوامر جهاز المخابرات بشكل أو بآخر. ولابد من التنويه أن هنالك بعض السفراء معينين عن الوصف أعلاه، وكان نقلهم للعمل كمسؤولين بمثابة إبعاد عن العراق كونهم من الشخصيات السياسية الوطنية المعروفة وهم قلة، وهؤلاء يقومون بواجباتهم الدبلوماسية الرسمية فقط، وفي مثل هذه الحالات فإن مسؤول محطة المخابرات في تلك السفارة هو الحاكم الفعلي للسفارة. لذلك فإن سفارة العراق في أية دولة من العالم هي عبارة عن مركز أو محطة مخابرات عراقية تقوم بالدور الاستخباري الصرف والتجسس على العراقيين المقيمين في تلك الدولة وعلى الدولة المضيفة، وقد اقتصرت هذه السفارات جرائم بشعة وعديدة بحق العراقيين الهاربين من جحيم الأجهزة القمعية، وكذلك بحق البلدان التي تعمل فيها، وإن الأدلة الثبوتية على ذلك كثيرة والاعتقالات التي ذكرت سابقا وجرت في دول العالم بحق المواطنين العراقيين ما هي إلا نتاج لفعل هذه السفارات كل في دولته. وفي بعض هذه العمليات الإرهابية تم ضبط المجرمين واعتقالهم وتم اعتراف الجناة بشكل تام كما حدثت في عملية اغتيال السيد مهدي الحكيم في الخرطوم، واغتيال الشيخ طائب السهيل في بيروت، وعالم الذرة مؤيد الجنباني في عمان، والفريق الطيار الركن حردان عبد الغفار التكريتي في الكويت، وغيرها من الأحداث، حيث ثبت اقتراف الجرائم من قبل أركان

السفارة العراقية في الدولة المضيفة. لقد صار من غير المفاجئ أن تتأزم العلاقة بين الدولة - المنظمة السرية - وبين جيرانها، وأن تتسم العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم بالتوتر الذي كان قائما بين رجال المنظمة والوسط المحيط بهم^(١). وقد تعدى دور السفارات الإرهابي إلى محاولة زعزعة الأمن والاستقرار في تلك الدول وإحداث أعمال الشغب والفتن والتفجيرات وتحريض مواطني تلك الدول ضد أنظمة الحكم فيها، وحاكمة المؤامرات ضدها مع تقديم العون بالمال والسلاح والاحتياجات الأخرى، وهناك أمثلة كثيرة تبرز ما قلناه، كما حدث في بعض الأقطار العربية الشقيقة كسوريا والأردن والسودان والكويت، وقد اتخذت أشكالاً وأغطية مختلفة لهذه النشاطات المشبوهة كتشكيل أحزاب ودعمها مالياً لتقوم بنشاطاتها التخريبية في تلك البلدان، أو تأسيس شركات تجارية أو مؤسسات إعلامية ما هي إلا واجهات وأوكار مخابراتية. وفي حديث لصدام وصف السفارة بـ (عين المقر)، لماذا عين المقر؟ لماذا لا تكون السفارة وجه النظام؟ لماذا استبدل صدام الوجه باليمين والنظام بالمقر؟^(٢) أي أن السفارات هي عيون للقيادة (القائد) في الدول، وبمعنى أوضح أنها وكر تجسسي لرأس السلطة. وهذا مفهوم غريب للسفارة وغير متداول في جميع دول العالم. لقد أصبحت الدبلوماسية في حكم صدام مهنة استخبارية لا تتطلب سوى التدريب على مراقبة المعارضين وطرق الاغتيال والخطف ورفع التقارير والمعلومات إلى (المقر).

ولو نهأت الفرصة للاطلاع على جدول الاهتمامات الدبلوماسية نراها موزعة وفق النسب التالية :

- ٤٠ % من التقارير مرفوعة من موظفي السفارة ضد السفير أو المستشار أو القنصل.

- ٤٠ % من تقارير السفير والسفارة بشكل عام ضد النشاط الوطني (عمل مخابراتي)

(١) حسن الطوي، العراق دولة المنظمة السرية، ط ٥.

(٢) نص للمصدر السابق.

- ٢٠ % عن توزيع أموال ومعونات للوكلاء والإعلاميين (١).

ولهذا فإن أعدادا كبيرة منهم انتهت إلى الإعدام أو السجن أو الاختفاء أو للتصفيات، منهم حمودي الزاوي وقاسم كلكري ومحمد حسين الشامي ومنلول ناجي وعبد الرحيم عبد الغني الموز وعذنان شريف ويسين الجبوري. كما أعدم أو اغتيل وزراء للخارجية وهم ناصر الحائلي، وعبد الكريم الشيعلي، ومرتضى الحديثي، وشائل طاقا، ووكلاء الخارجية منهم محمد صبري الحديثي، وقاسم السماوي.

سياسة الإرهاب

اتجهت السلطة الحاكمة في العراق لممارسة سياسة الإرهاب منذ توليها عام ١٩٦٨، وفق خطة مدروسة ومترجمة تصاعديا، اعتمدتها لتحقيق بقائهما مهما كانت التضحيات بالمواطن والوطن. ولتنفيذ هذه السياسة قامت السلطة بإيجاد أدواتها، فكانت الأجهزة الأمنية المتعددة والمتمرسة، وتم رعاها بكل الإمكانيات البشرية والفنية والمادية، واستخدمت هذه الأجهزة جميع الوسائل المتاحة لنشر الرعب والإرهاب بين أبناء الشعب، بل حتى خارج العراق. وسأورد بعض الممارسات الإرهابية كأثلة فقط، حيث أنها سياسة استمرت عقوداً من الزمن فمن الصعوبة الإحاطة بها ناهيك عن أن يستوعبها كتاب.

أبو طبر

خلال عام ١٩٧٣ اختلقت الأجهزة الأمنية قضية ((أبو طبر)) الذي شاع صيته في العراق وأصاب الذعر والرعب المدينة والقرية. حيث يقوم هذا (الشخص) الشريد بقتل العائلة بكامل أفرادها، ويغتصب نساءها بعد القتل ثم تجمع الجثث في حمام المنزل، ولا يستخدم القاتل سلاحاً إلا ما يسمى بالطبر (الفأس البابلي)، ولا يترك أحداً من العائلة حياً، وينتخب عوائل الضحايا بشكل عشوائي في مناطق بغداد ولا يترك

(١) نفس المصدر السابق.

دليلاً جرمياً. لقد كانت ضحاياه عوائل كاملة، وأحياناً في مناطق من بغداد مهمة وحساسة وفيها حراسات مشددة، بل كانت إحداها مجاورة للقصر الجمهوري صاحبها أستاذ جامعي (ارنست جان). وبعضها كان عدد أفراد العائلة كبيراً وهم نيام فوق السطوح (في فصل الصيف). وهذا يعني أن للقاتل مجموعة وليس شخصاً واحداً، بينما كانت السلطة تشيع أنه رجل واحد. ولقد ساهمت مؤسسات السلطة الأمنية والإعلامية في نشر الرعب والخوف بين المواطنين في عموم العراق. ووضع أعضاء الحزب الحاكم بالإتذار، ووزعت الأسلحة والحراسات في كل شارع، بل أن بعض العوائل المتجاورة تتجمع سوية لتتقضي الليل خوفاً من الرجل العفريت الذي عجزت عنه الدولة والحزب!! ونهاية المسرحية إلقاء القبض على شخص ويعترف أنه القاتل!! ثم استمرت هذه المسرحية الملفقة والمفتعلة من قبل السلطة لإجراء تعداد سكاني في بغداد بشكل غير مألوف في النقاط الصور لأفراد العائلة وقبيلات لأطوالهم، وقد تم استخدام خبراء أجانب لتكوين هذه المعلومات التفصيلية عن كل فرد ولبناء أسس المؤسسة الأمنية. لقد عاش العراقيون في تلك الفترة في رعب وإرهاب حقيقيين.

* كثرة طرق الإعدام والقتل المتعددة والغريبة التي لم يعتدها المجتمع العراقي ولا المجتمعات المدنية الأخرى، مثل القتل بواسطة الحيوانات المفترسة، أو للتيزاب، أو الكهرباء، أو المطرقة، أو الدفن حياً، وأيضاً بشاعة أساليب التعذيب الوحشية وتسريب المعلومات عن هذه الطرق الوحشية من قبل الأجهزة الأمنية إلى المواطنين لنشر الرعب.

* عدم إعطاء أسباب مقولة ومقنعة لإعدام المواطنين، بل إن بعض جنث المدعومين لا يتم تسليمها إلى ذويها والبعض الآخر يتم الإيحاء بأنه ليس مذنباً، أو أن ذنبه بسيط. رغم تنفيذ حكم الإعدام فيه ويدعون أهله في الانتظار، والغاية هي زيادة الخوف والرعب وإبقاء التهديد المستمر.

* إحضار أكبر عدد ممكن من عناصر الحزب والمواطنين الآخرين في أغلب حملات الإعدام بحق البعثيين، بل أن الحزبيين أنفسهم هم الذين ينفذون

الإعدام بحق رفائهم وبأبنهم كما حدث عام ١٩٧٩ عند إعدام مجموعة القيادة والكاكر الحزبي.

* عام ١٩٨٠ أمر صدام أعضاء قيادة الحزب الحاكم والوزراء لحضور إعدام العديد من السجناء السياسيين في سجن بغداد المركزي، وتمت الإعدامات تحت أنظارهم ومرآهم^(١).

* نعد للسلطة لترك جثث بعض المدومين لبضعة أيام في الساحات والشوارع العامة في عدد من المدن العراقية، كما حصل في بغداد (في ساحة التحرير ومدينة الثورة) في السبعينات، وفي الديوانية في الثمانينات وغيرها من المدن، وبعضها تم حرقها أمام أنظار الناس.

* بث الإشاعات باستمرار عن القدرات الكبيرة لدى الأجهزة الأمنية، وتهويل قدرتها وإمكاناتها في كشف المعارضين، وإنتشار أفرادها في كل مكان، إضافة إلى تسريب المعلومات عن أساليب التعذيب الوحشية. بل أن بعض المعتقلين والذين تعرضوا إلى تعذيب وحشي وقاس وتعسفي بدون أدنى ذنب، ثم تم إطلاق سراحهم بهدف التحدث أمام الآخرين عن هذه الأساليب وبالتالي ينتشر الإرهاب والرعب.

من الأساليب الإرهابية الأخرى التي مارسها برزان التكريتي عند تعيينه رئيساً للمخابرات العامة عام ١٩٧٩، ولغرض نشر الرعب بين المواطنين، والدعاية له، قام بمداومة بعض المؤسسات والدوائر الحكومية مع حراسه وشلقته. يروي أحد أفراد الشرطة المكلفين بحراسة إحدى السفارات في بغداد يقول : ذات يوم دخلت مجموعة من الأشخاص والحراس يتقدمهم شخص لا أعرفه، ولعدم لكثراني بهم بادرني الحراس بالقول : ألم تعرف الأستاذ ؟، قلت لا، حينها تم توثيق يدي وعصبوا عيني ووضعوني في سيارة سارت بنا في شوارع بغداد وبعد فترة من المسير وقتت السيارة أنزلوني واقتادوني ثم أصعدوني في طائرة سميّة (هليكوبتر) ومن ثم أزلوا الرباط من

(١) بيار سالينجر وأريك لوران — حرب الخليج الملف السري.

عيني وإذا بجمع من المواطنين في الطائرة قد مروا بنفس الظروف التي مررت بها. وعلى طول الطريق في السيارة والطائرة وبين فترة وأخرى يقول الحراس لنا: كم تعرفوا الأستاذ؟، انه الأستاذ برزان الكردي، ثم أفلحت الطائرة ونحن كالأسرى لا ننطق بحرف، ولا نعرف مصيرنا ثم وزعوا علينا نجات سباحة لارتدائها. وعند تحليق الطائرة فوق نهر دجلة أخذ الحراس المرافقون لنا يسحبون الركاب واحدا واحدا وبطريقة وحشية، حيث سحبوا الشخص الأول وقللوا له هل عرفت الأستاذ؟ انه الأستاذ برزان فيجيب نعم عرفته، ثم يقفونه من بوابة الطائرة وهي في الجو إلى نهر دجلة. عند مشاهدتنا هذا المشهد الرهيب لم يبق أملنا إلا التوجه إلى الله والنطق بالشهادة استقبالا للموت. وعندما جاء دوري وأدبى التفتين المطلوب قفوني وعند وصولي إلى الماء بين الحياة والموت وجدت زوارق بانتظارنا لانتقالنا وإيصالنا إلى الشاطئ حيث وجدت مجموعة من الحراس الغلاظ يكررون نفس السؤال، هل عرفت الأستاذ؟ ثم أطلقوا سراحي وعدت إلى عائلتي وأنا لا أعلم حقيقة ما حدث ولماذا؟ وهل أنا في حلم؟. أم أنا في حقيقة (١). ١١٩٩

أرض الرافدين مقابر جماعية للأبرياء من أهلها

اتخذت منطقة النباعي التي تقع شمال بغداد بحوالي (٣٠) كم، كمقابر جماعية للمواطنين الذين يتم إعدامهم من قبل الأجهزة الأمنية، والذين لا تسلم جثثهم إلى ذويهم، حتى أصبحت مرتعا للكلاب السقبة والوحوش، لاسيما وأن الجثث تكفن ليلا، وكيفما اتفق، مما يجعلها سهلة الوصول من قبل الكلاب والوحوش. . التي تنهش الأجساد للطاهرة التي ما قتلت إلا لأنها كانت تنمusk بالحق.

ولنفس الغرض الذي اتخذت عدة مناطق في العراق كمقابر جماعية للأبرياء من العراقيين أهمها منطقة الجزيرة في الرمادي، ومنطقة الثرثار، ومنطقة النهروان

(١) مقابلة شخصية مع ضابط أمن سابق.

جنوب شرق بغداد (٤٠ كم) ومنطقة المالح في ناحية الشوملي بالحلة، ومنطقة نقرة السلمان في المملوة، وغيرها من المناطق النائية.

وتواصلت عمليات الإعدام والدفن بهذه الطريقة الوحشية خلال عقد الثمانينات و أغلب ضحايا النظام إن لم يكن جميعهم من الشباب الملتزم، ومن أنصار الحركات الإسلامية لاسيما حزب الدعوة الإسلامية، ومن الأكراد. هذا الأسلوب في التصفيات الجسدية يثبت بلا أدنى شك براءة الضحايا، ووحشية ودموية النظام، وإلا فما الذي يخيف النظام إذا كانوا مجرمين حقا ولا خوف من تسليم جثثهم إلى ذويهم بشكل واضح وعلني؟ ولكن الشمس ليست بحاجة إلى من يعلن عن شروقها.

خلال عمليات الأنفال السيئة الصيت عام ١٩٨٨ جمعت الأجهزة الأمنية كل من ألقت القبض عليهم ومن سلموا أنفسهم وعددهم أكثر من (١٤) أربعة عشر ألف من العراقيين الأكراد واحتجزوا في معسكر للجيش الشعبي في كركوك وكان المقدم ناطق نوري الدليمي^(١) قد أرسل من قبل رئاسة الجمهورية ومعه الضابط الإداري علي محمد فرحان للإشراف على تنفيذ الأوامر.

لقد أزدحم بهم المعسكر في البداية وفي اليوم التالي جاؤا بسيارات كبيرة ونقلوا إلى حيث تمت تصفيتهم جميعا بعد ربطهم بأسلاك الهاتف العسكرية واستخدموا لذلك (الحفارات والشفلات) للحفر وعناصر من مخابرات الموصل ومخابرات كركوك ليقوموا بعملية القتل البشعة. تمت عمليات التصفية بحضور كل من حكمت حاجي سليم (عضو ما يسمى المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان ومعاون قائد الجيش الشعبي في أربيل) والمقدم أيمن والمسؤول الحزبي آزاد جلال، وكلاهما من العاملين في الجيش الشعبي في أربيل في حينها^(٢).

(١) لحيل لاحقا إلى محكمة عسكرية خلسة بتهمة سرقة مواد عسكرية وتموينية.

(٢) مقابلة شخصية مع ضابط في الجيش "شاهد عيان".

سجون وشجون

في السبعينات صدر قرار بإلغاء سجن نقرة السلمان في محافظة السماوة، وقد سجل هذا القرار كأحد منجزات الثورة، وكالمعادة جرى لهذا القرار التتليل والتطويل. ولكن مع مرور السنوات المجاف من حكم الاستبداد أصبحت السجون والمعتقلات في العراق لا تحصى، حيث توازي عدد المدارس ويزيد في عددها إلى إضعاف عدد المستشفيات.

فلكل جهاز أمني سجون ومعتقلاته العلنية والسرية المنتشرة في طول البلاد وعرضها، في كل محافظة ومدينة كبيرة وصغيرة. وسأذكر هنا بعض السجون الكبيرة في بغداد فقط والتي تستوعب عشرات الآلاف، كسجن أبي غريب والذي هو بحجم مدينة ويحتوي على عدة معتقلات وغرف خلصة للإعدام شتقا تستوعب (٢٦) حالة إعدام دفعة واحدة، كما يحتوي على أنفاق تحت الأرض يزيد طولها على عشرة كيلو مترات وهناك سجن للرضوانية للرهب، وسجن رقم واحد، ومعتقل الاستخبارات العسكرية في الكاظمية والذي يمتد بضعة كيلومترات على طول نهر دجلة، وأطلق عليه اسم (الحوثة) فهو يبلغ البشر ولا يشبع، ومعتقل جهاز المخابرات (الحاكمية) والذي يقع في بغداد - شارع ٥٢ ويتكون من عدة طوابق فوق وتحت الأرض. ومعتقل الأمن العامة، ومعتقل جهاز الأمن الخاص في (عمارة الحياة) في الجادرية والآخر في الحارثية، ومئات أخرى من السجون والمعتقلات المنتشرة.

كما أن هناك العشرات من المعتقلات السرية المنتشرة في الجزيرة والمناطق الصحراوية، وفي المزارع وتحت الأبنية العامة، ومن الأسواق والملاعب والحدائق العامة. ومن الجدير بالذكر أنه تم كشف وتحديد مواقع أكثر من ثلاثين سجنا سرية من قبل قوى المعارضة الإسلامية. وجميع السجون والمعتقلات مصممة بدقة، بحيث يتعرض الإنسان فيها إلى ضغط نفسي حاد وإرهاب قبل أن يتعرض للتعذيب الجسدي، وهي تتألف من عدة طوابق فوق الأرض وتحت الأرض، زنازاتها صغيرة جدا وتفقر إلى أبسط الوسائل الصحية ولا تحتوي على الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

عام ١٩٨٠ مكث ككتب هذه السطور في زنازات مديرية الأمن العامة في بغداد فترة تجلوزت الشهر معظمها انفرادي والآخر جماعي، وعانيت من أوضاعها وظروفها المزرية للغاية، قياساتها تقدر بثلاثة أمتار ونصف طولاً، والمتر الواحد وللنصف عرضاً بضمنها الحمام وفي أوقات الاعتقال الجماعي كان عدداً ١٨ معتقلاً، لذلك كان النوم بالمنوبة لضيق المكان. وفي هذه السجون والمعتقلات تمارس أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بشكل متواصل، وعمليات التصفية والإعدامات مستمرة. ومن يتم إصدار الحكم عليه سواء الإعدام أو السجن لا يسلم من التعذيب اليومي طيلة مدة محكوميته. وقد يحكم عليه بالموت أيضاً من قبل أي جلداء، أو الحكم عليه بالسجن المؤبد أو الموت.

يروى أحد ضباط أممية الانضباط العسكري التي تشرف على سجن رقم واحد يقول: "خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية ازدادت حملات الإعدام الجماعية وصارت تجري أسبوعياً خاصة يوم الخميس من كل أسبوع، وفي العام ١٩٨٦، كسبت المسؤول عن جلب المحكومين بالإعدام من السجن إلى موقع بسماية (منطقة جنوب شرق بغداد حوالي ٢٠ كم) كان معدل الإعدام ٢٠٠ ضحية أسبوعياً أي ٨٠٠ ضحية شهرياً !!! أغلبهم بتهمة الهروب من الخدمة العسكرية، والآخرين بتهمة الشك بولائهم للسلطة، ومثل هذه الجرائم المأساوية تحدث أسبوعياً في جميع مناطق العراق لاسيما خلال الحرب العراقية - الإيرانية. ففي كل شعبة حزبية يتم تحديد موقع معين لإعدام الهاربين من الخدمة العسكرية أو غيرهم، أسبوعياً كل ضمن منطقته.

ومن الأساليب البشعة والخصيصة التي مارستها عناصر مديرية الاستخبارات العامة إزاء المعتقلين العسكريين والمدنيين، نسرّد لقصة التالية التي يرويها النقيب محمد رجب عبد المجيد العائلي :

عام ١٩٩٠ كنت معتقلاً في مديرية الاستخبارات العامة وكان بجوارني العميد للركن (.....) وعائلته (والده وزوجته وأطفاله وأخيه). نقلنا بعدها إلى سجن رقم واحد، وفي أحد الأيام قال العميد (.....) :

أكترون بلاني قبلت حذاء جندي اسمه (خطاب) في معتقل مديرية الاستخبارات العامة، فسألته لماذا ؟ قال لأن أحد معاوني مدير الاستخبارات أمره بجلب أحد أطفالى الموجودين في زنزانة أخرى، وأن يعتدي عليه لألمي، وقد سمعت صراخ العائلة وتوسلاتهم، فأصابني انهيار عصبي فناديت ذلك الجندي لأتوصل إليه وإلى حد تعجيل حذائه مقابل ترك ابني للبريء".

والنقيب محمد حادثة أخرى تمثل الممارسات الإجرامية لجهاز المخابرات العامة، يقول: " أثناء القصف الجوي لمدينة بغداد أبان حرب الخليج الثانية، قصف مقر المخابرات العامة في منطقة المنصور، وأثناء مروري بسيارتي قرب المنطقة شاهدت امرأة وفتاة وأربعة أطفال هائمين بتياب ممزقة وحفاة، أوقفت سيارتي لمساعدتهم، صعدوا بعد تردد. استصرت عن قصتهم فقالت المرأة نحن كنا معتقلين في سجن المخابرات العامة وعند قصفه تمكنا من النجاة والهروب منه، حيث اعتقلت مع زوجي وابنتي هذه عام ١٩٧٧ بتهمة الانتماء إلى الحزب الشيوعي، وفي السنة الأولى من الاعتقال تم إعدام زوجي، ولما أنا وابنتي فبقينا ننتقل من معتقل إلى آخر، ولما هؤلاء الأطفال فهم أولاد غير شرعيين لابنتي هذه، حيث تم اغتصابها منذ بلوغها سن الحادية عشر من عمرها".

الفصل الثاني

الأجهزة الأمنية الأساسية في العراق



الشهيد الشيخ طالب السهيل

مربع الإرهاب

إن المؤسسات الأمنية الأساسية في العراق وهي (مديرية الأمن العامة، ومديرية الاستخبارات العسكرية العامة، وجهاز المخابرات العامة)، مصممة أساساً كي تقوم بمسؤوليات وطنية وقومية أساسية، لاسيما توفير الأمن للوطن والمواطن ومنع الاختراق المعادي له. ولكن للأسف الشديد تم تحريف وتزييف هذه المسؤوليات والواجبات السامية إلى الضد منها ، فأصبح ولجبتها تأمين الأمن للسلطة على حساب المواطن والوطن، وباتت مراقبة وضع المواطن هدفها الأساسي، فهو موضع شكها وتتعب خطواته وتعد أنفاسه، فتحوّلت إلى أجهزة رعب وإرهاب وقتل وتجنيد الناس كوكلاء ومخبرين ليتجسس بعضهم على البعض الآخر. لقد تمكّنوا بالترهيب والترغيب من تجنيد جيوش من الوكلاء والمخبرين رجالاً ونساءً، شبّاباً وشيوخاً، متقنين وأمينين، أكاديميين وعمال، عراقيين وغير عراقيين، انتشروا في كل مدينة وقريّة ومحلة وشارع ودائرة رسمية ومعمل ومصنع ومدرسة وجامعة وجامع وكنيسة وسفارة بل في عدد كبير من الموالد ، وفي هذا السياق الكثير من الحوادث حيث كرمت نساء لقيامهن بالتجسس على أزواجهن، وكرم والد لقتل ولده بسبب غيابه عن الخدمة العسكرية وتم الاحتفاء به من قبل صدام بعرض تلفزيوني ! أي بمعنى تشجيع وترويح كل ما يؤدي إلى تخريب وهم البناء الاجتماعي في المجتمع والأمة. إن هذا لا يعني عدم وجود عناصر وطنية في الأجهزة الأمنية، بل هنالك عناصر جيدة وملتزمة بواجباتها الأساسية الوطنية بقدر ما تتيح لها الظروف وهي متنمرة وغير راضية بالوضع الراهن.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات الثلاث، تم في منتصف الثمانينات استحداث جهاز أمني جديد، أطلق عليه جهاز الأمن الخاص للإشراف على الأجهزة الأمنية كافة وتأمين الأمن الشخصي لرأس النظام وعائلته، وبه اكتمل المربع الإرهابي.

مديرية الأمن العامة

لمديرية الأمن العامة أهميتها الاستثنائية مقارنة مع الأجهزة الأمنية الأخرى حيث لا يمكن الاستغناء عنها وذلك لقدمها حيث تعتبر أول مؤسسة أمنية في القطر، وما يترتب على ذلك من خبرة متراكمة ومهارة وتشعب في المهام، بالإضافة إلى انتشارها في مؤسسات الدولة وبين المواطنين بمختلف مهنهم وانتماءاتهم. .
وهي بطبيعة الحال مؤسسة وطنية كآية مؤسسة أخرى لها وظيفة وطنية لا تخلو دولة من دول العالم منها، ولا غنى عن خدماتها إن التزمت بوظائفها الأساسية الوطنية، ولم يتم حرفها وجعلها جهازاً قمعياً. ولكنها في العراق غير ذلك، فتاريخها أسود، وقد تحولت إلى جهاز قمعي يذيق المواطنين الاضطهاد واللعذاب والتكيد والقتل والتهجير لاسيما بعد انقلاب ١٩٦٨.

كانت مديرية الأمن العامة ترتبط بوزارة الداخلية سابقا، وعندما استلم صدام الحكم عام ١٩٧٩ أصدر أمراً بإلغاء ارتباطها بوزارة الداخلية، وتم ربطها برئاسة الجمهورية (السكرتير)، وهذا شأن جميع الأجهزة الأمنية في العراق بعد ذلك.

وثيقة سرية. نحن والناس كالملاكين

في كانون الثاني ١٩٩٢ التقى صدام بمدير الأمن العام وأصدر له توجيهات أمنية بشأن الخطة السنوية، تضمنت عدم التسامح مع المواطنين، وضرورة استخدام القسوة والعنف والتعذيب والقتل، وعلى حد قوله (إن هواء العراق لا يستحقه غير البعثي!). من هذه المقولة نفهم أن (الشرط الذي يصر عليه رجل المنظمة السرية للحريص، هو أن تعتمد المواطنة بماء المنظمة لتكون جذيرة بلقيها)^(١). وعلى ضوء تلك التوجيهات أصدر مدير الأمن العام أوامره وتوصياته إلى عناصره، وقد تم العثور عليها في وثيقة سرية تقتطف منها :

(١) حسن الحوي، العراق دولة المنظمة السرية، ط ٥.

١- ضرورة متابعة المصادر السرية متابعة جدية، وعدم تقاسيمهم في حالات التكريم ليكون حافزا لهم في تقديم عطاء أفضل لخدمة عراقنا العظيم. إن الترهيب والترغيب عملية ناجحة في الأجهزة الأمنية فقبل أن يشتريهم غيرنا علينا مدهم بالعطاء، وهذا ما يوصي به القائد في جلساته السرية ولقاءاته برجال الأمن والمخابرات وخصوصا بعد الخيانة التي قام بها اللغوغيون (بحسب تعبير رأس النظام) والتي أفقدت رجال القيادة الثقة بكثير من المواطنين الذين كنا نعدهم صالحين ومدافعين عن الحزب والثورة.

٢- إن الأحزاب المعادية بشكل عام والتي ارتضت لنفسها العيش في مستنقع الخيانة والرنذلة والارتباط بالأجنبي فإنها قد أكدت أن الحبس الوطني قد مات ولنتهى في ضمائر ونفوس عناصرها، وما يعني ذلك من فرص تمكننا من استخدام وسائل التآليب والتشكيك على هذه العناصر لهدف تخجيم حركتها، وقبر محاولاتها التخريبية، وتغذية التفرقة والتناحر بين هذه الأحزاب والزمرة، مما يتطلب التنسيق مع الشعب الاختصاصية في المقر العام بهذا الصدد، حيث لدينا دراسات مفصلة، ومعلومات كافية، على شكل أرشيف منظمة، تتضمن أعداد أشخاصهم، وملفات أعمالهم، وعدد قتلاهم، والمحتجزين منهم، سواء الذين حكموا أم لا زالوا على ذمة التحقيق، وإن كان (للفوغاء) لثر في إرباك دوافرنا، حيث كانت المستهدف الأول من قبلهم لأنهم يعتقدون أنها الدائرة الوحيدة التي قلمت أظفارهم وسيرتهم وأجبرتهم للمشى وراء القيادة الرشيدة في هذا البلد العزيز.

٣- العمل بكل الوسائل على دفع الأقلام الكردية على الكتابة بما في ذلك مصادرنا المعروفة الداخلية والخارجية حسب الموضوع وأهميته، وبالاتجاهات التي تنصف وتؤكد الحالة الوطنية العراقية، لأن ذلك يحقق هدفين، أولهما يمكن خدمة الحزب والثورة، وثانيا بما يقطع خط الرجعة المحتملة لهم للعودة في العمل ضمن أوساط المخربين.

٤- يلاء موضوع البيانات والمنشورات التي تصدرها القوى المعادية في الخارج أهمية متميزة، سواء على صعيد المتابعة أو التحليل، وتنفيذها، وتوظيف بعضها لتأجيج حالة الخلافات والصراعات بين الأحزاب المعادية ذاتها، وللتسيق مع الشعب الاختصاصية في المديرية العامة ونقول لكم بصرلة يجب أن نكونوا بارعين في إشعال الفتنة بين الأحزاب والحركات المعادية لنا أكثر مما تشعلون في جلودهم ضربات السياط للقاسية من أجل الاعتراف لإعطاء المعلومات. لقد أثبتتم القدرة في التحقيق، وقتل المعارضين في الخارج، فأثبتوا قدرتكم على إشعال الفتنة والصراعات بينهم.

٥- الاستمرار بفتح سجلات خاصة بأسماء العسكريين من ذوي أقارب المعدومين، وسجلات بأسماء الهاربين والمتخاذلين وعوائلهم وأقاربهم المؤثرين. وحاولوا أن توحوا إلى أهل بعض المقتولين من كان لنا معهم شأن خاص واختلفوا من الوجود بأنهم هربوا إلى إيران.

٦- ليس من الضروري أن يمتدحنا الناس عن طريق تحببنا إليهم، ولكن أن يخاف الناس صولة الحكم، وحتى لو تحدثوا عنا بأن لنا قلوباً بلا رحمة، فهذا غير مهم، المهم مصلحة الحزب التي هي فوق الكل، لا تروغوا للناس ولا تجاملوهم، فإننا وإياهم مثل المتلاكمين، فلن تكون له الضربة القاضية الأولى. في أيام (الفوغاء) الأولى كانت لهم الضربة الأولى، فأصبحت سيطرتهم تامة على أكثر للقصبات، وكان نقصيرنا كما يشخص السيد الرئيس القائد ولولا قوات الحرس الجمهوري للبأسلة واستعمالها لكافة الأسلحة لما تحدثنا لكم من هذا المكان، ولا كان لنا اجتماع ولا توصيات ولاهم يحزنون.

٧- هناك قاعدة تقول (احذر إذا كان للجو هادنا) وهذا يعني أن الإنسان يقتل يوم عرسه. فلقد كانت الأجواء الأمنية قبل (الفوغاء) تدل على سيطرتنا على كافة مرافق الحياة في البلاد، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو تعبئة

أو سوق عسكري، وكان للخداع أن نظن للناس كلهم معنا، فربما الميكوت لا تنتظر فرصة للانقضاض في الوقت المناسب، أو أنه حياكة لتأمر في الظلام، ونحن بعد لم نكتشف النوايا. ولذا أرى أن تكون من ألحج أساليبنا استغفار الآخرين لنخرج خباياهم ضننا، ونحن وإن نكون قد أخطأنا في استدعاء أحد المواطنين وتعريضه للتعذيب ولم نصل معه إلى أية نتيجة في أخذ المعلومات، ولم نستعد منه في هذا المجال، ولكن أقول لكم قد استغفنا منه في الجانب الآخر ولكن سوف يشرح للطريقة التي أخذ بها، والأساليب التي تعرض لها وهو بريء، فكيف لو كان يحمل روح تأمر أو خيانة ضد الثورة والحزب والرئيس القائد، ولاشك أن هذا التأمر سيكون شائنة من للربح أمام عينيه تورقه من النوم وتجعله يبتعد حتى عن التفكير في اسم الميامة أو معاداة للثورة ويهرب أكثر من ميل من الذي حوله لشكّه فيه.

٨- نطلب منكم جميعا التحرك على أصدقائكم، والمتعاونين معكم ومراقبة أعداء الثورة في الشارع والسوق والأماكن العامة، وأقول لكم لدينا معلومات دقيقة عن أعدائكم، والتي تطورت قبليلتهم وأصبحوا قادرين على رسم الخطط المحكمة ضدكم، وإن ما جرى من حوادث على بلدنا سواء كانت حوادث الشمال والجنوب أو عمل الأحزاب المعادية، أو قيام حربي إيران والكويت خلقت قابلية خاصة عند الناس بهذا الاتجاه. لذا أستطيع أن أقول نحن نحرك في وسط أمني شاق ومتعب، يخطط لنا ونخطط له، وما علينا إلا اتباع الأساليب التي تساعدنا في كشف بعض ما نهله ونخاف منه مثلاً

أ. ضعوا بعض أجهزة للتنصت على بيوت جيرانكم وبلغوا أصدقائكم كذلك يفعلون.

ب. ضعوا أجهزة تسجيل على مكالمات الناس للتليفونية.

ج. أعطوا لكل من تتقون به (جهاز تسجيل جيبياً صغيراً لا يكشف) لسرقة أقوال الآخرين.

د. ورطوا بعض من تشكون بهم، وعرضوهم لتحقيق شديد ومرهق لعلكم تحصلون منهم على شيء مجهول كالتأمر على الحزب أو للرئيس القائد. وردت إلينا أخبار تنذر بوجود معلومات تصل إلى الأهالي خصوصاً عوائل المعتقلين بأن أبنائهم نقلوا من مديرية الأمن إلى المستشفى الفلاني، إلا بدل ذلك على أننا نحن الذين وصلنا به هذا الحد ثم يأتي خبر آخر أن للشخص نقل من الأمن إلى المخابرات العامة، ثم إلى الأمن الخاص، أو حبس في سرانيب القصر الجمهوري كما يقولون. لقد انزعج الرئيس للقائد عندما راجعته امرأة على زوجها ونكرت له تنقله ونحن لو نعلم من سرب هذا لوضعناه معه إلى الأبد أقول لكم أخبروا بأن ٧٠% من معتقليننا أو أكثر من المحتمل أن لا يخرجوا إلى نور الحياة بعد أن خانوا الحزب والثورة بل أن زنازلاتهم قبور أزلية لهم ولمن يعطي معلومات عنهم. (انتهت الوثيقة).

لقد أعطى صدام لنفسه حق الضربة الأولى في الوقت والمكان الذي يريده من خلال قوله أنه يعرف خصومه من عيونهم، فهذا القيادي أو الوزير مرشح للإعدام منذ ثلاث أو أربع سنوات لأنه (متأمر من عيونه) وبهذا صار للفرد مصطلح سياسي يدعى الأمن الوقائي^(١).

هيكلية مديرية الأمن العامة العراقية

المقر العام : يقع في منطقة المشتل /البلديات بجوار قيادة قوات الحدود ويتكون

من:

- ١- سكرتارية الأمن العامة: مقرها داخل المديرية / واجبها هو إدارة وتوجيه كافة دوائر الأمن العامة في القطر.
- ٢- شعبة أمن للدائرة (م. د) مقرها داخل المديرية / واجبها هو متابعة أمن الدائرة ومتابعة جميع منتسبيها (ضباطاً ومرتباً) وتتكون هذه الشعبة من :
 - أ- قسم وحدة حماية الأمن العامة: ذي هذا القسم عسكري مرقط.

(١) نفس المصدر السابق.

ب- قسم ٦٥ : واجب هذا القسم هو التحقيق مع منتسبي الدائرة. ويتفرع هذا القسم إلى:

- المكتب الأول :- وهو خاص بالتحقيق مع مدراء الدوائر.
- المكتب الثاني :- وهو خاص بالتحقيق مع ضباط الدوائر.
- المكتب الثالث :- وهو خاص بالتحقيق مع منتسبي الدوائر.
- المكتب الرابع :- وهو خاص بأمر الطرد من الدائرة والنقل إلى دوائر الدولة والإحالة على التقاعد والدورات التأديبية والسجن إضافة إلى بعض الأمور التحقيقية مع المنتسبين.

ج- قسم متابعة للسجون السياسية :- واجبه الإشراف ومتابعة الكادر المسؤول عن السجون السياسية التابعة للأمن العامة.

٣- شعبة الإدارة :- مقرها داخل المديرية / واجبها هو (رؤساء، تجهيزات، بريد، كتب، معاملات، استحقاقات، قطع أراضي، هدايا)

٤- الشعبة الرابعة السياسية: مقرها داخل المديرية / ويشرف على عمل هذه الشعبة مدير الأمن العام نفسه إشرافاً مباشراً. وتتكون من :

أ- قسم متابعة وتصفية نشاط المعارضة: مقره داخل الشعبة.

ب- قسم الكاميرات :- مقره داخل الشعبة / واجبه متابعة الشعبة الرابعة بجميع أقسامها مع دائرة الأمن العامة وما يجاورها، وهذه الكاميرات مخفية داخل الغرف والأقسام.

ج- قسم المراقبة والتجسس وتجنيد العناصر :- مقرها داخل الشعبة.

د- قسم المهمات الخاصة : مقره بغداد صدر القناة قرب جسر المنشي.

هـ- قسم المعاهد والكليات : مقره داخل الشعبة / واجبه متابعة شؤون وزارة التربية والمعاهد والكليات لشؤون الطلبة.

و- قسم الفندقة : مقره داخل الشعبة / واجبه متابعة الفنادق السياحية والمرافق السياحية أمنياً.

ز- قسم المنشآت : مقره داخل الشعبة/ واجبه متابعة منشآت الدولة والمشاريع الخاصة بدوائر الدولة ودوائر الأمن العامة.

ح- قسم المراقبة والتجسس : مقره داخل الشعبة / واجبه متابعة شؤون التجسس داخليا وخارجيا وبالتنسيق مع جهاز المخابرات.

ط- قسم الدعاية والإشاعات : مقره داخل الشعبة / واجبه هو مكافحة الدعاية والإشاعات المعادية ومروجيها، ونشر الإشاعات المضادة لها في الداخل وفي عمق العدو. ويعتبر هذا القسم من أهم الأقسام في العمل الأمني كونه يمارس سياسة التسييط البارد.

ي- السرية الخاصة : مقرها داخل مدرسة تدريب الأمن/ صدر القناء / هذه السرية ذات الفعالية الكبيرة في مجال عملها ومن خلال التتريبات الخاصة وواجباتها الخاصة التي تكلف بها ويختص عملها بالأمور الإرهابية داخل عمق العدو، وعدد منتسبيها ما بين (٣٠٠ - ٣٥٠) شخص، ومزودة بأحدث الأسلحة الخاصة بالاغتيالات والأجهزة الحديثة الخاصة بعملها.

٥- الشعبة الفنية الخامسة : مقرها داخل الأمن العامة / هي مسؤولة عن كافة دوائر البريد والبرق والهاتف، ومسؤولة عن استقبال ومراقبة الخطوط الخارجية (للاذابة/ القادمة) ومسؤولة عن إدانة أجهزة الدائرة.

٦- الشعبة القانونية : مقرها داخل المديرية / واجبها القضايا القانونية.

٧- شعبة القهود : مقرها داخل المديرية / وهي مسؤولة عن جميع معاملات المنتسبين للقضايا الاجتماعية كالزواج وغير ذلك.

٨- شعبة الأحكام الخاصة : مقرها داخل المديرية / وتشمل محكمة الأمن العامة وشؤون أمن الدائرة والنظر بالقضايا السياسية.

٩- شعبة الحسابات : مقرها داخل المديرية / واجبها الأمور المالية.

١٠- شعبة الأليات : مقرها داخل المديرية.

١١- شعبة الخدمات - مقرها دحلل المديرية / ولجها الخدمات للداخلية للدائرة (فلاحون، منظمون، بناء، ترميم، صيغ ... الخ).

١٢- شعبة الجوازات - مقرها في الجوازات في منطقة الصناعة.

١٣- شعبة المطابع - مقرها دحلل المديرية / ولجها طبع الكتب والكراسات الخاصة بالدائرة.

١٤- للمرب الخاص - مقره دحلل المديرية / اتصاله بمدير الأمن العام مباشرة / ولجه جميع الأمور الإرهابية والتجسسية في العمق. ويقسم إلى مجموعتين هما:

أ- مجموعة الاغتيالات - وتعمل في العمق.

ب- مجموعة المتابعة - تتألف من :

١- خط متابعة مجموعة الاغتيالات.

٢- خط متابعة مجموعة التجسس.

١٥- ترتبط بمديرية الأمن العامة مديريات الأمن في المحافظات بمعدل مديرية واحدة في كل محافظة، إضافة إلى مديرتي أمن الكرخ والرصافة في بغداد. ويكل مديرية منها ترتبط عدد من مديريات الأمن أو مراكز الأمن في الأفضية والنوحي.

سأترك للقارئ الكريم المقارنة بين هيكلية الأمن العامة العراقية من حيث التنظيم (المديريات والشعب والأقسام) والولجيات، وبين أجهزة الأمن وللشرطة في بعض دول العالم والموضحة في الملحق (أ). ليكتشف الفرق الشاسع في مهامها.

جهل المخابرات العامة

قبل انقلاب ١٩٦٨ سبق لصدام أن شكل منظمة أمنية سرية تسمى (منظمة حنين) ويدعى حماية أمن الحزب، لكنها كانت في الحقيقة غير ذلك. وفي عام ١٩٦٩ قام صدام بتشكيل (مكتب العلاقات العامة) مقره في مبنى المجلس الوطني

حيث كان مقر صدام، وكان (صدام) مسؤولاً لذلك للمكتب وهو بمثابة جهاز أمني خاص، أو تطوير لمنظمة خنن. وكان يعاونه في مكتب العلاقات العامة كل من سعدون شاكر محمود، وجبار الدليمي، وشقيقاه سباعي إبراهيم التكريتي، وبرزان، وبالنظر لرعاية وإشراف صدام للمكتب أعلاه مباشرة تطور بصورة سريعة وخلال فترة ثلاث سنوات أصبح جهازاً مخبرياً يقوم بمسؤوليات عديدة.

وفي عام ١٩٧٣ وبالتحديد بعد عملية ناظم كزار الفاشلة، تم تأسيس رئاسة المخابرات العامة بإدارة سعدون شاكر محمود وبساعده برزان التكريتي نائب المدير وخالد جاسم التكريتي مع مجموعة من الشباب البعثيين الذين لديهم مواصفات خاصة، منهم موفق الناصري والعميد خليل شاكر والعميد فوزي علي. وعند إبعاد أحمد حسن البكر (الرئيس السابق) واستلام صدام للمنطة في العام ١٩٧٩، تم تعيين برزان إبراهيم التكريتي (الأخ غير الشقيق لصدام) رئيساً للمخابرات العامة، وهو ما أحدث طفرة كبيرة في هذا الجهاز، وتغييراً جذرياً من حيث الحجم والمسؤوليات والصلاحيات المطلقة، والإمكانات والأعداد الكبيرة كمنتمين أو متعاونين، فقد قام برزان التكريتي بحملات على الجامعات لانتخاب واستدراج بعض الشباب من خريجي الكليات، ومن مختلف الاختصاصات، وكذلك عدد من الأساتذة والاختصاصيين الذين قبلوا لأنفسهم أن ينخرطوا في هذا الجهاز، أما كمنتمين أو متعاونين أو (مخبرين) لقاء بعض المغريات للمادية والمعنوية كالسيارة والبيت والإعفاء من الخدمة العسكرية وغيرها من الاغراءات، وتم استيعاب الكثير من الشباب ومن حملة الشهادات العليا، والكفاءات العلمية والفنية، وتمكن من اجتذاب العديد من خيرة علماء العراق إلى الجهاز كخبراء السموم والمتحجرات والطرود... وقد أعطيت لبرزان الصلاحيات المطلقة لمتابعة ومراقبة جميع وزارات ومؤسسات الدولة وكافة قطاعاتها العلمية والمهنية والمباسبية واختيار من يريده أو يختاره، لذلك أصبح في كل وزارة ضابط أمن للوزارة وهو عبارة عن ضابط مخابرات، وصار في كل مؤسسة أو دائرة حكومية أو شبه حكومية ضابط للأمن وهو إما ضابط مخابرات مباشر أو له علاقة

مباشرة مع المخابرات. وفي كل محافظة من محافظات وأنضية العراق ممثلين من جهاز للمخابرات. ، تطوروا إلى مديريات أو مراكز مخابرات.

ولغرض السيطرة على السفارات العراقية في دول العالم، وكذلك وزارة الخارجية أصدر صدام قراراً تم تنفيذه تدريجياً مضمونه بأنه يجب أن يكون ٧٠ % من كوادر السفارات ووزارة الخارجية مرتبطين مع المخابرات رسمياً. وعام ١٩٨٠ تم تأسيس (كلية الأمن القومي) لتولى مهمة إعداد وتخريج ضباط في المخابرات والأمن والاستخبارات، والتي ألغيت فيما بعد وأصبحت عبارة عن معهد الأمن القومي لتدريب عناصر المخابرات. كما قامت المخابرات بالتدخل في الإيفادات الخارجية للوزارات من حيث انتخاب الأسماء وعقد دورات أمنية مخابراتية لكافة موظفي الدولة الذين يتم إيفادهم إلى الخارج لأي ولجب كان ابتداءً بالسفير نفسه.

ولدى توسع المخابرات استعان برزان بضباط الجيش العراقي، حيث قام بسحب أعداد كبيرة منهم من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة.

وتم الاتفاق مع دول يوغوسلافيا وروسيا وكوبا للتعاون والتدريب، لذلك أرسلت أعداد من ضباط المخابرات إلى تلك الدول للتدريب في دورات تدريبية وتأهيلية، وتطوير معلومات، وعند عودتهم تم تعيينهم في مناصب حساسة في المخابرات، وكذلك تم استضافة ضباط خبراء مخابرات من روسيا وكوبا ويوغوسلافيا وأحياناً من تشيكوسلوفاكيا (قبل انقسامها) لإلقاء المحاضرات المخابراتية في العراق.

لقد كان برزان يعتمد على عناصر من سكة تكريت للمناصب الحساسة، أما المراكز الأقل أهمية فإن عناصرها يتم اختيارها من محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى ونيوى، ويختار عدد محدود من المحافظات الأخرى لزرعهم داخل مناطقهم وعشائرتهم. وقد تجاوز عدد منتسبي المخابرات عام ١٩٨٠ الى (٢٠) ألف عنصر سيطرت على جميع المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها، وأصبحت دولة داخل دولة. ولأول مرة عام ١٩٨٣ نشب خلاف بين صدام وأخوته بسبب مشكلة عائلية في الظاهر حول تزويج إحدى بناته إلى حسين كامل مما أدى ببرزان لترك رئاسة المخابرات والاعتكاف في بيته لمدة أربعين يوماً احتجاجاً على تلك

الزبيجة، والتي كان يرغب بترويجها إلى ابن أخيه المدعو (نعيم لدهام إبراهيم). ولكن الحقيقة كانت وجود أسباب أخرى للخلاف أهمها تمادي برزان في استحواده على المخابرات الأمنية للدولة، وبات يشكل خطرا على صدام نفسه، لاسيما وأن برزان كان يروج لنفسه لقب (السيد الرئيس !) إضافة إلى أسباب تتعلق بعلاقاتهما النسائية والتنافس بينهما، . فقام صدام بعزل برزان من رئاسة المخابرات وتعيين الفريق هشام صباح فخري الموالي محله، والذي لم يبق إلا فترة قصيرة نقل عن ثلاثة حيث تم تعيين فاضل البرك التكريتي ، و عندها تبدل اسمها إلى جهاز المخابرات، ونقلص دورها، وتم عزل كل الضباط الموالين لبرزان، وخلال زيارة صدام إلى جهاز المخابرات بداية عام ١٩٨٤ حذر وهدد الضباط من الاتصال ببرزان مقابل بقائهم بمناصبهم. وقام فاضل البرك بهدم (الإمبراطورية الأمنية) التي بناها برزان وذلك تحت خلال ذريعة إدخال الأساليب الأكاديمية، والسيقات العلمية، حيث أسس مراكز بحوث، ومراكز تحليل، ووضع سيقات عمل ثابتة، وقد تم إعدام فاضل البرك عام ١٩٩١ بتهمة علاقاته مع مخابرات لجنبية (روسية وألمانية).

مسؤوليات المخابرات

جهاز المخابرات أصلا جهاز وطني لا غنى لأي دولة عنه، لا سيما وأن الصراع الدولي في عالمنا اليوم يعتمد الذكاء والجاسوسية أكثر من الأسلحة والقوى للمادية، وقد حلت حرب المخابرات بدلا من حرب الجيوش التقليدية. والمخابرات فن وعلم، وترجمتها في اللغة الإنكليزية تعني الذكاء (The intelligence) . ويمكن تعريف مفهوم العمل المخبراتي بمجموعة الإجراءات والنشاطات السرية والعلمية التي تؤدي إلى جمع المعلومات الحقيقية عن أهداف معينة، لغرض استخدامها لخدمة خطط العمليات السرية والعلمية للدولة، لسلامة أمنها الوطني والقومي، وتغذية أصحاب القرار بالمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب^(١). من هذا يتضح أهمية الذكاء والقدرات العقلية لبلورة أهم المفاهيم المطلوبة في العملية

(١) محمد نور الدين شحاده - قناع القناع، ط ١، ١٩٩٢.

المخابراتية، وتبرز أيضا أهمية عملية جمع المعلومات وتحليلها وتمحيصها وتدقيقها، لإتمام العمل الاستخباري الذي لا مناص منه لأي مجتمع، لأن هدفه الأول والأخير هو الإنسان، إلا أن مفهوم العمل المخابراتي في العراق يختلف تماما عن المفهوم الحقيقي له، حيث أصبحت المخابرات للبيع الذي يهدد أمن واستقرار المواطن وحياته، لانحصار مهمتها في حماية أمن النظام فقط، وباتت بمثابة أجهزة بوليسية قمعية تعمل تحت غطاء (المخابرات)، ولا هدف لها إلا حماية السلطة ورأسها. وتعتمد المخابرات للوصول إلى الخبر بالطرق السرية، وتقوم بواجبات تتعلق بتحقيق الأمن الوطني والأمن القومي منها :

أ- جمع المعلومات عن دول العالم والتأكد من اهتمام تلك الدول بالعراق وتحديد أسبقياتها.

ب- مكافحة للتجسس لدخل البلد.

ج- تحصين المواطنين في الخارج ضد عمليات التجنيد المعادية.

ولكن هذه المسؤوليات انحرفت وأصبحت ولجبتها تنحصر في حماية رأس النظام وممارسة القمع والاضطهاد والقتل والتعذيب والإرهاب، وباتت تمثل يد السلطة الضاربة لمحاربة المعارضين وملاحقتهم واغتيالهم أينما وجدوا في الداخل أو للخروج، والعمل على تصفية كل أشكال المعارضة، بحيث أصبح عنف الدولة المنظم هو السلند وهو الذي يزرع الإرهاب والخوف في كل بيت وعائلة، وتلاثى الوطن والمواطن أمام أمن الحاكم !! فكل شيء في خدمة أمن الحاكم. وهذا انحراف خطير عن المعنى الحقيقي للمخابرات. .

أسلوب عمل المخابرات العراقية(١)

اختلف أسلوب عمل المخابرات العراقية من فترة إلى أخرى حسب الشخص المسؤول عنها، فبرزان انتهج أسلوب الشمولية المطلقة، أي بمعنى السيطرة التامة على

(١) مقابلة شخصية مع ضابط في الأجهزة الأمنية العراقية واثق عن النظام

جميع شؤون ومجالات الحياة في الدولة، والانتشار المنظم في جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية، وتجنيد أعداد كبيرة من الضباط والمواطنين كمتسبين، وتجنيد أعداد كبيرة كمتعاونين منتشرين في كل مكان وكل نشاط، وكان للمتعاون يسمى (وكيلاً) ثم تبدل إلى (عميل) ثم أصبح يسمى (مؤتمناً).

فاضل البراك التكريتي اعتمد الأملوب العلمي (المتطور) مستفيداً من التجربة الروسية في مجال جمع وتحليل المعلومات والأخبار، وهذا أثر على منهجية المخابرات. حيث اعتمد على (استمارة خبر) يملؤها ضباط المخابرات، وهي استمارة معقدة، لاسيما وأن ضباط المخابرات لم يتمكنوا من فهمها جيداً، لكنها علمية ألغت السياقات التقليدية.

ثم جاء فاضل صلفجج التكريتي فسار على نهج فاضل البراك، أما سبعاوي إبراهيم التكريتي فكان أسلوبه استمراراً لنهج برزان ويمتاز سبعاوي بغبائه ودمويته وعلى شاكلته سار مانع عبد رشيد التكريتي. ومن الجدير بالذكر هنا أن لكل مواطن عراقي عدا (صدام التكريتي) ملف لدى جهاز المخابرات في (مديرية المعلومات والقيود العامة) تجمع المعلومات فيه من جميع الأجهزة الأمنية والمصادر الأخرى.

انتخاب الأشخاص

هناك عدة معايير يتم ملاحظتها عند ترشيح أو انتخاب الأشخاص للانخراط في جهاز المخابرات، فهناك عوامل جغرافية إقليمية، وعوامل طائفية عرقية تؤثر في قبول المرشحين للجهاز. لذلك يتم استبعاد الكرد والتركمان والعرب المسلمين الشيعة^(١) من الترشيح إلا في حالات خاصة لأسباب فنية، أي حاجة الجهاز لعناصر من هذه المجموعات المستثناة، كأن يحتاجوا عناصراً للانخراط والاندماج مع مجتمعه، أو حاجة مهنية أو خدمية أو لتنفيذ واجب معين وخطر كالاغتيالات.

وفي بداية الترشيح يتم إملاء سجل معلومات لكل مرشح يتألف من (٥٤) فقرة رئيسية، إضافة إلى فقرات فرعية عديدة، يتضمن هذا كافة المعلومات التفصيلية عن

(١) يشكلون نسبة ٨٥ ٪ من مجموع سكان العراق.

حياته وعائلته وأصدقائه ورغباته وهواياته وطموحاته ومهاراته. ويمر المرشحون بسلسلة معقدة من التقييمات لحين قبولهم، ومن يتم تركيزه من قبل أحد ضباط المخابرات فإنه مفضل، وكذلك من يكون منحدرًا من محافظة صلاح الدين فهو أكثر تفضيلاً.

وهناك معايير لاختيار الأشخاص للمناصب والمسؤوليات، حيث يمكن فرز ثلاث مستويات من المسؤولية هي العناصر القيادية أي مدير الجهاز ومدراء الشعب، والمعيار الأهم هو الولاء المطلق لرأس النظام — صدام حسين — والقربى العائلية منه أو المحلية (المناطقية)، تكريت والقرى المجاورة لها.

والعناصر التنفيذية هي أقل مستوى من سابقتها، ويتم ملاحظة درجة الولاء والانحياز الإقليمي، لاسيما محافظات صلاح الدين والأنبار والموصل وديالى.

أما العناصر الإدارية (الخدمة) فهي أقل المستويات الثلاثة، وهي خليط من هذه المحافظات مع بعض العناصر من المحافظات الأخرى، ويتم اختيارهم وفق معايير الدرجة الحزبية والولاء والكفاءة المهنية والنزاهة المالية. وفي تخصيص الأشخاص للعمل في مختلف الشعب والوحدات يتم ملاحظة مجموعة من المعايير والعوامل كالمشاكل، واللياقة، ومعرفة لغة أجنبية، والبروز في جانب معين واستغلال صفات معينة لتنميتها. ولغرض ضمان ولاء العناصر وحرصهم في العمل، يتم إشباع رغباتهم في المال والجنس، وفي المقابل لا تساهل مع الفساد المالي والشذوذ الجنسي، ومن يثبت عليه يتم إبعاده من الجهاز (بعد عام ١٩٩١ أصبح التساهل كبيراً إزاء الفساد المالي لانتشار الرشوة في جميع مؤسسات الدولة).

أما في اختيار الجلادين والواجبات الخاصة كالاعتقال والخطف، فإن هناك معايير معينة أهمها القسوة المتناهية، وحب الإجرام، دقة الرمي، حبه للمال والجنس. وفي واجبات الاعتقال أو الخطف فإن المنفذ يتم تخصيص دار له مع توفير جميع وسائل الراحة فيها وما يحلم به لفترة قد تستمر أشهر عدة، ثم ينفذ الجريمة، ويعود لنفس مكانه لقضاء فترة راحة واستجمام !! وفي الغالب يتم انتخاب مثل هؤلاء من

جنوب البلاد والذين تمكنوا من إسقاطهم إنسانيا واجتماعيا بحيث لا يفهمون من الحياة سوى ملذاتهم وجرائمهم^(١).

دور المخابرات في تصفية المعارضين في الداخل

هناك عدة أساليب لتصفية المعارضين داخل العراق، أهمها الإعدام والاغتيال لما قُتل بالرصاص أو الدهس أو دس السم أو زرق الإبر السامة، وغالبا ما يكون الاغتيال بتهيئة شخص معين وتدريبه ونمسه، ومن ثم يتم استدراج الضحية في الزمان والمكان الملائمين لتنفيذ الجريمة. وهذا ما حدث فعلا لعملاء ووزراء وشخصيات أخرى مثل العالم الكبير والمرجع الديني السيد محمد صادق الصدر والعلامة السيد محمد تقي الخوئي وأحمد حسن البكر (الرئيس السابق) وفليح حسن جاسم (وزير زراعة سابق وعضو قيادة قطرية) وطارق حمد العبدالله الجبوري (وزير الصناعات الخفيفة السابق) ومرضى سعيد عبد الباقى الحديثي (وزير الخارجية السابق وعضو قيادة قطرية) وناصر الحائي (وزير الخارجية السابق) وثابت أحمد سلطان (قائد فيلق سابق) وحسين الصافي (وزير العدل السابق) وعبد الله فاضل (وزير الأوقاف وعضو قيادة قطرية) وعبد الكريم الشيعلي (وزير الخارجية وممثل العراق في الأمم المتحدة وعضو قيادة قطرية سابق). وأغلب التصفيات تتم بعد دراسة وقرار من جهاز المخابرات وبعد موافقة رأس النظام، ولكن في بعض الحالات هناك تصفيات تتم بلمر وهامش من صدام وبالقلم الأحمر ولا يتم مناقشتها بل تنفذ وإن كان للجهاز رأي أخو، وهذه صيغة فريدة من نوعها في دول العالم.

(١) مقابلة شخصية مع ضابط في الأجهزة الأمنية العراقية ونشق عن النظام.

دور المخابرات في تصفية المعارضين في الخارج

انتهجت المخابرات أسلوبين أساسيين في تصفية المعارضين في الخارج هما :

١- الاغتيالات المتعددة : وسرد ذكر أبرز حوادث الاغتيالات في الخارج في الفصول القادمة.

٢- تسقيط للشخصيات المعارضة : وسلكت أساليب عديدة لتحقيق هذا الغرض، منها بث الإشاعات للكاذبة حول الأمور الشخصية التي تسيء إلى سمعة بعض المعارضين، واتهام البعض منهم بمسيرة سيئة عندما كانوا داخل العراق، والبعض بارتباطات أجنبية. كما قامت عناصر المخابرات بتحييد أو كسب البعض من ضعاف النفوس ومهزوزي الإرادة في الخارج ترهيباً أو ترغيباً وأحياناً باستغلال العلاقات الشخصية، أو الضغط على عوائلهم وأقربائهم داخل العراق.

دور المخابرات في توريث التجار العراقيين في الخارج

لم تترك المخابرات العراقية مجالاً لم تشغله لصالحها لاسيما في الخارج، ومنها المجال التجاري وبأساليب مختلفة منها تأسيس شركات تجارية في الخارج كأعطية لأعمالهم المخابراتية، ويديرها ضباط مخابرات تحت أسماء تجار، وتساعدهم عناصر عراقية وعربية لإدارة أعمالهم المخابراتية. كما قامت بتقديم رأس مال إلى عراقيين للعمل في الخارج كتجار، وتحت هذا الغطاء يتم الاستفادة منه كعميل أو وكيل للجهاز. كما قامت بدعم للتجار العراقيين المتولدين أصلاً في الخارج مالياً وإغرائهم بإبرام العقود التجارية مقابل العمل لصالح الجهاز، لاسيما في متابعة المعارضين للنظام والتجسس عليهم وجمع المعلومات عنهم، وبعضهم يتظاهر بالتثمر والمعارضة للنظام والرغبة في التعاون مع المعارضة.

ويقتل من دقة الملاحظة والمتابعة يمكن كشف تحركات هؤلاء وتخصيصهم ومعرفة الوضع النفسي المتأزم لهم خلال كل أزمة سياسية أو أمنية يمر بها النظام، وخلال ازدياد المؤشرات الدالة على قرب إسقاطه.

أساليب عمل المخابرات العراقية مع المعارضة في الخارج

لقد ملكت المخابرات العراقية جميع الأساليب الممكنة والمتاحة لها لاختراق المعارضة العراقية وللتعامل مع المعارضين في الخارج سواء الترهيبية منها أو الترغيبية، حيث لم تترك معارضا لم تتصل به بشكل مباشر أو غير مباشر لاسيما الشخصيات المعروفة والتي لها تأثير أو الأشخاص الممكن الاستفادة منهم . وأهم هذه الأساليب هي : -

- ١- ممارسة الضغوط على عوائل المعارضين إذا كانت متواجدة داخل العراق.
 - ٢- الطلب من المعارضين العودة إلى العراق .
 - ٣- البقاء في الخارج والتعاون معهم مقابل إعراءات مادية وضمانات أمنية.
- يشمل هذا التعاون تزويدهم بمعلومات عن المعارضين، وخطط وإجراءات المعارضة، أو خلق المشاكل والعراقيل في صفوفها لمنع أي خطوة تنسيقية ووداية مشاريع جدية لإسقاط النظام، أو قذف فصائل المعارضة بشتى التهم والنعوت السلبية، وإثارة أسباب الخلاف والفتن والنعرات، تضخيم سلبيات المعارضة، وتشويه سمعتها، ومحاولة تسقيط بعض شخصيات المعارضة بوصفهم بمختلف النعوت كالمعمالة والجاسوسية والطائفية والتطرف وغير العراقي إلى غيرها من الأوصاف، وكل حسب ما يلائمه، أو تسفيه خطواتها وإنجازاتها وأعمالها السياسية والميدانية والإعلامية، أو زرع بذور الإحباط واليأس في نفوس المعارضين، وإظهار معالم القوة وتحسن الظروف لدى النظام الحاكم. ومن الملاحظ أن هذه العناصر تنشط في حالتين هما، عند نشاط المعارضة في الخارج أو الداخل، وعندما تتأزم العلاقة بين النظام وبين الجهات الدولية. وتصدر مواقف هذه العناصر من خلال وسائل الإعلام المختلفة كالمقالات الصحفية والبيانات والمقابلات التلفزيونية والصحفية. ومن خلال الجلسات الخاصة والعلامة، أو من خلال المواقف المشبوهة خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها المعارضة.

ولا بد هنا من التفريق بين النقد الهادف والحريص لغرض التصحيح والبناء، وهذا يتم من خلال قنوات وسبل خاصة وأمنية، وبين النقد الهدام لغرض التشويه والتشهير والإحباط. وبروز خطر هذه الشريحة من أنسها تدعي وتنتظر بأنها من المعارضة للنظام لذا بإمكانها خرق المعارضة من الداخل، وهي في حقيقة الأمر ليست كذلك، لذلك لا بد من فرزها ومتابعتها وتحجيمها لغرض عزلها، وتقليل أضرارها إلى الحد الأدنى. وليس من الصعوبة كشف وتحديد هوية هذه العناصر، بمتابعتها ومعرفة مواقفها، والخط البياني لتصرفها وسلوكها.

- ٤- تحييد بعض العناصر وإيقاف نشاطهم المعارض بذرائع وتبريرات مختلفة.
- ٥- الطلب من المعارضين ترك الساحات ذات التكتل كساحة كردستان والدول المجاورة للعراق.

ولا بد هنا من الاعتراف بأن جهاز المخابرات العراقية حقق نجاحات لا يستهان بها في هذا المضمار، وتمكن من تحقيق بعض أغراضه، لاسيما فيما يخص الفقرتين الثالثة والرابعة أعلاه، وتباينت مواقف المعارضين بين الرفض بشدة، وبين اللاعب على الحبلين، وبين الدخول في بيت الطاعة. وقد انحصرت نجاحاتهم في أشخاص لهم مواصفات معينة أهمها عدم المبنئية والانتهازية، من مهزوزي الشخصية، وعدم تأصل المعارضة فيهم، بل كانت حالة طارئة لمسب طارئ أو بحسابات خاطئة لإيقاظ نفسه، وركوب الموجة لاستثمارها لمصلحته الشخصية، وقطف ثمارها التي تصورها قد نضجت تماماً بدون أية تضحيات منه، وبعد خروجه تبين له أن الأمر ليس بالسهولة التي رآها، بل يتطلب تضحيات كثيرة وقد يستغرق وقتاً غير معروف. وأحياناً عدم اهتمام المعارضة بالشخص فيشعر بالإهمال والإحباط، هذه المواصفات تجعل من الشخص متردداً في موقفه، وغير حازم وثابت تحكمه مصالحه الشخصية وحساباته الخاصة التي قد تكون خاطئة، ولو كان مبنئياً وتحكمه المعايير الوطنية ومصلحة الشعب وقضيته العادلة لكان له موقف مختلف آخر تماماً.

الأنوار المنحرفة للمخابرات

قامت المخابرات العراقية بأدوار منحرفة خلال مسيرتها منذ تأسيسها ولحد الآن أهمها:

- ١- نشر الرعب والإرهاب بين المواطنين.
- ٢- تقوية السلطة الفردية والديكتاتورية.
- ٣- صارت الذراع الأيمن للسلطة القمعية ضد أبناء الشعب.
- ٤- القيام بملاحقة واغتيال المعارضين والمخالفين في الرأي في الداخل والخارج.
- ٥- الإساءة إلى العلاقات الدولية من قبل عناصرها المنتشرة في السفارات والتي تحولت إلى لوكر للجرائم.
- ٦- العمل على زعزعة الحياة الاجتماعية وتفتيتها للفرد والعائلة والمجتمع، من خلال التجسس وتجنيد الوكلاء المنتشرين في كل حي وشارع وقرية، ومن خلال الوشاية والإشاعة والدعاية وتشويه سمعة الآخرين.
- ٧- دورها في إرزاز صدام حسين وسطوته.
- ٨- العمل على إضعاف دور الحزب والجيش في الدولة وتحجيمهما.
- ٩- تصفية الحركات والأحزاب السياسية.
- ١٠- دورها في نشوب الحرب العراقية - الإيرانية من خلال مشورتها وتقريرها.
- ١١- دورها الإجرامي في قتل وقمع لا نظير له في الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١.
- ١٢- تأثيرها السلبي الكبير على نفسية المواطن وحالته المعنوية من خلال إرهابها.
- ١٣- المساهمة في قتل روح الإبداع والابتكار لدى المواطنين من خلال سياسة الإرهاب والرعب.
- ١٤- ممارستها جميع أنواع التعذيب والتكيد بأبناء الشعب وأبشعها.

١٥- ممارستها فنون القتل والاعتقال والإغفاء والخطف والاعتصام بحق الأبرياء من المواطنين.

مقابل هذه الأدوار الإجرامية لم تسجل للمخابرات أية أدوار أو مواقف وطنية أو قومية تستحق الذكر. وعلى لسان أحد ضباطها المنشق عنها منذ سنوات، عندما سألته عن أهم منجزات جهاز المخابرات على الصعيدين الوطني والقومي، أجابني ذلك الضابط ببساطة: لا توجد.

(نزهات) مدير مخابرات

لدى استلام برزان التكريتي رئاسة المخابرات أجرى جردا لكافة المنتسبين في جهازه فوجد جنديا من جنوب العراق في مقر الجهاز فقرر طرده لأنه (.....)، والذي يطرد من المخابرات عليه إكمال الخدمة الإلزامية وفعلا التحق بوحدة الجيش، وبالنظر للظروف الصعبة في الوحدات المقاتلة أثناء الحرب لاسيما وأنه كان في مكان أمين ومريح (مقر المخابرات في بغداد)، فلم يتمكن من تحمل الحياة اليومية العسكرية، فقرر الهرب باتجاه إيران، وفي منتصف الطريق وقبل وصوله إلى القطعات الإيرانية ندم وقرر العدول عن قراره، والعودة إلى وحدته، ومواجهة مصيره، فعاد ولم يعرف بهربه أحد سوى أحد الجنود ضمن مجموعته، وبعد فترة ليست قصيرة حدث خلاف بينه وبين ذلك الجندي الذي عرف بمحاولة هروبه، فكتب تقريرا عنه، ووصل في النهاية إلى يد برزان التكريتي، فقرر إعدامه. وفي يوم إعدام هذا المظلوم طلب برزان إرساله إلى منطقة سلمان باك حيث مقر مديرية العمليات السرية التابعة لجهاز المخابرات، وعاقبه بحضور عدد من المدراء والضباط، وكان ضابط المخابرات الذي روى لي هذه القصة أحد الحاضرين لحظة الإعدام يقول: وقفنا أي(ضباط المخابرات) على شكل صفين وجاء برزان التكريتي فأولما لحراسه لجلب الضحية، أنزلوه من السيارة معصوب العينين، موثق اليدين. شدوه إلى نخلة أمامنا وهو يصرخ ويمتغيث ويقسم بالله بأنه مظلوم و.....و..... قال لنا برزان إن هذا الكلب خائن لوطنه، فرد ذلك المسكين بتوسل: والله سيدي مظلوم، اسمح لي أن أتكلم

..... و..... فلما ينس الجندي البريء من عطف المتعطفين للدماء، صاح بأعلى صوته :... أنك مجرم (يقصد برزان) و..... فلما سمع برزان كلمات الإهانة اشتد غضبا وقال : اقتلوا هذا..... فنزل من سيارة نوع (لاندكروز) شخصان يرتديان بدلة خاصة ببيضاء اللون وقناع وجه ويحملان بنادق كلاشنكوف فأطلقا وإبلاً من الرصاص على جسم الضحية، وشفي غليل برزان فذهب منتشيا^(١) ثم قام مانع عبد رشيد التكريتي (مدير أمن الجهاز حينها) بإطلاق طلقة (الرحمة ١١).

هيكلية جهاز المخابرات العراقي

١- المكتب الخاص: وهو مقر مدير الجهاز، ويقع في بداية مقر المخابرات في المنصور، وتصدر منه جميع الأوامر والتعليمات، وفيه تكون الاجتماعات مع المدراء والمسؤولين ويتكون المكتب من :

- مدير الجهاز.
- مدير المكتب.
- سكرتير المدير.
- وترتبط به الشعب التالية :-
- أ- شعبة السكرتارية.
- ب- شعبة المتابعة والتتقيق.
- ج- شعبة الأمن.
- د- شعبة الرواتب.
- هـ- شعبة الأجهزة الإلكترونية.
- و- شعبة الاستقبال والمقابلات.
- ز- شعبة للتتقيق الدخلي والخارجي.

(١) مقابلة شخصية مع ضابط مخابرات (شاهد عيان) نشق عن النظام.

٢- مديرية الشؤون الإدارية : وهي المسؤولة عن جميع الأمور الإدارية وتقع

في مقر الجهاز وشعبها هي : -

أ- للصرفيات للمالية والهدايا.

ب- الأراضي والمساكن، التفتيق والمتابعة.

ج- الأمن.

د- الأضابير والحفظ.

هـ- للطباعة والكمبيوتر.

و- الطلبات والكتب.

٣- مديرية المراقبة : وعملها يتركز على مراقبة الأشخاص المشكوك بهم

والذين يرغب في تجنيدهم من قبل المخابرات وموقعها في كلية الأمن

القومي في حي الجهاد وتقسم على النحو التالي: ->

أ- المراقبة المتحركة : وهي التي ترافق الشخص كالمصاحبة أينما يذهب

وبسيارة متابعة.

ب- المراقبة للرجلة : وهي التي تتابع الشخص أينما يذهب سيرا على الأقدام.

ج- المراقبة الثابتة : ويقصد بها المراقبة عن طريق كشك أو محل أو مكان

ثابت.

٤- مديرية الخدمة السرية: تقع داخل مقر الجهاز، وعملها داخل وخارج

القطر وعناصر هذه المديرية في أغلب الأماكن مثل للوزارات ودوائر

الدولة والمنظمات الحزبية والشعبية والسفارات والمعارضة، ويكون عملها

بالتنسيق مع المديرية م ٣ و ٥ م و ٩ م و ١٢ م و ١٤ م و ١٨ م.

٥- مديرية مكافحة : واجبتها مكافحة التجسس ومكافحة الأشخاص الذين يتم

تجنيدهم من قبل الدول الأخرى، ويكون عملها وتنسيقها مع م ٣ و ٤ م و

١٤ م و ١٨ م.

- ٦- مديرية أمن الجهاز:- وتقع في مقر الجهاز، وهي المسؤولة أمنياً عن الضباط والمنتسبين وتقوم بمحاسبة المقصرين، ويكون أفرادها في كل مديريات الجهاز، ومنها تصدر الهويات والجوازات وموافقات الزواج.
- ٧- الحاكمية:- وتقع في شارع ٥٢ مقابل للجوازات / وهي عبارة عن سجن كبير وتحتوي على عشرة طوابق خمسة منها تحت الأرض وخمسة فوقها.
- ٨- مديرية الجنائيات:- وتقع داخل مقر الجهاز / وفيها يجري طبع الأصابع لمنتسبي الجهاز، وفيها مختبرات حديثة ومنطورة جداً للأسلحة والمتفجرات وصنع الكاميرات وأجهزة للاتصال اللاسلكي وغيرها من تلك الأمور، وأغلب العاملين فيها من حملة شهادات (الدكتوراه).
- ٩- مديرية العمليات العسرية:- وهي من المديريات المهمة في الجهاز ويكون عملها في أكثر الأحيان خارج للقطر بتنسيق مع م٥ وم٩ وم١٢ وم١٤ وم١٨. ويتضمن عملها للتصفيات الجسدية والأعمال التخريبية والتجسسية.
- ١٠- مديرية الإعلام:- تقع داخل مقر الجهاز، ولجبا نشر ما يريده النظام داخل وخارج العراق كالدعايات والإشاعات، وشراء الزم من محرري الصحف العالمية ووكالات الأنباء والفضائيات التلفزيونية.
- ١١- الدائرة القانونية:- وتقع في مقر الجهاز وهي المختصة بالقضايا القانونية وهي تقوم بتمثيل الجهاز عند تشكيل لجان مشتركة مع أي جهاز آخر أو وزارة / وتوجد فيها محكمة لجهاز المخابرات.
- ١٢- مديرية الحسابات:- وهي المسؤولة عن الأمور المالية وصرف الرواتب وشعبها في كافة مديريات الجهاز / وتقع في مقر الجهاز.
- ١٣- مديرية الاتصالات:- وتقوم هذه للمديرية بزرع الأجهزة واللاقطات الصوتية والبصرية داخل مديريات الجهاز وشعبها ومهمتها :-
- أ- التحاليل الإخبارية.
- ب- ترويج الإشاعات.
- ج- إصدار العملة المزورة.

د- المتابعة.

هـ- المراقبة الإلكترونية.

١٤- الطلبة: وتقع في مقر الجهاز، وفيها يتم فحص المنتسبين الجدد واتداسي قبل دخولهم الكلية أو انتمائهم للجهاز، ومنح الإجازات المرضية والدخول إلى المستشفيات.

١٥- مديرية العمليات الخاصة: وتعتبر من أهم وأكبر المديريات في الجهاز وتقع في منطقة سلمان باك، وتقوم بعمليات سرية وخاصة وإرهابية خارج القصر، ومنها تم إطلاق النين قلموا بالاعتقالات في الخارج كاعتقال السيد مهدي الحكيم والشيخ طالب سهيل وغيرها من العمليات، ولها تنسيق مع منظمة (مجاهدي خلق) الإيرانية، ومع مجموعات إرهابية في مختلف دول العالم. وفي هذه المديرية يتم تدريب الضباط بعد تخرجهم من الكليات أو المعاهد، كما أن منتسبها يخضعون لتدريب خاص.

١٦- مديرية الآليات : وهي المسؤولة عن كل آلات الجهاز وإدامتها وتوفيرها للمنتسبين.

١٧- الخدمات : وهي المسؤولة عن كل الخدمات لمديريات من تنظيف /تصليح / بناء.

١٨- معهد الأمن القومي : وهو معهد تدريب دولي لمنتسبي جهاز المخابرات.

١٩- دائرة إيران : هذه المديرية هي المسؤولة عن (مجاهدي خلق) والشؤون الإيرانية، وفيها يتم إصدار الأوامر بخصوص الولجبات التي يقوم بها عناصر المنظمة أعلاه.

٢٠- المتابعة: وهي المديرية المسؤولة عن كافة الأمور الخاصة بالجهاز

ومتابعة المنتسبين وجمع المعلومات عنهم وشعبها هي :-

أ- متابعة المنتسبين.

ب- للتحقيق.

ج- الأمن.

د- الأمور الفنية.

هـ- التنسيق وغيرها.

٢١- المطبعة: وهي مسؤولة عن طبع كل الكتب والكراسات والمجلات وطبع

الجوازات والكتب المزورة للعمل بها.

٢٢- مديرية الإقامة: ويقصد بها إقامة الأجانب والمرب ومتابعتهم ومقرها في

الكرادة.

٢٣- مديرية الحماية: وهي المسؤولة عن حماية الجهاز ومديرياته والمدراء

ومنازلهم والرؤساء الزائرين، وحماية السفارات في الخارج.

٢٤- مديرية مخابرات المنطقة الجنوبية: وتشمل كافة المركز ومواقع الجهاز

في المناطق الجنوبية ومركز القيادة في البصرة / ويتركز عمل هذه المديرية

في متابعة الأمور السياسية وزرع وتجنيد العناصر في الدول المجاورة.

٢٥- مديرية مخابرات المنطقة الشمالية: ومركزها في الموصل، وتشمل

بالإضافة إلى الموصل مخابرات كركوك، ويتركز عملها في زرع وتجنيد

العناصر في كردستان والمعارضة.

٢٦- مديرية مخابرات الأنبار: وهي واقعة في بداية مدينة الرمادي بعد عبور

جسر الورار باتجاه بغداد ومقسمة إلى قسمين :-

القسم الأول :- على يمين الشارع وهو موقع المديرية.

القسم الثاني :- على يسار الشارع وهو تابع للمديرية وهو المسؤول عن

مخابرات الرطبة وطربيل والقائم ببقية الأفضية في المحافظة.

وهي من المديريات المهمة كونها تختص بدولتين وعليها متابعة كافة الأمور السياسية، وزرع وتجنيد عناصر في الأردن وسوريا، كما أن لها تنسيق مع مهربي الأغنام والسلاح إلى الدولتين، ومع الرعاة ومع سكان المناطق الحدودية وكل من له علاقة مع الدولتين.

٢٧- مديرية مخابرات المنطقة الغربية : وتشمل مخابرات كربلاء والنجف وما يجاورها من المحافظات.

٢٨- مديرية مخابرات المنطقة الشرقية : مقرها في بعقوبة ومسؤولة عن محافظة ديالى والمناطق الحدودية الشرقية.

٢٩- مديرية مخابرات التأميم : مقرها في كركوك ومسؤولة عن محافظتي التأميم والسليمانية.

٣٠- مديرية الهندسة والتصميم : وهي المسؤولة عن بناء البنايات والبيوت الخاصة للجهاز.

٣١- مديرية أمن المنشآت والتصنيع العسكري : تأسست هذه المديرية بعد هروب حسين كامل، وهي المشرفة على كافة الأمور المتعلقة بمنشآت التصنيع العسكري وموقعها في شارع فلسطين.

٣٢- مديرية النشاط المعادي : مديرية حديثة تختص بمتابعة المعارضة المراقية في الخارج بكافة فصائلها.

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

وهي جهاز أمني استخباري ولجبه الأساسي هو الحفاظ على أمن القوات المسلحة من النشاطات التجسسية لوكالات المخابرات الأجنبية ..و كذلك جمع المعلومات العسكرية والاستراتيجية عن الدول المجاورة (العدو، والعدو المحتمل) وتوظيفها لصالح الجيش والوطن وخاصة في فترة الحرب وما قبلها. تتألف عناصر العمل الاستخباري من المؤسسة الاستخبارية والهدف والنشاطات. وتعتمد في تنفيذ واجباتها على مصادر علنية ومصادر سرية لجمع المعلومات (informations)، ومن

ثم تمر في مراحل الدراسة والتحصين والتقييم والتحليل لتكون معلومات استخبارية (intelligence). والعمل الاستخباري يتطلب عقلية استخبارية، أي تخطيط مسبق لأي عمل وتوقع الاحتمالات والاستعداد لمواجهةها. كما يتطلب شخصية استخبارية، والتي تتميز بمعرفة واسعة في مجالات الحياة وخالية من نقاط الضعف تتحمل الضغوط النفسية كي تمارس عملها من دون ثرثرة أو تسرع وأعية لمسؤوليتها بعيدة عن العمل الروتيني. هذه المفاهيم التقنية ينبغي أن تتوفر في جهاز الاستخبارات السليم. وفي العراق لم يتم مراجعتها بل كانت المحاربة والمواولة للنظام، وصلات القربى، والاستعداد للجريمة والتجسس على أفراد القوات المسلحة هي المزايا الأساسية لاختيار ضباط الاستخبارات لا سيما الذين يصلون بمسؤوليات أمنية صرفة. ولقد كانت المسؤولية الأساسية للمنطقة المديرية الاستخبارات العسكرية هي مسؤولية أمنية لمراقبة وقمع أفراد القوات المسلحة.

تتألف المديرية من عدة معاونيات ويرتبط بكل معاونية عدد من الشعب المختصة ومجموع شعبها يصل إلى (٢٤) شعبة وعلى وحدة حماية، وواجبات، وسرية حراسة. كما ترتبط بها منظومة المنطقة الشمالية ومنظومة المنطقة الغربية ومنظومة المنطقة الجنوبية.

إن واقع هذه المديرية في العراق مختلف تماماً. بحيث أنها أصبحت كجهاز أمني عسكري يهدف إلى قمع الأفكار الوطنية في القوات المسلحة العراقية، والشعب، من خلال البحث عن العناصر الوطنية والسياسية بين الضباط والجنود العراقيين ولها نشاط أمني بين أوساط المدنيين كذلك. وبالتالي تحولت إلى جهة مهمة من جهات حماية للنظام الحاكم، وبشكل كامل بعد تموز ١٩٦٨. حيث كان انتخاب الضباط والمراتب للعمل فيها. مبنيًا على أساس (طائفي إقليمي) صرف، وأما في السنوات التي تلت عام ١٩٩١ فقد اتخذ شكلاً هستوريا مكثوفاً دون أنسى شمول بروابط المواطنين والمصير المشترك. حيث لعبت هذه الدائرة دوراً كبيراً في قمع الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١، وتوزع كثير من منتسبيها من ضباط الركن وغيرهم على فئات للجيش والمواقع، وقاموا بتشكيل محاكم عسكرية استخبارية ميدانية نفذت الإعدام

بالآلاف من الشباب العراقيين . كما لعب مقرها المسمى الصويت دورا كبيرا في السيطرة على قطعات الجيش وبما يخدم أمن نظم صدام في تلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق ونضال شعبه، ومن الأتوار الخبيثة لهذه المديرية، وكما روى لي الشيخ حسين السورجي شيخ عشائر السورجية في أربيل، وكان قد حضر اجتماعا في مديرية الاستخبارات العسكرية ازعلمت عشائر كردية خلال انتفاضة آذار ١٩٩١ وتم فيه حثهم على إرسال عشقهم إلى وسط وجنوب العراق لمقاتلة الشعب الثائر، وعندما رفض شيوخ العشائر الكردية ذلك لأنه سيسبب جرائم خطيرة مع العشائر العربية كالسلب والنهب وهناك الأعراس، أجابهم معاون مدير الاستخبارات : نحن نريد أن نحصل هذه الأمور في هولاة... لأنهم شعبيون خونة! والمقصود بهؤلاء أهل القفرات الأوسط والجنوب طبعا، وهم الثائرون دائما ضد كل محتل وخائن وطاغية، وهم بناة العراق وحاملو راية الكفاح فيه. ولستمرت نشاطات الاستخبارات العسكرية في العراق والفرق والقبائل المختلفة في البحث عن العناصر المشكوك بولائها للنظام . وكشف العديد من التنظيمات والنشاطات الوطنية المعارضة، وتسببت في تنفيذ أحكام الموت بالآلاف من الجنود ومراتب القوات المسلحة، والعشرات من الضباط من مختلف الرتب. كذلك كانت عناصر الاستخبارات من الضباط والمراتب مكروهة ومناققة... وغير مؤمنة من قبل صنوف القوات المسلحة الأخرى. وكانت شعبهم (الرابعة والخامسة والسابعة عشرة) مثار استياء وتذمر أبناء القوات المسلحة لما قامت به من أعمال وحشية ولا أخلاقية ضد ضباط وجنود الجيش العراقي الباسل . فقد كانت كل واحدة منها تسمى (الحوثة)^(١) . لأن الضابط أو الجندي أو ضابط الصف الذي يدخل فيها لا يخرج نهائيا ...أو بعد فترة طويلة من الوقت بعد أن تكون قواه العقلية والبدنية قد أنهكت . وهدرت كرامته.

لقد انحرفت مديرية الاستخبارات العسكرية عن واجبها الأساسي، فهي أصلا مؤسسة وطنية لخدمة القوات المسلحة ورغدها بالمعلومات الضرورية لتنفيذ مهامها الوطنية. وهي إحدى تشكيلات دقرة الصليات في رئاسة أركان الجيش، ولكنها

(١) نجيب الصلحي، انزال، ط ١.

أصبحت فيما بعد عبارة عن جهاز أمني يرتبط برئاسة الجمهورية مباشرة ولا علاقة لرئاسة أركان الجيش ولا وزارة الدفاع، بها وكان انتخاب الضباط والجنود لها يتم على أساس الولاء للمناطق والقطاعات، ولا يوجد أي اعتبار للكفاءة الفنية المطلوبة، وهذا دليل على تغيير مسؤولياتها. وأقيمت بها مسؤوليات أمنية لحماية رأس النظام، وبسبب ذلك ولجأ الجيش معاضل كبيرة خلال الحرب، لاسيما الحروب العراقية - الإيرانية، بسبب نقص المعلومات وضعف العمل الاستخباري الميداني للتعبوي والعملياتي لعدم كفاءة ضباط الاستخبارات في هذه المجالات، وهي المجالات الأساسية في اختصاصاتهم، لانشغالهم في المجال الأمني الذي أصبحوا أكفاء فيه. فضابط الاستخبارات أصبح ضابط أمن جيد، ولا يجيد اختصاصه الاستخباري الأساس. وبعد حرب الخليج الثانية تم فصل الأمن العسكري عن مديرية الاستخبارات العسكرية، وأصبحت مديرية الأمن العسكري تشكيلاً مستقلاً، تقوم بالدور الأمني في الجيش، ثم أعيد دمجها مع مديرية الاستخبارات العسكرية بعد عام ١٩٩٥، وفي الحقيقة لا زالت مديرية الاستخبارات العسكرية تقوم بمهام أمنية صرفة. وقد قامت خلال العقود الثلاثة الماضية بأدوار إجرامية كالاغتيالات داخل العراق وخارجه، والإعدامات والاعتقالات التعسفية والتعذيب الوحشي، والاعتداء على العوائل، والعنف والقسوة والقتل الجماعي في الأوساط المدنية، لاسيما الأكراد في الشمال من خلال المنظومة الشمالية المرتبطة بها، وفي الجنوب خاصة خلال الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١، كما قامت بممارسات لأخلاقية نحو المواطنين لاسيما العسكريون وعوائلهم.

القتل الطائفي أسهل من شرية ماء

روى لي شاب ^(١) حادثة وقعت له في مديرية الاستخبارات العسكرية يقول : في بداية عقد الثمانينات تم اعتقالني مع أفراد أسرتي، ولدتني وأخواتي وأخواني، وكان عمري حينها أربعة عشر عاماً، وذلك بسبب اتهام أخي الأكبر (يعمل مدرساً في البصرة) بالتمتائه إلى حزب الدعوة الإسلامية. كان التعذيب مستمراً ويومياً. وفي أحد الأيام دخل علينا ضابط ^(٢) وهو غاضب فبدأ بالسب والشتم والتهديد والوعيد، ثم طلب من حراسه قدح ماء، ثم إحضار الماء، شربه، فلما انتهى من الشرب (وهو لا يزال واقفاً) أسقط الكأس من يده متعمداً إلى أرض الغرفة فتشظى القدح، وقال : اسمعوا، إن شرية الماء هذه أتعبتني، ولكن قتل الشيوعي لا يعبتني.

ومن ثم بدأ بالتعذيب ولتخاب أشخاص من الموقوفين لجهات لا نعلم ما هي؟! أنظر مدى الهمجية والتخلف والطائفية المقيتة والانتهاكات المتعددة في مؤسسة يفترض بها حماية أمن القوات المسلحة، وتأمين المعلومات عن العدو الخارجي، حيث استخدمت مديرية الاستخبارات العسكرية لواجبات أمنية صرفة ليست من واجباتها الأساسية التي من أجلها أسست هذه المؤسسة العسكرية. وتم اعتقال عائلة بكاملها، أطفال ونساء لا ذنب لهم بل بجريرة أحد أفراد العائلة وعلى فرض أنه مذنب.

وأما التعذيب الوحشي في مديرية الاستخبارات العسكرية للعامة فإن كاتب السطور قد لعمه شخصياً عندما اعتقل فيها شهر كانون الثاني عام ١٩٨٠ بتهمة سياسية، ففي كل ليلة لا تسمع سوى الصياح والعيول وأصوات الهرولات الثقيلة، ومازالت صورة النقيب يطلب عليوي في مخيلتي، حيث كان متهما كذلك بنفس التهمة، ففي منتصف كل ليلة يأخذونه من قاعة الاعتقال ماشياً وبعد فترة تتجاوز الساعة يتم إعادته محمولا فاقدًا وعيه مضرجا بالدماء وهكذا يتم تكرار المشهد، حتى أصيب بحالة هستيرية. ألا يدعونا المنطق إلى التفكير بالإجراءات التالية:

(١) شاب كردي معارض حالياً في شمال العراق (وقد شاهدت آثار التعذيب الدائمة به وذلك بقصص أصابع يده).

(٢) حالياً منشق عن النظام.

- ١- إعادة انتخاب عناصر المديرية أعلاه وفقاً لاعتبارات المواطنة الصادقة بعيداً عن التمايزات الطائفية والإقليمية.
- ٢- محاكمة المسؤولين عن الجرائم التي نفذت بحق العسكريين العراقيين وعصوم الشعب.
- ٣- تحديد المديرية بولجبتها الأساسية المثبتة في سبيلات الجيش.

جهاز الأمن الخاص

إن هذا الجهاز ليس أصيلاً، بل هو جهاز شخصي ومختلق لفرض الهيمنة على بقية الأجهزة الأمنية والإشراف عليها، وقد اعتبرناه أحد الأجهزة الأمنية الأساسية في العراق من الناحية الواقعية لهيئته وصلاحياته الواسعة. تشكل جهاز الأمن الخاص عام ١٩٨٥ وكان مديره حسين كامل (صهر صدام) وقد قتل من قبل النظام عام ١٩٩٦). وأعيد تنظيم هذا الجهاز عدة مرات، ومديره الحالي (قصي صدام) مهمة الجهاز الأساسية هي حماية رأس النظام والمرافق المهمة للرئاسة، والإشراف على شبكات الأمن والاستخبارات ومراقبة كبار ضباط الجيش، والحرس الجمهوري وهو أكثر الأجهزة الأمنية سرية في العراق، ويتمتع بموازنة مالية خاصة وسرية. وفي مقره الرئيسي في بغداد عشرات الضباط يقومون بعدة مهمات أمنية واستخبارية ومهمات حماية، حيث يوجد لكل من الجيش، والحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، أسلحة خاصة بها لمتابعتها، كما يقوم بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية والشبكات البوليسية الأخرى. وتقع على جهاز الأمن الخاص مسؤولية حماية رأس النظام من أي عمل انقلابي، أو خطة اغتيال. وعناصر هذا الجهاز من المقربين من صدام، ويتمتعون بوضع معاشي يفوق أي وضع معاشي لأي جهاز آخر، كما إن أغلب منتسبي جهاز الأمن الخاص ينتمون إلى قرى ومناطق تكريتية، وبعضهم من محافظتي الموصل والرمادي من ذوي التعليم المتوسط، والذين يمتازون بالسلابة، ولا يمتلكون الحد الأدنى من المستوى الثقافي كي يتمكنوا من العمل على جهاز الأمن الخاص من توجيههم وتدريبهم وصياغتهم بالأسلوب والطريقة التي يريدونها، والتي تلائم توجهات

صدام شخصياً، ولولاء لصادم هو المعيار الوحيد لعناصر هذا الجهاز الذين يتصفون بصفات من القسوة والعنف واللاإنسانية والتي هي أقرب إلى المجتمع البدائي المتوحش لا يمت بصلة إلى مجتمع دخل القرن الحادي والعشرين.

إن جهاز الأمن الخاص هو بمثابة القناة الرئيسية لقصر صدام للسيطرة على الأجهزة الأمنية كافة، ويتشكل من مجموعات عديدة قوامها نحو عشرة آلاف عنصر أهم واجباتها للرصد والاستطلاع وحماية رأس النظام.

هيكلية جهاز الأمن الخاص

مدير جهاز الأمن الخاص : قصي صدام، مقره في حي التشريع - بغداد مدير للمكتب.

سكرتير مدير الجهاز.

سكرتير المدير.

١- مكتب أمن الجهاز / يقع في حي التشريع بجانب مكتب المدير يتبعه قسم الهويات. ويقع داخل المكتب.

٢- دائرة الأمن / تقع مقابل مكتب أمن الجهاز.

أ- قسم الحمايات / يقع في للدائرة الزراعية قرب مجلس الوزراء.

ب- قسم المواقع الرئاسية / يقع في مكتب أمن الجهاز. ويضم هذا للقسم كل المواقع بالإضافة إلى المجلس الوطني والوزراء وديوان الرئاسة، وكل دوائر الرئاسة والقيادة القومية والقطرية.

سجن الجهاز / يقع في حي التشريع.

٣- وحدة الأمن / تقع قرب ساعة بغداد

سرية المقر.

سرية الرجلة.

سرية النجدات.

سرية المرور.

- ٤- دائرة المتابعة / تقع بجانب مكتب مدير الجهاز.
- ٥- دائرة الاتصالات/ تقع بجانب عمارة الحياة.
- ٦- دائرة للرأي العلم / تقع داخل ومقابل الدائرة للزراعة.
- ٧- للدائرة الإدارية / تقع داخل عمارة الحياة.
- ٨- معهد الأمن / حي العامل.
- ٩- نادي الرميلة / وفي داخله مشجب الجهاز والمسيح الخاص.

مجلس الأمن القومي

كان يرأسه صدام [ومنذ عام ١٩٩٧ أصبح قصي صدام يرأس جلساته]
 وعضوية مدراء الأجهزة الأمنية [مدير جهاز الأمن الخاص، ومدير المخابرات العامة
 ومدير الأمن العام، ومدير الاستخبارات العسكرية، قائد قوات الطوارئ، مليشيات
 فدائبي صدام، مدير جهاز أمن الرئاسة، الحرس الجمهوري الخاص، القوة الجوية
 الرئاسية الملحقة بالحرس الجمهوري.] وبهذا بات قصي صدام (تولد ١٩٦٥) الأقدر
 على العمل السري والمخابراتي القمعي بحكم شخصيته التي تتميز بالدموية، حيث
 دربه أبوه على ممارسة القتل والتعذيب وهو طفل صغير وأشركه في عمليات إعدام
 عدد من المعارضين لحكمه الجائر، وهو يمسك بخيوط كافة الأجهزة الأمنية
 والاستخبارية وقوات الحرس الجمهوري من مقر قيادته تحت الأرض، ويشرف على
 ما يمكن تسميته (جيش خاص) (ولأمن خاص) وهما بمثابة (الصندوق الأسود)
 للنظام، يستشعر الخطر ويرصد المحاور والمنافذ، ويقوم بمسؤوليات وواجبات جهاز
 أمني واستخباراتي وقوة تدخل مريع وتجنس مضاد، لذلك فإن المجلس عرضة
 للتغيرات في قيادة هذه الأجهزة والمؤسسات وفي بنيتها.

وقد تم تسميته (بالقومي) لفرض للتضليل والخداع والتستر بالطابع القومي
 على حقيقة دوره الخاص، والأولى أن يسمى (مجلس الأمن الشخصي) لأن دوره
 ومهمته تأمين الأمن لرأس السلطة، وهو مفتاح السلطة في العراق.

جدول رقم (١)

أبرز المدراء العاملين لمديرية الأمن العامة ١٩٦٨ - ٢٠٠٢

| ت | الاسم الكامل واللقب | الولاية | الانتماء القبلي | الملاحظات |
|---|--------------------------|-------------|-----------------|--|
| | أنور ثامر الماقي | عنه/الاباير | لا يوجد | هو آخر مدير لمن عام قبل انقلاب ١٩٦٨ |
| | ناظم كزار الجيسوي | بغداد | عشيرة أبو عيسى | ينحدر اصله من محافظة موصل |
| | عبد الشاق عبد الميزيز | الموصل | ؟ | غير معروف لنتائجه القبلي |
| | فاضل براهيم التكريتي | تكريت | لا يوجد | — |
| | علي حسن مجيد التكريتي | تكريت | لا يوجد | ابن عم صدام ضابط صف سابق |
| | سهموي ابراهيم التكريتي | تكريت | لا يوجد | نائب مفوض شرطة (الأخ غير الشقيق لصادم |
| | عبد الرحمن الدوري | الفر | لا يوجد | — |
| | علي عباس الاحمدي | بغداد | ؟؟ | ينتمي إلى عشيرة الاحباب قرب المنلو عوجة للثبنة لتكريت توفي بحدث ضامن عام ١٩٩٨ |
| | ظاهر جليل حورش التكريتي | تكريت | لا يوجد | — |
| | زائع لطيف طلفاح التكريتي | تكريت | لا يوجد | ابن خال صدام |

جدول رقم (٢)

مدراء جهاز المخابرات العامة ١٩٦٨ - ٢٠٠٢

| ت | الاسم الكامل | الولاية | الانتماء القبلي | الملاحظات |
|---|-----------------------|---------|-----------------|--|
| ١ | صدام التكريتي | تكريت | لا يوجد | هذا هو اسمه المعروف به في تلك الفترة وما قبلها |
| ٢ | معدون شاكر محمود | بغداد | ؟ | لا يوجد ما يشير إلى لنتائجه القبلي. ولكن كان هناك إشارة غير مؤكدة إلى لنتائجه إلى عشيرة أبو مفرج |
| ٣ | برزن ابراهيم التكريتي | تكريت | لا يوجد | — |
| ٤ | هشام صباح فخري | الموصل | لا يوجد | بقي في منصبه (٤) شهر فقط |

| | | | | |
|----|-------------------------|-------|----------------------|-------------------------|
| ٥ | فاضل براك التكريتي | تكريت | لا يوجد | نقد به الإعدام عام ١٩٩٤ |
| ٦ | فاضل صلفيج العزاوي | تكريت | عشيرة العزة في تكريت | وهو ابن خالة صدام |
| ٧ | سماوي إبراهيم التكريتي | تكريت | لا يوجد | — |
| ٨ | صابر عبد العزيز الدوري | لادور | ؟؟ | — |
| ٩ | سنان عبد رشيد التكريتي | تكريت | لا يوجد | — |
| ١٠ | رافع دحام محول التكريتي | تكريت | لا يوجد | توفي عام ١٩٩٩ |
| ١١ | طاهر جليل حبوش التكريتي | تكريت | لا يوجد | — |

جدول رقم (٣)

أبرز مشاء — مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ١٩٦٨ — ٢٠٠٢

| ت | الاسم الكامل واللقب | الولادة | الانتماء القبلي | الملاحظات |
|---|--|---------|-----------------|--|
| ١ | اللواء الركن شفيق حمودي الدراجي | الأنبار | عشيرة أبو دراج | ويعاونه المقدم الركن عبد الرزاق سعيد الفايض المعاني وكان ذلك قبل انقلاب ١٩٦٨ |
| ٢ | المعيد خليل العزاوي | بغداد | عشيرة العزة | |
| ٣ | اللواء الركن عبد الجواد ذنون للتوتونجي | الموصل | لا يوجد | |
| ٤ | اللواء الركن صابر الدوري | لادور | ؟ | |
| ٥ | اللواء الركن خالد الجبوري | الموصل | الجبور | |
| ٦ | اللواء الركن معتمد نعمة التكريتي | تكريت | لا يوجد | |
| ٧ | اللواء الركن عابد مخلف المعجلي | تكريت | أبو عجل | |

جدول رقم (٤)

مدراء جهاز الأمن الخاص منذ تأسيسه عام ١٩٨٥ - ٢٠٠٢

| ت | الاسم الكامل واللقب | الولادة | الانتماء القبلي | الملاحظات |
|---|--------------------------|---------|-----------------|------------------------------|
| ١ | حسين كامل التكريتي | تكريت | لا يوجد | ابن ابن عم صدام قتل عام ١٩٩٦ |
| ٢ | كمال مصطفى التكريتي | تكريت | لا يوجد | ابن عم صدام |
| ٣ | جبار حدوش التكريتي | تكريت | لا يوجد | من أقارب صدام |
| ٤ | رافع لطيف طلفاح التكريتي | تكريت | لا يوجد | ابن خال صدام |
| ٥ | قصي صدام التكريتي | بغداد | لا يوجد | ابن صدام |

استنتاجات حول الأجهزة الأمنية

غالبية رؤساء هذه الأجهزة والمتنفذون فيها كانوا من مدينة تكريت، وتحديداً من أقارب صدام للتكريتي أو من الأماكن القريبة من تكريت، ولذا فإن الجانب التكتلي على الأساس المناطقي والإقليمي الضيق هو السائد كمعيار هام جداً لتقلد هذه المواقع. يلاحظ التدرج فيما ورد أعلاه بالنسبة إلى الأجهزة الأمنية حسب أهميتها على النظام.. وكآلاتي. جهاز الأمن الخاص ثم جهاز المخابرات ثم الأمن العام ثم الاستخبارات العسكرية.

يلاحظ عدم وجود انتماء قبلي وعشائري عربي أو عراقي^(١) واضح بما فيه الكفاية لرؤساء هذه الأجهزة والمتنفذين فيها... ومما جعلهم يجتمعون تحت لفيف المدينة وخاصة تكريت والدور. وقد انعكس لتحذارهم الاجتماعي الغامض هذا على سلوكهم السياسي والأمني للإنساني تجاه العراقيين جميعاً من مختلف الأعراق والطوائف، وخاصة بعد أن فشلت جميع المحاولات لإثبات نسبهم العربي أو انتمائهم إلى أية قبيلة عربية. وقد تمثل سلوكهم المنحرف باتجاهات طائفية مذهبية وعنصرية

(١) راجع تقرير الاستخبارات البريطانية عن العشار العراقية لعام ١٩٩٧.

وإقليمية مفضوحة. وهي ذات الأسس المعتمدة لتنفيذ سياسة النظام، وإن تشكيلة قيادات هذه الأجهزة القمعية تعكس للوجه الحقيقي للنظام الدكتاتوري الجائر.

جدول ملحق للفصل الثاني يبين بعض ضباط الأجهزة الأمنية

فيما يلي بعض ضباط مديرية الأمن العامة:—

| الاسم الكامل | الملاحظات | ت |
|--------------------------------------|--|---|
| اللواء عبد الرزاق حنون للتكريتي | يسكن تكريت | |
| اللواء سعدون عبد الأمير الدليمي | يسكن الفلوجة | |
| اللواء عجيل المجبلي | يسكن تكريت / البوعجيل | |
| اللواء عبد القادر خالد ردام للتكريتي | يسكن بغداد / البياض/حي صدام | |
| اللواء محمد عبد الكريم غالب العامري | ديالى / الخالص | |
| اللواء سعد عباس جبار للتكريتي | يسكن بغداد الدورة / حي الميكاتيك | |
| العميد قاسم طاهر الكوتي | بغداد / الخزالية | |
| العميد ياسين حسين | يسكن الموصل / حمام للعيل | |
| العميد محمد ظافر حسن الدليمي | يسكن بقرية الجديدة | |
| العميد حسن مصطفى حسين | يسكن بغداد / زبونة | |
| العميد آشور باقي حميد الرشدي | بغداد / البياض / حي صدام | |
| العميد صباح عباس لقمان الحديثي | يسكن حديثة | |
| العميد سفيان ماجد الخزوي | يسكن بغداد الدورة / حي الميكاتيك | |
| العميد كنعان حاتم رشيد الخزوي | يسكن ديالى / دلي عباس | |
| العميد محسن علي محسن الفلسطيني | يسكن بغداد / حي الشعب وله بيت آخر في قسم المهمات الخاصة الذي يديره | |
| العميد محمد كامل بشير الخزوي | ديالى / دلي عباس | |
| العميد محمد تركان عبد الأمير الحبيدي | يسكن الموصل / حي الزهور | |
| العميد محسن محمد جابر الخزوي | بغداد / الاعظمية | |
| المقدم فاضل حسن بروج | يسكن بغداد / الكريصات | |
| المقدم ضرغام رسول الجنابي | يسكن بغداد حي الشعب | |
| المقدم هيلان خالد الزهيري | يسكن ديالى / المقدادية | |

| | |
|---------------------------------------|---|
| المقدم لئس حمود التكريتي | يسكن بغداد / الباغ / حي صدام |
| المقدم كحطان حسين الحزاوي | يسكن بغداد / حي الخليج |
| المقدم حسن الجنابي | يسكن المحمودية |
| المقدم لركان ياسين الدلايني | يسكن ديالى / هيب |
| المقدم محمد خليل الدلايني | يسكن الرمادي |
| المقدم جمال كامل لطيف | يسكن بغداد / الدورة |
| المقدم كحطان رشيد للتكريتي | يسكن بغداد / الاعظمية |
| المقدم رشيد كامل المعولي | يسكن صلاح الدين / ابو عجيل. وشرف على متابعة طلبية التكاليف والمعاقد |
| المقدم عدنان رحيم الحزاوي | يسكن صلاح الدين / بيجي |
| المقدم سعد عبد الكريم اسماعيل الالوسي | يسكن بغداد / الاعظمية |
| المقدم سمير طالب حصون | يسكن القلوجة |
| المقدم دريد نصير عبد الكريم الناصري | يسكن تكريت / بيجي. ويشرف على السرية الخاصة والتي تكلف بولجيات إرهابية ويزيد عددها على ٣٥٠ شخص |
| المقدم هيثم عبد الأمير سلطان الثمري | موصل / الكرامة |
| الرائد عبد الرزاق الاعظمي | يسكن بغداد / الاعظمية |
| الرائد طارق علي حميد | يسكن بغداد حي القاهرة |
| الرائد زهير عباس التومسي | يسكن بقبوة |
| الرائد سعيد صبهود الزهيري | يسكن ديالى / أبو صيدا |
| الرائد فريق محسن الجنابي | يسكن المحمودية |
| الرائد موهق عزيز للتكريتي | يسكن تكريت / بيجي |
| الرائد صباح خز عل التكريتي. | يسكن تكريت / بيجي |
| الرائد ليث شمخي جابر | يسكن بغداد / التحرير |
| الرائد عدي حمود الجنابي | يسكن بغداد / الدورة. ويكلف بمهمات خاصة |
| الرائد نزار عبد خليفة | يسكن بغداد / الحرية الثانية. ويكلف بمهمات خاصة |
| الرائد علي صادق محمود البياتي | يسكن ديالى / التحرير. ويكلف بولجيات خاصة |
| الرائد صباح خز عل الحديثي | يسكن حديثة. يكلف بولجيات خاصة |
| الرائد فوزي عدنان مهدي الحديثي | يسكن حديثة |
| الرائد فاضل حسين عباس الحديثي | يسكن بغداد الوزيرية |

| | |
|--|---|
| الرائد توفيق جمال محمد توفيق المزوي | بغداد / حي الميكانيك |
| الرائد محمد إبراهيم عبد الأمير العزاوي | يسكن بغداد / الدورة. ويكلف بواجبات خاصة |
| الرائد محمد جنود حمد الدليمي | يسكن بغداد / البياع |
| الرائد ستار قحبي حسين الشمرى | يسكن الموصل / حي الزهور |
| الرائد جيدر أسد الموسوي | بغداد / الدورة / حي الميكانيك |
| الرائد لياد محمد حسين المشهداني | بغداد / الرشدية |
| الرائد ليث محمد جنود الحديثي | يسكن هيت |
| الرائد صباح عبد الواحد محمد حسين الالوسي | الالابر / البغدادية |
| الرائد عباس حسن مخلف الدليمي | يسكن القلوجة |
| الرائد عبد الكريم محمد حسين الخزيري | بغداد / اليرموك |
| اللقيب مهدي علوان | بغداد / الجارية |
| اللقيب بسام محمد سلطان | يسكن الموصل / حمام الطويل |
| اللقيب رشيد المجبلي | يسكن صلاح الدين / ابو عجيل |
| اللقيب عبد الرزاق جبار التميمي | يسكن بغداد / الاعظمية |
| اللقيب محسن كاظم رشيد المجهي | يسكن بقرية الجديدة/ خان القلوة |
| اللقيب عامر مويذ عيدان | يسكن بغداد / اليرموك |
| اللقيب علاء راضي | يسكن بغداد / الزعرانية |
| اللقيب سليمان خضير الجبوري | يسكن بغداد / الدورة |
| اللقيب وهاب طه حمدان المنبكي | يسكن دوالى / دلي عباس |
| اللقيب ضياء محمد حسين الزهيري | يسكن بغداد / الشعلة |
| اللقيب نهاد فؤاد اللداني | يسكن دوالى / الفالاس ويكلف بواجبات خاصة |
| اللقيب عباس مهدي الجناي | يسكن بغداد / البياع. ويكلف بمهمات خاصة |
| اللقيب مهنا احمد حسين | يسكن كركوك |
| اللقيب عسار عبد الله العائلي | يسكن بلد روز. ويكلف بواجبات خاصة |
| اللقيب عدنان عبد الله فرهود المزوي | يسكن بغداد / الحرية. ضابط أمن في بعض المعاهد. |
| اللقيب حسين سامان الحبيدي | يسكن الموصل |
| اللقيب براق عبد الأمير العائلي | يسكن بغداد / الحرية |
| اللقيب شفاء محمد خالد التكريتي | يسكن تكريت / الصفيونية |
| اللقيب عبد الأحد فلاح البياتي | يسكن القلوجة |

| | |
|-------------------------------------|---|
| الغريب كاظم زيد شحاته العبيدي | يسكن ديالى / الخالص. يكلف بولجبات خاصة |
| الغريب لهند سلام بكر السيدي | يسكن كركوك / المار |
| الغريب هيثم سلام الصويلي | يسكن تكريت / ابو عجيل |
| الغريب سالماني خليف مزعل الجبوري | بغداد / الدورة |
| الغريب صباح حسين مزيد النوري | بغداد / الوزيرية |
| الغريب سعد صباح حسين الزهيري | تكريت / الضلوعية |
| الملازم الأول رعد الخزوي | يسكن بغداد / القويرة |
| م. أول حسين محمد سلطان | يسكن الموصل / حي التمام |
| م. أول عبد الأمير محمد الكريلاكي | يسكن بغداد / رأس الحوش |
| م. أول حيدر عبد النبي | يسكن بغداد / النهرية |
| م. أول محمد عبد نوري | يسكن بغداد / الفزالية |
| م. أول منذر علي حسين النديمي | يسكن بغداد / الحرية الثانية |
| م. أول ليد علي كامل | بغداد / الحرية / حي نواب الضباط |
| م. أول طه جاسم الزويبي | يسكن بغداد / الدورة |
| م. أول إبراهيم هشام جابر التكريتي | يسكن تكريت / ييجي. ويكلف بولجبات خاصة |
| م. أول صباح كرجي الحديثي | يسكن حديثة. ويكلف بولجبات خاصة |
| م. أول لوث عبد الخزوي | يسكن بغداد / السنية. يكلف بولجبات خاصة |
| م. أول كاظم كسار رحيم | يسكن بغداد / الشعلة. ويكلف بولجبات خاصة |
| م. أول غسان غلال | يسكن بغداد / الشعب ويكلف بولجبات خاصة |
| م. أول سعد جاسم عروك | يسكن ديالى / الوجيبة |
| م. أول شهابان كريم صفر | يسكن بغداد / زينة. كان ضابطاً لمن كلية التربية الرياضية |
| م. أول رعد نايف الشيباني | يسكن الموصل / حي التمام |
| م. أول سمير محمد عبد الملك الفتلاوي | يسكن بغداد / رأس الحوش. يكلف بولجبات خاصة |
| م. أول سيف وعد الله أسد الحديثي | يسكن حديثة |

وفيما يلي قائمة بأسماء عدد من ضباط جهاز المخابرات العامة:-

| ت | الملاحظات | الاسم الكامل |
|---|--|---------------------------------|
| | يسكن بغداد / الدورة | اللواء عبد الميزيز القرطاني |
| | يسكن بغداد / البرموك | اللواء عبد الحميد ياسين الدليمي |
| | يسكن بغداد / المنصور | اللواء عبد الحميد خلف البياتي |
| | يسكن الرمادي | اللواء عصام خضير الدليمي |
| | يسكن بغداد / الجادرية | المسيد سعدون علي التكريتي |
| | يسكن بغداد / زبونة | المسيد محمد ياسين الشمري |
| | يسكن بغداد / الجادرية | المسيد محمد الدوري |
| | يسكن الدور | المسيد حسين عبد الخالق الدوري |
| | يسكن بغداد / الدورة | المسيد كامل قرطاس الجنابي |
| | يسكن بغداد / الجادرية | المسيد نور الدوري |
| | يسكن بغداد. كان مسؤولاً عن الانتماء مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة ويلقب بـ (سيد إسمان) وأحيل على التقاعد. | المسيد إسمان التميمي |
| | يسكن الرمادي / حي التاسيم | المسيد جمال عامر الراوي |
| | يسكن الرمادي | |
| | يسكن بغداد / الخضراء | |
| | يسكن تكريت / العلم | |
| | يسكن بغداد / الخضراء | |
| | يسكن بغداد / المنصور | |
| | يسكن بغداد / الدورة | |
| | يسكن بغداد. | |
| | يسكن بغداد / حي الجهاد | |
| | يسكن الرمادي / الخالدية | |
| | بغداد / زبونة/دور الضباط | |
| | يسكن عته | |
| | يسكن بغداد / البياع | |
| | يسكن بغداد / العلمية | |
| | يسكن بغداد / حي الميكانيك | |
| | يسكن بغداد / العاصرية | |
| | يسكن بغداد / العلمية | |
| | وهو مصري الأصل يسكن بغداد | |
| | وهو كاشفي في جهاز المخابرات | |
| | يسكن بغداد | |
| | يسكن الدور | |

فيما يلي قائمة بأسماء أبرز مسؤولي جهاز الأمن الخاص :

| الاسم الكامل | الملاحظات | ت |
|---------------------------|---------------------------|---|
| سليمان حاجم الناصري | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| سهيل نجم الناصري | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| زهير حميد التكريتي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| ناصر سعد وهيب الناصري | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| حسن خالد التكريتي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| يحيى زكريا نجم التكريتي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| فارس حميد التكريتي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| وصفي جبار قاسم التكريتي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| محمود شعبان عباس التكريتي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| محمود احمد سهيل التكريتي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| عسان زكريا نجم التكريتي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| رائع صاحب للدوري | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| مؤيد سامي احمد للدوري | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| مغلف صباح علي الدليمي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| حبيب ناهي سميان الحديشي | يسكن بغداد | |
| احمد وهاب ناصر للدوري | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| عباس محمد حمد الدليمي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| ضاري حمد عباس النعمي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| حماد عبد التكريم للدوري | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| سعد لوقان الجنابي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| صابر اللحيشي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| سمير عبد العزيز المعجولي | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |
| مسجد حميد للدوري | من أهالي تكريت يسكن بغداد | |

الفصل الثالث

العنف السياسي في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٢



الشهيد العقيد صالح فليح الساعدي

العنف السياسي في العراق ومعالجته

أصبح وباء الاضطهاد والعنف السياسي سرطاناً يهدد مستقبل المجتمع العراقي ووجوده، حيث طبع جو الحياة العامة بطابعه القاتل المقيت. ولا نطفي هنا بالعنف هو ما تقوم به بعض الحركات والجماعات السياسية من أعمال ضد السلطة، حيث أن مثل هذا العمل يمكن وصفه بالموقف العارض لا المرض، وأغلب هذا العمل هو انعكاس ورد فعل لعنف آخر أقسى وأعمق جذوراً وأوسع، وهو عنف أجهزة الدولة وآلياتها المتمثلة بالأجهزة الأمنية المتعددة والمتشابكة والمنشرة في كل ناحية ومكان، ومنها تنتشر العنف في كل نواحي المجتمع. فقد ظل العنف السياسي هو السمة الغالبة على الحياة السياسية العراقية منذ نشوء الدولة الحديثة وأخذ بالتصاعد لاسيما منذ بداية العهد الجمهوري عام ١٩٥٨ إلى يومنا هذا، ونحن نلج للقرن الحادي والعشرين. وقد انعكس هذا العنف في المعارك والصدامات بين الأحزاب والتنظيمات السياسية في عهد عبد الكريم قاسم، وفي الانقلابات المضادة والانقضاضات، والتصفيات، وانتهاكات حقوق الإنسان، والقمع المنظم والمنهجي للمعارضين، والتعذيب النفسي والجسدي، والاعتقالات، والقتل الجماعي، والإخفاء، والأبعاد القسري، والاعتقالات التعسفية، وتحريم وإلغاء الرأي الآخر، وغير ذلك مما لا يحصى. وقد وصل العنف ذروته في عهد صدام حسين من حيث العمق والامتاع والشمولية، بحيث بات كل العراقيين محكومين إما بالإعدام أو بالسجن مع الأتغال الشاقة، وبات العراق بمثابة سجن رهيب، الخارج منه مولود ولد داخل فيه مفقود، وصار الحكم في العراق لاسيما في عقد الثمانينات يبدو للمراقب خالياً من أي صراع مكشوف على السلطة طابعه العنف، وذلك لأن للنظام لحاكم مارس العنف والقمع المنهجي المؤسسي الشامل بمستوى قس جداً، وعمل على حرمان المجتمع المدني من كل تعبير عن الرأي، حتى العنف البائس. ومثل هذا الوضع يؤخر الثورة والانفجار المحتوم، لكنه يزيد حجمه وقوته الانفجارية حين يقع بما يختزن من رفض وتثمر كامنين وكبت، ولاشك أن مثل هذه الأوضاع غير الصحيحة لا تبعث على الاستقرار والطمأنينة، بل تنذر بشر مستطير.

فالوضع السليم لأي مجتمع هو أن تتطور مؤسساته في حرية وتعاون، بين مؤسسات الدولة وبين مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن الحرية والعدل للجميع، وإرساء أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحفظ كرامته ليعم السلام للجميع، ويمنح الأفراد الشعور بالانتماء لوطنهم والإحساس بالعزة والكرامة.

إن الأوضاع العراقية الحالية في ظل النظام الصدامي بأجهزته الأمنية القمعية فاقت حد الاحتمال، وأصبح السكوت عنها جريمة لا تغتفر، مما يلزم كل العراقيين الإسهام الفعال في تغيير الأوضاع إلى الأحسن، بل ويلزم كل قوى الخير في العالم والمحبة للشعب أن تسهم وتعمل ما بوسعها لإتقاذ الشعب العراقي من محنته هذه.

الأساليب السلمية بديل للعنف في العمل السياسي

الشعب العراقي من أكثر الشعوب التي علنت وقاست من جراء العنف والعنف المضاد، ولاسيما عنف السلطة حيال المجتمع الذي وصل ذروته في فترة حكم صدام حسين. إن المنطق ودواعي حاجة الشعب للعيش بأمان، وحياة حرة كريمة، والظروف العالمية وتطور المجتمعات تستدعي التفكير في وسائل أخرى أكثر تصبيراً حضارياً للاحتجاج والتعبير عن الرأي في مرحلة ما بعد صدام، والتي ستكون مرحلة تاريخية ومهمة في حياة الشعب العراقي، وفي تاريخ الدولة العراقية، كي تبقى منسجمة ومتجانسة، وموحدة وقوية. إن العمل السياسي في عراق ما بعد صدام يجب أن ينحس منحا عصريا حديثا يتلائم مع حقائق العصر وطبيعة المجتمع العراقي المتحد الأكران والأطياف والتي ينبغي أن نجعل منها ميزة قوة لا ضعف، وتماسك لا تفتت.

إن من أولى المسلمات التي يجب أن تؤمن بها وتعمل لأجلها كافة الحركات والأحزاب والفعاليات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني هي التداول السلمي للسلطة، وبذ كل الأشكال الأخرى غير المشروعة وغير الديمقراطية للاستيلاء على الحكم. كما إن وسائل التعبير عن الرأي أو الرفض لسياسة ما ينبغي أن تكون بوسائل سلمية ومؤثرة ومقنعة بنفس الوقت، وأن تجمع وتوحد فئات المجتمع المدني، لا أن

تزرع الشقاق بينها، فردود الفعل العنيفة قد تنفص عن المشاعر المكبوتة على المدى القصير، ولكنها تأتي غالبا بأثر عكسي، لأنها تمزق الفئة التي تتبع هذا الأسلوب من التعبير أو الاحتجاج عن الجماهير، كما أنها تغطي للبرر والغطاء لأجهزة الأمن لممارسة القمع، والتي لا تحسن بطبيعتها إلا التعامل مع مثل هذه الأساليب، وهو ما يتطلب جهدا لتغيير هذه الطبيعة الأتمة بل المرض المزمن الذي أصاب الأجهزة الأمنية لتحويلها إلى أداة حقيقية لنشر الأمن والاستقرار والطمأنينة في ربوع الوطن، وفي نفس وعقبة المواطن لأنها هي رسالة أجهزة الأمن الحقيقية التي خلع عنها صدام حسين كل لباس وطني وأبعدها عن مسارها الحقيقي، فأصبحت عارية أمام أنظار الشعب العراقي الذي عانى منها معاناة لا حدود لها.

والمصيان المدني من الأساليب الحضارية السلمية للاحتجاج الجماهيري، وله صور وأشكال ومستويات عديدة، تبدأ من الاعتراض الفردي على القوانين الظالمة، إلى الرفض الجماعي للتعاون مع نظام الحكم غير المقبول، وهذا متبع في الأنظمة الديمقراطية، ويعتبر أقصى درجات الاحتجاج السلمي ولا يتم اللجوء إليه إلا بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى. ومن أمثلته رفض المشاركة في حروب يراها المحتجون لا أخلاقية، لذلك يعمدون إلى قيادة حملات نشطة ضد المجهود الحربي كما فعل الفيلسوف البريطاني برتراند رسل وألنصاره في الحرب العالمية الأولى، وكما فعل الطلاب وغيرهم من الجماعات الرافضة لحرب فيتنام في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات.

ويختلف المصيان المدني فيما يتعلق بوضع المحتج نفسه، وما إذا كان يعترض على مسائل تمسه شخصا أو تمس الفئة التي ينتمي إليها (كما كان الأمر في حالة زعماء حركة الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة، وثورتهم على القوانين العنصرية المهينة، أو حالة الطلاب وغيرهم الذين رفضوا التجنيد الإجباري في حرب فيتنام) أو لقضايا تهم المجتمع ككل (كما كان الأمر في الاحتجاج على نشر الأسلحة النووية في أوروبا، أو بناء منشآت عامة ومطارات في اليابان في السبعينات).

ويعتقد بعض الفلاسفة الراديكاليين مشروعية العصيان المدني، بل أن بعضهم كالفيلسوف الألماني يورجين هابرماس يراه ضروريا في أية عملية ديمقراطية بلفتت مرحلة النضج، لكنها يجب أن تخضع لشروط عدة منها أن تستند إلى مبادئ مثبتة في الدستور، وأن يعلن بصراحة نية العنف بكل أشكاله، وأن يكون الحل الأخير بعد استنفاد كل وسائل الاحتجاج الأخرى (الاعتراضات من خلال مؤسسات المجتمع المدني بالطرق القانونية، والمظاهرات السلمية والإضرابات و....) وتصلح استراتيجية الأساليب السلمية للاحتجاج والاعتراض والرفض بما فيها العصيان المدني في ظل حكم ديمقراطي شرعي ترتضيه الأغلبية، وهي تستخدم لمعالجة الخلل وبعض الانحرافات في الأنظمة الديمقراطية سواء كانت مبدئية أو أخلاقية أو تمتص قيم العدل أو سياسية.

ونوما تسعى بعض القوى المعادية للديمقراطية وبكل الوسائل المتاحة لها لتخريب هذه التجربة وهي طرية إما بالثقل، أو بالعنف، أو بوسيلة أخرى، مما ينبغي الحذر من الرد بالعنف، وهذا ما تريده هذه القوى حيث أنه الميدان الوحيد الذي تحسن التعامل معه، بل يجب اعتماد الوسائل والأساليب السلمية أسلوبا لإعادة الحياة الديمقراطية، وتقوية الفرصة على الذين يرومون إعادة العنف والعنف المضاد إلى المجتمع، وهو ما يتطلب تكاتف ومؤازرة كل القوى و الفعاليات السياسية الداعية إلى الديمقراطية. ويتطلب أيضا المزيد من المرونة والصبر والإصرار على نبذ العنف، وعلى إرساء أسس العدالة والحرية والديمقراطية لإنجاح التجربة الحديثة، ولعزل أعدائها. وعليه ستكون المرحلة العرفية المقبلة هي المرحلة المناسبة لتحريك فيها النخب السياسية وممثلوا قطاعات وفعاليات المجتمع نحو الإجماع على استراتيجية ديمقراطية موحدة لاستعادة وتثبيت حق الشعب في حكم نفسه، يتبعها استعداد للضغط الشعبي الشامل على الأقليات سواء كانت حاكمة أو معارضة لتتصاع لإرادة الشعب. فقد آن الأوان بل فات لأن يلحق شعبنا بركب الشعوب المتحضرة.

العنف والاضطهاد السياسي في عهد صدام

لا نجانب الحقيقة إن وصفا فترة حكم صدام للعراق بأسوأ القنوت وأقبحها، بل أن قاموس اللغة يقف عاجزا عن إنتاج نعت يفي بوصف هذه الفترة المظلمة من تاريخ العراق.

صحيح أن تاريخ العراق يروي عن أنظمة حكم دكتاتورية وتسلطية ودموية مرت بالعراق سواء كانت استعمارية أو وطنية، كفترة حكم الحجاج بن يوسف الثقفي، وغزو المغول بقيادة هولاكو، إلا أن أسوأ هذه الأنظمة لم تصل إلى المستوى القمعي الذي وصل إليه نظام صدام. إن فترة حكم صدام الموداء أعطت للنموذج الأكثر وحشية ودموية وفردية، وألغت كل الحقوق الإنسانية والدولية والتي من أهمها وأبسطها حق الحياة، ناهيك عن مصادرة كل الحقوق المدنية والسياسية بشكل مطلق. (راجع الملحق (ب) مقتطفات من تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام ١٩٨٨). إن نظاما يحكم وفق مقولة أصبحت منهجا للدولة في سياساتها الداخلية والخارجية والتي تقول (إذا قال صدام قال العراق) هو أسوأ نظام فردي ويمثل أبشع أشكال الدكتاتورية، ولك أن تتصور مدى الفردية والدكتاتورية في الحكم والتي تحرم كل استشارة أو مشورة حتى من أعضاء قيادته المزعومة، بالإضافة إلى حرمان قطاعات الشعب من المشاركة في الرأي. كما يعبر عن اختزال الوطن بعمقه الحضاري والتاريخي وبشعبه الحي في شخصية رجل واحد مهما كان هذا الرجل (فذا) و (عادلا) ناهيك عن خلفية صدام الفلسفية والسياسية المنحرفة عن كل القيم والخطرة على المدى القريب والبعيد على كل المفاهيم للوطنية والقومية والإنسانية. أنني لا أدعي الإحاطة بالاضطهاد السياسي الذي مارسه النظام الصدامي على مدى ما يقرب ربع قرن من الزمن، بل لا أستطيع ذلك مهما أوتيت من امتلاك مصادر معلوماتية لأنها مسيرة وحياة نظام حكم ترعرع ونما على الاضطهاد والجريمة اليومية طوال فترة حكمه الطويلة، إضافة إلى طبيعته الأمنية العالية السرية، حيث أن النظام تمثله السلطة الأمنية والتي هي عبارة عن أجهزة ومنظمات سرية لا ينضج منها إلا

لننزر اليسير، كما أنني لا أروم الدخول في التفاصيل الأكاديمية والسياسية لمفهوم الاضطهاد السياسي وتبعياته فأنها موجودة طي للكتب الاختصاصية كعلم النفس السياسي وغيرها من علوم الفقه السياسي، لكنني أسهم في كشف الحقيقة. . .

فالاضطهاد السياسي إجمالاً، هو اضطهاد الفرد أو الجماعة نتيجة اعتناقهما لمبادئ وأفكار سياسية معينة، أما من مؤسسات أو جماعات سياسية، أو من أفراد لا يؤمنون بالأفكار التي يعتنقها ذلك الفرد أو الجماعة، أو المختلفة في رؤاها وفلسفتها السياسية، وفي طريقة معالجتها للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتختلف طبيعة الاضطهاد السياسي من عصر إلى عصر، ومن مجتمع إلى آخر. ففي بعض المجتمعات يكون منع نظاهرة أمام مقر الحكومة يعني اضطهاداً سياسياً، بل وفي بعض المجتمعات وضمن دساتيرها يعتبر تدخل قوى الأمن لتنظيم النظاهرة اضطهاداً سياسياً، وعدها على الحكومة أن تتحمل مسئوليتها إزاء ممارستها غير الدستورية هذه.

أما في العراق فإنه ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ولحد الآن ليس هناك قانون يعالج ما يسمى (بالجريمة السياسية) أي إعطائها صفة الجريمة ابتداءً، وأدخل تحت عنوانها كل تنظيم سياسي تعتبره الدولة - الحكومة - مهدداً لكيانها وأمنها واستقرارها، أو بعبارة أوضح، يعترض على منهجها وسياساتها بطريقة قد تعبئ وتحشد للرأي العام. لقد أعطى القانون للحكومة حق تفسير واعتبار ما تراه يهدد كيانه فتصممه بالجريمة السياسية، وتقمعه شر قمع. لذلك اختلف التعامل مع هذا القانون من عهد إلى آخر. ففي العهد الملكي - على سبيل المثال - لم يعاقب بالإعدام لأسباب سياسية إلا مجموعة فهد الشبيوعية ومجموعة صلاح الدين الصباغ القومية وهؤلاء أمرهم مختلف وفيه رؤى. وفي العهد الجمهوري نصبت للمشائيق وعقبت الحبال وصلب الأبرياء لا شيء إلا للاختلاف في الرؤى وفي وجهات النظر السياسية. هكذا استمرت أنهار الدماء في ازدياد والطغيان في غلو، والعنف المضاد في تزايد والأحقاد والبغضاء تآكل القلوب، وتعمي البصائر إلى أن وصل الأمر حالينا

إلى بحر من الدماء، وقلوب نخرة، ومرائر مليئة بالأحقاد، تتحين الفرص للتلألؤ والإطفاء غلو النفوس الحاقدة.

لقد أخذ الاضطهاد السياسي ومنذ عام ١٩٦٨ شكلاً جديداً وبقي فسي تصاعد مستمر وصلت ذروته عند استلام صدام رأس السلطة عام ١٩٧٩، بادئاً وحشيته برفاقه حيث جز رؤوس (٢١) من قيادة حزبه الحاكم، وأصدر أحكاماً بالسجن لعدد مختلفة لعشرات آخرين من كوادر حزبه، وقد قتل معظمهم في السجون فيما خرج آخرون منهم معاقين، لمجرد شكوك صدام فيهم. وقد استمرت الحملات والمؤامرات المزعومة، وقوائم التهم الجاهزة كالارتباط مع الأجنبي، والخيانة العظمى، والتبعية الأجنبية والأفكار الهدامة، أو دفاعاً كاذباً عن قضية القضية القومية، والحفاظ على تراب الوطن، الخ من الذرائع والأباطيل. فأصبح الاضطهاد والقمع السياسي الشامل عنواناً لتفاعلات الدولة العراقية وقاماً على قاعدة (إذا لم تكن معي فأنت ضدي) وبطبيعة الحال فإن من يكن ضد صدام يعني، أنه ضد العراق.

ومن أبرز سمات النظام الصدامي هو السحق والقمع السياسي إلى حد التخصص في هذا المضمار، وفي شموله كل العراقيين بلا استثناء من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، حيث الموت والقمع والاضطهاد لمختلف أبناء الشعب العراقي. ولكن هذا لا يعني أن هذا القمع والاضطهاد كان متساوياً على مختلف شرائح المجتمع العراقي. إن درجة تركيز القمع والقهر السياسي تعتمد على درجة المقاومة والمعارضة، ونوعها وتأثيرها، والتي يبدىها هذا الطرف أو ذلك، سواء كان شخصاً أو مجموعة أو تياراً أو فئة من الشعب. ولهذا السبب فإن حصّة العرب من التكنيل والقمع في وسط العراق وجنوبه والکرد كذلك في شماله أكثر من غيرهم . فصدام لا يحب إلا نفسه وكرسيه، ومن ينافره على الكرسي فهو عدوه حتى لو كان ابنه أو أخوه، والأدلة كثيرة من خلال سلوكه، وسجل الإعدامات أو الاغتيالات التي نفذها أو ما شاكل ذلك، والتي طالت أقرب أقرباءه أمثال عدنان خير الله وحسين كامل

وفاضل البرك والفريق الطبيب راجي التكريتي، فخصومات صدام ليست لأسباب دينية أو فكرية أو قومية بل خصومات شخصية تنور حول السلطة والكرسي لا غير.

سمات الاضطهاد السياسي خلال عهد صدام

تميز عهد صدام بممارسة الاضطهاد السياسي السابق له. اتصف الاضطهاد السياسي خلال هذه الفترة بسمات أهمها :-

١- توسيع قاعدة التحريم السياسي، لتشمل الكثير، اعتبارا من نقد الوضع التجاري أو إهداء التذمر، أو الاستماع إلى إذاعة معادية، أو كتابة منشور سياسي، وصعودا إلى الانتماء إلى الأحزاب السياسية (المعادية)، وجميعها معادية، والتأمر لتغيير النظام. جميع هذه (الجرائم) وأمثالها بالعشرات تعتبر (جرائم سياسية) عقوبتها الموت. وقد تشعبت الجريمة الواحدة لتشمل أفعالا مختلفة وفاعلين مختلفين، فمثلا كتابة شعار سياسي مضاد للسلطة على جدار ما يعتبر جريمة سياسية، وكتابه يعتبر مجرما. كذلك يعتبر صاحب الجدار مجرما أيضا لأنه لم يحرس جداره، والذي يقرأه ولا يخبر السلطات الأمنية يعتبر مجرما أيضا

٢- أنواع الجرائم السياسية لم تحدد في قانون معن كي يتمكن المواطن من معرفتها، ويمتنع عن ارتكابها، أو يجتنبها، بل أن أي ضابط معني في جهاز أمني كالأمن العام، والأمن الخاص، والمخابرات والاستخبارات، هو الذي يحدد تلك الجريمة، ومدى خطورتها، وبالتالي إنزال العقوبة التي يراها ذلك الضابط، ومهما كانت رتبته. وبالطبع لا توجد عقوبة لمثل هذه الجرائم أقل من الموت. والاختلاف هو في طريقة تنفيذ الموت وأسلوبه ومن شخص إلى آخر.

٣- اتساع مسؤولية الجريمة السياسية وتبعاتها بحيث أصبحت المسؤولية عائلية وعشائرية. فالمتهم أو (المجرم) السياسي يصبح وبالا وبلاء على عائلته

وأقربائه وعشيرته إلى الدرجة السابعة. بينما ديننا الحنيف يحرم ذلك، قال تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وأخلاقنا وعاداتنا العربية تمنع ذلك، ولا يوجد نظام حكم في العالم يتصرف أو يحكم بهذا. فنظام صدام يعتبر العقوبة الجماعية رادعا قويا للشخص بمنعه من الإقدام على عمل أو نشاط سياسي يعارض سلطته، وفي هذا المجال تجاوزت العقوبات من الشخص إلى العائلة إلى العشيرة، وللقرية والمدينة بكاملها كما حدث في مدن الخالص، وبلد، والدجيل، خلال الثمانينات، وفي قرى ومدن أهوار الجنوب، وقرى ومدن الشمال في عمليات الأنفال. وما حدث لمشارير الجبور والدليم عام ١٩٩٠ و١٩٩٤ على التوالي. ناهيك عما حدث لمناطق العراق جنوبا وشمالا خلال الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١.

٤- شمولية الاضطهاد السياسي لكافة أبناء الشعب العراقي بلا تمييز عرقي أو إقليمي، أو حزبي أو ديني أو طائفي. فعندما يتعلق الأمر بالسلطة فلا تمييز هنالك في الموت بين العربي والكردي والتركمني، وبين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، وبين أبناء كربلاء والبصرة وأبناء تكريت، وبين الشيوعي والبعثي والإسلامي، وبين المسيحي والمسلم واللاتيني، الفارق الوحيد الذي يميز به صدام بين أعدائه وأعدائه هو التأييد المطلق له فيما يفعل وعدم للتأييد، وعندها يستحق الموت كل من كان، والأدلة كثيرة التي تدعّم ذلك فضحايا من قادة حزب البعث الحاكم كثيرة أمثال عبد الخالق السامرائي وأحمد حسن البكر ومليح الرزاز ومحمد عايش ومحيي الدين الشمري وعدنان الحمداني ومحمد محبوب وخالد الكبيسي وغيرهم، كما كان ضحايا من الأحزاب المعارضة كحزب الدعوة الإسلامية والحزب الشيوعي العراقي، كذلك ضحايا من أقربائه ومدينته أمثال عدنان خير الله وراجي التكريتي وجاسم مخلص التكريتي والمئات من كبار الضباط من مختلف مناطق العراق ومن ضحايا المئات من علماء الدين الكبار

والمفكرين العظام في مقدمتهم آية الله العظمى الشهيد محمد باقر الصدر والعلامة الشهيد عبد العزيز البدري والعلامة الشهيد محمد نقي الجلاسي ، وعندما انفجرت مدينة الرمادي عام ١٩٩٥ أثر تشييع أحد أبنائها العميد الطيار الركن محمد مظلوم الدليمي الذي اعدم لمشاركته في محاولة انقلابية ولجبت القمع والقسوة والانتهاك الذي واجهته مدن الجنوب والشمال أبان الانتفاضة، لكن هذا لا يعني أن الاضطهاد والظلم والعزل السياسي الذي مارسه النظام ضد العراقيين العرب الشيعة والأكراد كان مساويا لما تعرض له الآخرون، بل كان أضغاث مضاعفة، لأن المقاومة له كانت من هؤلاء عالية، وحجم المعارضة والرفض للنظام كبيرا واسعا يتناسب والحجم السكاني، والدور الوطني التاريخي لهم، لذلك كان الاضطهاد والقمع لهما أكثر اتساعا وأصق جرحا. فممارسات النظام الصدامي لا تحسب على جهة معينة أو انتساب معين، ولا يتحمل مسئوليتها إلا هو وبعض أعوانه الملتطخة أيديهم بدماء أبناء العراق الأبرياء. فلا يتحمل وزر ما صنعت يداه مدينة أو إقليم أو عشيرة أو حزب أو طائفة.

السياسة الأمنية في العراق وتأثيرها على البناء النفسي والاجتماعي للمواطنين

السياسة الأمنية في العراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين عموما وخلال العقود الثلاثة الأخيرة منه خصوصا مبنية على القهر والاضطهاد والتعسف والعنف للامحدود إزاء المواطنين عامة. إنها سياسة بنيت على أساس أن (المواطن) وبشكل مطلق هو المستهدف وهو الخصم في العملية الأمنية، وهو موضوع في دائرة الاتهام حتى تثبت برامته. وكيف يثبت برامته ؟ ولإثبات برامته، عليه أن يجمد تفكيره للراجع ويضعف حواسه ويبقى بلا رأي، وعليه أن ينشط أفكاره في التزلف والتملق والتبجيل والتعظيم (للقلاد الأوحده)، والتصفيق لما يقول من لغو، ولما يفعل

من رعونة وحماقات وجرائم. ومن يفكر بخير هذا أو يتصرف بما لا ينسجم مع فكر (للقائد) فإن تهم الخيانة والعمالة و..... و..... تنتظره بالمرصاد.

ومع مرور الأيام والسنون ازدادت السلطة قسوة وتشبثت بالحكم بشراسة غير معهودة، وغرست مخالفتها وأنيابها في الوطن والمواطن، ولحترفت لحماية نفسها القسوة والعنف بوسائل أمنية شديدة، وجموع من المنقذين، وقطعان من المقاتلين والمتمزقين والوصوليين الذين ازداد نباحهم دفاعا وتكاثفها للطاغية. لقد استخدم الطاغية لذلك وسيلتين أساسيتين هما :

-الإرهاب بما تمثله أجهزته القمعية وجرائمها النكراء التي لا تسمح من ذاكرة المواطن.

-والمال الذي أعده على تلك الجموع والقطعان، التي تتصرف بغرائزها لا بعقولها.

لقد توسعت الأجهزة الأمنية وانتشر مخبروها ووكلائها في طول البلاد وعرضها حزبيين وغير حزبيين. فباتت كالأخطبوط العملاق الذي يلتف حول رقبة كل مواطن، وكاد أن يكون لكل مواطن شرطي أمن، بل تعدى ذلك ومن خلال القسوة والعنف اللامحدود والانتهاكات لكل القيم والحقوق الإنسانية التي تعدت للشخص نفسه إلى عائلته وأقربائه وأصدقائه. هذا الوضع الشاذ والحياة اليومية القاسية والإرهاب اليومي، غرز في نفسية كل مواطن القلق والخوف والإرهاب بحيث يشعر كل مواطن بأن رقبيا داخليا يراقبه، فيحذر التكلم حتى مع نفسه حول أمور تمس السياسة من قريب أو بعيد، ناهيك عن التكلم مع الأبناء أو الأخوة أو أفراد العائلة الآخرين، أو الأصدقاء والمعارف، وبات رب الأسرة في الجلسات العائلية يحذر من التكلم بحرية أمام أفراد أسرته في سبيل غرس أمور تربية أو ثقافية أو نصائح وإرشادات حياتية أو نقد حالة معينة في الدولة وما شاكل ذلك لأنها أصبحت من المخاطر التي يقدم عليها الأب أو الأخ حيث تغفل المخبرون لدخل الأسر والأحياء والمناطق والدوائر و..... وهذه الظواهر أثرت تأثيرا كبيرا على البناء النفسي

للمواطنين حيث أجبروا على كبت آرائهم وميولهم ورغباتهم. ويزيادة الكبت تبقى هذه الآراء والميول في أعماق النفس البشرية، وكما يقول علماء النفس كل كبت يولد أعراساً وأمراضاً نفسية، ومقابل هذا الكبت لابد من التظاهر بآراء وميول ورغبات و..... . هي عكس ما يؤمن به فعلاً، وبهذا يصاب بما يسمى بـ (ازدواجية الشخصية) أي شخصية مكونة لها ميولها ومعتقداتها وآراءها الصادقة، وشخصية ظاهرية تتمظهر بميول ومعتقدات وآراء مزيفة. وهذا هو حال غالبية المواطنين كي يسلّموا من أذان المخبّرين. وهو تكيف نفسي إزاء هذه الظروف الشاذة، بمعنى آخر أن (ازدواجية للشخصية) التي أصيب بها المواطنون ما هي إلا القدرة الإنسانية للتكيف إزاء الظروف الاستثنائية. وهذا بدوره يولد أمراضاً وآلاماً نفسية، وقلقاً لعدم انسجام الشخصية مع نفسها. فأَي مواطن يتحدث مع آخر داخل العراق فأنه لا يتحدث بآرائه ومعتقداته الحقيقية أي بمثابة شخص آخر يتحدث بآراء أخرى ، ومن ناحية أخرى فلها تأثيرها السلبي على البناء الاجتماعي، حيث انهيار الثقة بين الأكرباء والأصدقاء مما أدى إلى انهيار العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي للأسر والأقرباء والأصدقاء والفئات الاجتماعية وبالتالي أدى إلى الانغلاق والانكماش في العلاقات الاجتماعية لأن الهاجس الأمني والشكوك المتبادلة تجعل الناس تعزف عن التحدث بصراحة وشفافية ويحذر بعضهم البعض الآخر حتى ضمن العائلة الواحدة، حيث سياسة النظام الأمنية التي شجعت الزوجة كي تكون مخبّرة على زوجها والأخ على أخيه وقد حدثت حوادث كثيرة من هذا النوع الذي أدى إلى تفكك الأسرة والعشيرة و أثر على علاقات الأصدقاء و..... وكما ورد على لسان صدام في معرض توجيه مدير الأمن العام سباعوي للتكريتي (ينبغي أن يكون لكم وكيل أمن في كل عائلة 11)، فتدمير الثقة بين المواطنين هو أكبر ضربة وجهها صدام وأجهزته الأمنية القمعية إلى صميم المجتمع العراقي و بواسطة منع تبادل الآراء الحقيقية بين المواطنين والتعاون فيما بينهم للتوصل إلى طريقة لحل المشاكل الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية لقد قطعت أواصر العلاقات ودمرت لحمتها مما سهّل للنظام سيطرته الحديدية والتسلطية على رقاب أبناء الشعب عملاً بشعار (فرق تسد).

نماذج من التصفيات الجسدية

سأعرد بعض الجرائم الدموية والتصفيات التي جرت منذ انقلاب ١٩٦٨ لغاية ١٩٩٨ وعلى سبيل المثال وليس الحصر، لأنه لا يمكن إحصاؤها كلها إلا في سجلات ودهاليز وإنفاق وأقبية أجهزة صدام الأمنية للقمعية :

١- في ٣٠ تموز ١٩٦٨ تم إقصاء المقدم الركن عبد الرزاق سعيد النافى العائى رئيس الوزراء آنذاك (ومن ثم اغتيل في لندن عام ١٩٧٨) والمقدم الركن إبراهيم الدلو وزير الدفاع في حينه وعدد آخر من الضباط بأسلوب غادر كما هو معروف لدى العراقيين.

٢- في عام ١٩٦٩ تم إعدام الشيخ عبد العزيز البدرى ، وهو من العلماء المجاهدين والبارزين في بغداد ، والعميد محمد فرج نعيم والمقدم عبد الستار العبودي.

٣- في عام ١٩٧٠ اعدم كل من الضباط العقيد الركن محمد رشيد الجنابى والعقيد كمال أحمد الراوى والنقيب عبد الوهاب عبد الرحمن والنقيب رياض المفتى، كذلك اعدم الشيخ راهى عبد الواحد المسكر شيخ عشائر الفتلة ورافع نجرس الكمود وصفوك ريكان للكمود وعشرات آخرين من مدنيين وعسكريين على اثر محاولة انقلابية قاموا بها بقيادة اللواء الركن عبد الغنى الراوى.

٤- في ٣٠ حزيران ١٩٧٣ تمت تصفية الفريق حماد شهاب للكرتيتى وزير الدفاع آنذاك من قبل ناظم كزار مدير الأمن العام في حينها وعلى اثر حركته المعروفة، وقد اعدم ناظم كزار أيضا وعدد آخر من الضباط والعناصر الأمنية وعضو القيادة محمد فاضل.

٥- خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ تم إعدام عدد من شيوخ العشائر البارزين منهم الشيخ شخيط عبد علي الدانة شيخ عشيرة الجبور في محافظة القادسية والشيخ عبد الرحمن بريذل من شيوخ عشائر الجبور في القاسم في محافظة بابل.

٦- حملات من الإعدامات لمدنيين وعسكريين تحت ذرائع الارتباط بأحزاب (معادية) لشهرها حزب الدعوة الإسلامية وحزب التحرير الإسلامي والحزب الشيوعي العراقي خاصة خلال أعوام السبعينات بلغت عشرات الآلاف واختفاء عشرات الآلاف من المواطنين.

٧- في تموز ١٩٧٩، ولدى تسلم صدام المركز الأول لقيادة الحزب والدولة، أعلن في حينها عن كشف محاولة تأمرية (تستهدف الحزب والثورة) وتم خلالها توجيه أكبر ضربة قاصمة وسريعة لأبرز القيادات الحزبية لحزب البعث في العراق المدنية والعسكرية حيث تمت تصفيتهم بمسرحية مكشوفة للجميع، وراح ضحيتها (١٠٣) شخص اعدم (٢١) منهم وتم تصفية البعض منهم لدخل المسجون ونجى بعضهم بعد أن قضوا بضع سنوات في السجن والتعذيب الرهيب والمتواصل الذي أودى بحياة بعضهم وأصيب البعض الآخر بأمراض مختلفة ودائمة بدون أي سبب. ومما يثبت أنها مؤامرة مصطنعة ومفتلة أن ممن نجى من الموت وأطلق سراحه بعد انقضاء مدة سجنه وعذابه هربوا إلى خارج العراق وقد قابلتهم شخصيا وهم يؤكدون عدم وجود أية مؤامرة رغم وجودهم في أماكن أمنية خارج العراق (سيأتي ذكر الأسماء والأحكام الصادرة ضدهم).

٨- في نيسان ١٩٨٠ قدم للنظام على جريمة بشعة بإعدام العلامة آية الله العظمى محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى ونفس السنة تم إعدام العلامة آية الله محمد تقي الجلاي وآخرين من المدنيين والعسكريين أمثال الأستاذ

فدعم عمل الجنابي والأستاذ كامل محيسن مشعان الجبوري والملازم الأول محسن عيود لفتة الجشعي والنقيب هادي اليلسري.

٩- خلال الحرب الإيرانية العراقية استغل صدام الحرب لتصفية خصومه والمشكوك بولائهم له تحت تبريرات مختلفة من الارتباط بجهات أجنبية، أو التخايل أو الإهمال ، فأعدم أمثال الفريق للركن صلاح القاضي واللواء الركن جواد أسعد شيعة والعميد فاضل الجبوري واللواء الركن عبد الزهرة شكاره المالكي والعميد الركن نزار السافي والعميد الركن محسن الجبوري والنقيب عاصم كاظم وتصفية العميد الركن محمد علي سعيد والعميد الركن طارق حمد العبد الله وعشرات آخرين.

١٠- في عام ١٩٨٣ تعرض صدام إلى محاولة لقتله في منطقة الدجيل (في محافظة صلاح الدين) أثناء مروره بالمنطقة، وبعد مصادمات مسلحة شديدة مع حراسه تمكن من النجاة، على أثرها تعرضت منطقة الدجيل إلى حملة قيادة جماعية وحشية وعمليات تطهير واعتقالات واسعة طالت النساء والشيوخ، شارك فيها قوات من الحرس الجمهوري والسمقيات وجهاز المخابرات، أشرف عليها برزان التكريتي حيث كان رئيس جهاز المخابرات آنذاك، وتم تهديم القرى وبيوت المواطنين وحرق وتدمير المزروع والبنساتين، واعتقال ٢٠٠ عائلة من أهالي بلد والدجيل من ضمنهم ٤٥٠ شاب قد اختفوا ولم يعلم مصيرهم سوى أن ١٠١ من البارزين منهم تم إعدامهم عام ١٩٩٤، وقد كانوا معتقلين في أحد البيوت العائنة إلى جهاز المخابرات والمتخذة كمعتقلات سرية والكاظمة في منطقة الجادرية^(١).

١١- في خريف عام ١٩٨٨ قام النظام بعملية واسعة وكبيرة في كردستان العراق حشد لها القطعات العسكرية والأجهزة الأمنية والتي سميت عمليات (الأنفال)، استهدفت قيادة الكرد وراح ضحيتها أكثر من (١٠٠) ألف كردي

(١) مقابلة شخصية مع أحد ضباط الأجهزة الأمنية.

عراقي بضمنهم الأطفال والنساء، وإحراق المئات من القري والبساتين والمزارع، وأنها بحق جريمة لا تنسى، ففي حينه أصدر المجرم علي حسن مجيد - حيث كان المسؤول الحزبي في المنطقة - أمراً بعدم جلب أي أسير، بمعنى آخر إعدام كل كردي يسقط في أيدي القطعات العسكرية أو الأجهزة الأمنية.

١٢- أواخر عام ١٩٨٨ تم اعتقال ما يقرب من (١١٠) مائة وعشرة من الضباط ومن مختلف الرتب بتهمة تشكيل تنظيم سياسي، وتم إعدامهم في آذار عام ١٩٨٩ وهم نخبة ممتازة ومن خيرة ضباط الجيش العراقي مشهود لهم بالوطنية والكفاءة والشجاعة والإخلاص وحبهم لشعبهم، وإيمانهم بضرورة إنقاذ وطنهم وشعبهم من الدكتاتورية ومن أبرزهم اللواء للركن عبد الرحيم عبد الغني السور المالكي، العميد للركن حسن جاسم الساعدي، العميد للركن حسين خادم حسون، والعميد للركن رضا هاشم، والعميد للركن محمد ياسر ولي، والعميد للركن سعدون الحاج رسن والعميد مهدي صالح الدفاعي، العقيد للركن هلال هاشم أبو رغيف الموسوي، العقيد للركن حسين زاهي الجبوري، الرائد للركن مضر الإمارة، وغيرهم. وفي نفس الفترة تم إعدام اللواء للركن حامد احمد الوردي.

١٣- عام ١٩٩٠ تم إعدام (٤٠) أربعين ضابطاً من ضباط الحرس الجمهوري بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام، كان في مقدمتهم النقيب سطم الجبوري، والنقيب مضحي علي حسين الجبوري.

١٤- خلال وبعد أحداث الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ تم إعدام عشرات الآلاف من المواطنين في مختلف محافظات العراق ولاسيما المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط، إضافة إلى اختفاء عشرات الآلاف. لقد كانت التصفيات أو الإعدامات تجري بشكل جماعي في المدن النائية، كما حدث في كربلاء والحلة والنجف وكركوك والبصرة والسليمانية وغيرها من المدن

العراقية، وبعد ذلك في المعتقلات كالرضوانية والمحاولي وكربلاء وبيجي والبصرة والناصرية و..... لقد كانت حفلات الموت تجري بأشكال وصور مختلفة على أيدي الجلادين من الأجهزة الأمنية، يسبقها عذاب رهيب، فالبعض يقتل بالرصاص والبعض الآخر يطمرون تحت التراب أحياء، وآخرون يجبرون على شرب البنزين ثم يطلق الرصاص على بطونهم، وقسم يوضع في براميل مملوءة بالإسفلت الحار جداً ، والآخر يوضع تحت الحادلات (اليات لتبليط الشوارع)، وآخرون تقطع أجسادهم، والبعض يضرب بالهراوات والعصي حد للموت ووو..... الخ من آخر ابتكارات الوحوش البشرية التي تتلذذ بموت بني الإنسان.

١٥- في شهر آذار ١٩٩١ نفذ حكم الإعدام بمجموعة من للقادة في الجيش العراقي وهم اللواء قوات خاصة الركن عصمت صابر واللواء قوات خاصة الركن بأرقى عبدالله الحاج حنطة والعميد الركن إبراهيم نجم السياب والعميد الركن غازي جاسم والعميد الركن كامل صالح الحمداني والعميد الركن محمد حسن وثوث.

١٦- في شهر آب عام ١٩٩١ تم اعتقال عشرات الشباب من قبيلة الجبور في ناحية العلم التابعة لمحافظة تكريت من المدنيين والعسكريين لاجتماعهم والتذاكر فيما بينهم حول ضرورة العمل على تغيير النظام الحاكم، وقد تم قتل بعضهم وسجن البعض الآخر.

١٧- منتصف عام ١٩٩٢ تم إعدام أربعين مواطناً بريئاً من كيار تجار بغداد بتهمة التلاعب باقتصاد البلد، إلا أن حقيقة الأمر هو لمناقضتهم التجارية لمرابي العراق الأول عدي صدام.

١٨- عام ١٩٩٣ تم تنفيذ أحكام الإعدام بالعميد الركن صلاح عبدالله حنثوش والعميد محمد بلال الجبوري، وتمت تصفية الفريق الركن ثابت سلطان أحمد النكريتي.

١٩- عام ١٩٩٣ تم تنفيذ حكم الإعدام بمجموعة من الضباط والمدنيين بتهمة التآمر وهم الفريق الطبيب راجي عيسى التكريتي والفريق الطيار الركن سالم البصو واللواء الركن بشير الطالب واللواء الطيار الركن حسن الحاج خضر والمقيد مغيان صالح الغريزي والمحامي جاسم أمين مخلص وصفر مولود مخلص.

٢٠- عام ١٩٩٥ تم تنفيذ حكم الإعدام بمجموعة من الضباط والمدنيين والتمثيل بجثثهم بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام الحاكم في مقدمتهم اللواء الركن وضاح ثامر إسماعيل الشاوي والعميد الطيار الركن محمد مظلوم الدليمي والمقيد شاكر فرح شنيتر الزوبعي والمقدم الطيار رياض جبار الله دلوود والرائد صالح محمد صالح الجبوري والرائد عبد العزيز محمود سليمان الجبوري والرائد جمعة الدلي والرائد بشار ثامر إسماعيل الشاوي والقيب حسان الجبوري والقيب الطيار يحيى الجبوري والمهندس بشار عبد الرزاق خسرو والأستاذ علاء حسين جمال الدوري والأستاذ محمد عسراوي الجميل وغيرهم وعلى أثرها انتفضت مدينة الرمادي وانتهكت المدينة ومقط عدد من القتلى وأعدم بعض المواطنين واعتقل المئات منهم.

٢١- عام ١٩٩٦ أعدم صدام عددا من الضباط بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام. وفي شهر تشرين أول من نفس العام تم تنفيذ حكم الإعدام بـ (١٠٠) مواطن بتهمة الارتباط بالمعارضة العراقية على أثر دخول الجيش مدينة أربيل في ٣١ آب ١٩٩٦ وإلقاء القبض عليهم هناك، حيث نقلوا إلى مدينة الموصل وجرى معهم تحقيق قاس في تكتة الحرس الجمهوري في الموصل قبل إعدامهم.

٢٢- في عام ١٩٩٧ أعدم بضعة آلاف من المواطنين الأبرياء بعملية سميت (تنظيف السجون)، حيث أمر قسي صدام حسين (بتنظيف السجون) أي إعدامهم بدون محكمة أصولية.

٢٣- الإعدامات الجماعية المنظمة والتي تكاد تكون أسبوعية في جميع مناطق العراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية للهاربين من الخدمة العسكرية. حيث تجري هذه الإعدامات على شكل حفلات تجريها منظمات حزب البعث الحاكم في الساحات العامة وفي الأحياء السكنية بحضور جمع من المواطنين وبإشراف المسؤولين الحزبيين والعناصر الأمنية ترافقها ألزغاريد والأنشيد!!

٢٤- الإعدامات المستمرة خلال الحرب العراقية _ الإيرانية بحق الضباط والمراتب وبشكل جماعي بحجج ومبررات مختلفة كالتخلف، والجبن، والخيانة، والهروب من المعركة، والانسحاب بدون أمر، الخ حيث تشكلت ما يسمى بـ (فرق الإعدامات) من العناصر الأمنية والاستخبارية ومن الجهاز الحزبي خلف كل قطعة عسكرية في العمليات العسكرية، ولجباها إعدام من يترجع إلى الخلف، كذلك منحت الصلاحيات لكافة للقادة والأمراء لتنفيذ الإعدام بمن يروونه متجهاً إلى الخلف.

٢٥- التصفيات الجسدية المستمرة خلال الحكم الأسود لصدام بمختلف الأساليب والألوان بحق المواطنين، كالخطف والقتل، والقتل البطيء بالسم، والدهس أو التصادم بالسيارات، والقتل الغامض من قبل مجهول، والاعتقال، والاختفاء، والقتل داخل السجون، الخ من أساليب الأجهزة الأمنية القمعية. وسلكتي بذكر بعض الأمثلة فقط للذين تمت تصفيتهم جسدياً بواسطة هذه الأساليب الفادرة : الشيخ علي الشعلان شيخ قبيلة الخزاعل، والشيخ مهمل عزارة المعجون شيخ قبيلة بني حبيب، الشيخ شخيط عبد علي الدافه والشيخ عبد الرحمن آل بريذل، والأستاذ عبد الرحمن البرزاري رئيس الوزراء الأسبق، ولواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع الأسبق، وطاهر يحيى التكريتي رئيس الوزراء الأسبق، وصالح مهدي عفاش وزير الداخلية الأسبق، وأحمد حسن البكر الرئيس السابق، وتصفيته حسين كامل

وصدام كامل بعد هروبهما إلى الأردن واللذين كلنا المسؤولين عن جهاز الأمن الخاص، والفريق الأول الركن عدنان خير الله وزير الدفاع الأسبق، ومحمد أحمد حسن البكر نجل الرئيس السابق، وطارق حمد العبدالله الجبوري وزير الصناعات الخفيفة السابق، وعبد الجبار محيسن المشعان الجبوري عضو محكمة تمييز العراق. ومنيف الرزاز عضو القيادة القومية لحزب البعث، والشيخ طالب المهيل شيخ عشائر بني تميم، ومؤيد الجنابي عالم الذرة المعروف.

٢٦- إن تدوين هذه القائمة لا يعني أن مسلسل الجرائم التي ارتكبتها أجهزة صدام بحق المواطنين العراقيين يمكن جردها، ويعجز من يحاول ذلك في ظل الظروف الحالية ولكنها سوف تكون مجالا واسعا لدراسات وبحوث ميدانية ووثائقية كثيرة مستقبلا، حيث لا تخلو عائلة عراقية من معدوم أو مخدور أو مفقود أو مبعد على الأكل، باستثناء عوائل البطانة الشريرة التي نكتات على دماء الأبرياء.

ولدى دراسة هذه القائمة بإمعان، وهي تمثل عينة قليلة لضحايا النظام المستبد وأجهزته القمعية خلال سني حكم صدام الأسود، يمكن استنتاج بعض الحقائق والتي نود أن نلفت الانتباه إليها لأهميتها :-

١- إن سياسة تصفية للخصوم والمعارضين والمشكوك بولائهم وأصحاب الرأي الآخر تشكل خطة ثابتة لدى صدام ولا عقوبة أقل من الموت، فهو أبسط الحلول، وليس هناك تدرج في العقوبات يتناسب مع الجرم، بل الموت هو العقوبة الوحيدة للمعارضين!!

٢- تصاعد الممارسات القمعية وقسوتها واتساعها مع مرور الزمن منذ اليوم الأول لانقلاب ١٩٦٨، إلى أن وصلت إلى حد من القسوة والشمولية لم يسبق للحكومات السابقة في العراق أو غيره أن مارسه، بل هو للفريد في العالم سواء في جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية، أو الاعتقال التعسفي

والتعذيب، أو إبادة الجنس البشري. وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان لاسيما حقه في الحياة أو المسكن والفكر.

٣- إن الاضطهاد المبياسي والتصفيات الجسدية شمل كل العراق بكل قومياته وطوائفه ومناطقه وأقليته وأحزابه، بل بدأ صدام برفاقه وشركائه في السلطة أولا لأنهم هم الأخطر عليه، فمعياره الوحيد هو الولاء المطلق، وفيما عداه يعني العداء له. فصدام لم يكن بعثيا أو عربيا أو مسلما على مذهب معين أو إقليميا في حساب الأصدقاء والخصوم. فضحايا من الموصل شمالا إلى البصرة جنوبا ومن خاتين شرقا إلى الرطبة غربا، عربا وأكرادا أو تركمان أو آشوريين وكلدان وأقليات أخرى، مسلمين (شيعية وسنة) ومسيحيين واديان أخرى، بعثيين وشيوعيين ووطنيين وإسلاميين، عسكريين، ومدنيين.

٤- إن شمولية القمع والقتل على المستوى الشعبي أكثر واثدا وطأة، ولا يخفى وكما هو واضح لكل ذي بصيرة، ميدانيا أو من خلال هذه العينة، أن نصيب العراقيين من الشيعة والكرد كبير بل كارثي وأمساوي، وهذا نابع من حجم الرغص وقوته وأساليبه وما يشكله من خطر على النظام الحاكم وعدم مهادنته منذ تسلمه السلطة ومقاومته بكل الأساليب، لاسيما الحركة الإسلامية في الجنوب والوسط والحركة الكردية في الشمال.

٥- إن شمولية الاضطهاد المبياسي لا تعني أن تكافؤ الفرص لمراكز السلطة في الدولة عادل، بل هو في أسوأ حال فيما يخص الشيعة والكرد، حيث أنهم مبعدون عن المراكز التي يستحقونها لاسيما الحساسة والمهمة، وهذا له جذور في معادلة الدولة العراقية الحديثة أدى تأسيسها بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت معادلة استعمارية ظالمة، وضعت لمصالح قوى خارجية، وضد المصلحة الوطنية العليا للعراقيين، وأدت إلى ما نراه الآن في العراق من تمايز وهم وتخريب، وقد كرسها وعمقها إلى أسوأ حد

النظام الصدامي خدمة لمصالحه في تعميق تفتيت المجتمع العراقي، وتكريس الفوارق والتمييز بين فئاته، كي يسهل عليه السيطرة وأحكام سطوته على جميع فئات المجتمع.

٦- على صعيد المؤسسات الرسمية في الدولة فإن الجيش وحزب البعث نفسه أخذوا نصيباً من القتل والقمع ومجمل الاضطهاد، لأنهما الأخطر عليه والأكثر على منعه من ممارساته الدكتاتورية لامتلاكهما الأدوات والبرامج القادرة على التغيير، لذلك أهمل الجيش وأضعفه بكل الوسائل، وتخلص من الشخصيات المبدئية في الحزب وقادته البارزين، وحول الحزب إلى جهاز أمني قمعي معزول ومعقوت من قبل أبناء الشعب.

٧- استهدف النظام عقائد وقيم ورموز المجتمع العراقي لتفتيت وحدته الاجتماعية والنفسية والعقائدية متمثلة بالطماء ورؤساء العشائر والمناضلين والقادة البارزين والمتقنين.

٨- تشويه وتحريف مسؤوليات الأجهزة الأمنية فلم يعد لها شأن بأمن الوطن والمواطن، بل المواطن هو العدو الأول، وغايتها ومسؤولياتها الوحيدة هي حماية رأس السلطة من غضب وفتنة أبناء الشعب. وبات عنصر الأمن يمثل الرعب والموت والقلق والخوف، والمؤسسات الأمنية صارت مغارات للوحوش المفترسة وجحوراً للأفاعي.

إعدام الشيخ عبد العزيز البدري

في أول يوم جمعة تلى ١٧ تموز ١٩٦٨ أعلن الشيخ عبد العزيز البدري مقاومته للحكم الجديد بشكل صريح من خلال خطبة الجمعة، التي قال فيها : إن ما حصل هو (طبخة) أعدت خارج الحدود، وإن الحكم الجديد منفذ للمؤامرة فقط، وإن العراق ينتظره مستقبل محفوف بالمخاطر إذا بقيت تلك الطغمة في الحكم وبعد ذلك بشهور ذهب الشيخ البدري إلى مكة المكرمة لأداء مناسك الحج. وكعادته كان له

نشاط ملحوظ في الخطب والمحاضرات. وفي المسجد النبوي الشريف خطب في الناس وانتقد بشدة النظام الجديد في العراق، وعاهد الله جهارا بأنه سيعود إلى العراق ليواصل العمل ضد هذا النظام. ثم عاد إلى العراق برا بالرغم من أن بعض أصدقائه في الرياض طلبوا منه عدم العودة إلى العراق، لأنهم سمعوا من بعض الإذاعات خبرا يفيد بأن النظام العراقي قرر اغتيال مجموعة من الشخصيات العراقية كان هو أحدهم. إلا أنه رفض ذلك وبشجاعته المعهودة ازداد إصرارا على العودة وبالمسرة الممكنة ولو كلفه ذلك حياته، لئلا يفسر ذلك على أنه هزيمة له وبالتالي سيحبط الآخرين من أعوانه واتباعه، لاسيما وأنه أبرز قادة حزب التحرير الإسلامي في العراق، ومن أبرز علماء الدين في بغداد، وبعد عودته بشهور قليلة وبينما هو عائد إلى داره بعد أداء صلاة العشاء بصحبة الشهيد المهندس عبد الغني رؤوف شندلة، مستقلين سيارة الأخير، تم اختطافهما من قبل عناصر الأمن العامة، وفي اليوم التالي بدأ البحث والاستفسار عنهما، ولم يعرف مصيرهما. وبعد مرور بضعة أيام أطلق سراح عبد الغني رؤوف (أعدم أيضا بعد حين) فأخبر نويهما بأنهما اعتقلا في معتقل (سرية الخيالة) في بغداد، وأنه لا يعلم عن مصير الشيخ البدري بعد ذلك. وعلى ضوء هذه المعلومات تم إعادة الاستفسار من السلطات من قبل أشقائه فكان الجواب أن الشيخ محجوز في مكان جيد ومريح وسيطلق سراحه بعد انتهاء التحقيق معه حول أمور بسيطة وقريبا، ولكن بعد مرور فترة أخذت بعض الإشاعات تنتشر حول تعذيب الشيخ البدري في معتقل (قصر النهاية) الذي يدل اسمه على معناه. وفي ١٩٦٩/٦/٢٦ سلم جنمان الشهيد البدري إلى عائلته، ومعها تقرير طبي يتضمن أن الشيخ توفي بسبب السكتة القلبية ومعها كذلك تحذير ومنع من الكشف على الجثة التي جرى إكمال غسلها وتكفينها من قبل مديرية الأمن العامة، كما يمنع تشييعها عدا أفراد عائلته بدون أي إعلان. ومع ذلك انتشر الخبر، وتجمعت جموع كبيرة من الناس لتشيعه متحدين السلطة، وحملوا النعش إلى جامع الإمام الأعظم (أبو حنيفة النعمان) للصلاة عليه، وبعدها حصلت المفاجأة إذ قام شقيقه (محمد توفيق البدري) بالكشف عن الجنمان

ليظهر جسد الشهيد ممزقا من جراء التعذيب الوحشي، كسور في الأطراف، جروح عميقة بالآلات قاطعة، كي بالنار، كدمات متعددة، كلها تنفي الوفاة بالمسكنة القلبية، ولدى مشاهدة هذا المشهد المأساوي ضج الحاضرون بالاستياء والاستنكار الشديدين وبشكل علني لارتكاب السلطة لهذه الجريمة للنكراء بحق عالم وشيخ جليل، ووسط هذا الضجيج والحويل تم دفن جثمان الشهيد في مقبرة الإمام الأعظم. بعدها جرت اعتقالات لأعداد من المشيعين صدرت بحقهم أحكام بالسجن وصلت بعضها إلى خمسة عشر عاما.

وفي شهادات بعض المعتقلين لقضايا أخرى في نفس معتقل الشيخ وأطلق سراحهم بعد حين، ذكروا بأن الشيخ البدري تعرض إلى تعذيب شديد من قبل العنصر الأمنية المجرمة لكنه كان صامدا جريئا. بل إن شهادة طبيب كان مناوبا لمعالجة المعتقلين ... أفاد بأن الشيخ البدري قتل تحت التعذيب الوحشي، ورأى آثار مسمار دق على رقبته في الخلف، وأضاف للطبيب أن صدام (كان في وقتها نائباً البكر ومشرفاً على الأجهزة الأمنية) وكان يشرف على تعذيبه وتعذيب بعض المعتقلين الآخرين، وأحيانا يتولى التعذيب بنفسه، وهو الذي أجهز على الشيخ بضربة قاتلة بالآلة قاطعة (سكين أو فأس)، فكانت شهادة للشيخ عبد العزيز البدري رمزا من رموز الصمود والتضحية لإحقاق الحق والدفاع عن المضطهدين من أبناء شعبه.

نبذة مختصرة عن حياة الشهيد الشيخ البدري

ولد عبد العزيز عبد اللطيف البدري عام ١٩٣٢ في مدينة بغداد. كان والده كثير التردد على مجالس العلماء والمشايخ، فسمع شكواهم من عزوف الشباب عن الانخراط في الدراسات الإسلامية، حتى أن كثير من المساجد خالية من الأئمة والخطباء. فقرر تقديم أحد أبنائه الستة ووقع لاختياره على أكبرهم (عبد العزيز) وهو طالب في المرحلة المتوسطة وكان ذلك في أواسط الأربعينات. فوجدت الفكرة حماسا ورغبة لدى الشاب عبد العزيز، وفرح ولده، وانتقل من مدرسة الحكومة إلى

المدرسة الدينية. ودرس على يد أساتذة وشيوخ وعلماء مشهورين منهم للشيخ امجد الزهاوي والشيخ قاسم القيسي والشيخ فولد الاومسي والشيخ عبد القادر الخطيب، وأوائل الخمسينات منح الإجازة من شيوخه التي أهلته ليكون إماماً وخطيباً في أحد مساجد بغداد، وأهلته ليوصل تعليمه في كلية الشريعة. كان وقتها النشاط الإسلامي الحركي في بدايته في العراق، فانخرط الشيخ البدري للعمل في (جمعية الآداب الإسلامية) باعتبارها الأكثر بروزاً ونشاطاً، والأفضل قياساً إلى التجمعات الأخرى. وكان خطيباً جريئاً رغم صغر سنه، وتميز بالوضوح والوعي بقضايا العصر، والأوضاع المنحرفة، والاهتمام بمشاكل المجتمع. كما مارس نشاطاً غير مباشر من خلال (جمعية كبار العلماء). ومع أنه لم يكن عضواً فيها إلا أنه كان عنصراً مؤثراً من خلال تأثيره على أساتذته وشيوخه الأعضاء البارزين. وبالرغم من ذلك فإن الشيخ البدري لم يشبع طموحه من خلال هاتين الجمعيتين بالإضافة إلى بعض المشاكل والعلاقة السلبية بينه وبين بعض أعضائها المحسوبين على السلطة أو المهادنتين لها، إلى أن تعرف على (حزب التحرير الإسلامي) الذي بدا معه مرحلة جديدة جديدة، حيث كان في طليعة المؤسسين للحزب في العراق الذين تقدموا بطلب إلى السلطة لتأسيس حزبهم ورفض الطلب، جرت اعتقالات لبعضهم، بعدها أخذوا موقعهم مع المعارضة السياسية بمنهج إسلامي وواصل الشيخ مسيرته الجهادية حتى استشهاده في ١٩٦٩/٦/٢٦^(١).

الممارسات اللاإنسانية والجرائم

إن الممارسات اللاإنسانية والجرائم التي ارتكبتها السلطة في العراق، ممثلة بأجهزتها القمعية بحق المواطن العراقي، سلسلة طويلة، لكن يمكن ذكر أهمها وأكثرها بشاعة وشيوعاً لاسيما القتل والإعدام، والاعتقالات في داخل العراق وخارجه، والاعتقالات التعسفية لفترات غير محدودة، واعتقال النساء، واعتقال

(١) محمد الاومسي — عبد العزيز البدري، العالم، المجاهد، الشهيد. تم طبعه في العام ٢٠٠١.

الأطفال الأبرياء، واختفاء المواطنين في دهاليز الأجهزة التتبعية، والتشهير القسري للدخلي والخارجي، و بث الإشاعات، والتعذيب للامحدود. ٤

الاعتقال التصفي ضد النساء

مارس النظام الصدامي أساليب ذنينة ضد معارضيه صاحبها للضغوط المادية والنفسية عليهم لانتزاع الاعترافات القسرية، أو إجبارهم على التعاون مع الأجهزة الأمنية من أجل بث الرعب بين المواطنين لمنعهم من الإقلام على أي عمل معارض. ومن أحط هذه الأساليب وأكثرها خسة ودناءة هو اعتقال النساء وما يرافقه من ممارسات لأخلاقية، وحازت بها المصابة الحاكمة السيق حيث لم يسبقها أي نظام في العالم لهذه الممارسات الشنيعة وغير الإنسانية بما فيها عقوبة الإعدام لعدد من النساء، أي زوجات وأمهات وأخوات وبنات المعارضين العراقيين وأصحاب الرأي الآخر. هذه الجرائم الخطيرة وللشنيعة والتي استحدثتها عصابة الإجرام والتخلف في العراق يندى لها الجبين. فالجميع يعرف ماذا تعني المرأة في مجتمعاتنا العربية والمسلمة، فهي رمز الشرف وثرار دونها الدماء، وقيمنا الدينية تحث على التضحية عن المرأة، والمجتمع العراقي يعطي اهتماما كبيرا لحماية المرأة والمحافظة على سمعتها، وبذل كل غال ونفيس في سبيل ذلك، إلا أن نظام الوحشية الصدامية استحدثت شعبة نفسية في جهاز الأمن يعمل فيها متخصصون في علم النفس والاجتماع لدراسة شخصية المواطن العراقي وتحديد النقاط الحساسة والموجمة، فوجدها في المرأة، فعمدوا إلى استخدام هذا السلاح الخسيس والذي لم يسبقهم إليه أحد. لذا فإن للمواطن بحسب ألف حساب قبل أن يقوم بأي عمل معارض ضد النظام، لأنه يعلم جيدا أنه في حالة القبض عليه أو حتى عند تمكنه من الهرب فإن عائلته تبقى في قبضة الأجهزة الأمنية والتي ستعمد إلى ممارسة شتى للجرائم للإنسانية وغير المشروعة بدءا من الاعتقال إلى التعذيب والاعتداء الأخلاقي الخ.

ومن الآثار السلبية لظاهرة اعتقال النساء عزوف الأجيال المعاصرة عن الحياة السياسية.

لقد انقسمت جميع الأجهزة الأمنية من الأمن العامة أو المخابرات أو الاستخبارات العسكرية أو جهاز الأمن الخاص في ممارسة هذه الجريمة بحق العراقيين، حتى صارت ظاهرة معروفة ومكتشفة. ولست هنا في صدد ذكر أمثلة بشعة لأنها تمس شرف عوائل وسمعة مناضلين. لقد مورست ضد النساء أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، والاعتداء الأخلاقي، وتعليق الفتيات من أرجلهن خلال فترة الطمث ويتم إدخال أشياء في فروجهن لفرض بكارتهن، والحجز يكون لمدد غير محددة غالباً ما تنتهي بالاختفاء أو الإعدام وبعد أن يتم اغتصابهن. وإن بعض النساء أصبحن أمهات لأطفال غير شرعيين ولدوا في السجون نتيجة لذلك، وفي شهادة سجيئة قضت عشرة أعوام (١٩٨٢ - ١٩٩١) في السجن تروي : شاهدت سجيئة تم ممارسة الاعتداء الجنسي عليها فحملت وأنجبت طفلاً ذكراً، فقتله الجلادون بحقه بمادة سامة، ثم التقيت أمه إلى ساحة الإعدام. وكان الجلادون يقتادون الأمهات إلى الإعدام بصحبة أطفالهن وسط صراخ الأطفال وتنبهتهم بأذيال أمهاتهم !! لقد واجهت المرأة عنفا شديداً بل إرهاباً مريباً مباشر وغير مباشر نفسياً وجسدياً ومعنوياً. فاعتقلها ومات يرافقه من تعذيب جسدي ونفسي، واغتصاب وإعدام و.... . وأغلب هذه الحالات ليس بسبب جنابة ارتكبتها المرأة بل بسبب اتهام أحد أفراد عائلتها ابنها وزوجها أو أخيها أو أبيها. ونذكر هنا مثالا لذلك، للطالبة إسراء في المرحلة الرابعة في كلية الطب جامعة Ninوى لعام ١٩٨٧ ذات يوم تم استدعاؤها من قبل عميد الكلية وإبلغها بقرار فصلها من الجامعة بسبب إعدام ابن عمها لانتمائه إلى حزب الدعوة الإسلامية. وبعد مراجعات دامت أكثر من شهر إلى الوزارة والجامعة والحزب، عسى أن يتم إلغاء أمر طردها كونها ليس لها علاقة بابن عمها لاسيما ولأنها تسكن في محافظة وهو يسكن في محافظة أخرى، إلا أن هذه المراجعات لم تجد نفعا. وفي ذات يوم قامت تلك الطالبة بإلقاء نفسها من الطابق الرابع للنقسم الدخلى ولقت حتفها !!! وللطالبة بان محمد حسن

في السادس العلمي إعدادية الناصرية ترتدي الحجاب ومن عائلة محافظة، وفي أحد الأيالم عام ١٩٨٤ استدعتها مديرة المدرسة (حسنة علي نوري)، وهي عضوية شعبة في الحزب وبلغتها بمنع ارتداء الحجاب فرفضت الطالبة ذلك مما حدى بالمديرة إلى فصلها من المدرسة !!

وتعتقل المرأة لإجبار الرجل على الاعتراف أو للإدلاء بمعلومات أو للتعاون مع الأجهزة الأمنية. كما تعاني المرأة بشكل غير مباشر من جراء اعتقال أحد أفراد عائلتها أو اختفاءه أو إعدامه. حيث تعيش الرعب والقلق والإرهاب طيلة غيابه وقد تطول عشرات السنين وهي في هذه الدوامة، وما يرافقها من مشاكل ومعاضل تواجهها.

وفي ما يلي قائمة بأسماء عدد من النساء العراقيات اللاتي أعدمهن صدام ظلما وجورا وبعضهن فارق الحياة تحت التعذيب:

| الاسم | المدينة | المهنة | تاريخ الإعدام |
|----------------------------|------------|---------|---------------|
| آمنة الصدر – (بنت الهدى) | النجف | عالمة | ١٩٨٠ |
| ملوى البهراني | بغداد | موظفة | ١٩٨٠ |
| آمنة صالح | السليمانية | فلاحه | — |
| شعلة عبد الكريم عثمان | السليمانية | ربة بيت | |
| فاطمة حمه رشيد | السليمانية | ربة بيت | ١٩٨٦ |
| ولية علي اكبر | بغداد | ربة بيت | |
| وفاء عبد الرحمن | البصرة | مهندسة | |
| نجاحة فاضل عباس | | طالبة | |
| نجيبة حمه علي قادر | السليمانية | ربة بيت | ١٩٨٥ |
| زهلة هادي موسى نجف | بغداد | طالبة | |
| نهاية محمد أمين | السليمانية | ربة بيت | ١٩٨٧ |
| مريم رستم | السليمانية | ربة بيت | ١٩٨٣ |
| سكنة – زوجة حسن دخيل عرب | باد | ربة بيت | ١٩٨٢ |
| سميرة فاضل عباس | الكويت | ربة بيت | ١٩٨٠ |

| | | | |
|-----------|--------------------------------------|-------------------|---|
| | ربة بيت | بغداد | أمل محمد جواد المامري |
| ١٩٨٠ | ربة بيت | الناصرية | لم محمد |
| ١٩٨٦ | | البصرة | ميسون غازي |
| ١٩٨٧ | | البصرة | صفية |
| ١٩٨٧ | | البصرة | ابتهام |
| ١٩٨٧ | | البصرة | لحلام |
| — ١٩٨٠ | خريجة كلية العلوم قسم التقنيات | بغداد | ليلى مسلم طاهر الجبوري |
| — ١٩٨٢ | ربة بيت | بغداد | ترفة محمد عباس الجبوري زوجة الشهيد جعفر حسن حصون الجبوري |
| — ١٩٨١ | ربة بيت | بغداد الكريعات | فاطمة نعمة الجبوري زوجة الشهيد شوكت عباس المؤمن الجبوري |
| — ١٩٨١ | مدرسة | بغداد | فاطمة حسين أبو نائلة زوجة الشهيد عدي محمد علي أبو نائلة |
| — ١٩٨١ | | | |

اعتقال الأطفال

لم يزع صدام حق الطفولة والأطفال، واستهتر بكل ما تحويه المعايير الإنسانية وقوانين وقوانين المنظمات الدولية فيما يتعلق بالأطفال، لذلك عمد إلى جريمة أخرى وأسلوب وضيع آخر مارسه الأجهزة الأمنية ضد الأطفال من أبناء المعتقلين السياسيين، فعندما يتهم شخص ما بتهمة أمنية أو سياسية ويمتنع أو ينكر الاتهام أو يتمكن من الهروب عندها يتم اعتقال أطفاله للصغار ونساء عائلته. وتطال سوء المعاملة حتى أولئك الأطفال ويعتبر تعذيبهم إجراء روتينيا وطبيعيا في سجون الأجهزة الأمنية المراقبة لإرغامهم على الإدلاء بمعلومات عن ذويهم، ولإجبار عوائلهم على (الاعتراف) عن جرائم سياسية مزعومة، وقد تحدث شهود عيان عن مجاميع كبيرة للأطفال والأحداث من الكرد تم نقلهم بشاحنات إلى مناطق خالية بعيدة عن المدن والقرى وحفرت لهم حفرة كبيرة بواسطة الجرافات ومن ثم تم دفنهم أحياء!!

والمشتبه بهم سياسيا، يحتجزون أحيانا مع أطفالهم وبدون مذكرة اعتقال ، لا فرق في ذلك بين طفل وحدث. وقد أدى تعذيب بعض الأطفال إلى وفاتهم. ونفذ حكم الإعدام بحق عدد من الأطفال والفتية. راجع الملحق (د). ويحرم الأطفال والأحداث خلال فترة الاعتقال التي قد تمتد إلى سنوات عديدة من جميع الحقوق المنصوص عليها في القوانين مثل حق مواصلة الدراسة والتعليم، وتلقي العلاج الطبي والمراسلات والزيارات والإجازات. ويذكر شاهد عيان حيث كان معتقلا فترة ١٤ شهرا بتهمة العمل مع قوات البيشمركة التابعة للحزب الاشتراكي الكردستاني، يذكر أنه تعرض للتعذيب في سجن أبي غريب وكان معه في السجن الخاص أكثر من (١٨٠) شخص وجميعهم متهمين بجرائم سياسية من بينهم، أربعة أطفال وهم يوسف وسالم وخضير ومحمد، وهم من محافظة أربيل وتتراوح أعمارهم بين ١٣-١٦ سنة، وقد وجهت إليهم تهمة التعاون مع مقاتلي الحزب الاشتراكي الكردستاني^(١)، وقد وصلت للمنظمات الدولية لاسيما منظمة العفو الدولية العديد من قضايا احتجاز الأطفال والأحداث فترات

(١) للمركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.

طويلة من غير تهمة أو محاكمة، حيث يتم اعتقالهم نيابة عن نويهم (كرهائن) ويبقى مصيرهم مرتبطاً بهم. وقد لقي الأطفال والفتية أنواع التعذيب في أماكن الاعتقال من قلع الأظافر، والضرب، والجلد، والصدمات الكهربائية، والاعتداء الجنسي، والحرمان من الأكل، والحرمان من الذهاب إلى الحمام، حيث كان البعض يفقد السيطرة على نفسه وأعضائه فينغوط وعندها يتم معاقبتهم بالجلد بالسياط، وقد أدلى أحد المعتقلين السياسيين بشهادته أمام منظمة العفو الدولية حيث كان معتقلاً في مديرية أمن الكرخ في بغداد، وأطلق سراحه في نيسان عام ١٩٨٥ وهو طالب في جامعة بغداد ومتعاطف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، اعتقل لمدة خمسة أشهر وعذب لفرض كشف انتمائه السياسي، وأسماء الأعضاء الآخرين. وقد اعتقل الأمن أفراد عائلته، والده (٧٣) عاماً وثلاث أخوات وأخوة مع خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين (٥-١٣) عاماً، وقد أحضرهم أمامه وعرضهم للضرب والقلعة والصدمات الكهربائية واسمعه شريطاً مسجلاً لصياح واثنين عائلته من وطأة التعذيب^(١). كما أنه شاهد أطفالاً رضع في المعتقل ويتم فصلهم عن أمهاتهم ويحرمون من الحليب لإجبار الوالدين على الاعتراف، ويضيف لقد رأيت رضيعاً ذا خمسة شهور يصرخ من الجوع.

وفي عام ١٩٨٦ دعت منظمة العفو الدولية الحكومة العراقية لبيان مصير ٣٠٠ طفل وحدث اعتقالوا في السليمانية خلال شهري أيلول وتشرين أول، وتعرضهم للتعذيب حيث مات (٣) منهم تحت التعذيب، وتم العثور على جثثهم في ضواحي السليمانية وهم ملطخين بالدماء، وعلامات التعذيب واضحة على أجسادهم^(٢). وقد أكد ذلك معتقل آخر أطلق سراحه بعد حين، حيث كان معتقلاً لمدة سبعة شهور في مديرية أمن الفضيالية ببغداد عام ١٩٨٥ بتهمة عضويته لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني وينكر أنه عذب كي يكشف أسماء رفاقه، وكان معه حوالي (٣٠٠) طفل

(١) المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.

(٢) نفس المصدر السابق.

من أطفال مدينة السليمانية تعرضوا للتعذيب، أويلا ونهراء، وفي إحدى الليالي أخذ رجال الأمن ثلاثة أطفال وبسبب تعذيبهم الشديد والوحشي نقلوا إلى المستشفى لمعالجتهم، وأعيدوا إلى زنازنتهم بعد وفاة أحدهم. ويذكر أنه تم إعدام (٢٩) طفلاً في كانون الثاني عام ١٩٨٧ وسلمت جثثهم إلى ذويهم وقد قتلت عينا أحدهم وقد أدان البرلمان الأوربي هذه الأعمال الوحشية في قراره في نيسان ١٩٨٨ انظر الملحق (ج).

ونورد قائمة بأسماء ستة أطفال كرد عراقيين اعتقلوا في شهري تموز وآب عام ١٩٨٥ أحدهم اعتقل مع والده والآخرين اعتقلوا (رهائن) بدلا عن ذويهم^(١).

| ت | الاسم | تاريخ وحل الملاك | المهنة | العمر عند الاعتقال | الملاحظات |
|---|------------------------|------------------|-------------|--------------------|--|
| ١ | لادين صوي حسين | ١٩٧٥ زاخو | طالب | ١٠ سنوات | اعتقل مع والده في زاخو بتهمة انضمام الوالد إلى قوات البشمركة ونقل إلى سجن الموصل. |
| ٢ | محمد عمر نجم | ١٩٧٤ زاخو | طالب | ١١ سنة | اعتقل من قبل مسلحي الحركات في زاخو لانضمام والده إلى قوات البشمركة ونقل بعد ذلك إلى سجن في تكريت |
| ٣ | لامي عان عبد الباقي طه | ١٩٧٣ دهوك | طالب | ١٢ سنة | اعتقل مع أسبها جمعة وأميها من قبل الأمن في دهوك لمعضوية أسبها الأكر في قوات البشمركة |
| ٤ | جمعة عبد الباقي طه | ١٩٧٤ دهوك | طالب | ١١ سنة | |
| ٥ | مردا زخو | ١٩٦٩ شيخان | طفل | ٦ سنوات | شقيقا اعتقلا من قبل الأمن في الشيخان لمعضوية والدهما في قوات البشمركة ونقل إلى سجن في الموصل |
| ٦ | مردان زخو | ١٩٧٢ شيخان | طالب متوسطة | ١٣ سنة | |

راجع الملحق (د).

(١) نفس المصدر السابق.

الاختفاءات

يختفي الكثير من المواطنين فجأة عن عوائلهم بسبب اعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنية والتي تنفي دائما علمها بمصير هؤلاء وهم في حقيقة الأمر قابعون في دهاليزها المظلمة. ويعرف الاختفاء حسب الوثائق الدولية بأنه (إن وجد أساس معقول باقتياد شخص ما إلى مكان الاحتجاز من قبل السلطات أو بتواطؤ معها، وتنفي السلطات بأن الشخص محتجز لديها. وتنتهي حالة " الاختفاء " إما باعتراف السلطات باحتجازه أو إطلاق سراحه).

والمختفون يتعرضون للعنف والتعذيب، وقد يكون الموت تحت التعذيب أو القتل نصيبهم، وهو خرق واضح لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون المحلي، وبعد انتهاكا لكل اللوائح والأعراف والقوانين المعنية بحقوق الإنسان، للتسي ضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ناهيك عن المعاناة التي تسببها الاختفاءات للأقرباء بالإضافة إلى الضحايا أنفسهم. أن الحق في الحياة، وعدم التعرض للتعذيب هي حقوق مطلقة لا يمكن لأي دولة انتهاكها مهما كانت المبررات، حيث تضمنتها المادة (٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك تم مراعاتها في الدستور العراقي نفسه وقوانينه، ومع ذلك فإن الآلاف من الأشخاص الذين تم اعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنية قد (اختفوا) وكان من بين الضحايا عوائل كاملة.

وشهدت عمليات اعتقال عديدة من قبل الآخرين من أقرباء أو أصدقاء الضحايا، وعند اعتقالهم من منازلهم، أو من قبل شهود معروفين في الحالات التي تتم في الشارع، أو في طريقهم إلى منازلهم، ولكنهم لا يتمكنون من أخبار ذويهم أو مدارسهم أو دوائرهم خوفا من العقاب. بل إن خبرة السنين الطويلة من القمع السياسي غير المحدود ترغم أقرباء وعوائل الضحايا على عدم الاستفسار عن مصيرهم، وقد تمتد العقوبات إلى المعتقلين أنفسهم بمضاعفة التعذيب أو التهديد باعتقال العائلة. وعندما يتم الاستفسار من قبل أقرباء الضحايا، تنفي الأجهزة الأمنية حوادث الاعتقال

والحجز. وقد قدمت منظمة العفو الدولية في ت ١/ ١٩٨٣ للحكومة العراقية لسماء (١١٤) شخصا كامثلة للمختطفين في أعقاب اعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنية بين عامي ٧٩-٨٢ وحقتها للتحري عنهم وكان بينهم (٥) أحداث من طلبة المدارس هم^(١):

١- مسلم حسن - رياض حسن : شقيقان وطالبان في المرحلة المتوسطة اعتقلا في البصرة في نيسان ١٩٨١.

٢- نزار نجم : طالب في المرحلة المتوسطة وسمير نجم طالب في المرحلة الإعدادية اعتقلا في البصرة في أيار ١٩٨١.

٣- سمير عباس : طالب في المرحلة الثانوية اعتقل في مدينة النجف في بغداد في آب ١٩٨١.

وقد ردت الحكومة العراقية في ك ٢/ ١٩٨٣ بأن الأسماء ال (١١٤) محض خيال علما أنه ليس هنالك أي دليل على قيام الحكومة العراقية بأي تحر حول الموضوع. وفي تموز ١٩٨٤ تلقت منظمة العفو الدولية شهادة من معتقل سابق قد (اختفى) أثناء اعتقاله، وهو من ضمن القائمة (١١٤) السابقة، وقد ذكر أنه احتجز في سجن أبي غريب ما بين أيار / ١٩٨٣ و ١٩٨٤ وذلك لرفضه التعاون مع المخابرات العراقية، وقد ذكر بأن هنالك أعداد من المحتجزين، ومن ضمنهم أقرباء لهاربين من الخدمة العسكرية وأبناء لعائلات عراقية من أصل إيراني والذين تم إيعادهم إلى إيران وفصلوا الشباب عنهم واحتجزوا بالعراق. ويضيف: كان هناك أربعة أشقاء وهم أعضاء في حزب البعث العراقي احتجزوا مع والدتهم العجوز في سجن أبي غريب الخاص لمدة تزيد على ثلاث سنوات وهم محمد (٣٢ عاما) وأحمد (٢٦ عاما) وحسين (١١ عاما) والرابع نسي اسمه (١٨ عاما)، وقد اعتقلوا بسبب هروب شقيقهم الأكبر إلى إيران وهو مسؤول في حزب البعث.

وفي أحيان كثيرة تتناقص الحكومة العراقية نفسها حيث تنفي حدوث اعتقالات ثم تعترف بعدد منها، ففي شباط ١٩٨٥ أكدت الحكومة العراقية لمنظمة العفو الدولية بأن

(١) نفس المصدر السابق.

سنة أشخاص من عائلة الحكيم (المعروفة) قد أعدموا عام ١٩٨٣ لكنها نفت وجود (٩٠) فرداً من العائلة نفسها رهن الاعتقال (١). ثم اعترفت في تموز ١٩٨٩ بأن عشرة آخرين من عائلة الحكيم قد أعدموا في آذار من العام نفسه، وكررت نفي وجود (٩٠) شخصاً كان من ضمنهم (١٢) طفلاً وقتى تتراوح أعمارهم ما بين (٩-١٧) عام وقت اعتقالهم عام ١٩٨٣. كما نفت الحكومة العراقية في تقريرها لمنظمة العفو الدولية في نيسان عام ١٩٨٦ اعتقال (٣٠٠) طفل في مدينة السليمانية في شهري أيلول وتشرين الأول عام ١٩٨٥ بينما أكدت في أيلول ١٩٨٧ تنفيذ حكم الإعدام بحق سبعة منهم، وآخر بالسجن مدى الحياة، وبقي مصير ما يزيد على (٢٩٠) طفلاً وقتى مجهولاً (٢). وكاملة أخرى على الاختفاء تم اعتقال كل من عصمت نجمان عبدالله وهو طالب ثانوية في دهوك وعمره (١٧) عاماً وقت اعتقاله في ٢/ ١٩٨٦ ومصطفى أحمد مصطفى وهو طالب ثانوية أيضاً عمرة (١٧) وقت اعتقاله في شباط ١٩٨٧ وقد اعتقلا من قبل الأمن العامة لانتسابهما إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وبقي مصيرهما ومحل اعتقالهما مجهولين. لقد حدثت عمليات اختفاء واسعة النطاق وبشكل جماعي في شمال العراق وجنوبه وشمل الكبار والصغار، ففي آب من العام ١٩٨٣ اختفى (٨٠٠٠) كردي عراقي اثر اعتقالهم وجميعهم من عشيرة البارزاني في منطقة بارزان وميركة سور في محافظة أربيل ففي الفترة من ١٠-١ آب ١٩٨٣ تم اعتقال الثمانية آلاف مواطن تتراوح أعمارهم من (٧-٨٠) عاماً من المجمعات السكنية الأربعة وحملوا في سيارات وأبعدوا خارج المنطقة وكان بعضهم أقرباء السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وغالبيتهم من عشيرته لا لمسيب سوى انتمائهم إلى عشيرة البارزاني. راجع الملحق (هـ). وكان من بينهم (٣):

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

- ١- عمر ياسين إسماعيل : ولد في بارزان عام ١٩٧٥ واعتقل في قوش تبة وهو في سن الثامنة.
 - ٢- إحصان علي شهاب : ولد في بارزان عام ١٩٧٤ اعتقل في قوش تبة وهو في سن التاسعة.
 - ٣- فرهاد يحيى حجي : ولد في هوبا عام ١٩٧٣ اعتقل في حرير في سن العشرة.
 - ٤- سيد سلمان حاجي : ولد في هامناكا عام ١٩٧٢ اعتقل في قوش تبة في سن الحادية عشرة.
 - ٥- ياسين حمد ياسين : ولد في شنكيل عام ١٩٧١ اعتقل في قوش تبة في سن الحادية عشرة.
 - ٦- مالا علي إبراهيم : ولد في نيتور عام ١٩٦٩ اعتقل في بهارك في سن الثلاثة عشرة.
 - ٧- عزيز مير خان حامد : ولد في كابندار عام ١٩٦٩ اعتقل في ديانا في سن الرابعة عشر.
 - ٨- فرهاد إبراهيم بابير : ولد في كاني بوت عام ١٩٦٨ اعتقل في ديانا في سن الخامسة عشرة.
 - ٩- مولود شيشر مولود : ولد في بخشاش عام ١٩٦٨ اعتقل في مهبارك في سن الخامسة عشرة.
 - ١٠- صبري ملازم محمود: ولد في برسيان عام ١٩٦٧ اعتقل في حرير في سن السادسة عشرة.
- ومن بين الآلاف الذين اختفوا للشباب الذكور من العوائل التي هجرت إلى إيران. حيث يتم في بعض الحالات إبعاد النماء والأطفال والشيوخ فقط، ويعتقل الشباب ويبقى مصيرهم مجهولا. أغلب الذين اعتقلوا واختفوا في مثل هذه الحالات

هم من وسط وجنوب العراق وتحت ذريعة لتحذارهم من اصل إيراقي، وبعضهم لازال
فتى وكأمثلة :

١- عبد الرحمن قاسم حاتم : طالب اعتقل في ٦ شباط ١٩٨٢ وهو في سن
السابعة عشرة والتقى من منزله في بغداد إلى مديرية الأمن العامة ومصيره
مجهول.

٢- مالك بابا اسفنديار : طالب كردي اعتقل في ١٠ نيسان ١٩٨٣ وهو في
من السابعة عشرة وقد اعتقل في أحد شوارع بغداد والتقى إلى جهة
مجهولة.

٣- عبد الحسين عبد الحسن علي القبانجي : طالب اعتقل في ١٠ تموز ١٩٨٣
وهو في سن السابعة عشرة والتقى من بيته في النجف إلى مديرية أمن
النجف ومصيره مجهول. راجع الملحق (هـ).

عائلة آل (بحر العلوم) منار للتضحية ورمز للثوار

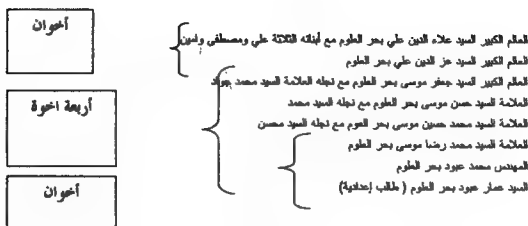
وهي من العوائل العربية الحسنية العلوية الهاشمية العريقة في العراق وتستوطن مدينة النجف الاشرف، أبرز زعمائها المرجع الإمام السيد مهدي بحر العلوم وهو من كبار مراجع الشيعة في القرن الثامن عشر. لها دور بارز في تاريخ العراق الحديث لما لها من مكانة علمية ودينية وسياسية واجتماعية مرموقة. حيث كان ازعماء هذه الأسرة الكريمة دور قيادي في ثورات الشعب العراقي الوطنية، لاسيما ثورة العشرين المجيدة، وانتفاضة آذار العظيمة، لما لها من علاقات وثيقة مع أبناء الشعب لاسيما للقبائل العربية. وقد قدمت خيرة أبنائها قرابين فداء، إما شهداء أو مغيبين في سجون الظلام والطفوان أو مهجرين يواصلون جهادهم في سبيل الحق ونصرة شعبهم وتحرير وطنهم من الطغيان.

لقد تعرضت عائلة آل بحر العلوم إلى هجمة شرسة وظالمة من قبل شرطة صدام وأجهزته القمعية، لاسيما خلال انتفاضة الشعب عام ١٩٩١، وذلك لدور رجالاتها الأعلام في قيادة الانتفاضة خاصة في النجف الاشرف، حيث كان اثنان من علمائها الكبار ضمن اللجنة القيادية المشرفة المكونة من تسعة أعضاء أمر بتشكيلها في حينها المرجع الأعلى السيد أبو القاسم الخوئي وهما السيد عز الدين بحر العلوم، والسيد جعفر بحر العلوم.

كوكبة من عائلة آل بحر العلوم على طريق الحق

بيوت كانت عامرة بالفضيلة والعلم والتقى والعمل من أجل الأمة، فيها رجال نذروا أنفسهم في سبيل عقيدتهم ووطنهم وشعبهم، أفرغتها الأيدي المجرمة من رجالها الأفاضل إلى مصير مجهول.

وقد كان منهم العالم الكبير والشيخ الجليل والشاب المجاهد والأم للمجاهدة. لقد اختطفن الأجهزة الأمنية للقمعية بعد الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١ ثلة من العلماء والأساتذة الأبطال من أبناء عائلة بحر العلوم ولم يطم مصيرهم لحد كتابة هذه السطور منهم:



الشهيدة السيدة صديقة ابنة العلامة الدكتور محمد بن علي بحر العلوم /
استشهدت خلال الانتفاضة الشعبية لعام ١٩٩١ حينما كانت تحت وتوجه شباب الأسوة
للمساهمة في الانتفاضة.

ومن العائلة من هجر وطنه حاملا هموم شعبه ليعرضها على العالم لنصرة
الحق والمضطهدين كالعلامة الدكتور محمد بن علي بحر العلوم، حيث ساهم في
مؤتمرات واجتماعات عديدة للمعارضة العراقية وهو من رموزها البارزين ووجه
سياسي واجتماعي مرموق. لا يزال يواصل عمله للدّروب محليا ودوليا في سبيل
قضية وطنه وشعبه.

التهجير القسري جريمة وطنية وإنسانية كبرى

اشتمل التهجير على نوعين الأول : عمليات الترحيل وإعادة التوطين للمواطنين
من منطقة إلى أخرى داخل حدود العراق.

والثاني عمليات التفسير والأبعاد القسري خارج الحدود خاصة إلى إيران.
وهي عمليات مخطط لها بعناية وليست عقوبة أو رد فعل لأحداث ما، أو
لظروف الحرب بدليل أنها بدأت في أوائل السبعينات واستمرت بعد الحرب العراقية
الإيرانية، وقد تمت تحت ذرائع مختلفة منها إدارية وخدمية أو (قانونية) تتعلق

بالجنسية والإقامة، ومنها أمنية وسياسية. والحقيقة أن جميعها تتعلق بأسباب أمنية وسياسية وتتعلق بتغيير ديموغرافية السكان ونصفية القوى المعارضة للنظام، وتفكيك وتفتيت مراكزها الإدارية والاقتصادية والسياسية والطبية.

ومن الجدير بالذكر أن التهجير أو الترحيل الداخلي تركّز في شمال العراق ويشمل (الكرد والتركمان) بشكل خاص، حيث تم تهديم آلاف القرى لاسيما النائية والحدودية، وترحيل سكانها إلى تجمعات سكنية باتسة قرب مراكز المحافظات بزيادة تقديم الخدمات لهم، والحقيقة ليست كذلك بل لأسباب أمنية وسياسية. كما قامت السلطات القسرية بتهجير آلاف العوائل الكردية لقاطنة في شمال العراق إلى وسط وجنوب العراق، وما يرافق تلك العمليات من أوضاع استثنائية ومعاناة لهذه العوائل، حيث اختلاف البنية الاجتماعية والعادات واللغة والطقس، والبيئة الجغرافية، وأسباب المعيشة اليومية، إضافة إلى تجريدهم من أملاكهم لاسيما غير المنقولة، والمعاناة النفسية التي يشعر بها المواطن المبعد قسرا وظلما عن أرضه وبيئته.

وقد تعرض المواطنون التركمان إلى عمليات تهجير وترحيل من مناطق سكانهم لاسيما من محافظة كركوك إلى مناطق أخرى في شمال وجنوب البلاد، كما قامت السلطات بإسكان عوائل عربية محلهم في بيوتهم ومناطقهم، وذلك بتقديم مغريات مادية ومعنوية خاصة لأعضاء حزب البعث لتشجيع هذه العوائل العربية للانتقال من مناطق سكانهم في وسط وجنوب العراق إلى محافظة كركوك لتغيير التركيبة السكانية، كما قامت السلطات بحملات تعريب مستخدمة أساليب الترهيب والترغيب. فالمواطن التركماني أو الكردي في محافظة كركوك لا يحق له امتلاك أية أموال غير منقولة، وغيرها من الضغوطات القسرية فيضطر المواطن إلى تغيير قوميته إلى العربية كي يحافظ على أملاكه التي حصل عليها بعرق جبينه، وإلا فإن أي عضو في حزب البعث لو من أزالام السلطة ومن أية محافظة كان بإمكانه بجملة بسيطة في مدينة كركوك أن تقع عيناه على أية دار تعجبه وفي اليوم التالي تجد العائلة التركمانية أو الكردية قد أخرجت من الدار وهجرت إلى محافظة أخرى !!! فهل بعد هذا من ظلم أكثر وجريمة

أبشع بحق مولطين كمللي المولطنة، وليسوا رعيا . ٢ وهل للمواطن الذي يعاني هذه المعاناة وهذه المعاملة السيئة للغاية أن يشعر بالمواطنة الحقّة والولاء والانتماء المطلوب منه للوطن!!!

لما للتفسير الخارجي قد تركّز على المواطنين العراقيين القاطنين في وسط وجنوب العراق، حيث قامت السلطات بتهجير ما يقارب نصف مليون مواطن عراقي تحت ذريعة (التبعية الإيرانية) المزعومة، وذلك خلال عقدي المبعينات والثمانينات وأوائل التسعينات، خلافا للقوانين الدولية، ولشرايع الإنسانية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين المحلية، مجردة إياهم من حقوق المواطنة، وسلب وثقتهم وإسقاط جنسيتهم حسب قرار مجلس قيادة الثورة ٦٦٦ في ١٩٨٠/٥/٧ وهذا خلاف ما جاءت به المادة (١٥) من الإعلان العالمي (لحقوق الإنسان) التي تنص على :

{ لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تصفا أو إنكار حقه في تغييرها }. لقد بدأ النظام الحاكم منذ بداية مجيئه إلى الحكم ضمن مخطط خبيث، ووفقا لسياسة طائفية مبطلنة، عمليات تهجير واسعة منذ أوائل السبعينات واستمرت أثناء الحرب العراقية الإيرانية، مما أدى إلى مقتل العديد من الأبرياء نتيجة مرورهم على حقول الألغام، أو إصابتهم بقذائف وشظايا متناثرة من جراء الممارك المستمرة، فقد تمّ قذفهم خارج الحدود بعيدا عن الحدود الدنيا للقيم الإنسانية والأخلاقية والاجتماعية.

وقد مرت عمليات التهجير بثلاث مراحل : الأولى بدأت منذ تسلم البكر السلطة في ١٩٦٨ ولغاية عام ١٩٧٥. وكان أبرز أساليبها إيقاف أو عرقلة العمل بطالبات التجنس أو منح شهادات الجنسية للمواطنين العراقيين، لاسيما في محافظات الفرات الأوسط والجنوب. وكانت التوجيهات والأوامر سرية للغاية في هذا الجانب، وتمّ تشريع قوانين تضمن تضيق المجال أمام المواطن لحصول على شهادة الجنسية، كونه من سكنة تلك المحافظات عموماً، أو من التبعية الإيرانية خصوصاً. كما قامت

المنظمات الحزبية والأجهزة القمعية بإبعاد أكبر عدد ممكن من المواطنين والذين تجاوز عددهم المائة ألف مواطن خلال هذه المرحلة.

أما المرحلة الثانية من التهجير فقد بدأت منذ اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي عقدها صدام مع شاه إيران (رضا بهلوي). ومن أبرز أساليب هذه المرحلة التي هي بمثابة تهيئة للمرحلة التي تليها، القيام بحرق السجلات الخاصة بقبود الجنسية لإحصاء عام ١٩٣٤ للمدن " النجف - كربلاء - الكاظمية " لكي يتم أكلاف أي مستمسك رسمي لدى المواطنين. إضافة إلى أساليب الرشاوي وموالة السلطة في عمليات منح شهادات الجنسية، واستمرت هذه المرحلة حتى سقوط شاه إيران.

وفي المرحلة الثالثة من عمليات التهجير وهي الأكثر بشاعة وشمولية والتي شملت حتى أصحاب الوثائق القانونية التي تؤكد عراقيتهم، والذين يحملون وثائق التبعية العثمانية، وطالت قطاعات مهمة من المواطنين من رجال الأعمال والصناعات والكفاءات العلمية، من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعيين، وخبراء علوم مختلفة، مما يؤكد العقلية المتخلفة للزمرة الحاكمة، واستخفافها بالمواطن وبالعلم، على حد سواء. ووصلت بالنظام في عمليات التهجير هذه إلى حد فصل أوامر العرى الإنسانية كإبعاد الطفل عن والديه (وقصة الطفل حسين حسين هاشم تحكي ذلك) والزواج عن زوجته، والأخ عن أخيه. وإيغالا في الجريمة تم احتجاز شباب العوائل المهجرة ممن تراوح أعمارهم بين ١٨ - ٢٥ سنة في معتقلات خاصة، ولا يزال أكثر من ٢٥ ألف شاب محتجزين في المعتقلات العراقية، وإن مصيرهم مجهول منذ أكثر من عشرين عاما. ويروي أحد أعضاء الحزب الحاكم ضمن تنظيمات بغداد ما يلي : لدى عودتي من عملي الدبلوماسي في الخارج في منتصف الثمانينات، بلغنا بالتهجير لواجب معين وفي اليوم الثاني كان رتل من الباصات جاهزا وتحركنا به باتجاه منطقة القلوجة غرب بغداد، وسلكنا طرقا ترابية في منطقة الحصوة، ولدى وصولنا إلى منطقة خالية من السكان توقفت السيارات وترجلنا وكان عددا يزيد على مائة شخص. بعد فترة وجيزة وصل رتل آخر من الباصات العسكرية يحمل ٦٠٠ شاب " معتقل "، تم إنزالهم

وترتيبهم على شكل صفوف كل صف يتألف من خمسين شاباً. كانت المساحة مهيأة ومؤشرة بأرقام من ١-٥٠ على الأرض، يقابلها بمسافة تقدر بـ ٣٠ متراً تأشيرات مناظرة لها، أي من ١-٥٠ أيضاً. وحضر بعض المسؤولين من ضمنهم مسؤولي الشعب الحزبية في بغداد للإشراف على هذه الجريمة. قالوا لنا أن هؤلاء هم خونة وعملاء من عوائل المهجرين إلى إيران، ولابد من إنزال القصاص بهم، وعليه فكل رفيق مهمته إعدام شاب منهم. وقد بدأت الجريمة وذلك بإيقاف صف كامل أي خمسين شاباً على نسق ولحد مكبلي الأيدي، يقبله صف من الحزبيين وحسب الأرقام أي رقم ولحد من الشباب يقبله رقم ولحد من الحزبيين ورقم اثنين من الشباب يقبله رقم اثنين من الحزبيين وهكذا !!! وقد بدا حصاد هؤلاء الفتية الأبرياء، انه منظر لم ولن أنساه طيلة حياتي، لاسيما وأن هؤلاء الفتية لا ذنب لهم، ولم يقترفوا أي عمل جنائي أو سياسي، سوى أنهم ولدوا من أرحم زعمت السلطة " ظلما وعدوانا " بأنهم من أصول إيرانية كما أئتمت السلطات العراقية على مصاهرة أموال العوائل المهجرة المنقولة وغير المنقولة بحيث أن للأئمة المهجرة كانت تلقى على الحدود العراقية الإيرانية بدون أي مناع سوى الملابس التي على جلودهم وفي العراء، يوجهون المصير المجهول، ثم أئتمت السلطات على إصدار قرار غريب ومناف لكل القيم والشرائع الإسلامية والإنسانية وهو تقديم مكافأة نقدية ثلرواح بين ٢٥٠٠ - ٤٠٠٠ دينار (أي ما يعادل ٧٥٠٠ - ١٢٠٠٠ دولار أمريكي يوم ذلك) لكل زوج عراقي يطلق زوجته العراقية من أصل إيراني !! كما تم إسقاط الجنسية عن عراقيين (رجالاً ونساء) تمسكوا بعوائلهم عملاً بمبدأ النظم للتصفي (جمع شمل العوائل خارج الحدود)!!.

فيما يلي نص قرار مجلس قيادة الثورة الخاص بذلك.

" استنادا إلى أحكام الفقرة " أ " من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت.

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/٤/١٩٨١ ما يلي:-

يصرف للزوج العراقي المتزوج من امرأة من التبعية الإيرانية مبلغ وقدره أربعة آلاف دينار إذا كان عسكرياً وألفان وخمسمائة دينار إذا كان مدنياً في حالة طلاق زوجته أو في حالة تسفيرها إلى خارج القطر.

يشترط في منح للمبلغ المشار إليه في الفقرة "١" من هذا القرار ثبوت حالة الطلاق أو التفسير بتأييد من الجهات الرسمية المختصة وإجراء عقد زواج جديد من عراقية.

يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار.

(صدام حسين)

رئيس مجلس قيادة الثورة "

رضيع يحرم من حليب أمه!

حسين حسين هاشم طفل رضيع عمره اثنا عشر شهراً فقط فصل عن أمه وحرم من حليبها الذي يشرب منه حب وطنه وأمه ثم اعتقل وهجر، أي رموه خارج الوطن! وأما جريمته فهي ولادته من أبوين غير مرغوب بهما من قبل العصابة الحاكمة، وفي ما يلي أوجز قصته^(١):

في ١٩٨٨/٢/١٤ انتحمت عناصر من الأمن العامة مسكن المواطن (حسين هاشم قاسم) في بغداد / حي المنصور. وبعد تفتيش الدار وبث الرعب في نفوس ساكنيها، ألغوا القبض على صاحب الدار (حسين) والذي يعمل مدرساً للتربية الرياضية في إحدى مدارس التاجي (إحدى ضواحي بغداد) وعلى زوجته (أميرة صادق) التي تعمل مدرسة في إعدادية تجارة الصمود في الكاظمية. ولم يمهلوا أم الرضيع لإكمال رضاعة ولدها حسين البالغ من العمر حينذاك سنة واحدة واعتقلا في مديرية الأمن العامة^(٢). ووجهت إليهما تهمة شتم صدام حسين، ثم قدموا إلى ما يسمى

(١) المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.

محكمة الثورة وحكما بالسجن المؤبد، وخلال المحاكمة طلبت الأم أميرة قرافة لأنها لم
لرضيع ومريض في آن واحد، إلا أن رئيس المحكمة لم يعرها أي اهتمام. وأودع
الأب في سجن أبي غريب، ولودعت الأم المفجوعة بطفلها وزوجها ونفسها - في
سجن الرشاد. وتذكر خالة الطفل (ندى صادق)، التي تكفلته أن حسنين فقد القدرة
على النطق، من جراء الإرهاب الذي مارسته عناصر الأمن لدى اعتقال والده. وتم
عرضه على عدد من الأطباء الأخصائيين في بغداد ولم يتعاف.

وبعد بضعة شهور اعتقلت خالته (ندى صادق) مع زوجها المهندس مرتضى
هاشم قاسم والطفل حسنين. واستمر الاعتقال حوالي أربعة أشهر، عانى الطفل حسنين
مع باقي الأطفال المعتقلين، من الأمراض، وسوء التغذية، والحر الشديد، وضيق
المكان، وسوء المعاملة، لحين تهجيرهم خارج الوطن، حيث حملوا في سيارات لحمل
البضائع المكشوفة تحت الشمس الحارقة وفي أجواء أمنية قاسية ومرعبة حيث التهديد
بالقتل لمن يحاول العودة إلى العراق !! ثم القوا خارج الحدود في العراق.

هذه قصة واحدة وأمثالها آلاف القصص، فما هي جرائم هؤلاء الأطفال
الأبرياء الذين حرموا من لبن أمهاتهم ؟ ؟ وما هي جرائم آبائهم الذين حرموا من
فلذات أكبادهم. ؟ ؟

وما هي جرائم مئات الآلاف من العراقيين الذين حرموا من حضن الأم الكبرى
(الوطن) ؟ فالوطن كالألم يحتضن أبناءه، وفيه وحده يشعرون بنفء الأمان، وعنفوان
العزة والكرامة، وحب أرضه وسمائه. وهل هناك جريمة أشنع من جريمة سلب طفلي
من حضن أمه، ومن جريمة سلب إنسان من وطنه (الحضان الكبير) وقذفه خارجا ؟
إن جريمة تهجير المواطنين العراقيين جريمة مركبة، لما رافقها من جرائم عديدة،
كفصل الأطفال عن أمهاتهم، والأزواج عن زوجاتهم، والشباب عن والديهم والأخوة
عن إخوانهم والعوائل عن ذويها وأقاربها، واحتجاز الشباب واختلاؤهم، ومصادرة
أموالهم المنقولة وغير المنقولة. وما يضاف إليها من الآثار السلبية والمشاكل
الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية الناجمة عنها، لاستمرارها أكثر من عشرين

علما سواء ما يتعلق بالأقارب في العراق أو ما يتعلق بالمهجرين في إيران. أنها جرائم إنسانية بشعة في نوعها تقترب في هذا العصر، ولم يشهد لها للتاريخ مثيلا بهذه الفظاعة. ولو كانت هذه الجريمة هي الوحيدة التي اقترفتها العصابة الحاكمة وأدواتها القمعية لكانت كافية تماما لأدانتها وتجريمها من قبل المجتمع الإنساني لارتكابها جرائم فظيعة بحق البشرية، فهي خارج المألوف في هذا العصر ومرفوضة تماما. ولغرض معالجتها مستقبلا تتطلب دراسات أمنية، وبحوث دقيقة، وبرامج عملية وجادة من مختلف الاختصاصات، ولجنتا الظواهر السلبية التي رافقتها أو نجمت عنها. وستكون إعادة المهجرين وحل مشاكلهم من أهم وخطر المعضلات الاجتماعية والسياسية التي تواجه الدولة مستقبلا، وعليها أن تضع الحلول لها بكل حرص وعدالة، وأن تعطي أسبقية عالية، لأنها مسألة تتعلق بالهوية والمواطنة التي هي حق للمواطن، ولا يجوز لأية جهة أو قوة سلبها مهما كانت الذرائع، فالمواطنة ليست منحة أو هبة من أحد.

الإشاعة

يمكن تعريف الإشاعة بأنها خبر مختلف ومفتعل، ينشر ويتم إقناع الناس بصحته، ويكون بنها لهدف مقصود غالبا. وإذا جاز استخدامها أحيانا لأغراض معينة فوجب أن لا تنتهك حريات وحقوق الإنسان.

وتستخدم الأنظمة الدكتاتورية شتى للوسائل والأساليب في مواجهة الخصوم لاسيما الدلّيلين، فهي بالإضافة إلى وسائل القمع المادية، وهي كثيرة جدا باعتبارها تمتلك جميع إمكانيات وأجهزة الدولة، فإنها تستخدم الأساليب الأخرى السياسية والاقتصادية والإدارية والنفسية والثقافية والإعلامية والتربوية، والنظام العراقي الحاكم نموذج غريب وفريد ليس في احتقاره للعمل السياسي فحسب، بل في هيمنته واحتكاره جميع أنشطة الدولة الرسمية، وأنشطة المجتمع غير الرسمية، وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية والثقافية والفكرية والفنية، أي أنه نموذج للنظام الشمولي المطلق. وفي

سبيل تكريس هيمنته هذه انتهج مختلف الأساليب والممارسات غير المشروعة، منها أسلوب بث الإشاعات.

لقد استحدثت في كل جهاز من الأجهزة الأمنية شعبة أو ما يعادلها، تختص بالأمور النفسية والإشاعات. يعمل فيها أعداد من الاختصاصيين في العلوم والحرب النفسية (الصناعة) الإشاعة والإشاعة المضادة وإجراء الدراسات التحليلية للمجتمع، ولردود الفعل للإشاعة من قبل المواطنين وأثارها المطلوبة والمترتبة عليها.

إن سلاح الإشاعة من الأسلحة المهمة التي استخدمتها الأجهزة الأمنية في العراق في مواجهة للشعب عموماً، والقوى المعارضة خصوصاً. وقد استخدمت بشكل فظيع وواسع في انتهاك واضح لكل القيم الأخلاقية، وللحريات العامة ولحقوق الإنسان، حيث أن أثارها لم تنحصر على الجهات الاجتماعية المقصودة بها، بل تجاوزتها إلى جميع أفراد المجتمع، وهذا أول تجاوز على حقوق الأفراد والمجتمع، يضاف إليه أن سلاح الإشاعة يستخدم من قبل أجهزة قمعية وفي ظل نظام شمولي لحادى النظرة، أي في جو قمع فكري وسياسي للرأي الآخر، مهما كان سليماً وسامياً. مما يزيد من شدة الآثار السلبية للإشاعة صعوبة مواجهتها علناً وسراً، ويزيد من فرص تصديقها لاسيما وأن جميع أجهزة الدولة وبإمكانياتها الهائلة قادرة على تأكيد مفعولها ومعالجة ثغراتها، كي يتم نجاح الإشاعة بشكل تام.

كما أنها وبهذه الإمكانيات الكبيرة قادرة على إلغاء الإشاعة في حالة وجود ردود فعل عكسية وملبية بالنسبة للغاية المقصودة منها، وقادرة على إثبات أن تلك الإشاعة صادرة عن جهات معادية وهي علوية عن الصحة. وقد تعالج ذلك بإشاعة مضادة. وقد أولت السلطات لاسيما الأمنية والحزبية وكذلك المنظمات والجهوية، اهتماماً كبيراً بالإشاعات ومتابعتها وتحليلها، ومعرفة ردود فعلها وفق نموذج استثمار خاص بذلك. وتصور هذه التعليمات والأوامر بأن الإشاعة صادرة من جهات معادية أو معارضة، وهي في حقيقة الأمر من صنع الأجهزة الأمنية للنظام في أغلبها (على الأقل).

زمن أنه 'هذه' السلطة عند استخدام الإشاعات هو توجيه الرأي العام، والمسيطرة عليه وتعبئته باتجاه معين، وتهينة الأذهان لحدث أو قرار ما، وجس نبضه لمعرفة ردود الفعل، أو مواجهة إشاعة مضادة، أو ظاهرة معينة، أو بث الرعب والإرهاب بين المواطنين، أو للتشويش على الحقائق والأحداث التي تتعارض مع أفكار وطموحات النظام، أو لخلق أجواء ملائمة لتمرير أو تبرير قرار، أو شعار معين، أو لفت الانتباه إلى حدث ما، في الوقت الذي يرد تمرير فكرة أو شعار، أو إجراء معين، أو التشهير والتشويه وتسقط المعارضة، أو للإيقاع بين أطرافها، أو بين فئات المجتمع كافة. وفي كل هذه الحالات فإن المستهدف هو المجتمع، والوسيلة هي الإشاعة التي تكون أما على شكل خبر أو معلومة، أو تحليل سياسي، أو بحث أو رأي ما. وقد عملت الإشاعة على أحداث تخريب وتحراف اجتماعي كبير، وبثت آثارا سلبية في عقلية وتفكير المواطن، وغيّرت أسلوب حياته ومواقفه وقيمه.

وثيقة رسمية تمثل نموذجا لبث الإشاعات

من / م. أس حبة سرية ١٩٨٢/٥/٢٠

إلى/ مف أس سيد صادق /و/ للدخل

٢٣١٥ رسالة م. اس م ش سرية ٨٣٦٠ في ٥/١٩ * نرجو ترويج الإشاعات لئلا في المناطق الشمالية بواسطة الوكلاء فقط * ١ * سيقصف الإيرانيون مدينة السلمانية بالطائرات ويشيعون بأن العراقيين هم الذين قصفوها * ٢ * ينوي للمخربين حرق المؤسسات الحكومية في منطقة الحكم الذاتي ويشيعون بمؤذ بأن الحكومة هي التي فعلت ذلك * لتبؤونا.

موقع

الرائد

لمر م أس حبة

سرية

عقوبة الإعدام (القتل)

((الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى للقانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تسفًا)).

كما ((لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبتها أشخاص دون الثامنة عشر من العمر)).

هذه فقرات من مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهناك ما يماثلها في التشريع العراقي كما في قانون العقوبات، وقانون الأحداث. ولكن النظام الصدامي وأجهزته الأمنية القمعية تجاوزت هذه القوانين الإنسانية إلى حد فظيع. حيث أن الإعدام كاد أن يصبح العقوبة الوحيدة للجرائم السياسية والأمنية، أو التهم على شخص صدام أو أحد أفراد عائلته، إلى حد أن المتهم (البريء) الذي يحكم عليه بالسجن المؤبد أو خمسة عشر سنة بحسب أنها رحمة من السماء قد نزلت عليه. وإن بعض الضحايا يتم إعدامهم بشكل فوري، أو بمحاكمات صورية بل أن البعض اعدموا بدون محاكمة، أو بمحاكمة عسكرية قطعية الأحكام. والادهى أن بعض الضحايا تم إعدامهم أو قتلهم في السجون بعد إصدار أحكام ضدهم بالسجن، كما حدث لقسم من المجموعة التي اعتقلت عام ١٩٧٩ من قيادي حزب البعث بتهمة التآمر وإن بعضهم يتم اتهامهم بتهمة جديدة وهو لا يزال في السجن يقضي مدة حكوميته كما حدث مع المرحوم عبد الخالق السامرائي، وهو من أبرز قيادي حزب البعث العراقي حيث كان يقضي مدة حكوميته في السجن، ومحرور من أية مقابلة أو اتصال مع أي أحد خارج سجنه، فاتهم بتكبير مؤامرة وهو داخل السجن، وتم تنفيذ حكم الإعدام به، فحسب السجين الذي حكم عليه بالسجن وأصبحت حكوميته قطعية لا يأمن على حياته، ففسى أي وقت نشاء الأجهزة الصدامية توجيه تهمة التآمر إليه وعدم. وقد طالت أحكام الإعدام مختلف الشرائح في المجتمع العراقي، العسكري والمدني الحزبي والمستقل، أعضاء حزب البعث العراقي وأعضاء الأحزاب السياسية المعارضة، والمشتبه

بولايتهم، معارضين حقيقيين ومفترضين، وطلاب وأطفال ونساء وشيوخ وهاربين من الجيش.

ومهما كان الوصف واقيا ودقيقا حول الإعدامات التي شملت العراقيين جميعا من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، فلا يتمكن أحد أن يفى بالموضوع، وينقل الصورة الحقيقية للبقعة والمأسوبة التي تعرض لها الشعب العراقي. كما لا ادعي العلم بهذا الكم الهائل الذي تجاوز مئات الآلاف من العراقيين الأبرياء الأبرار، ولا يتمكن شخص أو مجموعة من ذلك، سوى سجلات وأقنية أجهزة الرعب والجريمة والإرهاب فهي وحدها القادرة على إحصاء الضحايا البرية. لذلك سأكتفي ببعض الأمثلة البارزة:

العلامة الكبير والمرجع الديني السيد محمد باقر الصدر

ولد الشهيد في مدينة الكاظمية في ٢٥ من شهر ذي القعدة ١٣٥٣ هجرية. التحق بمدرسة منكدى النشر في الكاظمية حيث بدأ حياته الدراسية، وفيها ظهر نبوغه المبكر، وفي أوائل العقد الثاني من عمره اتجه نحو دراسات العلوم الإسلامية في الكاظمية، على يد أخيه آية الله إسماعيل الصدر ثم انتقل إلى مدينة النجف الأشرف لإكمال تحصيله العلمي على يد كبار العلماء والأساتذة، وفي مقدمتهم الإمام السيد أبو القاسم الخوئي، وأخواله الشيخ محمد رضا آل ياسين والشيخ مرتضى آل ياسين. وعاش الشهيد فترة صعبة من تاريخ الحركة الإسلامية في العراق. كان في طليعة روادها ومفكريها، وردد حركة الوعي الإسلامي على أصعدة عدة فسي للباكر من حياته، وذلك بانضمامه إلى حركة جماعة علماء النجف، وعام ١٩٥٨ ساهم في تأسيس حزب الدعوة الإسلامية و في مجلة الأنواء الإسلامية. بذل بسخاء، لصيانة مبادئ الشريعة الإسلامية، فكريا وعلا وسلوكا. وكان يمثل ظاهرة فكرية وحضارية قل نظيرها، ومجتمعاتنا في أمس الحاجة إليها لإعادة صياغتها على أسس معاصرة. وهو بمثابة ثروة وطنية وإسلامية وإنسانية، فكان للتفريط بها هدرا واستهتارا بكل هذه

المعاني النبيلة. كان المصدر متصداً ومتزماً لقيادة الحركة الإسلامية وتعميق وعيها وحبويتها. أغنى المكتبة الإسلامية بخفاير فكره وأبرزها : فلسفتا، الاقتصاد، للتفسير الموضوعي للقرآن الكريم، البنك اللاربيوي في الإسلام، الأسس المنطقية للاستقراء، الإنسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية، للدولة الإسلامية. وبالنظر لفكره الثاقب ورؤيته الشمولية، وعبقريته السياسية، ونشاطه المتواصل، ومزاياه القيادية، فقد رصدته أعين السلطة الحاكمة، ووضعت في دائرة الخطر، لأنها لا تتحمل كل متميز فذ، فتجعله في دائرة الأعداء. لقد تصدى لهذه السلطة الغاشمة بكل الإمكانيات وبمسالة نادرة، وبوعي تام. تعرض للاعتقال عدة مرات، وللإقامة الجبرية في بيته لمدة عشرة أشهر مع مختلف المضايقات. وفي أوائل نيسان ١٩٨٠ تم اعتقاله وبعد بضعة أيام تم إعدامه مع شقيقته بنت الهدى وذلك في ٢٤ جمادى الأولى عام ١٤٠٠ هجرية.

السيد محمد تقي الجلاي^(١)

العلامة السيد قاسم شبر

السيد محمد طاهر الحيدري

الشيخ عبد العزيز البديري

الشيخ مهدي السماوي

الشيخ عارف البصري

الشيخ حسين معين

السيد قاسم المبرقع

الشيخ عبد الجبار البصري

السيد عز الدين القبانجي

السيد عماد الدين النجفي

السيد عبد الرحيم البصري

(١) وهو من العلماء البارزين وكان موضع اعتماد السيد الخوئي، حيث انتدبه غير مرة لرأس وفود دينية رسمية لمقابلة رئيس الدولة، لذلك جلب انتباه السلطة وتمت منابته ورصد نشاطاته إلى أن تم توقيف همه ضده.

الشيخ خزعل السوداني
الشيخ عبد الجليل مال الله
الشيخ محمد علي الجابري
السيد عباس الشوكي
السيد جاسم المبرقع
السيد عبد الجبار الموسوي
السيد محمد جاني سهيل الموسوي
السيد عبد الخالق الموادي
الشيخ عباس التركماني
الشيخ إبراهيم قنبر النجفي
الشيخ صالح الرفاعي
الشيخ قاسم طريف
الشيخ عبد الأمير الساعدي
الشيخ محمود الكعبي
الشيخ فرحان البغدادي
الشيخ ناظم مزهر الخزاعي
السيد زيد الموسوي
السيد نجاح الموسوي
الشيخ صادق الكربلائي
السيد طاهر أبو رغيف
السيد عباس الحلو
السيد كاظم الطو
السيد حسين الحلو
الشيخ غالي الاسدي

الشيخ عباس هادي منسي الجبوري
المهندس محمد عويد الجبوري
الملازم الأول محسن عويد لقنة الجشمي
الرائد سجاد الجبوري
الرائد عاصم كاظم
النقيب هادي عبد جاسم الياسري
فرحان صاحب الشخير الجبوري
علي كامل سايب الجبوري

كما تم إعدام مجاميع من الأطباء والأساتذة والأكاديميين. راجع الملحق (و).
نذكر منهم :-

الدكتور رياض إبراهيم حسين / وزير الصحة في حكومة صدام نفسه.
الدكتور مصطفى محمد علي الحداد (وزير صحة سابق وأستاذ في جامعة بغداد /كلية
الطب)

الدكتور غسان محسن علي
الدكتور غازي الحريري
الدكتور شلكر السماوي
الدكتور رياض باقر ريني/طبيب عسكري
الدكتور أحمد عبد الزهرة
الدكتور علي محمد صادق الحيدري
الأستاذ عزيز محمد
الأستاذ مجدي كريم أحمد
إعدام واعتقال آل الحكيم.

تعرضت عائلة المرجع الديني الأعلى، وزعيم الحوزات العلمية العالم الكبير المجاهد الراحل السيد محسن الحكيم (قدس الله سره) منذ أواخر الستينات لأنسواع الاضطهاد والتعذيب والضيوط والاعتقال التعسفي، والقتل والأبعاد، وهي عائلة عراقية عربية علوية هاشمية تنسب إلى لظهر الأنساب، ولها دور وطني ريادي في تاريخ العراق الحديث، حيث كان الراحل السيد محسن الحكيم من أوائل المجاهدين الذين حملوا السلاح للدفاع عن الوطن ضد الاحتلال البريطاني في أوائل القرن العشرين، ناهيك عن الدور العربي والإسلامي له لاسيما على الأصعدة الفكرية والعلمية والاجتماعية والثقافية، وما يمثله من رمزية في قلوب الملايين من الشعوب الإسلامية، وله مواقف معروفة من الأساليب القمعية واللاإنسانية التي مورست من قبل مختلف الأنظمة إزاء شعبنا الكردي في كردستان العراق، فقد رفض سماحته ضغوط نظام عبد السلام عارف بإصدار فتوى لمقاتلة الكرد في حين رضخ آخرون لتلك الضغوط وأيدوا قتل الأكراد! وقد استهدف نظام صدام رموز هذه العائلة الكريمة لأنها تمثل أحد أهم الأقطاب الدينية والفكرية والاجتماعية للشعب العراقي لفرض الهيمنة التامة على الشعب، وتمرير مخططات النظام الصدامي التخريبية والمذوانية لذلك كان السيد محسن الحكيم (طيب الله ثراه) في طليعة الذين تعرضوا للمضايقة والاضطهاد. لقد كانت رموز هذه العائلة للكريمة من أوائل المعارضين الأشداء للنظام، والمدافعين عن الشعب العراقي، وما يعانيه من ظلم واضطهاد وتمييز عنصري وطائفي، وتخريب اجتماعي وثقافي واقتصادي، وكان أبرزهم الأشقاء الثلاثة أنجال المرجع الأعلى الراحل السيد محسن الحكيم (رحمة الله) وهما الشهيد السيد مهدي الحكيم الذي اغتالته المخابرات العراقية في الخرطوم في ٢٥/ ١٩٨٨ والسيد محمد باقر الحكيم رئيس للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو أبرز معارض عراقي لنظام صدام والسيد عبد العزيز الحكيم رئيس حركة المجاهدين العراقيين. ونظرا لخطورة نشاط الأشقاء الثلاثة قامت الأجهزة الأمنية العراقية في التاسع من شهر أيار عام ١٩٨٣ باعتقال (٩٠) شخصا من عائلة آل الحكيم،

وتراوحت أعمارهم بين (٩-٧٦) سنة بل تجاوز الحد الصدامي فاصدر قرار إلقاء القبض على طفلة عمرها خمس سنوات اسمها (ولاء) وهي إحدى كريمات السيد محمد باقر الحكيم !! وبعد أسبوع واحد تم اعتقال وجبة أخرى من العائلة عددها (٣٥) شخصا، وأغلبهم علماء دين ومفكرون وطلاب جامعات وحوزات. وفي اليوم التاسع عشر من نفس الشهر أي بعد عشرة أيام من الاعتقال تم إعدام ستة أشخاص منهم بدون محاكمة وهم:-

| | | |
|---|---|-------------------|
| أشقاء السيد محمد باقر الحكيم | { | علاء الدين الحكيم |
| | | عبد الصاحب الحكيم |
| | | محمد حسين الحكيم |
| أولاد أخ السيد محمد باقر الحكيم وأصهاره | { | كمال الحكيم |
| | | عبد الوهاب للحكيم |
| | | أحمد الحكيم |

وفي الخامس من شهر آذار ١٩٨٥ قام النظام بإعدام عشرة شخصيات أخرى من عائلة الحكيم وبدون محاكمة وهم (١):-

| | | |
|------------|---|-----------------------------|
| آب وأبناءه | { | الدكتور عبد الهادي الحكيم |
| | | حسن عبد الهادي الحكيم |
| | | حسين عبد الهادي الحكيم |
| ثلاثة أخوة | { | محمد رضا محمد حسين الحكيم |
| | | محمد محمد حسين الحكيم |
| | | عبد الصاحب محمد حسين الحكيم |

(١) نفس المصدر السابق.

شقيقان وهم أخ
السيد محمد باقر الحكيم

ضياء الدين كمال الدين يوسف الحكيم
بهاء الدين كمال الدين يوسف الحكيم
محمد علي الحكيم
مجيد الحكيم

وقد أدانت المنظمات الدولية والإقليمية الاعتقالات والإعدامات، حيث أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٣ عبرت فيه عن أدانتها للإعدام، وقلقها على مصير المعتقلين الآخرين. كما أصدرت اللجنة الدولية الإسلامية لحقوق الإنسان والتي كانت برئاسة الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيلّا في ١٩٨٣/٥/١٨ أدانت فيه عمليات الاعتقال لمقاتلة الحكيم، ولا سيما وأنها طالبت علماء دين كبار، وشيوخا وأطفال لا يمارسون النشاط السياسي، بل هو اعتقال تعسفي وانتقامي بسبب ارتباطهم العائلي بالأشقاء الثلاثة (مهدي ومحمد باقر وعبد العزيز). وناشدت كذلك المنظمات الإنسانية والحكومات والأفراد للضغط على الحكومة العراقية للإفراج عنهم، كما طالبت الحكومة العراقية بإطلاق سراحهم. كما بعثت (حركة المسيحيين من أجل إزالة التعذيب) في باريس رسالة إلى صدام طالبت به بإطلاق سراحهم في حالة عدم توجيه أية تهمة ضدهم، مع طلب توضيحات حول تلك التهم. كما بعث الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (وهو منظمة غير حكومية معتمدة لدى الأمم المتحدة) رسالة إلى صدام بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢١ يستفسر عن مصير ولوائح المعتقلين من آل الحكيم، بعد إعدام الأشخاص العشرة ، يعبر فيها الاتحاد عن قلقه وأدانتها لأحكام الإعدام والاعتقال، ويطالب فيها السلطات العراقية بتزويده بمعلومات عنهم، والسماح لذويهم بزيارتهم، والإسراع في إطلاق سراحهم، وعدم التعرض لحياتهم أو تعذيبهم. كما طلب الاتحاد من الأمين العام للأمم المتحدة للتدخل وبذل المساعي لإنقاذ أفراد هذه العائلة في رسالة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٠ جاء فيها أن عائلة الحكيم وهي عائلة عراقية عربية تضم بين أفرادها العديد من الشخصيات الدينية، ومنهم من هو معروف عالميا عبر أعماله وكتباته العلمية والدينية. كما طلب الاتحاد في ١٩٨٥/٧/١٨ من السفير

العراقي في باريس منح اثنين من أعضائه تأشيرة دخول للتحقيق في قضية وأحوال آل الحكيم، ولكن الطلب رفض. واستمرت جهود الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بالضغط على النظام العراقي، حيث عقد مؤتمر صحفي في ١٩٨٥/٧/٣٠ تحدث فيه أحد أعضاء اللجنة الذي كان من المقرر زيارة للعراق للتحقيق بالقضية ولم يسمح له، وتحدث عن انتهاك حقوق الإنسان في العراق وقال (لجل هنالك وضع في غاية الخطورة في العراق وهذا الوضع ليس وليد الساعة فقط)، ثم عرض بالتفصيل قضية الاعتقال ومن ثم إعدام الوجبتين من عائلة آل الحكيم، واختتم المداخلة (إن عائلة آل الحكيم هي مثال إضافي على عمليات الخرق هذه. فالواقع أن الأشخاص المعتقلين حاليا لا نذب لهم غير الانتماء إلى عائلة أحد معارضي النظام، والذي يسعى النظام لتصفيته. لذلك فإن آل الحكيم جميعا يتعرضون لابتساع أنواع الضغوط، ويحاولون إلى رهائن في أيدي النظام العراقي، وبما أن الابتزاز لم يؤد إلى النتائج المرجوة فإن الرهائن يصبحون موضوعا للرد الانتقامي ويحتمون للوحد تلو الآخر) وهذا ما حصل فعلا، لا سيما بعد إرسال السلطة العراقية رسالة تهديد إلى السيد محمد باقر الحكيم بيد السيد محمد حسين الحكيم (٧٥ عاما)، والذي كان معتقلا مع أفراد العائلة، وشاهد بأن عينه عملية إعدام الوجبة الأولى شققا مما سبب له صدمة نفسية حادة. حيث نقل معصوب العينين من أقبية الأمن للعلمة إلى مطار بغداد، ومنه إلى مطار استنبول في تركيا تحت الحراسة، وفي مطار استنبول، سلم إليه جواز سفره، ومبلغ مائتي دولار وأمر بالتوجه إلى طهران لإيصال الرسالة التالية إلى السيد محمد باقر الحكيم : (إذا لم يوقف محمد باقر نشاطاته ضد النظام العراقي فإن أعضاء الأسرة الآخرين سيعمون). كما طلبوا من السيد محمد حسين الحكيم أن يعود إلى بغداد بعد تسليم الرسالة وبخلافه سوف يتم إعدام أبنائه الأربعة الذين اعتقلوا معه في بداية الاعتقال. إلا أن السيد محمد باقر الحكيم لم يرضخ للابتزاز والضغوط وأعلن رفضه لطلب السلطة العراقية في مؤتمر صحفي. كما أن السيد محمد حسين الحكيم لم يعد إلى العراق.

إضافة إلى ما ذكر أعلاه هنالك ضحايا آخرون من العائلة هم :

السيد محمد حسن الحكيم توفي في السجن تحت التعذيب عام ١٩٨٤

السيد صالح حسين الحكيم قتل تحت التعذيب عام ١٩٧٩

السيد حسن صالح الحكيم قتل تحت التعذيب عام ١٩٧٩

السيد حسين الحكيم قتل بالسم في بيروت

السيد عبد الأمير حسن الحكيم هدم داره عليه عام ١٩٨١

بالإضافة إلى اعتقال اثني عشر طفلاً، راجع الملحق (د).

وفي ١٧/١/١٩٨٨ اغتيل العلامة مهدي الحكيم وهو من أبرز قادة المعارضة العراقية حينها في الخرطوم، من قبل المخابرات العراقية. وبهذا يكون عدد الشهداء من عائلة الحكيم لغاية عام ١٩٨٨ هو ٢٢ شهيدا.

قصة اغتيال السيد مهدي الحكيم

بدعوة من الدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية في السودان زار السيد مهدي الحكيم، في العام ١٩٨٨، الخرطوم لحضور المؤتمر الإسلامي للجبهة وقد أقام في فندق هيلتون الخرطوم. وقد روى مرافق الشهيد الدكتور عبد الوهاب الحكيم عملية اغتياله يوم ١٧ / ١ / ١٩٨٨ : (مساء ذلك اليوم وبعد الاجتماع مع الدكتور حسن الترابي عدنا إلى الفندق ودخلنا من بوابة الفندق الرئيسية الدوارة وكان السيد قد دخل قبلي وبمجرد دخولنا لاحظت أمامي في نهاية صالة الفندق شخصين قادمين باتجاهنا أحدهما خلف الآخر، وكان الشخص الأول مميزاً بشاربيه الطويلتين كان يعرف في العراق بشوارب ٨ شباط، وقد زاد قلقي وشكّي عندها همست في أذن السيد لا تتركني فهناك شخص غريب في الفندق و هو ملتفت للنظر، ثم أمسكته من يده وأخذته للجانب الأيسر من صالة الفندق باتجاه مكتب الاستقبال، كنا مستعجلين للسؤال عن شخص اسمه حميد مكي هل جاء للفندق في الساعة السابعة والنصف أم لا ؟. وكان السيد يقف إلى يميني وطلبنا من موظف الاستقبال مفاتيح الغرف، وهل هناك رسائل خاصة بنا ؟ فذهب الموظف إلى يمين طويلة الاستقبال لجلب الرسائل والمفاتيح وأخذناها منه،

وتبين أن الأخ حميد مكي زارنا في الساعة الثامنة والنصف ولم يجدا، عندها سألنا الموظف هل غادر الفندق أم لا ؟ فقال لأنّ في الجهة الثانية في صالة الجلوس التي تقع خلفنا. غادر السيد بسرعة وانطلقت أنا مع موظف الاستقبال لحظات، فسمعت صوت اطلاقتين فالتفت إلى الخلف فوجدت السيد ملقى على وجهه بالقرب من صالة الجلوس على بعد ستة أمتار مني، فهرعت إليه فوجدته دون حراك، والدم ينزف منه. شاهدت القاتل متوجها نحو باب الفندق الدوار ثم صوب مسدسه إلى جميع من في صالة الفندق، وأطلق الرصاص بشكل عشوائي وأطلق واحدة إلى الأعلى وكنت أنا على بعد مترين منه فصوب مسدسه نحوي، فالتبطح الجميع على الأرض وأنا كذلك، وأطلق القاتل أربعة رصاصات، ثم غادر الفندق. اتجهت نحو السيد وأنا أصرخ لإحضار طبيب. قلبته على ظهره فوجدته قد فارق الحياة. أصبح الفندق في فوضى وجاءت سيدة سودانية قالت أنها شاهدت القاتل وصاحبه يغادرون بسيارتين الأولى مارسيدس حمراء، تتبعها مارسيدس بيضاء تحمل رقما دبلوماسيا. هرع الناس إلى اللجنة وأنا أصرخ أين الإسعاف؟ أين الحماية؟ أرجو أن تحمونا من المفالقة، وأشرت إلى مجموعة من خمسة أشخاص عراقيين جالسين إلى الوراء على طاولتهم، وقلت ربما قد تحدث جريمة أخرى بإطلاق النار على من الخلف، وأشرت إلى مكان هؤلاء العراقيين، وسألني أحدهم من هم القتل؟ قلت لهم هم من النظام العراقي. ثم أحسست بنقل في ساقي الأيسر فعرفت أنني مصاب برصاصة فوق الركبة فطلب مني الجميع أن يأخذوني إلى المستشفى، فرفضت حتى اذهب مع جثمان الشهيد ثم بدأ الأكم بصعد إلى أعلى فخذي الأيسر).

وقد صرح وزير الإعلام السوداني المتحدث باسم الحكومة السودانية السيد محمد أحمد في ١٩٨٨/٧/٢١ أن عضوا في البعثة الدبلوماسية العراقية متورط في اغتيال عالم الدين العراقي المعارض السيد محمد مهدي الحكيم في ١٩٨٨/١/١٧ وقد طلب المدعي العام السوداني من نظيره العراقي رفع الحصانة الدبلوماسية عن هذا

الدبلوماسي المشته به من أجل استجوابه، لكن الحكومة العراقية رفضت ذلك فغادر
المشتبه به مقر عمله في الخرطوم وتوجه إلى بغداد.

نبذة مختصرة عن حياة الشهيد السيد مهدي الحكيم

ولد الشهيد العلامة السيد محمد مهدي الحكيم في مدينة النجف الأشرف عام ١٩٣٥. ترعرع في بيت علم وتقوى، درس العلوم الإسلامية على يد كبار العلماء في النجف الأشرف. ومنذ أيام شبابه الأولى عرف عنه اهتمامه بالعمل الإسلامي، ونشاطه الاجتماعي والسياسي. كان عضوا فعالا في هيئة جماعة العلماء في بغداد والكاظمية، والتي كان لها دور مهم وكبير في نشر الوعي الإسلامي والسياسي. ولنشاطه السياسي البارز اضطر للهجرة من العراق بعد أن تعرض لمضايقات النظام من قبل. وفي المهجر واصل نشاطاته الإسلامية والسياسية لاسيما ما يخص القضية العراقية، والعمل على إسقاط النظام الجائر، وإنقاذ الشعب العراقي. لذلك ساهم مساهمة أساسية في تأسيس منظمة حقوق الإنسان في العراق، ومقرها لندن للدفاع عن حقوق الشعب العراقي المهذورة من قبل النظام الحاكم. كما كان له دور فعال في تأسيس مركز "أهل البيت" في لندن لخدمة قضايا المسلمين عموما. تعرض لأربع محاولات اغتيال من قبل النظام العراقي أحدها في دبي وثلاثة في لندن. اغتيل في الخرطوم يوم الأحد الموافق ١٧/١/١٩٨٨ على يد عناصر المخابرات العراقية.

حملات من الإعدام والقتل تشمل الأطفال والفتية

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير ومعلومات تشير إلى أن أحداثا في الرابعة عشرة من العمر قد أعدموا وقد كانت الحكومة العراقية ترد أما بالنفي، أو بأن أعمار الضحايا كانت فوق الثامنة عشرة لحظة إعدامهم. وأحيانا لم تستطع إثبات ذلك، كما حدث مع الشاب الكردي عبد الرحمن أحمد حاجي من قرية سيولريا قرب دهوك، حيث اعتقل في كانون أول عام ١٩٨٤ وهو في السادسة عشرة من العمر وطالب في

المرحلة المتوسطة، وقد اعتقل بتهمة توزيع منشورات للحزب الديمقراطي الكردستاني، وتم تنفيذ حكم الإعدام به وهو في السابعة عشرة من العمر في سجن أبي غريب، وسلمت جثته إلى أسرته في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٥ وعليها آثار التعذيب كقطع الأظافر.

كما تلقت منظمة العفو الدولية معلومات حول إعدام (٢٩) طفلاً وشاباً كردياً من مدينة السليمانية في ١٩٨٧/٢ وكان ثلاثة منهم دون الثامنة عشرة وهم : دارا حسين حسن من منطقة شيخ محي الدين ولبير محمد علي من منطقة دركزين وصالح عمر من منطقة مجيد بيك، وقد كان عمر هؤلاء (١٥) عاماً وقت الاعتقال و(١٧) وقت الإعدام، وأعم (١١) من هذه المجموعة تتراوح أعمارهم بين (١٦-١٧) عاماً وقت الاعتقال، وبلغوا من الثامنة عشر حين الإعدام راجع الملحق (د). إن الأجهزة الأمنية تطلب من عوائل الموقوفين دفع مبلغ من المال لقاء استلام جثث أبنائهم لتغطية نفقات الدولة من الرصاصات للقتلة لهم والتأبوت والنقل^(١) !!! كما تبلغ العوائل بعدم إقامة مراسم الدفن والتعازي. وفي آذار ١٩٨٨ تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن إعدام ١٧ طفلاً وحدثاً تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٧ عاماً خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول عام ١٩٨٧ وكانوا ضمن مجموعة من (٣٦٠) شخصاً اعدموا في تلك الفترة في سبعة مواقع معظمهم من السياسيين الأكراد من محافظات السليمانية وأربيل ودهوك وكركوك. كما اعدم العشرات من السجناء السياسيين في سجن أبي غريب في ٣٠ و ٣١ من ١٩٨٧/١ وهم من العرب والأكراد والتركمان وقد اعدموا بدون تهمة، ولا محاكمة، بل حكموا من قبل محاكم عسكرية سورية، وآخرون تم إعدامهم بعد أن صدرت بحقهم أحكام بالسجن.

ونريمان عثمان وعبد الله فلاح والي هما شابان كرديان من مدينة شقلاوة في أربيل اعدموا في الفترة بين ١٤-١٨ كانون الأول وكانا في السادسة عشرة من العمر ضمن مجموعة تتألف من (٣٢) شخصاً اعتقلوا في ١/١٩٨٧ وأعدموا رمياً

(١) القتال بأحد الدية من القتل !!!

بالرصااص وبدون محاكمة بل من قبل لجان الإعدام في أربيل وتم تسليم جثثهم مقابل دفع مبلغ خمسين ديناراً لكل واحد، ومنعوا من إقامة التنازلي. وفي ١٠ ك ٢/ ٢٨ ك ١/ ١٩٨٧ أعدم كل من إسماعيل أسعد ولطيف عادل وكلاهما في الخامسة عشرة من العمر في معسكر فائدة قرب الموصل. كذلك اعدم سكتان خالد علي (١٥) عاماً وهبول ميشو رزكار عبد الله (١٦) عاماً كذلك في معسكر فائدة في ١٠ ك ١/ ١٩٨٧. وفي ٢٨ ك ١ اعدم رزكار عبد الله (١٦) عاماً في معسكر تدريب الموصل. وهؤلاء الفتية الخمسة مشتبه بتعلقهم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي ٣٠ و ٣١ ك ١/ ١٩٨٧ أعدم ثمانية فتية تتراوح أعمارهم بين (١٤-١٧) عاماً من ضمن مجموعة تتألف من (١٥٠) سجيناً سياسياً أعدموا في سجن أبي غريب. وهؤلاء الفتية الثمانية من محافظة السليمانية سلمت جثثهم إلى أسرهم مع دفع مبلغ (٣٠٠) دينار عراقي لقاء كل جثة ثمن الإطلاقات التي أعدموا بها وهم طلاب مدرسة متوسطة وهم: كاروان نوزاد حمة اغا (١٦) عاماً و دارا محمد صادق (١٧ عاماً)، ريبوار محمد كريم عزيز ١٦ عاماً، شيركو رضا احمد رضا ١٧ عاماً، رزكار أنور حاجي رضا ١٦ عاماً، جمال حمة صالح ١٥ عاماً، دانا حاجي صديق معروف ١٤ عاماً، ولقمان حاجي علي ١٦ عاماً، كما أن هناك إعدامات جماعية لسجناء سياسيين جرت وتم قتل جماعي لعوائل بأكملها بعضها انتقاماً لفعاليات قوى المعارضة الكردية ليدفع الأطفال الأبرياء ثمنها ففي عام ١٩٨٦ تعرض محافظ أربيل لمحاولة اغتيال من قبل قوى المعارضة الكردية جرح ثلثاتها فقامت الأجهزة الأمنية باعتقال خمسة عشر شخصاً كلهم طلاب ثانوية أو طلاب في جامعة صلاح الدين وادعموا بشكل فوري أمام الناس في أربيل انتقاماً لتلك المحاولة.

وانسجاماً مع الممارسات اللاإنسانية للأجهزة الأمنية فقد دمرت منازل هؤلاء الضحايا ومويت بالأرض بواسطة الجرافات. وفي حادث آخر تم تنفيذ حكم الإعدام بـ (٦) من الفتية دون الثامنة عشرة في السليمانية بتهمة تعلقهم مع الاتحاد الوطني الكردستاني وهم: كيوان محمد عبد الكريم، ويختيار سنار كريم، وسواري نوري

عثمان، ومولود رشيد فرج، وهلوري لكبر احمد، وهلوري محمد قادر. وفي عام ١٩٨٥ قتل (٣٠٠) مواطن كردي في السليمانية وأربيل على اثر مقتل ضابطين من قبل البيشمركة (المقاومة المسلحة الكردية) حيث تم اعتقال هؤلاء عشوائيا وأوقفوا صفا واحدا وأطلقت عليهم النار. كما قتل ما يقرب (١٠٠-١٥٠) شخصا بمن فيهم النساء والأطفال خلال عمليات تفتيش للبيوت في قرية (جيمن) في كركوك ومن ضمنهم فتان لفتان هما ناظم حيدر (١٧) عاما وفتق بكر قادر (١٥) عاما.

وفي عام ١٩٨٥ وعلى اثر إطلاق رصاص على إحدى نقاط السيطرة العسكرية في الديوانية تم إعدام عوائل (باكمليا) كانت ساكنة بالقرب من تلك السيطرة وقد جلبت الجثث بالسيارات للقلاية ورميت في إحدى ساحات المدينة وبقيت ثلاثة أيام تحت أنظار الناس لغرض إرهاب الآخرين.

ولجأت شرطة صدام إلى تسميم معارضيهما للقضاء عليهم لاسيما استخدام الثالسيوم وهو معدن ثقيل يستخدم لقتل الفئران. وقد استطاعت منظمة العفو الدولية توثيق بعضها والحصول على أدلة طبية، ومنها تسميم الفتاة الكردية ترفية سعيد محمد في الرابعة عشرة من عمرها وهي واحدة من عشرة لكراد تعرضوا للتسميم بالثالسيوم في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٧ في بلدة مركه في محافظة السليمانية، وقد دس السم في اللبن من قبل امرأة وكيلة للأمن العامة تعمل في منزل أحد أعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني، والضحايا هم أعضاء من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني، توفي ثلاثة منهم والآخرين نقلوا إلى لندن وطهران والفتاة ترفية نقلت إلى هولندا لغرض العلاج رجع ملحق (ط)^(١).

وفي عام ١٩٩٢ دس سم الثالسيوم في لشاي إلى معارضين هما العقيد الركن عادل عبد اللطيف الجبوري والدكتور حسين محمد الجبوري عندما كانا في شقلاوه في أربيل نقلوا إلى أثرا إلى لندن للمعالجة.

(١) المركز الثنائي لحقوق الإنسان في العراق.

كذلك تعرضت مجموعة من المعارضين في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في صلاح الدين في أربيل منهم الشيخ فيصل علي الشعلان والسيد صفاء البطاط وأخريـن لنفس السم بطرق مختلفة ، ولازال جميعهم يعانون من أعراض التسمم.

دعوة العشاء الأخير^(١)

روتشيلد، اليهودي الشهير، شرح في وثيقته خطة منظمة بعناية للسيطرة على العالم كله. وقد استناد الشريرون في العالم من خبث هذا اليهودي، لا بل مثّلوا دوره بكل براعة. هذه الوثيقة التي تضم (٢٥) فقرة للوحدة تُشدّ شرا وإرهابا من الأخرى : يقول – لكي نحصل على النتائج المتلى يجب استعمال الإرهاب والعنف والقتل والتعذيب، وليس استخدام المناقشات العلمية الهادئة. وإن المجتمع البدائي قبل التاريخ كان يخضع للقوة التي صارت القانون فيما بعد. هذا القانون أخذ به النظام العراقي ولا يزال، وإزالاه يعملون به لأنه يعني القوة والتسلط، إن الهدف يبرر استعمال لية وسيلة، وإن الأخلاق وقواعدها هي الضعف بعينه الذي يعرض النظام للهزات.

برزان (للتكريتي) الأخ غير الشقيق لصادم (التكريتي)، الذي أصبح فيما بعد (عباديا) ثم (ناصريا) ثم (حسينا)، هذا الأخ المعروف (بالشقاوة) على مستوى المقاهي المنزوية في بغداد والتي كانت تحوي نماذج منحرفة من التي اسمها النظام (الضائعين) . وفي زمن المخطط الإرهابي الذي مازال العراق يروح تحته كان لهذا (الشقاوة) أن يصبح رئيسا لجهاز المخابرات العراقية التي هي امتداد لأعمال ناظم كزار مدير الأمن العام، الذي خرج على النظام، بعدما تخضبت يدها بدماء الآلاف من العراقيين الأبرياء خاصة من الشيوعيين والأكرد. فأصبحت هذه المؤسسة (الببع) الذي يخشاه العراقي شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، لما لقيه من دعم هائل من رأس النظام فقد خوله ما يشتهي عمله في العراق حماية له ولعائلته، ويبرر هذا

(١) مقابلة شخصية مع ضابط في الجيش له صلة قري مع أحد اللدراء للدهوين.

التحويل سمسرة متمرسون في قراءه مصير العراق في بشاشة صدام، أو تجهمه، أو
لهبسمته، أو بطريفة كلامه.

دعا برزان المدرء العلمين، ومدرء الأقسام في رئاسة المخابرات العراقية إلى
دعوة عشاء في مزرعته في مدينة سلمان باك التي تقع إلى الجنوب الشرقي من
بغداد بحوالي ٣٠ كم، وضمت هذه الدعوة رافع حمام مجول التكريتي مدير جهاز
المخابرات السابق واللواء هشام الموصللي مسؤول الأليات، ولمجد توفيق /مدير إعلام
الجهاز، وعبد الحميد خلف / مسؤول المتابعة والمعلومات، وخليل ياسين و وقاسم
الاحمد مدير أمن الجهاز وآخرين من أشباه الرجال بلغ عددهم (١٣) فردا ، وبعد أن
انتظم المدعوون أمام منضدة مستطيلة طويلة واثنين كالأسنام بانتظار سيدهم الذي لم
يتأخر كثيرا حتى طل عليهم. حيو السيد الرئيس (هكذا كانوا ينادونه) فأذن لهم
بالجلوس وسرعان ما امتلأت المنضدة بأنواع الشراب والمقبلات التي أسالت لعاب
الجميع، وبطريقته المعهودة رفع كأسه ليذنا ببده الدعوة، وبدأت الأقواء المناقشة
ترتشف، وتلتهم كالجراد، وما هي إلا ثوان حتى صاح مرة أخرى (في صحتكم)،
وراحوا مرة أخرى وأخرى يلبون النداء بشرب المزيد حتى تمايل بعضهم على
الكراسي الوثيرة.

سانت المكان فترة صمت وهم لا ينبسون بحرف يتيم دون أن يأذن لهم سيدهم
لذي تظاهر بكثير من الحب والحرية الشعبية هذه المرة، وعلى غير عادته وبدأ
مرتاحا وهذا الارتياح كان سبب قلق البعض منهم.

- إي أبو عمر (عبد الحميد) حديثك شيق ١؟.

تلعثم أبو عمر وقال - أي حديث سيدي فأنا لم أتكلم؟

ليس الآن... نذكر؟

ويخوف واضح. - أين سيدي؟

- أبو عمر. . لا تطل علينا فالأخوان يريدون معرفة (المسألة) يعني

الموضوع؟ ١؟

- سيدي. . سيدي. . ماذا تقصد فأنا ...

لم يترك برزان له مجالاً حتى صاح لأحد حراسه وبليماة من أصابعه انطلق الحارس وعاد كالبرق حاملاً مسجلاً ووضع به بأذن مزيف ألام برزان.

- ها أبو عمر : أنا أفضل أن تتكلم أنت. . ولكن بما أنك أطلت علينا سنسمع من هذا المسجل الذي لا يكذب وما أن ضغط على زر التشغيل حتى لعلع صوت (أبي عمر) كما يقول المثل العراقي.

((والله وصلت حدنا - بلهجة عراقية بغدادية - ولا أدري إلى أين يريد بنا هذا الذي لا يهمه أن يطحن نصف الشعب العراقي ليست هذه مصيبة، أليس من أحد يستطيع أن ينثيه عن هذه الحرب. . والأكثر انتصاراً فيها خاسر حتماً)) وهذا حديث لأبي عمر في جلسة كان يعتقد أن الموجودين معه فيها موثوق بهم وراح يتحدث بهذه الصراحة.

امتعض برزان، ولطفاً المسجل، والتفت إلى الحاضرين. . هل سمعتم ما قاله

أبو عمر ؟

قاسم. . هل سمعت؟

فأجاب بصوت مرتجف. . نعم سيدي سمعت.

التفت مره ثانية إلى الجميع.

- ما جزاء من يقول هذا. . ؟ ؟ وهل هذه الحرب مصيبة ؟ ؟ وهل صحيح أن

أبا عدي لا يهمه أن يطحن نصف الشعب العراقي ؟ ؟.

تجمدت العيون وطارت نشوة الرؤوس.

- قاسم (ومن سوء حظ قاسم أنه جلس إلى يمين أبي عمر) أنا أسألك ما

جزاء من يتجرأ هكذا غير الموت. . لأبني.

نعم سيدي.

جيد جداً. . أعمه!!

اعتز قاسم من رأسه حتى أخمص قدميه. . وأخذ يردد كلمات غير مفهومة، ولا يعلم هل هو جاد أم أنه يمزح. .

- أيها الحقير المتخاذل المهزوز. . أنت تصلح أن تكون مديرا عاما؟؟ تهض وانتظر في الصلاة. . ثم نادى أحد حراسه وأشار له.

وكالصاعقة خطف رصاص الحارس (أبا عمر) من بين الجالسين ممزقا جسده وبذلته الأنيقة التي جاء بها ليحظى بدعوة مع سيده.

صاح (احملوا هذا الخائن بعيدا) فانطلق اثنان من الحراس صاحبين (أبا عمر) المدير العام الذي كانوا قبل ساعة ينادونه بكلمة سيدي.

صمت ووجوم وحيرة ورعب ساد السادة المدعويين على كأس الموت ولا يعلمون على من الدور القادم وفجأة صاح (روتشيلد) برزان:

- قاسم. . تسمر قاسم أمام برزان بلحظات صارخا نعم سيدي وهو يرتجف كقط مبلال في ليل شباط البارد.

- أنت محال إلى وظيفة مدنية. . اسمع والله لو فتحت فمك بكلمة سيحالفك الحظ إذا ولجعت مصيرا مثل هذا الخائن الكلب. . غادر قاسم كالسهم الذي يغادر قوسا مقنورا.

- يا جماعة لنعد إلى راحتنا. . حمل كأسه (في صحتكم) وراحوا يشربون معه ولكن هذه المرة يشربون سما زعافا ويتساعلون هل طرد قاسم لوحده أم سيلحق به آخرون.

استمرت الجلسة حتى بعد منتصف الليل وعندما أنهى برزان قياسه من الشرب.

سأل الجميع : هل نأتي بالمشاء ؟

وأمر (الشقاوة) بالمشاء فانهالت الأنواع المتنوعة وتناول عشاءه على أحسن ما يكون وهو معروف بشراسته. ومثله فعل السادة المدعويين بالأكل.

نهض بعد ذلك واقفا وقال : أخوان أننا نريد منكم أن تكونوا في الدولم غدا بدم جديد وكأنه يعترف بأنه (نشف) دمهم.

بعدها انسحب الجميع حتى دون أن يودع أحدهم الآخر، يجر كل واحد منهم وراءه خوفه ورعبه.

وتركوا (أبا عمر) وهم لا يعلمون وإن يسألوا حتى هل أخذ سيدهم فريسته أم تركها في المزرعة ؟. بعيدا عن روتشيلد الموجة الجديد. .

الاغتيالات

الاغتيال السياسي أصبح ظاهرة شائعة في العراق يعرفها العراقيون والمتابعون لأوضاع العراق، وهي أحد الأساليب التي انتهجها نظام صدام للتخلص من خصومه ومعارضيه وتمارس أحيانا ضد المواطنين الذين يتم طلب تعاونهم مع الأجهزة الأمنية بصفة (وكلاء) ويرفضون، وكذلك المشكوك في ولائهم له، ويمثلون رموزا اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو أدبية. وقد نفذتها أدواته القمعية المتمثلة في الأجهزة الأمنية المختلفة، حيث قامت المخابرات العامة بجزء، منها وجزء آخر تقوم به الأمن العامة، وقسم منها تقوم به الاستخبارات العسكرية، وآخر يقوم به جهاز الأمن الخاص. مارست هذه الأجهزة الاغتيال لدخل حدود العراق وخارجه وطالت شخصيات كان منها جزء من النظام ومن رؤوسه لمخالفته، بالرأي ومن كان خارج النظام معارضا سياسيا أو له رأي آخر، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من الاغتيالات بحسب المكان:

أ. الاغتيالات داخل العراق

نفذت الأجهزة الأمنية عمليات اغتيال عديدة داخل العراق بصمب حصرها، وبأساليب إجرامية مختلفة أهمها الدهس بالسيارات، ودم السم، والقتل بالرصاص أو السكين، وباختلاق حوادث معينة، تفجير طائرات، زرق الإبر القاتلة.
وسأذكر بعض الأمثلة لهذه الاغتيالات التي جرت على الساحة العراقية منذ ١٩٦٨ ولحد الآن.

أولاً. اغتيال نواد الركابي، الشخصية القومية المعروفة و أول أمين عام لحزب البعث في العراق خلال الخمسينات، قتل وهو في سجن بعقوبة في أوائل السبعينات بواسطة سكين وبأسلوب لأخلاقي على يد أحد عناصر النظام داخل السجن.

ثانياً. محاولة اغتيال قائد الحركة الكردية الملا مصطفى البرزاني في مقره في منطقة (كلالة) في أربيل، في أوائل السبعينات، وذلك بإرسال وفد من علماء الدين ومعهم مجموعة من ضباط المخابرات بصفة علماء دين، وقد دبرت لهم عملية دس المتفجرات في سيارتهم دون علمهم، وقد نفذت العملية ولكن دون تحقيق غايتها الإجرامية بقتل الملا مصطفى حيث نجا منها بأعجوبة ، وقد قتل وأصيب العديد من أعضاء الوفد والحضور.

ثالثاً. اغتيال سليم حسين العولاي وحبيب جاسم وعلي عجام ووهاب كريم وعامر الدجيلي ومحمد محسن المشعان وهم من الكوادر القيادية في حزب البعث العراقي اغتيلوا بحوادث منفصلة بالسيارات في الأعوام ٦٩-١٩٧٧.

رابعاً. اغتيال الشيخ مهمل عزارة المعجون شيخ قبيلة بني حبيب، حيث دس له السم في القهوة أثناء مقابلته للبكر وصدام في القصر الجمهوري. خامساً. اغتيال الشيخ علي الشعلان شيخ قبيلة الخزاعل بواسطة السم. سادساً. اغتيال أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية السابق بواسطة زرق أبر سامة.

سابعاً. اغتيال محمد أحمد حسن البكر نجل الرئيس السابق بحدث سيارة. ثامناً. اغتيال حسين الصافي وزير العدل الأسبق والشخصية الاجتماعية المعروفة بحدث سيارة.

تاسعاً. اغتيال طارق حمد العبدالله الجبوري وزير الصناعات الخفيفة بالرصاص في منزلة وزعم النظام أنه انتحر.

عاشرا. اغتيال عبد الكريم الشيعلي وزير الخارجية قرب المقبرة الملكية في وضع النهار.

حادي عشر. اغتيال الفريق الأول الركن عدنان خير الله الكردي وزير الدفاع الأسبق بتفجير طائرة في الجو.

ثاني عشر. اغتيال فليح حسن جاسم عضو قيادة قطرية ووزير الصناعة، حيث عين عضوا في محكمة خاصة للنظر في قضية متهمين قاموا بمظاهرة في منطقته بين محافظتي النجف وكربلاء عام ١٩٧٧، وخلال التحقيق طلبت المحكمة من جهاز المخابرات العامة إحضار أشخاص للإدلاء بأفادتهم لأهميتها فأجابهم معاون مدير المخابرات العامة في حينها برزان الكردي (أية أشخاص ؟ . لا يوجد أحد لدينا . انتهوا، أي أعدموا.) عندها رفض الاستمرار في المحاكمة ولم يصدر قرار الإعدام وأيدى العضو الآخر عزة مصطفى، فطردا من القيادة ومن الحكومة. نقل فليح حسن إلى وظيفة معلم ابتدائي في ناحية العلم في تكريت. وفي الثمانينات اغتيل قرب محطة البزيرين في قضاء المقدادية في ديالى، وللتضليل على العملية اتهمت مجموعة من العمال المصريين واعتقلوا فترة ثم أطلق سراحهم.

ثالث عشر. اغتيال العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت: اغتيل ثم أقيمت جنته في منطقة قناة الجيش في بغداد.

رابع عشر. اغتيال وليد الخشالي / عضو فرع بغداد بعد إعدامات الحزبيين عام ١٩٧٩ عقد اجتماع للكارن الحزبي، فأبدى المذكور عدم رضاه واحتججه، وبعد انتهاء الاجتماع وخروجه خطف من الشارع من قبل أفراد المخابرات، وبعد أربعة أيام من الخطف اتصلت زوجته السيدة نضال التميمي ببرزان الكردي رئيس المخابرات العامة في حينها للاستفسار عن زوجها لكونه صديقه فأجابه برزان : (وليد... الله يرحمه.) تبين فيما بعد ان برزان الكردي قتله في مكتبه الشخصي ويده في دائرة المخابرات العامة.

خامس عشر. اغتيال عبد الجبار محسن المشعان رئيس محاكم استئناف المنطقة الجنوبية وعضو محكمة تمييز العراق، وهو شخصية قضائية معروفة بالعدالة والنزاهة اغتيل بالسم.

سادس عشر. اغتيال أعداد من رجال الدين والعلماء من مختلف مناطق للعراق لاسيما في بغداد والنجف وكر بلاء والرمادي والموصل والبصرة والديوانية وديالى وغيرها معظمهم بواسطة السم.

سابع عشر. اغتيال العلامة السيد محمد تقي الخوئي عام ١٩٩٦، وهو ابن المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي.

ثامن عشر. اغتيال العالم الكبير الشيخ آية الله الغروي.

تاسع عشر. اغتيال العالم الكبير السيد آية الله البروجردي.

العشرون. اغتيال المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر ونجليه عام ١٩٩٨.

الحادي والعشرون. إعدام السيد كاظم حبيب الصافي والشيخ عبد الرزاق الربيعي مع عشرة من السجناء معهم.

الثاني والعشرون. إعدام الشيخ محمد النعماني واعتقال زوجته وهي الابنة الصغرى لآية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر.

الثالث والعشرون. إعدام العقيد الطيار الركن علاء الخفاجي مدير الاستخبارات الجوية الأسبق، وقد كان عضو فرع في الحزب.

ب. الاغتيالات في الخارج

تمارس شرطة صدام ضغوطا شديدة على العراقيين الذين اضطروا إلى مغادرة العراق، والإقامة في بلدان المهجر، وذلك لإجبارهم على الاستجابة والتعاون معها، والكف عن سياسة المعارضة، وتبدأ هذه الممارسات بعمليات الجرد والإحصاء لهم، جمع المعلومات عنهم، لاسيما الناشطين والبارزين سياسيا واجتماعيا، ثم يقومون

ببعض للضغوط كسحب جوازات سفرهم أو الامتناع عن تمديدتها أو تجديدها، والامتناع عن تقديم أي عون لهم. ثم تنتهي إلى حملات التصفية والاعتقالات لعدد منهم. والملاحظ أن المتهمين بهذه الجرائم يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ويحملون جوازات سفر دبلوماسية خلافا لكل المعاهدات والقوانين والأعراف الدولية، وتعد هذه الأعمال خرقا وانتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. وفيما يلي أمثلة - لا للحصر لبعض التصفيات الجمدية والأعمال الإرهابية التي نفذتها أجهزة الجريمة بحق العراقيين أصحاب الرأي الآخر في خارج العراق.

لبنان

اغتيال {عادل وصفي} عام ١٩٧٩ كان يعمل ضمن صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، قبل ضرب السفارة العراقية في بيروت.

اغتيال السيد {حسن الشيرازي} عام ١٩٨٠ وهو عالم دين معارض معروف.

اغتيال {محمد حسين شريف} عام ١٩٨٠ بكتام صوت.

اغتيال {محمد رمضان} عام ١٩٨٠ بكتام صوت.

اغتيال {سعاد السعدي} عام ١٩٨٠.

اغتيال {تحسين الشبخلي} عام ١٩٨٠ {صحفي}.

اغتيال {اسعد منصور} عام ١٩٨٠ {طالب}.

اغتيال {هاشم عيود الساعدي} عام ١٩٨٦ {صحفي}.

اغتيال {عبد الجبار عبد الله} عام ١٩٨١ بعد خطفه ، وتقيير جسده.

اغتيال {محمد صالح الحسيني} عام ١٩٨١ يعمل في منظمة التحرير الفلسطينية.

اغتيال {عبد الوهاب الكيالي} من قادة حزب البعث.

اختطاف {الشيخ عبد الرحمن بريذل الجبوري} وأرسل إلى بغداد حيث تم قتله.

اغتيال {الشيخ طالب المهيل} عام ١٩٩٤ وهو شخصية اجتماعية وسياسية معروفة.

اليمن

اغتيال {الدكتور توفيق رشدي} عام ١٩٧٩ {أستاذ جامعي}

الإمارات العربية المتحدة

اغتيال {حسين محمد سلمان} عام ١٩٨١ صاحب شركة تجارية، وألقي القبض على الجاني وسلم إلى حكومة صدام.

محاولة اغتيال {العلامة السيد مهدي الحكيم}.

اغتيال العميد الركن أحمد اللانيف للملحق العسكري في السفارة العراقية عام ١٩٨٩، خنقا بالغاز بتهمة انتمائه إلى تنظيم معارض (حركة الوارثين).

الكويت

اغتيال {الفريق الركن لطيار حردان عبد الغفار التكريتي} وزير الدفاع الأسبق واحد كبار معارضي صدام عام ١٩٧١. تم التخطيط لاغتياله من قبل أركان السفارة العراقية في الكويت حيث استدرجه السفير العراقي آنذاك مدحت إبراهيم جمعة واصطحبه في سيارة السفارة حيث جلس بجوار السفير ، ولسدى نزولهما عند باب أحد الفنادق عاجله ضابط الاستخبارات ، النقيب حاجم صديبد الشمري، بمسدسه وأرداه قتيلا ثم هرب. بعد ذلك صرح السفير ان شخصا مجهولا قتله وهرب، للتغطية على الموضوع^(١).

اغتيال {علي ياسين} عام ١٩٧٨ وهو عضو في منظمة فتح.

اختطاف {عبد المنعم الشوكي} عام ١٩٨٠ وإرساله إلى بغداد حيث تم قتله هناك.

اغتيال {الدكتور جاسم المشهداني} عام ١٩٨١.

الأردن

اغتيال {مؤيد الجناحي} عام ١٩٩٢ عالم للذرة المعروف حيث قتل في الشارع أمام أعين أطفاله وزوجته.

(١) مقابلة شخصية مع ضابط يعمل في الأجهزة الأمنية سابقا وانشق عن النظام.

استخراج {حسين كامل وشقيقه صدام كامل} بالعودة إلى بغداد وقتلوا هنالك مع عوائلهم بطريقة همجية.

السودان

اغتيال العلامة السيد مهدي الحكيم عام ١٩٨٨ وهو من العلماء المعارضين البارزين قتل في الخرطوم حيث كان مشاركا في مؤتمر الجبهة الإسلامية، وقد صرح وزير الإعلام للسوداني بان عضوا في البعثة الدبلوماسية العراقية متورط في اغتيال السيد مهدي الحكيم.

بريطانيا

ثلاث محاولات لاغتيال {السيد مهدي الحكيم}
اغتيال {عبد الرزاق النايف} عام ١٩٨٠ رئيس وزراء العراق الأسبق وسامه
مساهمة رئيسية في انقلاب عام ١٩٦٨
اغتيال {سعيد الحماسي} عام ١٩٧٨ وهو عضو منظمة التحرير الفلسطينية.
اغتيال {عبدالله رحيم شريف} عام ١٩٨٨ بئس السم له وهو تاجر.

إيطاليا

محاولة اغتيال طالب كردي في جامعة فلورنسا عام ١٩٨٣ دخل المطعم.
اغتيال الأستاذ الدكتور {محمد حبوش} عام ١٩٨٦، وإلقاء جثته من الطابق السابع حيث مسكنه، وهو عالم مخترع وأستاذ جامعي.

بلغاريا

اغتيال {فلاح الصراف} عام ١٩٨٠ بطعنة سكين في أحد شوارع صوفيا وهو طالب جامعي.

باكستان

اغتيال {نعمه مهدي عبد} و {سامي محمد مهدي} حيث اختطفنا من جامعة كراچی في ١٤/٣/١٩٧٨ وعثر على جثتهما دون الرأسين في ١٦/٣/١٩٨٧ وقد مثل بهما.

الولايات المتحدة الأمريكية

اغتيال {سالم يوروس} عام ١٩٧٧

اغتيال {سالم حميد عرلوي} عام ١٩٨٠

اغتيال {كوركين سلمان} عام ١٩٨٠

اغتيال {نيابليون بشي} عام ١٩٨٣ وهو رئيس تحرير جريدة المشرق.

فرنسا

اغتيال {حسين الحيدري} عام ١٩٨٦ وهو طالب جامعي.

اختطاف الطالبين {محمد حسن خير الدين} و {فوزي محمد} وأرسل إلى بغداد بعد تخديرهما.

الدانمارك

محاولة اغتيال أحد المعارضين العراقيين أمام زوجته في فندق اسكنانفيا من قبل سكرتير السفارة العراقية في الدانمارك بواسطة الممدس والتي القبض عليه من قبل الشرطة الدانماركية.

اعتداء القنصل العراقي مع حوالي ٣٠ من عناصر المخابرات العراقية على الطلبة العراقيين حيث كانوا يعقون اجتماعا فدخلوا عليهم ثاهرين أسلحتهم وتدخلت الشرطة لمنع وقوع إصابات. ونشر الحادث في الصحف الدانماركية ليوم ١٩٨٣/٤/٢٥.

نابلد

محاولة اغتيال {العلامة السيد محمد زكي المويج} عام ١٩٨٧ في بانكوك.

سويسرا

محاولة اغتيال {الدكتور عصمت شريف} عام ١٩٧٨.

النمسا

محاولة اغتيال {مسعود البارزاني} زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٧٩.

إطلاق الرصاص على المتظاهرين العراقيين ضد للنظام العراقي عام ١٩٨٣.

السويد

اغتيال {إبراهيم فالح رستم} وزوجته {بالفرين} عام ١٩٨٦.
اغتيال { ماجد عبد الكريم } عام ١٩٨٦ وهو ضابط مخابرات عراقي منشق
على النظام ولاجيء في السويد. تم تقطيع جسده ورزقه بكيس دبلوماسي ونقله
إلى بغداد، عندها تم إطلاق سراح عائلته التي سجنّت في المخابرات (في
الغرفة الحمراء) لسنتين طويلة قبل اغتياله.

ألمانيا الغربية

محاولة تفجير قاعة لانتقاد مؤتمر سنوي للطلبة الأكراد في أوربا عام ١٩٨٠،
وتم طرد اثنين من موظفي السفارة العراقية لاشتراكهم في الحادث.

يوغوسلافيا

اختطاف {نشأت فرج} وإرساله إلى بغداد وهو طالب جامعي ولم يعرف
مصيره لحد الآن.

قمع التركمان^(١)

لتركمان في العراق ثالث قومية بعد العرب والكرد. ولهم دور تاريخي
وحضاري فعال، غالبيتهم يقطنون الخط لفاصل بين الكرد في الشمال والعرب في
الوسط والجنوب، والذي يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي للبلاد، وكركوك
تعتبر أهم مركز اجتماعي وتاريخي وسياسي للتركمان. ويتميز التركمان في العراق
عموماً بالكفاءة والمهارة للمهنية لاسيما في المهام الإدارية والعسكرية، كما يتسمون
بالإخلاص والنزاهة والكياسة.

(١) أوردت بحثاً خاصاً — وإن كان مختصراً — لقمع المواطنين التركمان خلالاً لكونيات الشعب العراقي الأخرى، لشعوري
بأن التركمان لم يحصلوا على الاهتمام السياسي والإعلامي الكافي والذي يتناسب مع حجم اضطهادهم ومساهمتهم
الوطنية (المولف).

لقد اختار التركمان طريق السلام والوئام والابتعاد عن الصراعات السياسية، ولم يرفعوا السلاح في وجه السلطات العراقية، وحاولوا سلوك نهج الحياد السياسي، أو ما يمكن تسميته بالعزلة السياسية والاجتماعية، ظناً منهم أن هذا النهج سيقنّدهم من بطش السلطات، وأن هذا التكيف السلبي كاف لحمايتهم من الاضطهاد. ولكن الريح لم تجر كما يشتهون، بل جرت حسب شراسة الحكام المتسلطين. والأكثر من ذلك أن سلطة صدام استغلت هذا التوقع السياسي والاجتماعي أسوأ استغلالاً لتهميش وإلغاء دورهم سياسياً واجتماعياً، مع ممارسة خطط إعلامية للتعتيم على وجودهم، وتفتيت كياناتهم لإسقاطهم من المعادلة السياسية والاجتماعية العراقية، في الوقت الذي كان بالإمكان الاستفادة منهم كمعصر توازن في حسابات المصالح السياسية فهم مواطنون عراقيون أصلاء، وجزء من كيان الشعب العراقي، ولهم دور إيجابي في بنائه، وأغلبهم استوطن العراق قبل أكثر من ألف سنة.

إلا أن التركمان تعرضوا لمياسة القمع والاضطهاد والعزل السياسي والاجتماعي، أسوة بمكونات الشعب العراقي الأخرى من العرب والكرديين والآشوريين وباقي الاقليات، ولعل أسوأ ما تعرض له التركمان في ظل صدام هو تعرضهم إلى خطط لتكوير هويتهم القومية، وتمزيق كياناتهم الاجتماعية بأساليب مختلفة منها التهجير القسري الداخلي والخارجي، وإسقاط الجنسية عن بعضهم، مصادرة دورهم السكنية ومنع تملكهم العقارات. وفيما يلي نذكر أهم الممارسات القمعية التي تعرض لها التركمان:

- إقصاؤهم من المشاركة الفعلية في السلطة وفي إدارة البلاد تنفيذ خطة التعريب وتغيير الطابع البشري، القومي لمناطق استيطانهم وإجبارهم على تغيير قوميتهم.
- ممارسات وحشية من التهجير والترحيل الداخلي والخارجي مع مصادرة ممتلكاتهم وإسقاط الجنسية.

حرمانهم من الحقوق المدنية لاسيما تملكهم مساكنهم بل تم طرد العديد من الموالين من بيوتهم، ومنحها إلى مواطنين آخرين من العرب ثم إغراؤهم للقوم من المناطق الوسطى والجنوبية.

إجراءات لإذلالهم وتشتيتهم، كطرد العمال والموظفين للتركمان من المشاريع الحكومية ، وطرد معظم العسكريين من الجيش.

حملات الإعدام والسجن والتعذيب لخيرة أبنائهم، مع ملاحقة عوائلهم بالتتكيل والاعتقال والتجهير.

صدور قرارات عديدة – لاسيما عندما كان المدعو علي حسن مجيد الكرمني مسؤولا حزبيا في كركوك – يمنع بموجبها التركمان من شراء أو بيع العقارات والأراضي إلا بمشاركة البعثيين أو العناصر الأمنية وفي أي نشاط تجاري.

قصف القرى والتجمعات السكانية التركمانية لإجبارهم على الهجرة، وتهديمها وبناء مجمعات سكنية بديلة.

تعرضهم إلى مجازر دموية لاسيما بعد الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١ بسبب مشاركتهم فيها، حيث القتل الجماعي لأبنائهم والاعتقالات الكثيرة في مدن كركوك والتون كوبري وثارة وطوزخورماتو وغيرها، وشردت وهجرت آلاف الموالين. راجع الملحق (ز).

وفي أعقاب الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١ قامت نخب من المثقفين والسياسيين والعسكريين للتركمان بتشكيل حركات وأحزاب سياسية علنية معارضة للنظام، تعمل إلى جانب قوى المعارضة العراقية الأخرى، ولهم دور إيجابي في الدفاع عن القضية الوطنية العراقية، وإيمانهم بإيمان وطني، وطموحهم بناء عراق ديمقراطي حر وديمقراطي يحظى فيه الجميع بالأمان والطمأنينة والسلام والحق للقومي المشروع.

قصة مجزرة " التون كويري" (١) خلال انتفاضة آذار / مارس ١٩٩١

وصلت أخبار دخول قوات صدام إلى مدينة كركوك من الأهالي الفارين منها والمتوجهين نحو محافظة أربيل وغيرها. . وتبعد (التون كويري) بحوالي ٤٠ كيلو متراً إلى شمال مدينة كركوك، وظلت المدينة إلى ما قبل الغروب هادئة ولم يكن هناك ما يشير إلى الخطر الداهم. كان السكان في حالة من الاضطراب والقلق والترقب بسبب الأخبار السيئة التي كانوا يتلقونها من الفارين من مدينة كركوك.

إلا أن الحالة لم تدم كثيراً. . فقبل حلول الظلام، اقتربت أصوات انفجارات، وبدأت القذائف تتساقط هنا وهناك على منازل المدينة، فبدأ الهلع والفرار، فخرج الأهالي الأمنيين العزل، وبدأت حالة من الذعر والرعب والاضطراب، فخرجوا إلى الشوارع ثم سارعوا، أطفالاً ونساءً وشيوخاً وشباباً بالاتجاه المعاكس لمصدر القصف، واتجهوا جميعاً على طريق التون كويري - أربيل، جرياً على الأقدام، والبعض منهم بسياراتهم الخاصة والعملة. .

ولكنهم لم يكلوا ويتعبوا كثيراً (أي بعد بضعة كيلومترات)، إذ ظهر أمامهم رتل عسكري مؤلف من ناقلات أشخاص مدرعة بقيادة ضابط برتبة ملازم أول أوقفهم جميعاً وجمع للقادمين تباعاً. . ثم فصل الرجال عن النساء والأطفال، وبعد ذلك طلب من التركمان تجمعهم في مكان منعزل عن الأكراد. . على يمين الطريق. . وفي هذه الأثناء وصل أمر الرتل، وهو برتبة مقدم أو رائد، وكان يتكلم بلهجة أهل تكريت.

نادى على الملائم الأول، وسأله عما فعل، أجابه الملائم: هؤلاء التركمان وأولئك الأكراد. . وهناك النساء والأطفال. . قال ذلك مشيراً إلى المجموعات. . قال المقدم المجرم عديم الضمير والإنسانية، خائن الشعب، عبد المال والنياشين والسيارات:

(ماكو تركمان وكرد، ولحد انكس " نجس" من الثاني، كلهم خونة، أجمعهم مسوية) نفذ الملائم الأول أوامر سيده ولكن يتثقل واضح. . ثم تقى أمراً بإبعاد النساء

(١) عزيز قادر الصافي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، ط١ / ١٩٩٩.

والأطفال قليلا إلى الوراء . . مرت دقائق رهيبة، جمدت الدماء في عروق الحاضرين البائسين، وكانت بمثابة الدهر كله . . انقضت بما يشبه يوم الحشر، حيث اختلطت أصوات لمة رصاصات الغدر والخيانة تمزق أجساد الأبرياء العزل بصراخ النساء والأطفال والشييوخ وباستغاثة وحشرجة الأبرياء ضحايا الغدر، قبل أن يفارقوا الحياة وتختلط دماء بعضهم ببعض ويلتحقوا بقافلة الشهداء الأبرياء ضحايا الغدر والخيانة والإجرام.

هذا وقد عاد أهالي الشهداء ونووم بعد أسابيع يبحثون عن جثث الشهداء، فاهتدوا أخيرا إلى الموقع الذي دفنوا فيه في (مقبرة جماعية).
وفي أدناه قائمة بأسماء الشهداء:

| ت | الاسم الثلاثي | اسم الأم |
|---|----------------------|-------------------|
| | حبيب مشير رضا | بديمة سعيد |
| | عبد الرحمن مشير رضا | بديمة سعيد |
| | جنكيز مظلوم نوري | عزيمة عايد |
| | منصور مظلوم نوري | عزيمة عايد |
| | نور الدين مظلوم نوري | عزيمة عايد |
| | سلام رشيد حيرول | صدريه نوري |
| | ندام رشيد حيرول | صدريه نوري |
| | هائم محمد توفيق | لميمة حافظ |
| | قاسم محمد توفيق | لميمة حافظ |
| | شعلان فيصل سلمان | شكريه خان إبراهيم |
| | مطلبك فيصل سلمان | شكريه خان إبراهيم |
| | عصام مدحت عزت | نبهة مولود |
| | هاني مدحت عزت | نبهة مولود |
| | عامر مدحت عزت | نبهة مولود |

| | |
|--------------------|----------------|
| أنور احمد | خيرية إبراهيم |
| نوران احمد | خيرية إبراهيم |
| انثيلا احمد | خيرية إبراهيم |
| محمد خالد صالح | أمينة علي |
| عدنان خالد صالح | أمينة علي |
| هشام إحسان علي رضا | ندرت مردان |
| إحسان علي رضا | — |
| طارق بايز | صديقة رشيد |
| عدنان بايز | صديقة رشيد |
| عزيز علي | عطية |
| عصام عثمان جميل | — |
| صائب فنار قادر | شكرية عسكر |
| سعود خطاب مرتضى | سعدية رشيد |
| حازم أنور عشا | خديجة سوار |
| عمر خورشيد | خميسة ولي كريم |
| نجيب سعيد صالح | هدية رشيد |
| ارشاد خورشيد | ساجدة جلال |
| محمود رشيد | — |
| عماد محمد رشيد | رمزية |
| جنيد سعد بهجت | خولة نعمة |

الفصل الرابع
دور الأجهزة الأمنية في قمع محاولات الشعب
والجيش لإسقاط النظام الحاكم
دور الأجهزة القمعية في قمع الانتفاضة الكبرى للشعب العراقي في
شعبان/آذار ١٩٩١



اللواء الركن الشهيد وضاح ثامر إسماعيل الشاوي

هوية الانتفاضة الكبرى

يعيش الشعب العراقي مشاعر الثورة منذ وقت طويل ، لكنه لم يجد الفرصة الملائمة لتفجيرها، وما الانتفاضات الشعبية المحدودة في كربلاء والنجف وبغداد خلال السبعينات، ومحاولات ضباط من للجيش بمؤازرة شخصيات وطنية للانتفاض والثورة منذ عام ١٩٦٩ إلا دليل على مخاضات لتلك الثورة ، إلا أنها في الوقت نفسه أعطت للسلطة الحاكمة منبهاً تحذيرياً ، فازداد القمع ضرولة ووحشية، وأحكمت الأجهزة الأمنية قبضتها على رقاب أبناء الشعب، وحين بدأت الحرب العراقية – الإيرانية تقلصت فرص العمل المضاد للسلطة الحاكمة نتيجة الظروف الأمنية والعسكرية المشددة للغاية، ولانشغال الجيش في جبهات الحوب ، وأشغال أبناء الشعب بالتعبئة والقتال .

وما إن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٨٨ حتى بدأ العمل السري لتغيير النظام ، فكانت حركة الوارثين عام ١٩٨٩، ومحاولة النقيب سطم الجبوري وزملائه عام ١٩٩٠ (سترد تفاصيلهما في المباحث القادمة).

إن أنظمة الحكم الاستبدادية تحمل عوامل سقوطها ، وإن الشعوب بطبيعتها تريد أن تحكم نفسها بنفسها ، كما أن سكوتها فترة ما لا يعني قبولها بالحاكم ، بل بسبب الإرهاب والاستبداد، وهو سكوت وقتي ومؤجل ، وعوامل الثورة تختزن وتتفاعل حين إيجاد الظروف الملائمة، وهكذا كان للشعب العراقي الذي قد يفوق الشعوب الأخرى حباً إلى التغيير وفي عدم خضوعه للحاكم المتسلط .

وعلى امتداد تاريخ الحكم الوطني العراقي فإن فترة العهد الملكي تعتبر هي الأفضل قياساً لما حل بعدها في العهد الجمهوري من أنظمة، ومع ذلك لم ترق للعراقيين تلك الفترة وقاموا بالتغيير، فكيف التعامل مع سلطة لا يمكن وصفها إلا بمصابة مجرمة ؟

وعوامل الثورة في العراق كانت متوفرة تماماً خلال السبعينات والثمانينات، ولم يمنحها إلا القمع للامحدود وشبكة المؤسسات الأمنية والإسناد الدولي والإقليمي للنظام.

ولو لم تكن مشاعر الثورة خلال السبعينات والثمانينات موجودة لما كان القمع والمذابح الجماعية والإعدامات والتصفيات الجسدية، لاسيما بالرموز الوطنية والإسلامية كالمفكر الإسلامي الكبير الشهيد محمد باقر الصدر، والشيخ عبد العزيز البدر وغيرهما، ولما كانت عمليات التهجير لمئات الآلاف من المواطنين إلى خارج الحدود، ولما كانت عمليات الإبادة في أهوار الجنوب خلال الثمانينات وعمليات الأنفال في الشمال عام ١٩٨٨. أضف إلى ذلك آلاف المواطنين الذين نفذت فيهم أحكام الإعدام وآلاف المواطنين المختفين وآلاف المعتقلين وآلاف المهجرين والهاربين من جحيم السلطة، وإنه لو صف موجز، والحقيقة تبقى أشد وأمر بكثير، وهذا كله حدث قبل غزو الكويت، وقبل تفجير الانتفاضة عام ١٩٩١.

فهل يصح أن يقول قائل أن ثورة الشعب عام ١٩٩١ هي وليدة الهزيمة أو للمضائق الاقتصادية نتيجة الحصار أو بسبب تحريض المحرضين ١١؟

لقد تفجرت الانتفاضة التي كانت تتفاعل وتعمل في نفوس وضائير معظم العراقيين^١، لقد كانت الانتفاضة عراقية الصلب والتراث، وهي ثورة شعبية وطنية نما جنبها أوائل السبعينات، وتكاملت ملامحها أوائل الثمانينات، وولدت من رحم عراقية أوائل التسعينات، ليست لها خيوط أو جذور من خارج الحدود. وبحكم مسؤوليتي، التي تشرفت بها خلال الانتفاضة في الفترات الأوسع، تنقلت في أغلب مناطقها خلال تلك الأيام الخوالي فلم أر غير سمره العراقيين، ولا أحد غيرهم سواء في القيادات أو الثوار عموماً. وخلال أيام الانتفاضة الخالدة أصدر النظام الحاكم أمراً إلى جميع أجهزته الرسمية والحزبية بضرورة إلقاء القبض على (إيرانيين ١) لمرضهم في وسائل الإعلام، ويشمل البحث بين جثث القتلى من الثوار عسى أن يعثروا على وثيقة أو إشارة تدل على كون القتيل إيراني، ولم يحصلوا على أي دليل^(١). لقد كانت صرخة الانتفاضة مدوية أسمعت

(١) نجيب الصلحي - الزلال -

للعالم كله رفضها للعصبة الحاكمة، فأفزعت العصبة وما يحيط بها من زبانية ومنتهعين لأنها أظهرتهم على حقيقتهم . وهي وإن لم تتمكن من تحقيق هدفها النهائي خلال الشوط الأول ، لأسباب معظمها خارجية، فإنها استطاعت تحقيق أهداف عظيمة خلال ذلك الشوط ، فهي لم تحطم جدار الرعب والإرهاب عند أبناء الشعب حسب بل نقلته (الرعب) إلى عصابات السلطة الحاكمة وحراسها، من خلال هذا التصويت الشعبي العام الرفض للعصبة الحاكمة والذي أدى إلى تعرية بطانة النظام أمام العالم بأنها مرفوضة ومقوتة، هذه العصبة التي طالما تبجحت بشعبيتها واستقرارها ، ولقد تم الاستيلاء على وثائق تكشف ممارساتها القمعية والإجرامية، وتم خلالها إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والمسنجونين ، وهيات بلورة القضية العراقية وقدمتها إلى العالم وإلى المحافل الدولية كقضية لا يمكن تجاهلها، فأصبحت المعارضة العراقية أكثر قوة ونضوجا وبروزا، ومعترفا بها دولياً ويتم التعامل معها بشكل جاد ، لاسيما من دول القرار. ومن ثمار الانتفاضة المباركة تحرير كردستان وإدارتها من قبل أبنائها مباشرة، وتدخل السلطة في الجنوب والفرات الأوسط.

ولابد من التنويه، بأن انتفاضة الشعب العراقي التي تفجرت عام ١٩٩١ لم تقبل ولم تتوقف، بل هي متواصلة مع العمليات الميدانية المستمرة في الجنوب والوسط، ووثبة قبيلة النسيم في الرمادي عام ١٩٩٥ والمصادمات الشعبية مع أجهزة القمع السلطوية في بغداد والبصرة والماوية والناصرية وديالى وبابل والكويت كلها تؤكد هذه الاستمرارية.

لماذا الانتفاضة ؟

قول عن انتفاضة الشعب العراقي عام ١٩٩١ بأنها جاءت استجابة لتحريض خارجي من هنا أو هناك .

وقيل عنها أنها رد عفوي لهزيمة عاصفة الصحراء في حرب تحرير الكويت أو نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق .

إن إرجاع إشعال الانتفاضة لهذه الأسباب الأكيدة هو تزييف للحقائق وتسطيح للأمر، بل هو استخفاف بعظمة تلك الثورة الشعبية التي لم يشهد تاريخ العراق الحديث مثيلاً لها من حيث سمعتها وسرعة انتشارها ، ومدى استعداد الثوار للتضحية، وصمودهم الباسل أمام موجات قوات النظام التي استخدمت مختلف الأسلحة الثقيلة بما فيها صواريخ أرض - أرض وطائرات القوة الجوية وطيران الجيش .

كما إن القول أنها جاءت استجابة لتحريض خارجي ، بالإضافة إلى ما يشكله من استخفاف بالإنسان العراقي والإيحاء بأنه ساذج أو في أحسن الأحوال أنه ذو عقل انفعالي وبالإمكان التحرير به وتوريطه، فإن وقائع التاريخ تدحض ذلك ، حيث أنه خلال الحرب العراقية - الإيرانية والتي استمرت ثماني سنوات ، فإن التحريض لتغيير النظام كان مستمراً من قبل إيران، ومع ذلك لم يؤد التحريض المسند بعمل ميداني إلى عمل ما.

وللتكريس لهذا العامل أو محاولة البعض من سيء القصد على إبرازه ، جعل البعض يكيل لاتهم واللوم للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بأنه ورط العراقيين في تحريضه للانتفاضة !! وهذا الأمر مرفوض ، فلم تحدث الانتفاضة استجابة لرغبة بوش أو غيره .

أما القول أنها جاءت رداً للهزيمة في عاصفة الصحراء ، فهو كذلك أمر بجانب الحقيقة . فلو كانت كذلك لكان للجيش والقوات المسلحة أولى بالرد على الهزيمة لأنهما اللذان تجرعا للهزيمة على يد النظام الحاكم . بينما الذي حدث أن

القوات المسلحة — كمؤسسات وليس أفراد — لم تساهم في مساندة الانتفاضة بل قمعتها .

كما أنها لو كانت ردا للهزيمة لكان يفترض أن تشمل المحافظات (البيضاء) صلاح الدين — الموصل — الأنبار ، ولما اقتصررت على الشبيعة في الجنوب والوسط والكردي في الشمال ، بل أن شمولها العرب الشيعة والكردي والتركمان ، والذين يؤلفون أكثر من ٨٥ ٪ من مجموع سكان العراق ، يؤكد سمتها السياسية الواضحة، ويؤشر دلالتها العميقة للجنور، ويؤكد هويتها الوطنية الشاملة البعيدة عن الطائفية والعنصرية. وهناك أدلة ميدانية عديدة تثبت ذلك، منها ما لاقاه الفريق الركن نزار الخزرجي ومجموعة من كبار الضباط الذين كانوا معه من رعاية وحماية من قبل الثوار في الناصرية ، رغم مقاومتهم الشديدة قبل أن يقيموا بأيدي الثوار، وكان من بين الضباط الذين معه اللواء الركن محمد رضا غيثي التكريتي معاون مدير الاستخبارات العسكرية العامة الذي لم يمس بسوء وأطلق سراحه، بينما قتل زميله العقيد الركن عبد الكريم السماري وهو من أهالي العمارة (شيعي) بسبب سوء تصرفه . ومثال آخر في شمال العراق ، فإن الثوار الكردي تعاملوا معاملة طيبة وحماؤا مئات الضباط الذين وقعوا بأيديهم ، وآلاف الجنود ، وأمنوا لهم الحماية حين إطلاق سراحهم . ولكن للأسف الشديد لم تنقل الصورة الحقيقية عن الانتفاضة من قبل الأشخاص الذين كانوا بأيدي الثوار وتم إطلاق سراحهم، سواء في الشمال أو في الوسط أو الجنوب ، بل أخذوا يرددون إعلام وإشاعات للنظام حولها خوفا أو عن سوء قصد.

ومن السمات الأخرى للانتفاضة أنها ثورة ذات أهداف واضحة، وأنها ليست عفوية بمعنى المصادفة ورد الفعل ، بل جاءت بتصميم الشعب المهيئ والمستعد لها نفسيا وفكريا وسياسيا وبعيدا عن تخطيط حزب أو حركة معينة، رغم مشاركة بعض عناصر للتيارات السياسية المختلفة فيها.

وأما من يردّها إلى سبب الحصار الاقتصادي فإنه سبب ليس له قيمة ، لاسيما وأنه لم يكن مضى عليه سوى ستة شهور، فلم تظهر بعد نتائجه وأثاره بل

إن الأزمات المفتعلة في شحة المواد الغذائية خلال المبعينات كانت أكثر وطأة مما حدث خلال تلك الشهور الستة ، ولكن النظام الحاكم ، ولغرض تشويه رسالة الانتفاضة وسمعتها ، راح يكيل الشتائم للمراقبين بعد توقف الانتفاضة، جاعلا الحصار الاقتصادي هو السبب وراء الانتفاضة بقصد لطم من هدفها والانتقاص من ثوارها .

إن هذه الأسباب أوجدت فرصة سانحة، وخلقت الظروف الملائمة لها وليست وراء الانتفاضة ، بل وراءها أسباب سياسية حقيقية وأساسية ليست وليدة ظروف غزو الكويت ، رغم مرارتها واستكراها من قبل الشعب العراقي. وبسها أضاف النظام الحاكم جريمة إلى جرائمه الكبرى بحق الشعب العراقي والشعوب المجاورة .

فالساحة السياسية العراقية لم تهدأ يوما في الجنوب والوسط والشمال، حيث الحركة الكردية مستمرة في نضالها من أجل حقوقها القومية والثقافية والسياسية وكذلك الحال بالنسبة إلى غالبية المجتمع العراقي الذي يعاني الاضطهاد والعزل السياسي. إن فعاليات الشعب النضالية من أجل نيل حقوقه متواصلة، وإن كانت تعاني من التضليل والطمس الإعلامي الداخلي والخارجي . كذلك الحال بالنسبة للتركمان والأشوريين ، وإن كان صراعهم قد اتسم بنوع من السلبية ، إلا أنهم تعرضوا إلى كثير من القمع والاضطهاد والتهميش والتفتيت. وقد وجد الشعب العراقي فرصته الذهبية بعيد عاصفة الصحراء بعد انحسار الإسناد المادي والسياسي والإعلامي للنظام الحاكم من القوى الدولية والعربية .

كما كان لممارسات الأجهزة القمعية طوال العقود المنصرمة دور كبير في تأجيج الروح الثورية لدى أفراد الشعب للتسريع في تغيير النظام الحاكم. وهناك دلائل تثبت أن الانتفاضة لم تأت بدافع أي ، بل انفجرت بدوافع متأصلة وتصميم مسبوق أهمها —

١- خلال عمليات القصف الجوي للحلفاء ضد العراق كانت هناك لقاءات ومشاورات واتصالات بين شخصيات عراقية في مختلف المحافظات للتنسيق حول العمل الممكن لاغتنام الفرصة للقضاء على الدكتاتورية. وتم الاتفاق خلالها على تهيئة الرأي العام العراقي ، والعمل على خلق قاعدة شعبية للعمل الشعبي الميداني ، وذلك بتسريب أخبار بين المواطنين تفيد بأن الشعب سيفجر الانتفاضة . لقد كان الشارع العراقي مهيناً لتقبل مثل هذه المعلومات بل سبق ذلك غفوا نتيجة ما تراكم من المعاناة ، وحاجته الملحة للثورة ، لذلك اتسع الأمر حتى بات حديث الشارع والرأي العام العراقي ، ولقد جرى الثوار فائدة هذه للفتة الإعلامية من خلال ضعف مقاومة أجهزة المملطة والحزب الذين كانوا مهينين نفسياً ومعنواً للتملص والهروب من مواقعهم ، ولم يستغرق تحرير المدن من قبل الثوار إلا يوماً أو بعض يوم. وقبيل تجرير الانتفاضة بدأ الشباب الثائر تنسيق وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بانتظار لحظة البداية . ولا بد من التأكيد هنا، أن هذه الشخصيات وما تم بينها من مشاورات واتصالات لم تتحرك بإطار حزبي أو ضمن تنظيم معين، بل حركة شعبية رابطها الأساسي المسؤولية الوطنية تجاه شعبهم ووطنهم. وللأمانة التاريخية لابد من الإشارة إلى أن للإسلاميين، المنظمين وغير المنظمين ، دور في تجريبها وتوجيهها..ولكن الدور البارز والمهم هو للمستقلين من أبناء الشعب (أي غير المنظمين حزبياً).

٢- في ١٣ شباط/١٩٩١ شيع آلاف المسلمين في النجف الأشرف للعالم الكبير السيد يوسف الحكيم . وقد امتثل المشيعون هذه المناسبة لإعلان رفضهم للنظام الحاكم، فهتفوا ضد النظام، ورفعوا شعارات تندد بصدام. فتحول التشيع إلى مظاهرة كبيرة ، هي بمثابة إعلان أولي للانتفاضة وتهيئة نفسية للمواطنين، وجس نبض للنظام ، فاستغرت الأجهزة الأمنية القمعية قواها لإخمادها، فقامت بحملة اعتقالات واسعة مما حدى بالمرجع

الأعلى حينها السيد أبو القاسم الخوئي (قدس الله سره) للتدخل لدى مدير أمن النجف لإطلاق سراح المعتقلين ، فأطلق سراحهم عدا شخص واحد. وقد أشارت الكاتبة البريطانية جولي فلنت إلى هذه الحادثة في مقالها المنشور في جريدة الأوبزرفر البريطانية بتاريخ ٢٤ / شباط / ١٩٩١ وهذه الحادثة تعتبر الأولى لتصعيد الموقف^(١).

٣- يوم الخميس ٢٨ / شباط / ١٩٩١ للموافق ليلة منتصف شعبان وهي - مناسبة دينية يحتفل بها المسلمون الشيعة سنويا في مدينة كربلاء - أي قبل يومين من بدء الانتفاضة - وكاتب السطور شاهد عيان لهذه الحادثة - في عصر ذلك اليوم جاء الإمام السيد أبو القاسم الخوئي (قدس) لزيارة مرقد الإمام الحسين (عليه السلام) وأخيه العباس (عليه السلام) وما إن وصل موكب السيد الخوئي إلى قلب المدينة قرب مرقد الإمام الحسين (عليه السلام) حتى هرعت إليه الناس مهللة ومكبرة، وهائفة بالصلوات والتتديد بالنظام الحاكم . كانت الأجهزة القمعية والحزبية في ترقب وحذر، وعناصرها منتشرة ، فرأيت صبية يركضون داخلين باحة صحن الإمام العباس (عليه السلام) فأخبروا العناصر الأمنية المنتشرة بين الناس بقدم السيد الخوئي وهتاف الجماهير، فهرعت هذه العناصر خارجا إلى حيث موكب السيد الخوئي والتجمع الجماهيري الحاشد حوله، ولغرض تفريق الناس والسيطرة على الوضع الأمني ، قامت العناصر الأمنية بإطلاق للرصاص باتجاه المواطنين في الهواء، وألوصدوا أبواب الصحن . وعندما لاحظ السيد الخوئي ذلك، وحفاظا على أمن الناس ، اضطر إلى قطع زيارته والعودة إلى النجف الأشرف . وقد أحدثت هذه الحادثة بلبلة وأصبحت حديث كافة الزوار القادمين من معظم محافظات العراق . وتطور الحديث بين الناس وبشكل

(١) فائق الشيع علي - مقال في جريدة الحياة - في عددها (١٢٠٨٠) الصادر يوم ٢٢/٣/١٩٩٦.

واضح خلال تلك الليلة إلى التساؤل عن توقيت الانتفاضة، أي أن مدار الأحاديث كان حول متى سيتم إشعال الانتفاضة، بمعنى أن حدوثها أمر مفروغ منه، وأن المواطنين معيّن ومهيّئين نفسياً لها منذ الأيام الأولى للحرب الجوية . وتعتبر هذه الحادثة الخطوة الثانية الأهم لتصعيد الموقف، وهي بمثابة رسالة إنذار أولية لأبناء الشعب للتعبئة للحركة.

٤- في فجر اليوم الأول من آذار ١٩٩١ وثب الثوار في سوق الشيوخ في محافظة الناصرية لتحرير مدنهم ومناطقهم . و في نفس وقت إطلاق رصاصات البدء في البصرة ، وليس مهماً من سبق من ... سواءاً رصاصات البدء أم صولة الرجال في أهوار سوق الشيوخ ، فالمسبق لهم جميعاً .

٥- السرعة في توسعها كالنار في الهشيم ، ففي نفس اليوم انطلقت الانتفاضة في محافظتي البصرة والناصرية تلتها العمارة والنجف وكربلاء وبابل، ثم الديوانية والساوة والكويت وبعض مناطق محافظتي بغداد وديالى. وبعد مدة انطلقت في المحافظات الشمالية الإسلامية وأربيل ودهوك وكركوك . إن سرعتها وشمولها لمعظم مناطق العراق لا يمكن أن تتم استجابة لرصاصات من جندي مجهول أصاب إحدى صرور الطاغية، بل إنها دلالة أكيدة على أنها متصلة في عقل وضمير الشعب ويتسابق مسبق بمستوى معين وحسب الظروف المتاحة آنذاك.

٦- بروز قيادات منذ اليوم الأول، وإن بقيت على مستوى المحافظات (على الأغلب) نتيجة للظروف الأمنية البالغة الصعوبة للفترة التي سبقتها، والظروف الإدارية والمواصلات السيئة نتيجة ظروف الحرب وأثارها . ورغم ذلك، كانت قيادات محافظات الفرات الأوسط (بابل وكربلاء والنجف والديوانية والساوة) في أفضل حالات التنسيق والتعاون والإسناد، حيث كنت أحد أعضائها، بل وطورنا الأمر إلى توحيد القيادة لمحافظة بابل والديوانية . وقد روجت السلطة الحاكمة وادعت عبر

وسائل إعلامها، بعد قمع الانتفاضة وإعادة سيطرتها على مناطق الجنوب والوسط، بأن القائمين بالانتفاضة هم من تكرات المجتمع وليس لهم وزن اجتماعي ، وهو أمر تحضنه الوقائع في جميع المحافظات المثارة، حيث كانت الرموز الاجتماعية وفي مقدمتها علماء الدين وشيوخ العشائر، والمثقفين والعسكريين ، وكذلك بعض الرموز السياسية، في طليعة قيادة الانتفاضة، وكان الشباب الواعي وبقيّة أبناء الشعب في تلك المحافظات هم مادتها ورجالها الأبطال ، فعلى مستوى القيادة للرئيسية كان السيد الخوئي (قنس) ومجموعة من العلماء والوجهاء على رأسها، وكذلك في محافظات الجنوب والفرات الأوسط كان شيوخ العشائر والعسكريون والمثقفون في قمة قيادة تلك المحافظات ، أما في المحافظات الشمالية فكانت للرموز السياسية والاجتماعية في طليعة قيادتها^(١).

ولغرض تشويه سمعة الانتفاضة والانتفاص من وطنيتها، قامت أجهزة إعلام النظام الحاكم بحملة إعلامية ضدها وضد ثوارها ، وفي شهر نيسان عام ١٩٩١ نشرت عدة مقالات صحفية في صحف النظام تخدم ذلك الهدف، من ضمنها مقال يعبر عن رأي السلطة ويزعم أن أسباب الانتفاضة تنحصر في ثلاثة :
أ- أعداد من المتضررين من إجراءات انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ عبر ثلاث وعشرين سنة .

(١) على سبيل المثال لا الحصر : في محافظة بابل كان في مقدمة الثوار شخصيات اجتماعية مرموقة وعوائل معروفة مثل عائلة آل وتوت التي كان لها دور بارز فيها وقامت تضمينات في سبيل ذلك في مقدمتهم الشهيد البطل المقدم الركن جعفر هادي وتوت (كان أحد أعضاء قيادة المحافظة) والشهيد البطل حيدر جواد وتوت . وفي محافظة الديوانية كان في مقدمة قيادتها شيوخ العشائر والضباط منهم الشيخ حسين علي لشعلان شيخ قبيلة الخزاعل والشهيد البطل الشيخ كاظم عبد علي آل دله من شيوخ قبيلة الجبور والشيخ جليل الجبارة والشيخ حسين آل رباط وهما من شيوخ قبيلة بني عارض والمعيد توفيق اليسري والمسيد الركن عبد الأمير عيسى والمسيد نجاح موجد لشعلان .

ب- وجود عملاء للأجنبي (إيران) .

ج- ضعف ظرفي السلطة.

وقد جاءت هذه الأسباب ضمن سلسلة مقالات صحفية في جريدة الثورة للناطق بلسان حزب للبعث الحاكم نشرت في شهر نيسان ٩١ ، أي بعد الانتفاضة ، وقيل في وقتها أنها كتبت من قبل صدام (وهو الأرجح) لأنها تمثل حقيقة توجهات السلطة الحاكمة وفهمها للأمور والأحداث وتحليلها ونهجها خلال سني حكمها ، وفيها من النقد الجارح والتفريع والتهم لأبناء الشعب ووصمهم بأسوأ النعوت والأوصاف ، مما لا يتمكن أي مسؤول أو صحفي من التجرد على كتابتها إلا صدام أو بموافقة وإملاء ملاحظاته الشخصية ، ولدى مناقشة تلك الأسباب المزعومة من قبل السلطة الحاكمة ، نرى أن السبب الأول أعلاه هو فعلا من الأسباب الحقيقية للانتفاضة . فإذا كانت أعداد المتضررين غالبية أبناء الشعب ، وهم ثوار الانتفاضة التي شملت (١٤) محافظة من أصل (١٨) محافظة عراقية ، معنى ذلك أن مسيرة الانقلاب خلال ٢٣ ثلاث وعشرين سنة هي خارج إرادة الشعب ولا تمثلهم ، أي أنها فاشلة في قيادة البلاد سياسيا واقتصاديا ولجتماعيا وعسكريا ، ومقصرة في إرضائهم وكسبهم .

أما السبب الثاني فليس له أي دليل ولا أثر ، وحتى القوى الدولية التي روجت لذلك عادت وتراجعت ، ففي الخامس من آذار/١٩٩١ صرح مسؤول عسكري أمريكي لصحيفة الحياة قائلا : (إن المسؤولين الأمريكيين اعتقدوا للوهلة الأولى أن القيادة الشيعية في إيران تقف وراء هذه الاضطرابات لكنه أصبح واضحا الآن أن الإيرانيين لا علاقة لهم بالأمر).

وفي نفس اليوم صرحت الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارغريت تاتويلر قائلة : (ليس لدى الحكومة الأمريكية معلومات تؤكد أن إيران تلعب دورا في الاضطرابات الحالية). وفي ٦ / آذار/١٩٩١ صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر قائلا (ليس هناك أي دليل على دعم نشط من جانب إيران للاضطرابات في العراق). إضافة إلى ما نوهنا عنه آنفا من سعة

وشمولية الانتفاضة وحضورنا الميداني خلالها يؤكد عدم وجود أي قوى أجنبية في أية مرحلة من المراحل، بل إن الكثير من العراقيين المتواجدين على أرض الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، تهجيراً أو هجرة من بطش النظام الحاكم ، لم تتح لهم فرصة المساهمة في الانتفاضة، كما أكد لي ذلك عدد كبير منهم . نعم لقد كانت هناك تغطية إعلامية لأحداث الانتفاضة في وسائل الإعلام الإيرانية ، وكانت هناك بعض التصريحات لكبار المسؤولين في الدولة المساندة لحقوق الشعب العراقي.

وأما السبب الثالث فإنه ليس سببا بل ظرفا وفرصة ملائمة لتفجير الانتفاضة ضد سلطة من أعتى السلطات القمعية في العالم . ونرى أن أهم أسباب الانتفاضة الشعبية هي السياسة المنحرفة للسلطة الحاكمة والتي أدت إلى إنكفاء روح الثورة لدى أبناء الشعب، ويمكن إجمالها في الممارسات التالية :

- عدم مشاركة أبناء الشعب في إدارة البلاد بشكل مباشر أو غير مباشر .
- تقييد إرادة الشعب لاسيما في القرارات الأساسية للدولة كشن الحروب وإيقافها، وإبرام أو إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية لاسيما التي تتعلق بالأمن الوطني والسيادة الوطنية والاقتصاد الوطني .
- القمع والعنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان إلى مستوى لم تصله أية سلطة سابقة .
- السياسة العنصرية والطائفية والإقليمية والعشائرية المقينة التي انتهجتها السلطة الحاكمة إزاء أبناء الشعب العراقي المتعدد الأعراق والطوائف والأديان .
- استمرار الظروف الاستثنائية للبلاد وغياب الحريات والديمقراطية، واستمرار العمل وفق الدستور المؤقت، ومصادرة الحقوق الأساسية للمواطن كحق الحياة وحق التعبير، وحق المعتقد، وحق للتجنس، وحق السكن

• إشغال الحروب مع الدول المجاورة وإشغال الشعب بها ، مما أثر عليه سلبا وعلى كل الأصعدة ، وما ترتب عليها من الأعداد الهائلة من القتلى والمفقودين والأسرى والموقوفين ، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعلمية .

• إهمال النواحي الخدمية الخاصة بالمواطنين .

• انتهاك أمن المواطن وحياته الشخصية ومعتقداته وممتلكاته ومقدماته .

• انهيار الوضع الاقتصادي وترديه رغم أن العراق من البلدان الغنية بالثروات وذلك لتورط العراق في حروب لا طائل منها ، وتبديد ثرواته في مشاريع التصنيع العسكري الفاشلة ومتطلبات الأجهزة القمعية والنهب والميلب لموارد البلاد على يد العصابة الحاكمة.

• الاخفاقات المتتالية على مستوى السياسة الخارجية .

• شعور المواطن العراقي بأن العراق أصبح سجنًا كبيرًا نتيجة للإرهاب والخوف، وأن حياته وممتلكاته مهددة دائمًا ، حتى بات لا يشعر بمواطنته وانتمائه الوطني، وأصبحت هناك درجات للمواطنة ، يتم التعامل بها مع معظم أهل البلاد على أنهم رعايا وليسوا مواطنين ، ويتم نزع المواطنة والجنسية منهم لأتفه الأسباب ويقذف بهم خارج الحدود.

انتفاضة شعبية.....ومجازر عام ١٩٩١

اندلعت الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ في أغلب محافظات العراق بهدف إسقاط نظام صدام الجائر والذي فرط بمقدرات البلاد والعباد ، وكانت استفتاءا شعبيا صارخا لرفض الدكتاتورية المتسلطة عليه، واست هنا بمعرض الحديث عن الانتفاضة، بل الإشارة إلى المجازر التي اقترفتها الأجهزة الأمنية وبعض القطاعات العسكرية بحق المواطنين. وعندما أرادت الكتابة عن المجازر الجماعية التي حدثت أثناء الانتفاضة ، وبعد أن أعاد النظام سيطرته على المحافظات الثائرة في الشمال

والجنوب ، أصبت بالحيرة ، فلا أدري من أين أبدأ وإلى أين ألتفت،وماذا أصف ؟
وإلى أين سأنتهي ؟؟.. لقد استبيح العراق من شماله إلى جنوبه مدة أكثر من
شهرين، فلا قانون يحمي ، ولا رادع يصون . وقد تم توزيع الوطن إلى حصص
لكل مجرم مشهود له بالجريمة حصة محددة . فمثلا الجزائر طه الجزراوي حصته
محافظات بابل والنجف الأشرف، وحسين كامل حصته محافظة كربلاء ، ومحمد
حمزة حصته الناصرية ، وعلي حسن التكريتي حصته البصرة ، وعزة الدوري
حصته كركوك وأربيل والسليمانية . وبدأ الحصاد الأحمر الذي لا يستثني الطفل
ولا المرأة ولا الشيخ ولا الشاب ، فحصد المجرمون الأخضر واليابس، ومن
يحصد أوفر ثمنال وساما أرفع، واستمر السباق القتيء فكانت حصيلته عشرات
الآلاف من القتلى ومثلها من التكنلي والأيتام وعشرات الآلاف من البيوت المدمرة .
لقد أوغل المجرمون في جرمهم حتى الأنفان ، ولم يرتووا من القتل والهدم حتى
طالت جرائمهم العتبات للمقنعة لمرافد الأئمة الأطهار .

ولنورد مثلا عما حدث في محافظة بابل ، حيث كان المدعو الفريق الركن
طالع رحيم الدوري حاكمها العسكري في حينها، لقد فعل هذا المجرم ما لم يفعله
غزاة التتر . كان جنوده يجمعون الشباب من بيوتهم ومن الشوارع ، وكلما تجمع
عدد يزيد على العشرين أو الثلاثين يتم إعدامهم جماعيا وفي الشوارع وبدون
توجيه أية تهمة أو أي استفسار . ويتكرر هذا المشهد أكثر من عشر مرات يوميا
.وفي معسكر المحاويل (حوالي ٢٥ كم شمال مدينة الحلة) ، الذي استخدم كمعتقل
كبير في تلك الفترة ، جمع الآلاف من الشيوخ والشباب ، وتعرضوا إلى شتى
أنواع التعذيب الجسدي والنفسي . وقد ذكر أحد الذين اعتقلوا فيه وكتب له الحياة ،
حيث استطاع الهروب من العراق ، ذكر حادثه مروعة شاهدها بأمر عينه يقول :—
إن الإعدامات الجماعية اليومية كانت بلا انقطاع وبدون محاكمة أو تحقيق،
بل تجري صباح كل يوم حينما يأتي الحراس ومعهم قائمة أسماءمحيث يتم عزلهم
وإخراجهم ومن ثم إعدامهم .

وفي أحد الأيام أخرجوا شقيقين مقيدتين بالسلاسل خارج قاعة الاعتقال ثم ربطوا أحدهما إلى شباك إحدى اللبائيات ووضعوا الثاني بجانب السياج السلكي (BRC) على بعد بضعة أمتار من شقيقه ، بعد ذلك جلب أحدهم صفيحة بنزين وسكبها عليه ثم أضرموا النار فيه، وشقيقه المكبل ينظر إلى هذا المشهد المأساوي. فالتهمته النار تماماً وتحول إلى كومة فحم ، بعدها أعيد شقيقه إلى معتقله وهو في حالة هستيرية يرثى لها . ومن المؤكد أن هناك الكثير من مثل هذه الحوادث وأبشع منها حدثت في المحاويل والرضوانية وكريلاء وكركوك والناصرية والنجف والعمارة والبصرة و خانقين والديوانية والسماوة والسليمانية . ومن الجدير بالذكر أن مجازر عام ١٩٩١ شاركت فيها جميع الأجهزة الأمنية (الأمن العامة - المخابرات العامة - الأمن - الاستخبارات العامة - الأمن الخاص) وبعض أعضاء الحزب الحاكم وقيادات الحرس الخاص والحرس الجمهوري وبعض العناصر في الجيش .

مجزرة الرضوانية

معتقل الرضوانية هو عبارة عن سقائف كبيرة تتسع لآلاف من البشر ، و قد ضم هذا المعتقل عشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء، و يشرف عليه جهاز الأمن الخاص أي (قصي صدام) ومعه (حسين كامل وصدام كامل) وجلاوزتهم. يقول المواطن (عمار) الذي خرج من المعتقل بعاهة مستديمة: "إن الرضوانية كانت فعلاً مجزرة وليست معتقلاً، إن العقل ليعجز عن وصف ما يجري داخله كل لحظة وكل دقيقة، ليس من أساليب التعذيب وأنواعه وهساوته وغرابته فهذا أصبح شيئاً مألوفاً، بل للغريب والمفزع هو أنواع الموت الذي ذاقه الناس، والبشاعة في أساليب القتل التي لا يتحملها عقل إنساني، حيث أصبح للتمني للناس هو نوع الميتة وأسلوبها " . ويستمر عمار في سرد القصص المؤلمة :

بين الحين والآخر وبشكل يومي يأتي أحد (المجرمين الثلاثة أعلاه)، ويجعل المعتقلين صفوفًا ، ثم تبدأ المشاهد التي لا تخطر على بال أي مخرج لأفلام الرعب، فمنهم من يقتل برصاص المسدس ومنهم برصاص البندقية ، وآخرين يتم تهشيم رؤوسهم بالهراوات ، ومجموعة يتم سحقهم تحت البراميل المملوءة بالزفت الحار جدا، وآخرين يتم حرقهم بالنزين، وآخرين يجبرون على شرب البنزين ومن ثم يطلق للرصاص عليهم فينفجرون ، وآخر يؤمر بفتح فمه فيدخلون فوهة سبطانة المسدس فيه ويطلقون رصاصة تفجر دماغه ، وآخرين يتم سحقهم تحت الحادلات (آلة لتسوية وتقوية الطرق)، ومجاميع يتم حفر حفرة كبيرة بواسطة الشفلات ويطمرون فيها أحياء، وتطول القائمة بأساليب مبتكرة ومتطورة من مبتكرات (معهد الأمن التقني) ..لإذقة العراقيين أنواع الموت الزؤام في عصر صدام ، هذه المشاهد تتكرر يوميا وقد تكون أكثر من مرة في اليوم الواحد . إنها ليست كمجازر البهائم ، فتلك لها طريقة واحدة للذبح أو للنحر، ولهذه طرق شتى ، لا تعد ولا تحصى .

قلع العيون !!

روى أحد ضحايا الرضوانية والذي قدر له النجاة من تلك المجزرة ما يلي:
 عندما نقلونا بباصات من للناصرية إلى بغداد - للرضوانية ..
 وكنا حوالي (٣٠٠) معتقل من المشاركين في أحداث الانتفاضة في آذار/ ١٩٩١ ، وعند إدخالنا معسكر الرضوانية ..بقاعات فارغة .. كل مجموعة عندما تدخل يتم استقبالها من قبل جماعة الحرس الخاص ..بالضرب بالكيبلات وأعقاب البنادق.... دخل علينا ضابط من الحرس الخاص....

خاطبنا قائلا:

(كوليد ..شيعه.. تريدون حكم.. عبالكم صدام ماعتو عمام
(١)...) و بدأ بقطع عيون أربعة معارضين انتخبهم عشواتيا ..وكان القلع يتم
بالضرب بأخمص البندقية على الصدغ فيؤدي إلى بروز العين إلى الأمام!!!

ضحايا مجازر عام ١٩٩١

ليس هناك إحصاء دقيق لضحايا مجازر عام ١٩٩١ ، ولكن يمكن تخمينها
بمئات الآلاف من المواطنين العراقيين ، وبأنت العوائل العراقية في المحافظات
الناثرة لا تخلو من قتل أو معدوم أو مفقود أو معاق أو مسجون أو مشردا
مهجر .

إعدام مجموعة من القادة على هامش الانتفاضة

بعد حرب الخليج الثانية ، وأثناء أحداث الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ ،
تم تنفيذ حكم الإعدام بمجموعة من قادة فرق الجيش العراقي وكبار الضباط وهم
كل من:

اللواء (قوات خاصة) الركن بارق عبدالله الحاج حنطة الزبيدي /قيادة قوات
الخليج واللواء (قوات خاصة) للركن عصمت صابر عمر /قيادة قوات الخليج .
والعميد الركن كامل صالح الحمداني قائد فرقة المشاة ٤٢ .

والعميد الركن إبراهيم نجم السياب قائد فرقة المشاة ٣٥ .

والعميد الركن غازي جاسم الغراني قائد فرقة المشاة ٣٦ .

والعميد الركن محمد حسن ونوت قائد الجيش الشعبي في محافظة بابل .

(١) كوليد – قولين، عبالكم – حسبتم، ماعتو عمام – ليس لديه عشرة.

وجميع هؤلاء الضباط هم من المشهود لهم بالكفاءة والشجاعة والوطنية وحبهم واعتزازهم بشعبهم وجيشهم الليالي، واعتدادهم بأنفسهم ، وهم ينتسبون إلى عوائل كريمة وأصول عريقة، وهذه للخصال الحميدة تجعلهم ضمن دائرة الشك بعدم ولائهم لرأس النظام، لذلك وجهت لهم التهمة الجاهزة (الخيانة والتخاذل) وهم أبعد ما يكونون عن مثل هذه التهم، بل كانوا ضابطا أحرارا، يحبون بلادهم وشعبهم وجيشهم، ومن يكن بهذه المواصفات فمن المؤكد أنه لا يقبل ولا يرضى عما جرى من دمار للعراق يعرف الجميع أن سببه الأساسي هو رأس النظام .

دور الحرس الجمهوري في قمع الانتفاضة

قامت قوات الحرس الجمهوري بالدور الأساسي في اجتياح المدن العراقية ، في الجنوب والفرات الأوسط وفي شمال العراق ، التي انتفضت لإسقاط النظام الحاكم ، وهذه القوات تشكل العمود الفقري لقوة النظام حيث كانت خسائرها في "عاصفة الصحراء " قليلة نسبة إلى خسائر الجيش ، لذلك كانت شبه متكاملة أعدادا وتسليحا . وقد استباحات المحافظات العراقية، فقتلت وهدمت واعتقلت ونهبت، وفعلت ما لا يفعله أي جيش أجنبي محتل .

وخلال الانتفاضة الشعبية دارت معارك طاحنة بين الشعب الثائر ، الذي لا يملك سوى عزيمته وإرادته الصلبة ، وبين قوات الحرس الجمهوري التي تمتلك مختلف الأسلحة الثقيلة بما فيها صواريخ أرض - أرض، والدبابات والمدفعية تسندها الطائرات السمتية . واستخدمت أساليب لاإنسانية ولا تتم عن شهامة ، منها استخدام المواطنين كدروع بشرية ، كما في عمليات الهجوم على المدن الكبيرة لاسيما كربلاء والنجف والبصرة وكركوك وأربيل ، وقدم إرهاب النساء والأطفال والشيوخ والشبان، للنازحين من جراء القصف الكثيف لمدنهم ، على سطوح الدبابات والمدرعات ، ثم تتقدم التشكيلات العسكرية باتجاه المدن لاحتلالها، لغرض منع الثوار من توجيه بنادقهم صوب القوة المهاجمة ، لأن الخسائر ستكون

من هؤلاء المواطنين. فهل حصل مثل هذا السلوك في الحروب الدولية برعايا أو
أسرى الدولة الخصم ؟!

لقد عاثوا فسادا وتخريبا ونهباً في معظم مدن العراق شمالا وجنوبا ووسطا،
فالإعدامات الجماعية بالشباب ليس لها حدود ، وتهديم البيوت على ساكنيها،
وانتهاك حرمة الأماكن الدينية ، كالمساجد والمباني المقدسة ، والاعتقالات
والتعذيب والنهب والاعتداء على العوائل و..... الخ .

وشهانتني على ذلك : في محافظة بابل ، حيث كنت أجد رجال الانتفاضة
فيها، تعرضنا لعدة هجمات مدرعة مسندة بالمدفعية والطائرات المروحية ، لا سيما
مدينة الحلة مركز المحافظة، ووصلت هذه القوات قصف المناطق الأهلة بالسكان
عشوائيا فقتلت من المدنيين أعدادا كبيرة، أغلب تلك التشكيلات كانت من تشكيلات
الحرس الجمهوري، وبعد قتال عنيف استمر ستة أيام ، استباحت هذه التشكيلات
المدينة ، فأعدمت للكثير من المواطنين وبشكل جماعي في الشوارع والمساحات
العامة ، إضافة إلى تهديم البيوت والنهب والاعتداء والاعتقال ، وتعرضت بعد
حين مدينة القاسم (٣٥ كم جنوب شرق مدينة الحلة) إلى عمليات مشابهة .

وفي زمان ومكان آخرين ، وقبل شروق الشمس من صبيحة يوم من أيام
أواخر شهر آذار ١٩٩١، وصلت قوة مشاة من قوات الحرس الجمهوري إلى
إحدى قرى محافظة القادسية، وبعد انفتاحها لتأخذ تشكيل المعركة، انهمر
الرصاص عشوائيا باتجاه بيوت القرية المتناثرة ومزارعها ، دون أي تفريق بين
طفل وشيخ وامرأة وبين شجرة وفرع . اضطر الشباب لترك القرية والانسحاب
وكنتم معهم ، حيث لا جدوى من المقاومة، فلا مقارنة بين القوتين ،خاصة في
ضوء الاختلاف الواسع والمؤثر في القوات والمعدات ، إضافة إلى أنها مستؤدى
إلى تدمير القرية ومن فيها من قبل تلك القوة ، لا سيما وقد كانت قوة مدرعة
تزحف من اتجاه آخر تنتظر من يهرب . كما إن طائرات سميّة تحوم في الأجواء
لتنقض بين فترة وأخرى على قرائسها قتل أو صيدا. وفي الدقائق الأولى وعلى
مقربة من خط الشروع أصيب شاب _كان يعمل في مزرعته_ برصاصة جندي ،

سقط الشاب في ساقية ماء لسقي المزروعات فسقاها بدمه البريء ، وصل (جنود القائد) إليه وهو ينزف دما لإصابته الشديدة ، فلم يكتفوا بذلك بل أشبعوه ركلا وضربا بأعقاب البنادق والأحذية، ثم حملوه ورموه في حوض سيارة عسكرية مكشوفة عرضة للشمس وبقي ينزف دما طيلة النهار حتى فارق الحياة !

واستمرت المطاردة والصيد وتفتيش البيوت والتكيل بساكنيها من الشيوخ والنساء ، هذا مثال بسيط في قرية نائية على أطراف أهوار القاسمية ، فما بالك ما حدث في مدن كبيرة قامت بمقاومة جريئة وبطولات نادرة كما في كربلاء والتجف والحلة والناصرية والعمارة والبصرة وكركوك والسليمانية وأربيل وغيرها .

ولا بد من التنويه هنا أن تشكيلات الحرس الجمهوري كانت تضم بعض العناصر الوطنية والمخلصة ، بل إن البعض منها رفض تنفيذ الأوامر الصادرة إليه لضرب أبناء الشعب المنتفضين كما حدث في قوات الفلوة ، عندما صدرت لهم الأوامر لضرب مدينة كربلاء ورفض عدد من الضباط والجنود الأمر ثم هربوا خارج العراق والتحقوا بصفوف المعارضة وعلى إثرها ألغيت هذه الفرقة .

وفي قصة مأساوية يرويها شيخ ممن من أهالي محافظة البصرة إلى رئيس أركان الفرقة المدرعة السادسة العميد الركن نجيب الصالحي بعيد أحداث الانتفاضة، يقول ذلك الشيخ المسكين :

عند دخول قوات الحرس الجمهوري لمنطقة النشوة قاموا بقتل ورمي كل من يرويه في الطرقات والشوارع وبشكل عشوائي ، ومن ضمن هؤلاء ولدي الوحيد، حيث أطلقوا النار عليه من بعد فأردوه قتيلًا أمام عيني وعين شقيقته الصبية، فسارعت لانتشال جثته ودفنها ، فمضيت الجنود مع السباب والتهديد، وقالوا إن الأوامر تنص على ترك هؤلاء في العراق لنتشج جثثهم للكلاب السائبة . فرجعت مغموما إلى داري ، وبقينا نراقب جثة ولدي عن بعد ، وفجلا جاءت الكلاب ونهشت جثته فلم أتمالك نفسي لتحمل هذا المشهد ، وقررنا أنا وابنتي الصغيرة التسلل إلى جثة ولدي خلصة لحفر الأرض بأيدينا سرا ، وفعلنا ثم ذلك

وواريناه للتراب في مكانه . وبعد أيام عديدة طلبت من عناصر الأمن في القرية الموافقة على نقله إلى مقبرة الدير فلم يوافقوا .

وفي مدينة النجف قامت قوات الحرس الجمهوري بإذاعة نداءات من خلال مكبرات الصوت في المساجد ، يطلبون فيها من الشباب للتوجه إلى فندق السلام (للكانن في أحد أطراف المدينة) لسلامة حياتهم ، لأن القوات ستقوم بتفتيش وتمشيط المدينة من (الفوغائيين !!) ، وتجمع في الفندق ما يزيد على أربعمئة شاب استجابة لتلك النداءات ، بعدها صدرت الأوامر بإطلاق الرصاص وقنابل المدافع باتجاه الفندق لقتل جميع من فيه ، ونقلت جثثهم فيما بعد إلى مقابر جماعية في ضواحي المدينة .

وفي الناصرية قامت قوات الحرس الجمهوري بإعدام مئات الشباب بدون أي تحقيق أو محاكمة ، وكما يروي ذلك أحد ضباط الاستخبارات في الفيلق الرابع آنذاك كشاهد عيان .

وفي الكوت والديوانية والساوة وأربيل والسليمانية ودهوك ممارسات مماثلة من القتل والتشريد والاعتقال وتهديم البيوت .

دور الحرس الجمهوري الخاص

وهو رديف الحرس الجمهوري ، لكنه أشد وطأة وأكثر قساوة وعنفًا نتيجة لطبيعة مهماته وواجباته القمعية وطبيعة المعايير التي بموجبها يتم اختيار القادة والضباط والجنود ، لاسيما معايير الولاء المطلق والانتماء العائلي والمناطق لهم . وقد كان الحرس الخاص متكاملًا ، ولم يتعرض إلى أية خسائر نتيجة حرب عاصفة الصحراء ولديه الاستعداد النفسي والتدريب والتسليحي لقمع أبناء الشعب ، ولقد قام بهذا الدور اللاوطني واللاإنساني بأكثر خسة وجريمة وبشاعة بما لم تقم بها أي عصابة بدائية قبله ، حيث التفنن في القتل والتعذيب وتهديم البيوت والاعتقال ، وقام بجميع الممارسات التي ذكرت في ما يخص الحرس الجمهوري ، لكن بأكثر فظاعة وقسوة .

وقد قام قاداته بالكثير من الجرائم ، أمثال كمال مصطفى التكريتي الذي أسر جلاوزته بالقبض على أحد الثوار في الناصرية وتقطيعه إلى قطعتين كل قطعة تحمل في عجلة بهذا الأمر ظهر في فلم فيديو وثائقي مسجل بالصورة والصوت ، وقد عرضت منه مشاهد تلفزيونية ، كما تلذذ قاداته بالقتل الجماعي في الساحات والشوارع وبمسماتهم للشخصية لمواطنين مكتوفي الأيدي والضرب بأعقاب البنادق وبالأرجل تعبيراً عن الحق الأعمى والتخلف المقيت مما يعطيك صورة واضحة عن هؤلاء بأنهم لا يمتون بصلة لما يسمى قلة دولة في القرن العشوين ، بل هم رجال عصابة بدائية لا يتولون عن استخدام أيديهم وأرجلهم أسوة بمصائب الفايات وحيواناتها المفترسة.

ومن الممارسات الإرهابية لقوات الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص ، ولنشر الرعب والإرهاب بين المواطنين ، قيامهم بتنفيذ الإعدامات الجماعية بالمواطنين في شوارع المدن الكبيرة كالبصرة والناصرية وكربلاء والعمارة وغيرها ثم يتم توزيع الجثث على مدخل الشوارع وفي الساحات العامة ومفارق الطرق ، وتترك لعدة أيام . إن دور قوات الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص في قمع وإحباط انتفاضة الشعب العراقي في آذار ١٩٩١ بذكرنا بما قام به الجيش في الثلاثينات ، لاسيما منها عامي ١٩٣٣ - ١٩٣٦ في استباحة المدن العراقية في الشمال والجنوب ، لكنها عام ١٩٩١ كانت أكثر شمولية وعنفًا وقساوة ، وهذا للأسف الشديد جانب معتم في سجل تاريخ القوات المسلحة العراقية منذ تأسيسها ولحد الآن ، حيث عانى منها الشعب العراقي ما لم يعانيه من جيوش المحتلين ، وعلى تلك القوات مسؤولية كبيرة أمام الشعب ، بأن تسعى لعمل وطني مشرف لصالح المواطنين لتمحو بعض سيئاتها ، وترجع مسيرتها لتتأى بنفسها عن مواجهة أبناء الشعب ، ولتتأمل نفسها ، وكذلك بالنسبة للجيش الذي وضع في ملزق لا يحسد عليه ، فأصبح جنراته تبعاً لجنرالات من ذينة مزيفة يتبجح بها صدام وعزت الدوري وعلي حسن التكريتي وعبد حمود التكريتي وحسين كامل التكريتي.....الخ.

دور جهاز الأمن الخاص

كان الدور الأساسي لجهاز الأمن الخاص هو الإشراف على معتقل الرضوانية (سبي الصيت) الذي يعج بالآلاف المواطنين ، فكان الموت حينه على أنواع وأشكال ، من الجماعي والفردى ، نهارا وليلا ، بالرصاص وبوسائل أخرى ، ناهيك عن التعذيب الوحشي .

كما قام بعمليات المداومة لبيوت المواطنين للاعتقالات وبث الخوف والرعب ، ومراقبة المواطنين والأجهزة الرسمية ونقل المعلومات .

دور المخابرات العامة

للمخابرات العامة أدوار عديدة في إحباط وقمع الانتفاضة . فخلال الانتفاضة كانت عناصرها منسومة بين الثوار لإحداث أعمال القوضى وحرق الدوائر الحكومية كاللجنيد والأحوال المدنية والمحاكم ، والاعتداء على المواطنين باسم الثوار لتسويه سمعة الانتفاضة وقادتها ، وقياسها ببعض الأعمال الطائفية مثل بث الدعايات والإشاعات ، كما حصل في بعض المحافظات مثلا بث خبر مقتل صدام حسين ، أو قتل عدي صدام ، أو قتل علي حسن المجيد ، لإحداث بعض القوضى في صفوف الثوار ولاستنزاف الأعداء وذلك بإطلاق الرصاص لبتهاجا بهذا الخبر ، أو إيصال معلومة إلى قيادة الانتفاضة في منطقة ما باعتبارها صادرة من قيادة الانتفاضة العليا وهي في الحقيقة لخدمة أغراض السلطة.

لقد حصل معي هذا الأمر شخصا ، إذ جاعتي معلومة تغيد " بأن طائرة سميت ستر من أجواكم نرجو عدم الرمي عليها لأنها تنقل أشخاص من قادة الانتفاضة " وفعلنا مرت الطائرة متجهة إلى الجنوب ، و بعد فترة حوالي أربعين دقيقة عادت الطائرة متجهة نحو الشمال ، ثم جاعتنا الأخبار بأنها قامت بقصف الثوار في مدينة اللطيمة التابعة لمحافظة بابل وقتلت وأصابت بعضهم .

وفي حادثة أخرى وفي أحد الأيام ، عندما كنت في مدينة الديوانية للقاء قلدة الانتفاضة في المحافظة لغرض التنسيق والتعاون ، وعند عودتي تابعتني سيارة صالون و فيها شخصان وفي الطريق طلبا منا تزويدهم بالوقود مرتين عند مدينة السنية وأخرى في مدينة الطليعة، مما أثار لدي للشك وعدم الاطمئنان بهما . وعند متابعة طريقي إلى مدينة القاسم وجلوسي في المقر جاء الشخصان ليستأذنا للدخول ، فقام الحراس بتفتيشهما فوجدوا بحوزتهما رمانات يدوية جاهزة للعمل وعند التدقيق وجدت بحوزتهما وثائق تثبت ارتباطهما بالمخابرات، وبعد التحقيق اعترفا بذلك . وكانا يتحيان الفرصة المناسبة للاعتقال إضافة إلى حصولهم على المعلومات.

لقد قامت عناصر المخابرات خلال تلك المرحلة بأهم وأخطر الأدوار التي حالت دون تحقيق هدف الانتفاضة الشعبية الكبرى بإسقاط النظام . ثم قامت بأدوار الاعتقالات الواسعة والإعدامات والتعذيب ونشر الرعب والإرهاب بين المواطنين.

ففي المحافظات تقوم ، إلى جانب الأجهزة القمعية الأخرى ، بإلقاء القبض على المواطنين واعتقالهم في سجونهم بشكل جماعي ، فمثلا في البصرة كانت المخابرات تشرف على السجن المخصص للثوار ، ففي كل قاعة هناك ٢٠٠ - ٢٥٠ معتقل في ظروف قاسية وتعذيب وحشي ، بالإضافة إلى سوء التغذية ورداءة الحالة الصحية ، حيث خصص حمامان لكل ٢٠٠ معتقل وعليهم قضاء حاجتهم جميعا خلال خمسة دقائق !!

وقد تعرضوا لأشد أنواع التعذيب الجسدي ، وبضمنهم شخصين مصابين عقليا تعرضا لأشد التعذيب لاتهامها بأنهما من فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية .

وفي منطقة معهد البتروكيماويات تم إعدام عدد من المواطنين، بضمنهم بعض الأشخاص الذين لم يتحملوا شدة التعذيب فاعترفوا على الآخرين . وكان الدفن بمقابر جماعية بعضها في ساحة سعد في البصرة.

هذه المشاهد وأكثر منها حدثت في جميع المدن العراقية الشائرة للتسي استباحتها قوت النظام في الشمال والجنوب والوسط .

ومن الملاحظ أن عناصر المخابرات لم يسجل عليها أنها قاومت الثوار، أو الدخول معها بمعارك مسلحة خلال انطلاق الانتفاضة بل كان أسلوبها للتخلص من المواجهة، وتخليص عناصرها، والهروب من المناطق المحررة من قبل الثوار مع الاحتفاظ بالعناصر غير المكشوفة ، لاسيما الوكلاء ، بالتواجد في داخل تلك المناطق للمراقبة، وجمع المعلومات، وبث الإشاعات والاختلاط مع الثوار لتلك الأغراض.

دور الأمن العامة

خلال الانتفاضة كان لعناصر الأمن دور كبير في مواجهة أبناء الشعب سواء من خلال القتال المباشر، أو رصد تحركات المواطنين، أو جمع المعلومات ورفع التقارير السرية .

وفي بداية زحف الثوار لتحرير مدنهم من نير السلطة ، كانت المؤسسات الرئيسية التي أظهرت مقاومة عنيفة تجاه المواطنين هي مديريات الأمن المنتشرة في المحافظات ، فقد استمرت المعارك في ساعات في بعضها وأياما في البعض الآخر، كما حدث في كربلاء والنجف والديوانية والسليمانية .

ومن المعروف تاريخيا أن هذه المؤسسة لم تكن يوما ، منذ تأسيسها ، بجانب أبناء الشعب، لاسيما الحركة الوطنية العراقية، ومنذ أن كانت تسمى (بالشرطة السرية) ، لذلك فإن المواطنين لا يشعرون إزاء عناصرها إلا بشعور الكراهية والازدراء .

وبعد أن أعادت السلطة سيطرتها على المحافظات ، قامت أجهزة الأمن العامة بأدوار الاعتقال والتفتيش لدور المواطنين، وملاحقة المشاركين في الانتفاضة وجمع المعلومات ومراقبة المواطنين لاسيما عوائل الثوار، وممارسة الضغوط النفسية، والاعتقالات المتكررة، والتحقيق المستمر ضدهم . كما قامت

بتعذيب الثوار المعتقلين ، وكانت أكثر قسوة من جهاز المخابرات ، كما شهد بذلك عدد من المعتقلين لديهم والذين نقلوا فيما بعد إلى جهاز المخابرات ، منهم المواطن صادق البصري الذي تعرض وشاهد أنواع التعذيب الجسدي والنفسي من قبل عناصر الأمن في مديرية أمن البصرة ، وهذا الأمر جرى في بقية المحافظات للثائرة وكذلك في بغداد . ثم استمرت حملاتها وعملها اليومي في مطاردة المواطنين ورصد تحركاتهم وجمع المعلومات والتفتيش ومداومة بيوتهم والاعتقالات المستمرة وما يصاحبها من تعذيب ، ولحكام بالإعدام أو السجن ، وبالاغتيالات والخطف والإخفاء .

دور الاستخبارات العسكرية

لقد كانت مراكز ومنظومات ومديريات الاستخبارات العسكرية المنتشرة في محافظات القطر من أشد المؤسسات التي أبدت مقاومة للثوار لدى مهاجمتها . ويعزى ذلك إلى مستوى التدريب والإعداد الجيد والخوف على مصيرهم من المواطنين الذين تعرضوا إلى مختلف أساليب القمع والاضطهاد والقتل والاعتداء على أيدي جلادي هذا الجهاز خلال العقود الماضية ، لاسيما في المنطقة الشمالية . لذلك كانت مديرية استخبارات المنطقة الشمالية في أربيل أكثر مؤسسات الدولة مقاومة للثوار وعنفًا عند بداية تحريرها خلال الانتفاضة .

كما كان مركز الاستخبارات العسكرية في الحلة الموقع الوحيد الذي واجهه الثوار بعنف وقتال دلم ساعات ، خلال هجوم الثوار على المؤسسات الرسمية في المدينة عند تفجر الانتفاضة فيها .

وخلال العمليات العسكرية التي قامت بها قوات النظام لمهاجمة المدن الثائرة في الشمال والوسط والجنوب ، كان لعناصر الاستخبارات العسكرية دور مهم في جمع المعلومات والاستطلاع والدلالة لتسهيل مهماتها ، حيث لوكلت إلى مقر مديرية الاستخبارات العسكرية مهمة الإشراف والسيطرة على تنقلات قطعات الجيش . كما كان لمنتسبيها ، خاصة عناصر الأمن العسكري ، دور في مراقبة

العسكريين ضباطا ومراتباً لمعرفة رغباتهم ومدى جديتهم في تنفيذ الأوامر المشددة تجاه المواطنين ورفع التقارير السرية عنهم .

كما قاموا بعمليات اعتقال عديدة ، وجرى التحقيق مع عدد كبير من المواطنين وممارسة أنواع التعذيب والقتل والخطف . وبعد انتهاء العمليات العسكرية وإعادة للنظام الحاكم السيطرة على العراق ، كانت مديرية الاستخبارات العسكرية العامة من أكبر المعتقلات التي ملئت بالضباط والمراتب، بالإضافة إلى من يشك في تعاطفه مع الثوار ، أو تقاعس في تنفيذ الأوامر الصارمة ، أو لديه أقارب من الثوار . ومارست عناصرها ، لاسيما عناصر الأمن العسكري ، كل أساليب التعذيب والتكيد وبث الرعب بين أفراد الجيش والمواطنين . كما قامت هذه العناصر بحملات إعدام جماعية ميدانية بدون تحقيق أو محاكمة وفي جميع المناطق للثائرة . حيث تم جمع الشباب على شكل جماعات عديدة ثم نفذ الإعدام الفوري بهم من دون أي أمر من القادة العسكريين، لأن عناصر الأمن في التشكيلات العسكرية ترتبط بصدام . وفي البصرة قامت عناصر الأمن العسكري في الفيلق السابع بتنفيذ الإعدامات ورمي الجثث في شط العرب، ويمرور الأيام شكلت هذه الجثث ما يشبه الجزر في وسط شط العرب مقابل منطقة الهارثة . في الوقت الذي كانت عوائلهم تجوب الشواطئ بحثاً عن أبنائها . وفي نفس المنطقة ن حيث كانت الفرقة المدرعة الثالثة تقوم بولجج مولجة ومطاردة أبناء الشعب للثائر، القترت عناصر الأمن العسكري فيها جريمة بشعة وذلك بتمزيق جسد شاب متهم بأنه أحد ثوار الانتفاضة ، وذلك بربطه إلى ناقلتين مدرعتين تحركتا باتجاهين متعاكسين !!! حدث ذلك أمام أنظار عائلة ذلك الشاب البطل .

وفي جريمة أخرى قاموا بإعدام شقيقتين بحضور والدهم !
وفي حادثة أخرى في منطقة الحينانية في البصرة، قام المدعو مسانع عبد رشيد ، وهو ضابط استخبارات الفرقة الثامنة والعشرين آنذاك (أصبح فيما بعد

مديرا لجهاز المخابرات) ، قام هذا المجرم بقتل شابين شقيقين بعد أن وضع أحدهما فوق الآخر وأمام عيني والنتهما^(١) .

وما حدث في مقر الفيلق الرابع في العمارة شاهد آخر ، حيث قامت اللجنة التحقيقية برئاسة أحد كبار ضباط الاستخبارات العسكرية العامة ، وبالتعاون مع عناصر أمن الفيلق ، بحملات إعدام لمئات من الشباب تم إلقاء القبض عليهم خلال عمليات قمع الانتفاضة في العمارة ، وكان من ضمنهم بعض الجنود العائدين من الكويت بعد الانسحاب . كانت جنث هؤلاء الشباب تلقى على السواثر الترابية المحيطة بمقر الفيلق ثم يدفنون بمقابر جماعية .

دور الحزب الحاكم

— لم يكن موقف عناصر الحزب الحاكم إزاء الانتفاضة متشابها ، بل كان يعتمد على الفرد نفسه ، فبعض أفرادهم تصرفوا بعقلانية واختاروا عدم المواجهة ، وهربوا إلى مناطق آمنة ، والبعض الآخر تصرف بشكل آخر واختار المواجهة وكان مصير أغلبهم الموت .

وبشكل عام فإن تصرف العناصر الحزبية ومنظمات الحزب كان يختلف نوعا ما عن مواقف الأجهزة القمعية الأخرى خلال تفجير الانتفاضة في الجنوب والوسط والشمال ، حيث أنكروا عدم المواجهة والمقاومة العنيفة مع المنتفضين ، لاسيما بعد أن تأكد لديهم أن لا قبل لهم بمواجهة أبناء الشعب الثائر ، وأن منازلهم خاسرة لا محالة ، وقد أشار رأس النظام صدام إلى ذلك في منشور حزبي إنهم فيه عناصر حزبه بالتخاذل والجبن والتقصير إزاء الانتفاضة .

ولا يعني هذا عدم وجود بعض المقاومات التي ظهرت في مناطق معينة ، وكشهادة على ذلك ما حصل في شعبة قضاء الهاشمية للحزب وهي من الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة بابل (٢٥ كم جنوب مدينة الحلة) ، حيث تجمعت فيها

(١) العميد الركن نجيب الصالحى — الزلزال — ط ١ علم ١٩٩٨ .

أعداد من العناصر الحزبية التي هربت من مناطق مختلفة من المحافظة وأبدت مقاومة لا يستهان بها ، وتم تطويقها من قبل ثوار القاسم والهاشمية والطليعة عدة ساعات لحين إنهاكها والقضاء عليها، فقتل من قتل وهرب من هرب .

لكن هذا الموقف تغير بشكل تدريجي في المراحل الأخرى ، أي في مرحلة هجوم قوات النظام العسكرية على للمحافظات النائرة وفي مرحلة إعادة سيطرتها على هذه المحافظات والمراحل التي تلت ذلك .

فقد ساهمت العناصر الحزبية بأنوار سيئة ثم ازدادت سوءا . فقامت بعض العناصر بالعمل كإدلاء ومخبرين للقوات العسكرية لإلقاء القبض على المواطنين الثوار، أو المتعاطفين معهم، والمشتوك بمشاركتهم ، فكانت حملات الاعتقال التي طالت مئات الآلاف من المواطنين تجري بمساعدتهم ، كما ساهموا في كل حملات التفتيش المستمرة للمدن والقرى وكانت تجري بإشرافهم أو مساندتهم . إضافة إلى الجرد والإحصاء وجمع المعلومات عن المواطنين ورفع التقارير السرية عنهم ، ومداومة البيوت باستمرار، ونصب نقاط التفتيش في الشوارع والأحياء ، ومطاردة الثوار وعوائلهم لاسيما في جنوب البلاد ، والمساهمة في حرق وتدمير قرىهم وبيوتهم، وقطع الحصة التموينية عنهم إلى غير ذلك من الأعمال للتصفية .

ويمثل طه ياسين الجزراوي نموذجا سيئا لليمثيين ، ففي أحداث الانتفاضة كان هذا الجزار يشرف على عمليات القمع الوحشية في محافظتي النجف وبابل . وفي مدينة النجف الاشراف جويي بثمانية من علماء الدين مكتوفي الأيدي بأمر منه، وكان أحد هؤلاء العلماء هو نجل السيد أبو القاسم الخوئي ، وبعد أن أسمعه طه الجزراوي كلمات نابية واتهامات بالخيانة والتآمر وغير ذلك مما يدل على أصله الوضعي ، وبحضور كل من عبد الرحمن الدوري (عضو قيادة الحزب الحاكم) وماهر عبد الرشيد للتكريتي ، أمر جلاوزته قائلا: (أتلغوا أضابيرهم) ! ويعني إعدامهم، وفعلوا تم تنفيذ الإعدام بهم في مقر قيادة قوات النداء حرس جمهوري المتواجدة هناك حينها . والجزراوي هذا معروف بأنه جزار لا يتورع

عن قتل أي مواطن بما فيهم رفاقه، وبسلوكه هذا حافظ على موقعه وحياته ، وكان تقدم قوات النظام باتجاه النجف بإشرافه، وقد أبرق إلى صدام برفقة يقول فيها: (إننا نطبق على النجف وإنها فرصة تاريخية لمسح رأس الأفعى) !! وكأنه يطبق على تل أبيب كما يحلو لهم أن يتشبقوا. وفعلًا تلقت مدينة النجف الأثراف ، التي تشرقت أرضها باحتضان بطل وعقري الإسلام الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وعدد من الأنبياء (عليهم السلام) ، فتلقت مئات الصواريخ أرض - أرض التي لا تفرق بين طفل و امرأة وشباب . والمجرم محمد حمزة الزبيدي (عضو قيادة الحزب الحاكم ورئيس وزراء سابق) هو نموذج سيئ آخر ، حيث كان أحد المشرفين على عمليات قمع الانتفاضة في الناصرية ، وإحدى جرائمه تلك هي إصداره الأوامر بهدم بيوت المواطنين حيث ظهر في فلم فيديو وثائقي يقول (أضربوا البيوت أولا بالقاذفات أر بي جي ٧ ثم امسحوها بالجرافات (الشفلات) !! . ولما ممارسات عزة الدوري وعلي حسن مجيد التركيتي (عضوا قيادة الحزب الحاكم) في قمع الانتفاضة في شمال العراق ، لاسيما في كركوك وأربيل والسليمانية ، فهي لا تقل وحشية عما حدث في الجنوب من الإعدامات الجماعية، وتهديم بيوت المواطنين ، والاعتقالات التعسفية، وبما فيها استخدام الأسلحة الكيماوية ، مما دفع سكان المنطقة الشمالية من الكرد والتركمان لترك مدنهم وقراهم وبيوتهم ، والنزوح إلى إيران وتركيا، في وسط أجواء مناخية سيئة من البرد والثلوج والأمطار، بالإضافة إلى قصف الطائرات ، مما ضاعف معاناتهم، لاسيما النساء والأطفال والشيوخ، وقد هلك منهم أعداد كبيرة من جواء هذه الظروف القاسية واستمرت معاناتهم في تلك البلدان أشهرا عدة .

علي حسن مجيد التركيتي عنصريا ووطنيا

يروى الرائد عبد الأمير ، وهو من أهالي البصرة قام بتخليص علي حسن التركيتي من أيدي ثوار الانتفاضة وقد كرمه وجعله ضمن حمايته ، ما يلي:

خلال أحد أيام الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ في البصرة جلس علي حسن النكريتي - وهو متعب يحتمي للويسكي - جلس قبالة أحد تماثيل صدام حسين وأخذ يتحدث إلى التمثال ويقول له : كله منك، ليش يا أبو عدي موكتلك من زمان خيليني لقضي على الشيعة تماماً ، ليش ما خيلتني، موهذا تاليها!!!!

وفي مكان آخر يروي أحد عناصر جهاز الأمن الخاص المرافق للمجرم علي حسن مجيد النكريتي وهو يتجول في مدينة البصرة في أيام الانتفاضة ، يقول: طبعاً الاعتقالات مستمرة في الشوارع وكل مجموعة من المواطنين (٢٠ - ٤٠) يتم تجميعها داخل المدارس أو الأماكن للعملة، فجاء علي حسن النكريتي إلى إحدى المدارس التي تحتوي على مجموعة من المعتقلين ومعه بعض العناصر الأمنية والحزبية الملتزمة لكي تتعرف على المواطنين النشطين في الانتفاضة ، فوقفوا أمام هذه المجموعة وهم جالسون على الأرض ، فقال له الملتزم : سيدي هذالك للشخص الأسمر الجالس في المنتصف .. ولوما بيده عليه ، فرد علي حسن: أين هو .. ؟؟ طبعاً المجموعة تتراوح بين ٣٠ - ٤٠ شخص ويندقية غدارة بيده فصوب بندقيته تجاه أحدهم ورماه فقتله، وهو يقول :هذا ؟، رد عليه الملتزم : لا سيدي ليس هذا بل ذاك، فصوب علي حسن بندقيته مرة أخرى ورمى شخصاً آخر وقتله، فقال له الملتزم كلا سيدي ليس هذا ، وهكذا تكررت العملية أربع مرات قتل خلالها أربعة مواطنين !!!! وأتساءل هل يتمكن أي إنسان أن يفعل ذلك مع لية مجموعة من الحيوانات الضارة وليس مع البشر ؟؟

وقد أكد هذه الحادثة شاهد عيان آخر كان ضمن المجموعة، وقد كتبت لـه حياة جديدة اسمه (عادل) .

إعدامات جماعية في شوارع البصرة وشاهد عيان اسمه (عبد الحميد ياسر) الذي شاهد لكرام الجثث في مختلف الأماكن والشوارع في البصرة ويتم تركها عدة أيام في الهواء ثم يتم تغطيتها بالتراب فتبدو كالتلال المنتشرة في المدينة.

وبعد ما بأيام كانت العوائل تأتي لتبحث عن أبنائها ، ويروي شاهد العيان نفسه أنه رأى عائلة وهي تبحث عن أحد أبنائها وقد أخرجت سبع جثث ثم الثامنة فكانت ابنها!!

وفي شمال العراق كان المدعو علي حسن مجيد التكريتي أدوار إجرامية سواء خلال وبعد الانتفاضة أو قبلها، فدوره معروف في عمليات الأنفال ضد المواطنين الكرد، حيث أصدر أمرا إلى كافة القطعات العسكرية - باعتباره المسؤول الحزبي للمنطقة ويتمتع بصلاحيات مطلقة - بمنع بموجبه الاحتفاظ (بأسرى) بل يتم تصفيتهم وإعدامهم ميدانيا !! (لاحظ أنه يطلق اسم (أسرى) على مواطنين عراقيين أصلا في عراقيتهم وقبل أن يغد جده إلى العراق مع الغزاة بآلاف السنين) ، لقد استخدم السلاح الكيماوي ضد الثوار في الشمال ، وأما ممارساته الوحشية واللاإنسانية ضد المواطنين التركمان ، لاسيما في كركوك خلال التهجير القسري الداخلي والخارجي وسلب ممتلكاتهم، وسياسية التعريب ومحو هويتهم القومية والاعتقال والتكبد والإعدام ، فحدث أكثر مما يتحمله الخيال ..ولا حرج.

مؤامرة مزعومةومحاولات جريئة

مؤامرة عام ١٩٧٩ المزعومة

شخص صدام التكريتي مركزي القوة في الدولة وهما الحزب والقوات المسلحة (الجيش والأجهزة الأمنية) حيث يشكلان جناحي السلطة، ومن يهيمن عليهما يملك مفاتيحها. فلكلبيها مقومات وعناصر إيجابية أهمها القوة البشرية المتزايدة ، وتوفر كواثر منظمة ومنضبطة وجريئة ؛ بعضها يتصف بالمبدئية والوطنية وتوفر للجانب الفكري والعقائدي والوطني والقومي ، وتعمل ضمن أنظمة وقوانين تعطيها زخما وقوة وصلابة . وبما أن غاية صدام هي السلطة المطلقة لا غير، فقد وجد أن أهم العقبات التي تحول بينه وبين تحقيق غاياته كما

بشأنه هي مؤسسة الحزب أولاً والمؤسسة العسكرية ثانياً، لذلك عمل وبخطوط متقن و منذ عام ١٩٦٨ لفتح الطريق أمامه وإزالة هذه العقبات، وقد استخدم الأجهزة الأمنية كأداة لتحقيق مآربه في السيطرة التامة على الحزب والجيش وسلب إرادتهما وعناصر قوتهما وتحويلهما إلى أداة طيعة بيده ، وتغيير مسؤولياتهما الوطنية إلى مسؤوليات منحرفة ولا وطنية ، ونجح في خرقهما وتشويبهما وتجريدهما من عناصر القوة والشرعية واستطاع بأساليب متعددة من حرف مسيرتهما ومسؤولياتهما لمصلحته وتحقيق غاياته الشخصية في تكريس سلطته المطلقة وتنفيذ عدوانيته . (شرعية) صدام حصل عليها من (شرعية) للحزب ووجوده، ولقد كان الحزب هو الأخطر، بفعل سيطرته على مفاصل الدولة ، ومنها القوات المسلحة، كما أن المملطة أخذت (شرعيتها) باسمه لاسيما وأنه أصبح ذا وجود في معظم مناطق العراق وله امتدادات على ساحة الوطن العربي، ولا يخلو من عناصر مخلص ومبدئية يخشى جانبها ، لذلك بدأ صدام بالتركيز على الحزب. لقد مثل صدام دور المناضل الثوري المبدع الجريء خلال الفترة من ١٩٦٨ ولغاية ١٩٧٩ لغرض كسب وخدع عناصر وجماهير الحزب ، وبالفعل حصل على ذلك . لكنه بنفس الوقت كان يشخص ويحصى القيادات والعناصر الحزبية المناضلة ذات الكفاءة والإخلاص والمبدئية ، لغرض التخلص منها في الوقت المناسب. وقد باشر بذلك في وقت مبكر بأساليب مختلفة كالإقصاء والإبعاد والنفي والطرود والسجن والقتل، وبطرق مختلفة كالدهس والاغتيال والإعدام ، كما حصل مع الفريق الركن حردان للتكريتي، والفريق صالح مهدي عماش، والفريق حماد شهاب وهم من قيادات الحزب والجيش.

ومن العناصر الحزبية القيادية التي تمت تصفيتها حبيب جاسم ووهاب كريم وسليم حسين الموادي وفليح حسن جاسم وعزت مصطفى العاني ومنيف السرزاز (عضو القيادة القومية- أرمني) وغيرهم.

إلى أن جاءت الضربة القاضية للحزب عام ١٩٧٩ ، بعد أن تسلم صدام المملطة كاملة وتمكن من إبعاد أحمد حسن البكر (ثم تصفيته بعد ذلك) وبعد أن

أكمل بناء البنى التحتية لمركزات السلطة ، لاسيما الأجهزة الأمنية القوية ، وإحكام السيطرة على الحزب والجيش . ففي عشية استلامه رأس السلطة في تموز ١٩٧٩ خرج بفبركة مؤامرة أشخاصها عناصر حزبية وعسكرية ، فما هي حقيقة هذه المؤامرة التي اشتهرت بمؤامرة (محمد عايش وجماعته) ؟ لقد طرحت هذا التساؤل على عدد من العناصر القيادية الحزبية ومن المتهمين بها ممن أنهوا سنوات طويلة في السجن وآخرون أفرج عنهم . فجاءت الإجابات واحدة بالنفي وأن لا مؤامرة هناك على الإطلاق !! : وطالما أن هذا النفي ليس خوفا من النظام ، لأن البعض منهم يعمل معارضا للنظام حاليا ويعيش خارج العراق ، فقد كان الأولي أن يدعي أن هنالك مؤامرة ويضيف لها ما يشاء . ولكني لم أصادف جوابا بالإثبات . نعم كان هنالك تآمر أو عدم رضا إزاء بعض تجاوزات صدام ونواياه للمرية ، وكانت هنالك وجهات نظر متفقة إزاء نقد مسيرة الدولة والانحرافات التي ترافقها ، وكانت تجري مناقشات حول هذه الأوضاع وحول تـردّي حالة الحزب والسلطة بحيث أصبحت الشللية والإقليمية والمناطقية والعشائرية وسلطة العائلة هي السائدة ، مما جعل تجربة الحزب تتحرف وتسير بالاتجاه للخطأ . هذه الأفكار والمناقشات وصلت ذروتها عندما نحي صدام قسرا أحمد حسن البكر . فوجدها صدام حينذاك فرصة كبيرة لضرب الحزب أولا بـرموزه المناضلة ، التي تتميز بالميدنية والجرأة والكفاءة أمثال عبد الخالق السامرائي وغانم عبد الجليل ومحمد عايش ومحي الشمري محمد محبوب وخالد الكبيسي ووليد الجنابي وغيرهم ، ولضرب الجيش ثانيا من خلال تصفية القيادات العسكرية والحزبية في آن واحد . لقد كانت عملية عام ١٩٧٩ مؤامرة حقاً ، ولكنها مؤامرة من قبل صدام ضد قادة الحزب نفسه ، قام فيها بتصفية قيادات وعناصر حزب البعث ، وبعدها لم يعد هناك حزب للبعث بمفهومه المعروف ، لقد أُرهب كل البعثيين وقطع دابر المعارضة للمخلصة فيه . وبمنظرة متفحصة للحزب تجد أن قياداته وكونايرة قد تبدلت تماما بوجوه جديدة ليست معروفة بالنضال وديمومته ولا الكفاءة والجرأة ، بل جاء بإمعان متملقة متزلفة ولا هم لها إلا حياتها ومصالحها الذاتية ، التي حولت

الحزب إلى جهاز أمني يضاف إلى سلسلة الأجهزة الأمنية الأخرى . ولا بد هنا من الإشارة بشكل مختصر إلى الحلقة الأخرى من حلقات الإجهاز على الحزب ، حيث استغل صدام فترة الحرب العراقية – الإيرانية استغلالاً بشعاً لتصفية خصومه بشتى الذرائع ، ومنها مشاركة قادة الحزب في جبهات للقتال تحت مسميات مختلفة كالمهمات الخاصة والجيش الشعبي والمعاشية ، ومن تخلف عنها لأي سبب كان يلاقي شتى اللثام والعقوبات والنموت البذيئة والمثلة ، فقد أطلق عليهم لقب (المتخاذلين) ، ومع ذلك لم يتخلصوا من الموت حيث زجهم في جبهات القتال باسم المتخاذلين ، فمنهم من هلك ومنهم من جرح أو أسر ، ومنهم من منح الحياة وفقد الحزب والمسؤولية والروح النضالية . وهكذا أجهز على البقية الباقية من كوادر الحزب المخلصة والتي لا تدين بمفهومه المصلحي .

إعدام قادة الحزب

في الثامن والعشرين من تموز ١٩٧٩ تشكلت محكمة خاصة بموجب قرار (مجلس قيادة الثورة) للنظر في قضية (المتآمرين !!) (البيت في أحكامهم ، وكانت برئاسة نعيم حداد (نائب رئيس الوزراء) وستة أعضاء هم سعدون غيدان وثابه عبد الكريم العاني وحسن علي نصار العامري وسعدون شاكر وحكمت إبراهيم العزوي وعبد الله فاضل وجميعهم أعضاء في ما يسمى (بمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق) . الجدير بالذكر أن هذه المحكمة لم تكن شرعية ولا قانونية حيث أنها جزء من مجلس قيادة الثورة وهو أعلى سلطة تشريعية في العراق منذ تموز عام ١٩٦٨ ، وهو كذلك سلطة تنفيذية ، وبهذه القضية منح هذا المجلس نفسه السلطة للقضائية أي تم تركيز السلطات الثلاث في حفة من الأشخاص ، ومن الجدير بالذكر أن مبدأ فصل السلطات ، لا سيما القضائية ، مبدأ ثابت في الدستور العراقي وتشريعاته . لقد تم انتهاك حقوق (المتهمين) وتم الابتعاد عن كل أصول المحاكمات من حيث الإجراءات الأصولية للتحقيق وحق الدفاع والاستئناف وهذه جميعها لم تراعى بل لم تجر محاكمة أو تحقيق معهم

على حد قول ثلثة منهم كتبت لهم النجاة والحياة ، بل تم وضعهم في قاعة ثم تقوا
الاسماء وتوجه لهم تهمة (التآمر) ، ومن يدافع أو ينفي التهمة يسمع السب والشتن ،
جرت بعد ذلك قراءة الأحكام التي كتبت مسبقا وأملت على أعضاء المحكمة
للنطق بها لا غير ، وبشكل مسرحي مفضوح ، و لغرض إعطاء انطباع للرأي العام
والحزبي بأن هناك تحقيقا وتدقيقا ومحاكمة أصولية ، ثم تتويج هذه الأحكام
وتدريج من عقوبة الإعدام لمجموعة ، والسجن لمدد مختلفة لمجموعة أخرى ،
والإفراج عن مجموعة ثالثة وهم جميعا اعتقلوا بتهمة واحدة وهي انهم (بعثيون
رائضون لصدام وسيطرته على الحكم) ، لكن القاسم المشترك بينهم هو عدم الولاء
لصدام حقيقة أو افتراضا . وتم إصدار الأحكام التالية :

أولا . الإعدام رميا بالرصاص (للمجرم ١) الهارب أحمد ذنون كريم (١) .
ثانيا . الإعدام رميا بالرصاص (للمجرمين ١) وعددهم (٢١) شخصا .
ثالثا . السجن لفترة تتراوح بين سنة واحدة و (١٥) عاما لمجموعة من
(المجرمين ١١) مكونة من (٣٣) شخصا .
الإفراج عن مجموعة تتألف من (١٣) شخصا .
وما يلي هو النص الكامل للأحكام الصادرة حسب الوثيقة الرسمية – نشرة
صحفية – الصادرة من سفارة الجمهورية العراقية في لندن / للدائرة الصحفية
بتاريخ ١٩٧٩/٨/٩ :

EMBASSY OF REPUBLIC OF IRAQ

PRESS OFFICE

سفارة الجمهورية العراقية

الدائرة الصحفية

لندن

التاريخ : ١٩٧٩/٨/٩

نشرة صحفية

(١) وهو مواطن من الموصل مقم في سوريا منذ انقلاب تموز ١٩٦٨ .

تم في بغداد أمس تنفيذ حكم الإعدام رميا بالرصاص — (٢١) مجرما أدانتهم المحكمة الخاصة بالتآمر والخيانة العظمى .

وكانت المحكمة قد أصدرت أيضا حكما بالإعدام رميا بالرصاص على المجرم الهارب أحمد ذنون كريم .

وقال بيان رسمي صدر أمس أن تنفيذ حكم الإعدام يأتي حفاظا على تراب الوطن وكرامته ودفاعا عن قومية القضية القومية ومستقبل الأمة العربية المجيدة .

وأشار البيان إلى أن مناضلين من منظمات الحزب المدنية والعسكرية من أنحاء القطر هم الذين نفذوا حكم الإعدام بأسلحتهم .

وحضر تنفيذ حكم الإعدام السادة رئيس وأعضاء المحكمة الخاصة وأعضاء الهيئة التحقيقية وعدد من أعضاء الكادر المتقدم في الحزب .

وكانت المحكمة الخاصة التي شكلت بموجب قرار من مجلس قيادة الثورة في الثامن والعشرين من الشهر الماضي قد أصدرت أمس لحكما بإعدام (٢٢) مجرما أدانتهم بالخيانة العظمى والسجن لـ (٣٣) مجرما لمدد تتراوح بين السنة و ١٥ عاما وأفرجت عن (١٣) متهما .

ويذكر أن المحكمة بدأت جلساتها في الأول من الشهر الجاري وانتهت في السادس منه .

وأعلنت المحكمة أنها حسمت بإصدار الأحكام المذكورة جميع القضايا المتعلقة بالمؤامرة ولم يبق أمامها أية قضية تتعلق بالمؤامرة والذين نفذ فيهم حكم الإعدام اليوم كل من المجرمين ..

| | |
|------------------------|-------------------------|
| محمدي عبد الحسين مشهدي | محمد عايش حمد |
| محمد محبوب مهدي الدوري | عنان حسين عباس الحمداني |
| خالد عبد عثمان الكبيسي | غانم عبد الجليل سمودي |
| وليد محمود سيرت الحزوي | طاهر أحمد أمين |
| نوري حمودي أحمد | غازي إبراهيم أيوب |

| | |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| عبد الخالق إبراهيم خليل السامرائي | ماجد عبد الستار فاضل السامرائي |
| وليد صالح محمد الجنابي | وليد إبراهيم إسماعيل الأعظمي |
| إبراهيم عبد علي جاسم | بدن فاضل عربي |
| طالب محمد صويلح | إسماعيل محمود إبراهيم النجار |
| نافع حسين علي الكبيسي | حازم يونس عبد القادر |
| خليل إبراهيم القصاب | |

وكانت المحكمة قد أصدرت أحكاماً تتراوح بين سنة واحدة و ١٥ عاماً بحق
المجرمين المذكورين آنهـ..

حسن محمود طه بالسجن لمدة خمس عشرة سنة
عسان مرهون محمود بالسجن اثنتي عشرة سنة
كردي سعيد عبد الباقي بالحبس لمدة عشر سنوات
إحسان وفيق عبدالله السامرائي بالسجن لمدة عشر سنوات
علي فتحي علوش بالسجن لمدة عشر سنوات
بدر محمد عبدالله ظاهر بالسجن لمدة عشر سنوات
محمد مناف ياسين محمد أمين بالسجن لمدة عشر سنوات
محسن محمد رضا الذهب بالسجن لمدة عشر سنوات
جعفر محمد رضا الذهب بالسجن لمدة عشر سنوات
أحمد إبراهيم صالح العبيدي بالسجن لمدة عشر سنوات
صالح فليح كاطع الساعدي بالسجن لمدة عشر سنوات
عبد المنعم هادي صالح القيسي بالسجن لمدة عشر سنوات
عبد الواحد الحاج معيدي الباهلي بالسجن لمدة سبع سنوات
حامد جاسم ظاهر الدليمي بالسجن لمدة سبع سنوات
فارس حسين شهد القره غولي بالسجن لمدة سبع سنوات
سليم شاكر حسن الأمامي لمدة سبع سنوات

محمد عبد اللطيف محمد علي بالسجن لمدة سبع سنوات
مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي بالسجن لمدة خمس عشر سنة
شكري صبري أحمد الحديثي بالسجن لمدة خمس عشرة سنة
طاهر حبيب محمد علي الربيعي بالسجن لمدة خمس عشرة سنة
حميد عبد لطيف وحيد السامراني بالحبس لمدة خمس سنوات
صالح عبد الكريم الحمداني بالحبس لمدة خمس سنوات
زهير قاسم شكري بالحبس لمدة خمس سنوات
عبد القادر عبد عثمان الكبيسي بالحبس لمدة خمس سنوات
حمد عايش حمد بالسجن لمدة خمس سنوات
معز كاظم الخطيب بالحبس لمدة ثلاث سنوات
رياض عبد الرزاق القنوة بالحبس لمدة ثلاث سنوات
طالب حمودي عباس الحمداني بالحبس لمدة ثلاث سنوات
فاضل عبد الرزاق العبيدي بالحبس لمدة ثلاث سنوات
علي جعفر حسين بالحبس لمدة ثلاث سنوات
عدنان يوسف كوشان بالحبس لمدة ثلاث سنوات
عدنان إبراهيم عبد بالحبس لمدة سنة واحدة
محمد صبري أحمد الحديثي بالسجن لمدة خمس سنوات
وأفرجت المحكمة عن ثلاثة عشر منهما وهم ..

محمود جاسم رجب

رأسم حسين عبدالله العوادي

زهير يحيى عبد الفتاح .

وهيب عبد عثمان الكبيسي

يعرب طالب محمد

عبد الكريم نصيف جاسم الحمداني

عبد الرحمن عبد الكريم الهندلوي

مؤيد عبد الله حسين .

سلمان دلود نجرس البياتي

عطا الله حسين خلف السامرائي

سلطان عبد القادر الشاوي

أمجد هاشم مصطفى الجباري

حميد أحمد يونس

وكانت المحكمة قد تشكلت برئاسة السيد نعيم حداد عضو مجلس قيادة الثورة نائب رئيس للوزراء وستة أعضاء في مجلس قيادة الثورة وهم السادة سعدون غيدان وتايه عبد الكريم وحسن علي نصار وسعدون شاكر وحكمة إبراهيم وعبدالله فاضل..*

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تنفيذ الإعدام تم على يد الكادر الحزبي المتقدم كما ورد في نص النشرة الصحفية أعلاه حيث ورد (أن مناضلين من منظمات الحزب المدنية والعسكرية من أنحاء القطر هم الذين نفذوا حكم الإعدام بأسلحتهم ،و قد حضر تنفيذ حكم الإعدام رئيس وأعضاء المحكمة الخاصة وأعضاء الهيئة التحقيقية وعدد من أعضاء الكادر المتقدم في الحزب) ، كما شارك في تنفيذ الإعدام عدي وقصي ولدي صدام ومحمد ابن برزان التكريتي.

وأرى أن صدام استهدف من وراء هذه الإجراءات ثلاث غايات هي:-
أولا. قتل الروح الرفاقية بين أعضاء الحزب .. وكانت هذه العملية البشعة رسالة تهديد وإتذار إلى كل الجهاز الحزبي.

ثانيا . إرهاب ونشر الرعب والخوف بين صفوف أعضاء الحزب،حيث حدثت بعض الحوادث أثناء التنفيذ كالصدمات النفسية، وفقدان السيطرة على النفس. كما انعكس على الحياة الداخلية للحزب طيلة السنوات التي تلت عام ١٩٧٩ حيث سادها الخوف والاقتصار على تمجيد وتأليه صدام، وقتل روح المبادرة والمناقشات الجادة.

ثالثاً. إيجاب أكبر عدد ممكن من البعثيين في المشاركة في إراقة دماء رفاقهم وتلطيف أيادي معظم كوادر الحزب بدمائهم حتى يقال أن الحزب هو الذي أعدمهم فتصبح المسؤولية تضامنية للجميع ، كذلك كان كل فرد من المحكومين بالإعدام قد تم رميه بـ (١٢٠) طلقة بمعدل طلقتين لكل كادر حزبي أي كل شخص مقتول يشارك في قتله (٦٠) ستون شخصا من كوادر الحزب، وبما أن عدد البعثيين الذين نفذ الإعدام بحقهم (٢١) وبعملية حسابية يظهر أن عدد البعثيين الذين ساهموا في قتل (إعدام) رفاقهم في هذه العملية هو (١٢٦٠) شخصا يضاف إليه عدد كبير من كادر الحزب الذين حضروا (حفل) الإعدام كمتفرجين ، أو مشجعين . سجين متأمر ومسجونون يقتلون.

من الأتلة الصارخة التي تثبت أن (مؤامرة عام ١٩٧٩) لم تكن إلا مسرحية ليس لها وجود إلا في مخيلة صدام المفتونة بالتأمر والشك والريبة حتى من نفسه ، هي قضية المرحوم عبد الخالق إبراهيم السامرائي (عضو القيادتين القطرية والقومية) ، وكما هو معروف من قبل قادة الحزب أنه كان في طليعة المناضلين الذين يتسمون بالمبدئية والإخلاص والنزاهة ، كما كان مثالا يحتذى به من قبل رفاقه . لذلك دبرت له مكيدة مشاركته بشكل أو بآخر بما يسمى بعملية ناظم كزار عام ١٩٧٣ التي راح ضحيتها عدد من قادة الحزب المتقدم ومسؤولي الدولة وفي مقدمتهم الفريق حماد شهاب وزير الدفاع في حينها ، وقد أشارت أصابع الاتهام نحو صدام بتكبيرها وإخراجها بالشكل المعروف . على كل حال ، تم الحكم بالإعدام على عبد الخالق السامرائي إلا أن توسط ميشيل عفلق لدى البكر ، خفف الحكم عنه إلى السجن المؤبد، وبقي في السجن منذ ذلك الحين إلى نهاية تموز ١٩٧٩ حيث أسندت إليه تهمة التأمر، علما أنه كان محروما حتى من الزيارات العائلية خلال فترة سجنه . وقد أخرج من زنزاقته في سجن أبي غريب وأعدم بأيدي (رفاقه) .

ومن المفارقات الغريبة التي لا تصدق هي ما حل بالأشخاص الذين حكموا بالسجن لمدد مختلفة وهم الذين كان عددهم (٣٣) شخصا . لقد نفذ بحقهم برنامج يومي تعذيب جسدي ونفسي وبشكل وحشي لا يطاق . فقد قتل منهم (١٤) أربعة عشر شخصا تحت التعذيب قتلًا عمداً ، حيث أخبرهم الجلادون بأن " كل فترة سيكون فيها ضحية منكم يجب أن يموت " ، وفعلوا إما أن يموت تحت التعذيب المتواصل أو يقتل بالسم بواسطة كبسولة أو إبرة، وفيما يلي أسماء الذين قتلوا في السجن وعددهم (١٤):

حسن محمود طه

كردي سعيد عبد الباقي الحديشي

مرتضى سعيد عبد الباقي الحديشي

محسن محمد رضا الذهب

العقيد (قوات خاصة) صالح فليح كاطع الساعدي

أحمد إبراهيم صالح العبيدي

العقيد الركن عبد المنعم هادي صالح القيسي

العقيد الركن عبد الواحد الحاج معيدي الباهلي

العقيد الركن حامد جاسم ظاهر الدليمي

طاهر حبيب محمد علي الربيعي

العقيد الركن رياض عبد العزيز القدوة

فاضل عبد الرزاق العبيدي

علي جعفر حسين

محمد صبري أحمد الحديشي

لمحات سوداء من العذاب الأليم

رغم أن المجموعة التي حكمت بالسجن بمدد مختلفة تتراوح بين سنة واحدة و ١٥ سنة ، كان عددها (٣٣) شخصا إلا أنهم جميعا دخلوا السجن في آب

١٩٧٩ وخرجوا في نيسان ١٩٨٣ بغض النظر عن محكوميتهم ، عدا الذين خرجوا أمواتا وعددهم (١٤) كما أسلفنا ، ولقد تعرضوا خلال هذه الفترة التي تتأخر الأربعة سنوات إلى أشنع وأسى أنواع التعذيب والبطش والحرمان والقتل و بما يفوق التصور والخيال وبشكل يومي بدون انقطاع على مدار هذه السنوات المريعة ، بحيث أن التسعة عشر شخصا الذين خرجوا أحياء لم ينج أحد منهم من عاهة مستديمة أو مرض مزمن جسدي أو نفسي . وسنذكر نماذج مختصرة لأساليب التعذيب التي تعرضوا لها.

١. تعذيب وفق منهج يومي يصل إلى حد ست عشرة مرة في اليوم للولاد .

بمختلف الأساليب

٢. كانوا في السجن عراة تماما صيفا وشتاء .

٣. إضافة إلى التعذيب الجسدي الوحشي من قبل مجرمي المخابرات العامة أمثال (كاظم دعير وجاسب) يطلب منهم أن يعذب أحدهم الآخر .

٤ . دس الدم على شكل دواء لمن يراد له الموت، حيث يخبرونهم بأن هناك طبيب فهل من مريض يخرج لفرض الفحص ؟، فإن كان المقصود بالموت لا يخرج، يخرجونه عنوة ويعطونه الدواء ويبقى بضعة ساعات حتى تنتهي حياته ويترك ميتا في الزنزانة إلى اليوم التالي.

٥. استخدام الأساليب المتنوعة في التعذيب كالضرب بالكبيلات والعصي الغليظة ولللكمات بالأيدي والأرجل، والتعذيب النفسي سيما الذي يمس الكرامة الإنسانية كالسب والشتم والكلام البذيء .

٦ . سوء التغذية (الجوع والعطش الشديدان) وعدم توفر العناية الطبية، والحرمان من الحد الأدنى من النظافة والرعاية الصحية.

ومن الجدير بالذكر أن جهاز المخابرات العامة هو الجهاز الذي أخذ على عاتقه مسؤولية التحقيق بقضية ما يسمى بـ (مؤامرة عام ١٩٧٩) وكذلك مسؤولية متابعة السجناء وتصفياتهم وتعذيبهم حيث كان برزان التكريتي الأخ غير الشقيق لصدام هو رئيس الجهاز في تلك الفترة.

حركة الوارثين عام ١٩٨٩

بين عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ نتابعت لقاءات لمجموعة من الضباط الأحرار لمناقشة وبلورة فكرة إقامة تنظيم عسكري / مدني لإسقاط النظام الحاكم، وقد تنامت هذه الفكرة وتطورت لتكوين حركة تستقطب الشخصيات المتميزة وذات التأثير العسكري والاجتماعي والعضائري . فتتمت دراسة الفكرة بشكل جيد ومفصل ولفترة أكثر من سنة . لقد كان انتخاب الشخصيات يتم بعناية فائقة، لذلك كان الانتماء إليها بطيئاً . و لابد من التنويه بان صاحب الفكرة والدور الأول هو الشهيد العقيد الركن هلال أبو رغيف، يعاونه شخصان آخران وقد نمت العملية بشكل تدريجي حتى أصبح أعضاؤها خلال عامين أكثر من ثلاثين شخصا أغلبهم من ذوي الرتب العسكرية العالية والمواقع الاجتماعية البارزة . وبعد أن حطت الحرب العراقية - الإيرانية أوزارها في آب- ١٩٨٨ بدأ أعضاء التنظيم بمضاعفة النشاط، وتصعيد وتأثر العمل السري للتخطيط لتغيير النظام الصدامي .

ومن الجدير بالذكر، أنه كان لتلك الحرب الكارثية تأثير أساسي في عرقلة أي عمل يهدف إلى تغيير النظام، حيث ترى معظم القوى الوطنية سواء أكانت عسكرية أم مدنية، بولته من غير الموضوعي القيام بعمل انقلابي لإسقاط النظام والبلد في حالة حرب مع دولة أخرى، وإن كانت جميع هذه القوى رافضة لتلك الحرب. بالإضافة إلى المواقف الدولية والعربية التي كانت حينذاك داعمة لصدام. لذلك وطيلة سنوات الحرب الثماني لم تحدث أية محاولة لإسقاط النظام، بل أن المحاولات الانقلابية حدثت قبل الحرب وبعدها. وقد تكون أول هذه العمليات العملية التي نحن بصدها. عندما شرع بتنفيذها نخبة من كبار ضباط الجيش العراقي، عبر العمل السري للدوب لتخليص العراق من مخالب الشر التي غرزت في جسده ولتطلع إلى بناء عراق تسوده الحرية والعدالة والإنسانية والعيش بسلام، وقد تميزت للحركة بالتنظيم والشمولية، متجاوزة كل الأطر الضيقة كالحزبية والإقليمية والعنصرية والطائفية، ومن نظرة إلى شخصيات هذا التنظيم السري

نرى بوضوح الدقة في انتخاب الأشخاص الذين يمتازون بالكفاءة والشجاعة والوطنية والإقدام، وللتأهيل العلمي والثقافي، والخلق الرفيع، وقد شهد بذلك كل من عرفهم . وفي كانون الثاني ١٩٨٩ تم إلقاء القبض على عدد كبير من أعضاء الحركة من قبل مديرية الاستخبارات العامة حيث كان مديرها الفريق للركن صابر عبد العزيز الدوري .

وتمت إحالتهم إلى مديرية الأمن العامة وجرى التحقيق معهم بإشراف سباعي إبراهيم (الأخ غير الشقيق لصدام) وعناصر من الاستخبارات العسكرية.

نموذج صيد الوحوش الجبانة لغرائسها

في ليلة من ليالي الشتاء البارد في أواخر كانون الثاني عام ١٩٨٩ كان المرحوم الشهيد البطل العقيد الركن هلال هاشم عبد المطلب أبو رغيف والعميد الركن مالك وكاتب السطور جالسين في الجناح المخصص لإسكان الضباط المدرسين في كلية القيادة في بغداد، حيث كنا في وقتها مدرسين في تلك الكلية. فتناولنا وجبة العشاء سوية، بعدها مباشرة اتصل العقيد الركن بعائلته في العزيزية للاطمئنان على أطفاله، فتحدث مع طفله الصغير الذي كان يبكي ويشكو لولاده من شدة البرد، ويطلب من أبيه شراء مدفأة . وبعد أن وضع الهاتف سمعنا صوت محرك سيارة توقفت عند بوابة البناية ثم دخل علينا شخص يرتدي ملابس مدنية، وبعد السلام رحب به العقيد الركن هلال بحرارة فهمت له من معارفه، وبسرعة قال مخاطبا هلال : سيدي من رخصتك دقيقة لأنني مستعجل فنهض هلال وكان مرتديا ثوبا عربيا (شداشة) عودا لمست الارتباك على محياة وكأنه يعرف شيئا ما، فخرجنا من باب البناية، وبعد ثوان سمعنا صوت إغلاق باب سيارة وانطلاقها بسرعة خاطفة، انتظرنا قليلا على أمل عودة صاحبنا ولكن أملنا تبدد فخرجنا للتأكد. فلم نجد أحدا.

فأصابتنا الحيرة والريبة من الأمر، واستعسرت من العميد الركن مالك هل نعرف ذلك الشخص ؟ فقال لي انه رائد في الاستخبارات العامة وكان طالبا في

الكلية قبل شهر. ثم اتصلنا باستعلامات الكلية للاستفسار فقالوا لقد خرجت السيارات واصطحبوا معهم العقيد الركن هلال والذي لم يعد إلى الأبد. لقد كان الشهيد هلال عبد المطلب أبو رغيف مثال الضابط العراقي الوطني الكفوء، والمقدام الشجاع، كان وفيا لوطنه ولأصدقائه وكان نبيا شاعرا يصل الليل بالنهار بالعمل الدؤوب المتميز بمهارة أخلاقه وثقافته الواسعة وعقله الراجح، كان شهما جريئا، وشطة وهاجة، وكثلة من الخير والعطاء . وقد شاركه في معظم هذه السمات جميع الشهداء الأبطال معه في تنظيم اللوارثين.

وتبين فيما بعد أن مديرية الاستخبارات العامة هي الجهة التي تابعت قضية (الوارثين) منذ البداية، وجمعت خيوطها، وبقيت تراقب وتتابع لحين إلقاء القبض على معظم رموزها . وقد تعرضوا إلى مختلف أنواع التعذيب الوحشي لحين صدور قرار إعدامهم بعد حوالي ثلاثة أشهر وسلمت جثثهم إلى ذويهم في شهر آذار ١٩٨٩ .

الأسماء

لقد تجاوز عدد الذين اعدموا مائة ضابط من مختلف الرتب والصنوف وندرج أدناه أسماء ثلثة منهم:-

- ١- اللواء الركن عبد الرحيم عبد الغني رشيد السوز المالكي (شغل منصب
المعاون الرابع مدير الاستخبارات العسكرية العامة ثم ملحق عسكري في
موسكو)
- ٢- المعيد الركن حسين خادم حصون (أمر لواء بمدرس في كلية الحرب
جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، خريج الأكاديمية العسكرية
السوفيتية)
- ٣- المعيد الركن حمد جاسم الماعدي (أمر لواء بمدرس في كلية الأركان
/جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا)

- ٤- العميد الركن سعدون الحاج رسن (أمر لواءمخريج أكاديميية ناصر للعلوم العسكرية في مصر برئيس أركان فرقة)
- ٥- العميد الركن محمد ياسر ولي (أمر لواء ضابط ركن في التشكيلات)
- ٦- العميد الركن رضا هاشم (أمر لواءمدرس في كلية الأركان /جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا)
- ٧- العميد مهدي صالح الدقاعي (أمر لواء)
- ٨- العقيد الركن هلال هاشم عبد المطلب أبو رغيف (ضابط ركن في التشكيلات مدرس في كلية للقيادة /جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا)
- ٩- العقيد الركن حسين زاهي حمزة الجبوري(ضابط ركن مدرس في كلية الأركان /جامعة البكر)
- ١٠- للعميد كاظم مضعن
- ١١- العميد الركن أحمد نايف الجبوري(اغتيل في دولة الإمارات العربية المتحدة خنقا بالغاز عام ١٩٨٩ حيث كان ملحقا عسكريا)
- ١٢- الرائد البحري الركن مضر الإمارة (ضابط ركن في تشكيلات القوة البحرية)
- ١٣- الرائد البحري الركن خليل
- ١٤- النقيب البحري اكرم
- ١٥- المهندس البحري معين
- ١٦- النقيب (أبو حسن)
- ١٧- النقيب كاظم صالح
- ١٨- الرائد المهندس صادق المهندس (أبو أحمد)

بالإضافة إلى مجموعة من المدنيين نساء ورجالا منهم معلمتان ومدير ناحية الكحلاء، (محافظة ميسان)، ومن أعضاء التنظيم المعروفين للواء الركن حامد أحمد اللورد الذي اعدم لاحقا في قضية أخرى.

محاولة النقيب مسطعم الجبوري عام ١٩٩٠

هذه العملية هي أخطر عملية انقلابية تعرض لها صدام حسين، حيث كان الضباط القائمين بها من الموثوق بهم لديه، ومن قوات الحرس الجمهوري، و يتميزون بالجرأة والإقدام. وقد تجاوزت مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ وفي الخطوات الأخيرة من التنفيذ تم كشفها حيث كان من المقرر تنفيذها خلال الاستعراض العسكري لمناسبة ذكرى عيد الجيش العراقي في ٦ / ١ / ١٩٩٠، وفي عملية مشابهة لعملية قتل الرئيس السادات رئيس مصر السابق . عندها تم اعتقال مجموعة من الضباط الذين ينتمون إلى قبيلة الجبور في مقدمتهم قائد العملية النقيب مسطعم الجبوري ومعاونوه النقيب مضحي علي حسين الجبوري وآخرين بلغ عددهم أربعين ضابطا وضابط صف جميعهم في الحرس الجمهوري والحرس الخاص. تم التحقيق معهم من قبل جهاز الأمن الخاص، وجهاز المخابرات بإشراف قصي صدام حسين، وتعرضوا إلى أبشع أنواع التعذيب ثم نفذ حكم الإعدام بهم جميعا. وقد احتفظ بجثثهم لدى جهاز الأمن الخاص فترة تزيد على ستة أشهر خوفا من حدوث ردود فعل عنيفة، واحتجاجات من قبل قبيلتهم . وفي ليلة غزو الكويت سلمت جثثهم إلى ذويهم . مستغلين هذا الحدث الكبير .

محاولة انقلابية عام ١٩٩١

بعد غزو الكويت والخروج منه قسرا، بدأ الكثير من العراقيين يثيرون بعض التساؤلات حول أسباب الغزو ونتائجه وآثاره من المذابح والمجازر . وقد حدثت تذمر واحتقان سياسي على الساحة العراقية وتجمعت رغبة تغيير النظام لدى

مختلف أوساط الشعب العراقي . لهذا بدأت مجموعة من شباب عشيرة الجبور في ناحية العلم في تكريت بالتخطيط لإسقاط النظام بالاعتماد على الجيش وروساء عشائر الجبور . وكان في مقدمتهم المقدم مزاحم صلاح علوي الجبوري، والنقيب محمود شرجي خليل الجبوري وكان يعمل في الحماية الخاصة لصدام بوعدد من الشباب الآخرين . وعقدت عدة لقاءات واجتماعات لوضع خطط لتغيير النظام . ولكن بسبب وشاية تمخص قريب للسلطة (منموس) من سكتة تكريت، تم كشف العملية، وأدى إلى اعتقال للمجموعة قبل البدء بالتنفيذ، وقد بدأ الاعتقال ليلة ٢٩ / ٣٠ من شهر آب ١٩٩١ ولغاية ١٩٩١/٩/٥ ، حيث تم إلقاء القبض على جميع المشاركين في العملية، عدا الدكتور حسين محمد عبدالله الجبوري الذي تمكن من الهرب إلى خارج العراق وحكم عليه غيابيا بالإعدام . وخلاصة الخطة تتضمن اغتيال صدام بحيث تعهد الشهيد للنقيب محمود شرجي خليل بقتله خلال انفرادة معه في سهراته الخاصة، حيث كان موضع ثقته ولا يسمح لغيره بالدخول عليه . ولما العناصر الأخرى المشاركة فتقوم بتنفيذ أنوار مرسومة لها كل حسب إمكانياته وضمن نطاق عمله .

ولدى اعتقالهم تم وضعهم في زنزانات في سجن القصر الجمهوري التابع لجهاز الأمن الخاص، ويقع على نهر دجلة (سجن عمارة الحياة) . وأدار التحقيق صدام كامل بإشراف قصي وعدي صدام وحسين كامل . وقد مورس ضدهم مختلف أنواع التعذيب منها : الكهرباء (بدالة كهربائية)، إطفاء المكنائر في الجسم، الضرب على الرؤوس بالهرلوات والعصي، إذابة كبريتات النايلون على الأجسام، السحل، التعليق، الضرب على الأعضاء الحساسة، الفلقة . ومن ابرز القائمين بالتعذيب مدير السجن المدعو (محمد) والرئد فارس التكريتي. كما استخدم في تعذيبهم السجن المدعو (زياد) المحكوم بالإعدام بقضية أخرى، ومجموعة من الجنود الذين ينتسبون إلى عشيرة البيجات في تكريت. وكانوا يستعدون جنود الوحدات القريبة من الحرس الخاص للحضور والمشاركة في حفلات التعذيب، والتي لا تقل عن ثلاث مرات يوميا . واستمر الاعتقال ثلاثة اشهر بعدها تم

تحويلهم إلى ما يسمى بمحكمة جهاز المخابرات (الحاكمية) برئاسة قاضي
المخابرات خليل إبراهيم العزاوي وعضوية اللواء الركن حسيب صابر عبد العزيز
التكريتي واللواء عصام خضر الدليمي مدير الحاكمية.
وأصدرت الأحكام التالية:-
أولاً. الإعدام على كل من :

- ١- المقدم مزاحم صالح علاوي الجبوري
- ٢- النقيب محمود شرجي خليل الجبوري
- ٣- روكان جاسم محمد الجبوري (وجه عشائري)
- ٤- أحمد حسن أحمد علاوي الجبوري (مدير مدرسة)
- ٥- علي زغير عويضة الشمري (نائب ضابط في الحرس الجمهوري
الخاص)

ثانياً. السجن المؤبد لكل من :

- ١- اللواء الطبيب كريم علي صالح الجبوري
- ٢- الرائد صالح خليل عبد علاوي الجبوري
- ٣- حسن جاسم غنام الجبوري (مدير بنك)
- ٤- صالح مهدي صالح الجبوري (نائب ضابط حرس جمهوري خاص)
- ٥- ناجي حسن أحمد علاوي الجبوري (نائب ضابط حرس جمهوري
خاص)

- ٦- محمد زغير عويضة الشمري (نائب ضابط حرس جمهوري خاص)

ثالثاً. الإعدام وخفف إلى سجن مؤبد كل من :

- ١- سعد صالح عيسى الجبوري (موظف)
- ٢- عاصم صالح علاوي الجبوري (ضابط مخابرات)

رابعاً. سجن خمس سنوات لكل من :

- ١- الرائد الطيار ضامن عليوي مطلق الجبوري
- ٢- الرائد الطيار أمين مهدي عزيز الجبوري

- ٣- الرائد عيسى جاسم غنام الجبوري (عضو شعبة في حزب البعث)
 - ٤- عبد الكريم ناصر حساني الجبوري (ضابط مخابرات)
 - ٥- جواهر حمد فحل الجبوري (في جهاز الأمن الخاص)
 - ٦- خلف علوان لطيف الجبوري (مدير في جهاز الأمن الخاص)
 - ٧- خلف محمد دنون للجبوري (مدير في جهاز الأمن الخاص)
 - ٨- خضر حسين خليل الجبوري (مدرس)
 - ٩- النقيب فائق حسن أحمد الجبوري (في الحرس الجمهوري الخاص)
 - ١٠- النقيب موفق حسين عليوي الجبوري (في الحرس الجمهوري الخاص)
 - ١١- محمود خلف عبد بشير الجبوري (نائب ضابط حرس جمهوري خاص)
- خامسا. السجن لمدة ثلاث سنوات للشيخ إبراهيم العطا الله الجبوري
- سادسا. السجن سنة واحدة لكل من :

- ١- الطبيب سلمان عبد الله سلمان الجبوري
 - ٢- سليمان يوسف أحمد الجبوري (مدير ناحية)
 - ٣- الملازم الأول صلاح خلف خضر الجبوري
 - ٤- المقدم عبد سلمان أحمد الجبوري
- وفي نهاية شهر كانون الأول ١٩٩١ تم نقل المحكومين إلى الأقسام المختصة في سجن أبي غريب لتبدأ رحلة عذاب جديدة لحين صدور عفو في تموز ١٩٩٥ حيث أطلق سراحهم عدا المحكومين بالإعدام والذي خفف إلى المؤبد، وسبق أن تم إيقاف تنفيذ الإعدام بعد تدخل رؤساء عشائر الجبور لدى صدام باستثناء المقدم مزاحم صالح علاوي والنقيب محمود شرجي فقد قتلوا في السجن تحت التعذيب جوعا وعطشا، حيث كان يمنع عنهم الأكل كل ثلاثة أيام ويعطى ليوم واحد وبكمية قليلة، وبموجب هذا البرنامج نحتل أجسامهم بحيث أصبحوا هياكل عظمية وانهارت قواهما الجسدية وبقي طريح الفراش حتى موتهما.

تصفيات وإعدامات خلال عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤

لم يمر شهر من عمر حكم ما يسمى مجموعة البكر - صدام منذ تموز علم ١٩٦٨ إلا وجرى فيه إعدامات واعتقالات وتصفيات بأساليب مختلفة بحق أبناء الشعب العراقي بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية (بما فيه البعثيون) وللقومية والدينية والمناطقية والعشائرية والمهنية لذلك لا أتمكن من حصر للضحايا والقدم اعتذاري الشديد لخوي الشهداء الأبرار والضحايا الأبرياء الذين لم أتطرق إليهم بالاسم، لأن ذلك يحتاج إلى مجلدات للإحاطة به. لذلك اقتصررت على بعض الأسماء وهي قطرات من بحر علمي أوفق في إعطاء جانب من الصورة المأساوية التي عايشها الشعب العراقي تحت كابوس هذه الفترة السوداء .

وهنا أشير إلى أن الجيش العراقي كانت حصته كبيرة وعظيمة، فلم تمر سنة من سني هذا الحكم الجائر إلا وفيها إعدام لمجموعة من خيرة ضباطه .

وفي عام ١٩٩٣ تم تنفيذ حكم الإعدام بكل من :اللواء الركن حامد أحمد الورد (مدير الصواريخ) والعميد للركن صلاح عبدالله حنتوش، والعميد محمد بلال الجبوري. (عضو المكتب العسكري)، وفي حادثة منفصلة تم تصفية الفريق الركن ثابت سلطان أحمد التكريتي حيث قتل في مزرعته الكائنة في الصويرة.

وفي منتصف عام ١٩٩٣ كشفت الأجهزة القمعية للنظام خطة يتم إعدادها لإسقاط النظام الحاكم قام بها مجموعة من المدنيين والعسكريين (رؤساء عشائر وسياسيين و من كبار الضباط). لذلك ألقت القبض على من كان داخل العراق ونفذ حكم الإعدام بهم وكان في طليعة الذين نفذ بهم حكم الإعدام هم :المحامي جاسم أمين مخلص وابن عمه صفر مولود مخلص (وهم شيخان تجاوز عمرهما السبعين سنة)، والفريق الطبيب راجي عباس التكريتي واللواء الركن بشير الطالب واللواء الطيار للركن حسن الحاج خضر والفريق الطيار الركن سالم البصو والعقيد الركن سفيان صالح الغريزي ومجموعة من الضباط الأحرار أغلبهم من الموصل الحدياء.

إعدام جاسم مخلص ونكبة عائلته

في منتصف شهر تموز عام ١٩٩٣ تمت مداومة دار للمرحوم المحامي جاسم أمين مخلص وتطويقه بأكثر من أربعين شخصا مسلحين من عناصر جهاز الأمن الخاص فالتقوا القبض على المرحوم جاسم أمين مخلص، وقاموا بحملة تفتيش دقيقة للدار فعثروا على بعض المقتنيات فصادروها، وهي مسدس، أوراق شخصية، نقود، جوازات سفر، صور عائلية، رسائل، كما تم بنفس اليوم استجواب عائلته وأحفاده، ثم أطلق سراحهم نفس اليوم . وقبل ذلك بيوم أو يومين جاء شخص ليخبر جاسم مخلص بأن اللواء الركن بشير الطالب قد اعتقل، ثم اعتقل العقيد الركن سفيان صالح الفريري. وبعد أربعة أشهر من التحقيق والتعذيب تم الاتصال هاتفيا بدار جاسم مخلص واخبروه أن لديهم مقابلة معه في سجن أبي غريب، فذهبت ابنته (ميسرة) وحفيده محمد الطائي وهنالك بدلا من مقابلة والدها حيا تم تسليمها جثته.

وروى لي شاب شهيم ويكنى (أبا نمر) الحياة للأساوية التي عاشتها عائلة الشهيد البطلين (جاسم أمين مخلص وصفر مولود مخلص) عشية تسلّم جثتيهما . وهي عائلة كريمة، ومن العوائل المعروفة في تكريت وتحظى بالاحترام من قبل العشائر العراقية. يقول هذا الشاب (الذي لا تربطه معهم رابطة معينة سوى الجيرة ويسكنون في منطقة واحدة وهي الأعظمية شارع عمر بن عبد العزيز) جامني حفيد المرحوم جاسم، واسمه محمد طائي النعيمي، وطلب مني الذهاب إلى بيته ومساعدته لحدوث وفاة لديهم، وذهبت معه وبدون معرفة تفاصيل الحادث ودخلت البيت فوجدت جثمانا مسجى ومغطى بقطعة قماش سوداء، وحوله نساء يجهشن بالبكاء، ولكن بدون صوت ورأيت إحداهن تريد الصراخ والويل عاليًا ولكنها وضعت قطعت قماش في فمها وأغلقتة بيدها لئلا يخرج صوتها خارج الغرفة !!اوثانية تغلق فمها بيدها وثالثة تنتمشج والمبرات تنكسر في صدرها ،انه مشهد مأساوي حقا ؟ (كانت شياطين جهاز الأمن الخاص) تسمع وتحوم حول الدار،وقد أبلغوا العائلة بعدم البكاء والصياح، وإن أي مظهر من مظاهر التعزية

والحزن ممنوع! التصور هذه المأسى. هل هناك سلطة، وحتى عصابة إجرامية تسلك هذا السلوك الموهل في الجريمة ، والحد والكراهية للبشر ؟

وأضاف أبو نمر ، رغم صعوبة الموقف وخطورته عليه إلا أنه قرر المضي في موقفه الجريء، يقول رفعت قطعت القماش المغطى به وجه الممجي فوجدت شيئا كريما طاعنا في المن، قد أطلقت عليه رصاصا في رأسه . ثم حملناه وخرجنا متجهين إلى دار ثانية لجلب الشهيد الآخر لفسلها ودفعها .

وبالطبع تعرض هذا الشاب إلى الاستطاق من قبل الأجهزة الأمنية التي كانت تحيط بالدار، وتراقب أمرهم وأطلق سراحه بعد التحقيق معه، مع الوعد والتحذير من عدم تكرار فعلته.

والشهيد جاسم أمين أحمد مخلص ولد عام ١٩٢١ في تكريت، و ينتسب إلى عشيرة الجواعنة وأبواه أصلا من سكنة مدينة الموصل. خريج الكلية العسكرية العراقية وخريج كلية الحقوق. تقلد عدة مناصب مهمة منها نائب في مجلس النواب (البرلمان) خلال الخمسينات، وهو مستقل وضمن تيار المعارضة في مجلس النواب . عمل سفيرا في فيينا وغانا خلال الستينات . طيار مدني وعضو في جمعية الطيران المدني .يجيد اللغة الإنكليزية، سكن في بغداد الأعظمية - شارع عمر بن عبد العزيز.متزوج من ابنة عمه الحاجة حبرة مولود مخلص وله ولدان هما حاتم (طبيب جراح) ووضاح (رجل أعمال) وثلاث بنات هن شفاء وميسرة وزينة^(١).

عملية اغتيال الشيخ طالب السهيل عام ١٩٩٤

بعد إعدام معظم المشاركين في المحاولة الانقلابية لعام ١٩٩٣ والتي كان الشيخ طالب جزءا أساسيا فيها شعر بمتابعة تحركاته من قبل المخابرات العراقية . وفي أوائل نيسان ١٩٩٤ كانت بيروت، المدينة التي أحبها،محطته الأخيرة . ويبدو

س. ع. ه. ه.

(١) مقابلة شخصية مع عائلة الشهيد.

أن عيون الأشرار المنطلقة من وكر الجريمة (السفارة العراقية) في بيروت كانت ترأب الدار عن كذب). وبعد أن تفرق الأصدقاء والأقارب بحيث كان آخر الخارجين (أخت زوجته) فاعتقد المجرمون أنها زوجته، يضاف إلى ذلك أنه بنفس الوقت كانت الكهرباء مقطوعة . وفي الساعة الثامنة وأربعين دقيقة من مساء يوم ١٢/نيسان /١٩٩٤ قرع المجرمون الباب بينما كان الشهيد خارجا من الحمام وقد وضع مئذنه جانباً وزوجته مشغولة في المطبخ لإعداد العشاء بفعل الشهيد من الطارق ؟ أجابه : أني مبعوث من قبل الخياط جورج وجلبت القمصان المطلوبة. (سبق للمرحوم أن طلب من الخياط جورج أن يرسل له القمصان) عند ذلك فتشح الباب . وكما تروي زوجة الشهيد السيدة (أم ورود) تقول: (سمعت جدالا حادا، وكان المرحوم يتكلم بصوت عال ولكن غير مفهوم، ولم ينقطع إلا عند سماعي صوت سقوط شيء كبير، عندها ناديت طالب...طالب...ماذا هناك ؟ وفجأة وإذا برصاصة باتجاه الصوت وتكسر الزجاج الكائن خلف الباب)).. (طبعا للرصاصة بدون صوت لأن المسمم مزود بكاتم).

بعد تنفيذ الجريمة من قبل المجرم المدعو (هادي) ولدى سماعه صوت زوجة الشهيد لدخل الدار .. ارتبك وفر هاربا، ونزل على السلم حيث كان مجرم آخر ينتظره في نهاية السلم (هو الملحق التجاري العراقي) . وفي هذه الأثناء لحق بهم حارس البناية فأشبهوا عليه أسلحتهم من الرشاشات والمسدسات فترجع . ثم ركبا في السيارة نوع (بي أم دبليو) التابعة للسفارة العراقية والتي كانت تنتظرهما في الشارع بجانب البناية وسائقها القنصل العراقي وبجانبه الملحق الثقافي العراقي . وتطلقوا بها

وخلال هذه اللحظات خرجت زوجة الشهيد وهي تصرخ قتله صدام .. قتله صدام ... فخرج الجيران وحملوا الشهيد إلى المستشفى لإيقاظه، وطلبوا حضور الشرطة، والتي حضرت خلال دقائق وأجرت بعض التحقيقات وسألوا زوجة الشهيد من تتهمين ؟ أجابت فوراً: صدام . ولقد كانت إجراءات الشرطة اللبنانية سريعة وجرى اهتمام كبير من قبل الحكومة اللبنانية، وبعد نصف ساعة من

الحادث تم إلقاء القبض على الخياط جورج ثرجانيان وهو من اصل ارمني ويحمل عدة جنسيات ومتورط في العملية. (إن الأمر الذي أدى إلى كشف الخياط وبالتالي المجرمين هو أن الشهيد أمسك بالكيس الذي به القمصان، وعند سماع المجرم صوت زوجة الشهيد ارتبك وأسرع في الهرب وترك القمصان).

ولدى التحقيق مع الخياط جورج اعترف بان رجال السفارة العراقية أخذوا القمصان منه . فتم إلقاء القبض على الملحق التجاري عندما كان عائدا من كازينو لبنان، والتي قضى سهرته فيها بعد أن أتم جريمته، وقد اعترف بأنه رمى مسدسه في النهر . ثم القي القبض على اللقنصل العراقي، وقد اعترفوا جميعا بجريمتهم عند إلقاء القبض عليهم ..إلا أن المجرم (هادي المدرب على الاغتيالات) وكذلك الملحق الثقافي، اختبأ في مبنى السفارة العراقية . وفي اعترافات المجرمين انهم تلقوا الأوامر من قضي صدام مباشرة عبر للتلكس، وهو المشرف على العمليات السرية، وانهم قبل أن يكونوا دبلوماسيين فهم ينتسبون إلى جهاز للمخابرات العامة، وان العملية لايد من تنفيذها، وأن لم تنجح فسيتم تكرارها مهما كانت الظروف، حتى أن تطلب تفجير البناية بأكملها وفعلًا عثرت الشرطة على كميات كبيرة من المتفجرات والأسلحة في السيارة (بي أم دبليو)، وأفادوا في التحقيق بان للسلطة العراقية ستنفذ حكم الإعدام بهم ويعاثلهم أن لم تنفذ العملية . غضبت الحكومة اللبنانية، و قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق، وطرد أعضاء السفارة العراقية . ولدى ذهاب للقاءم بأعمال السفارة العراقية إلى مطار بيروت لغرض مغادرة الأراضي اللبنانية إلى عمان كان معه في نفس السيارة المجرم الملحق الثقافي والمجرم (هادي) وهو المنفذ الأول . وعند نزولهم من السيارة في مطار بيروت تم إلقاء القبض عليهما. واستمر القضاء اللبناني بالتحقيق في القضية. وفي أحد الأيام جلبوا إلى البناية والدار لتمثيل جريمتهم. فتبين أن اللقنصل العراقي والملحق الثقافي بقوا في السيارة جنب البناية، ودخل إلى البناية كل من الملحق التجاري الذي بقي أسفل السلم، وصعد إلى باب دار الشهيد المجرم (هادي) حاملا كيسا يحتوي على القمصان ووضع تحته على راحة يده (مسدسا بكاتم

صوت) وبعد أن قرع الباب وخرج إليه الشهيد، ناوله الكيس، عندها رماه بعدة إطلاقات في رأسه فسقط الشهيد على الأرض ممسكا بالكيس ثم سمع صوت من الدخل فأطلق رصاصة باتجاه الصوت وهرب نازلا^(١).

مصير المجرمين

أحدهم مات في السجن غير مأسوف عليه بعد اعتقاله في لبنان ويدعى (خالد علوان الجبوري) من سكة الضلوعية محافظة صلاح الدين، وكما ذكر فإن الآخر ويدعى كامل الجبوري قتل بطريقة غامضة في بغداد بعد أسبوع واحد من تسليمه إلى العراق. والآخران ذكر انهما مختفيان داخل العراق، أحدهما والمدعو هادي يسكن مدينة النصر في محافظة الناصرية يحظى برعاية السلطة للمادية والأمنية. وبعد سنتين من الاعتقال في لبنان سلموا إلى حكومتهم (العراق) عن طريق سوريا بحجة انهم دبلوماسيون ولا يحق للحكومة اللبنانية الاستمرار في اعتقالهم أو محاكمتهم . أن هذه العملية هي أول قضية تدان فيها حكومة صدام بشكل قانوني ورسمي وباعتراف المجرمين، وهو اعتراف يثبت بأن سفارات النظام للصدامي ما هي إلا أوكار للجرائم والإرهاب، وإن أعضاء السلك الدبلوماسي العراقي هم عناصر مخابراتية.

والشاهد الشيخ طالب علي السهيل ولد في بغداد عام ١٩٣٠م وترى في عائلة عربية عريقة. وهو شيخ قبيلة بني تميم^(٢). درس الزراعة والحقوق وحفظ القرآن. حياته السياسية حافلة بالمواقف الوطنية .

عمل عشرات السنين معارضا للأنظمة الدكتاتورية، وتعاون مع قادة المعارضة العراقية في سبيل تحقيق الهدف المنشود، وهو القضاء على الدكتاتورية،

(١) مقابلة شخصية مع عائلة الشهيد.

(٢) تم تصفية أحد شيوخها في محافظة البصرة وهو الشيخ كتمان الكتمان وذلك لمشاركته بشكل فعال في الانتفاضة عام ١٩٩١ بعد أن شمل بالفر. علما أنه كان من القضاء المرموقين في المحافظة.

وإرساء أسس الديمقراطية . تزوج من السيدة منيرفا كريمة الدكتور على بدر الدين، وهي هاشمية النسب لبنانية الأصل، ورزق منها بسبع بنات، اغتالته الأيسادي المجرمة من عناصر جهاز المخابرات العراقية في منزله الكائن في بيروت منطقة عين التينة ليلة الثلاثاء الموافق ١٢/نيسان/١٩٩٤م ولقد لقي حادث اغتياله استنكارا واسعا في لبنان، وعلى الصعيد العربي والعالمي، ناهيك عن المساحة العراقية لاسيما المعارضة.

المحاولة الانقلابية لعام ١٩٩٤ - ١٩٩٥

أوائل عام ١٩٩٤ قرر أحد التنظيمات المعارضة في الخارج العمل على إسقاط النظام الصدامي بفرع بوضع الخطط اللازمة لذلك، وتهيئة بعض المستلزمات الضرورية وفي صيف ذلك العام تم القرار بالمباشرة بالعمل الميداني وكانت الخطوة الأولى منه هي الدخول إلى داخل العراق والاتصال والتنسيق مع القيادات العسكرية والتمهيزات المدنية . ففي شهر حزيران عام ١٩٩٤ دخل عدد من الضباط من قيادة ذلك التنظيم وهم يحملون معهم هموم الشعب العراقي وآلامه في عقولهم وقلوبهم، وكذلك يحملون دماءهم وأرواحهم على أكفهم فداء للوطن والشعب، وفي بداية دخولهم تم تبليغهم من قبل متعاونين في الأجهزة الأمنية بأن عليكم الخروج والمغادرة للوصول برقيه إلى الأجهزة الأمنية تطلمهم بدخولكم، لكنهم أصروا على مواصلة اللولجب، وإكمال المهمة، رغم الخطورة القصوى، وبعد أن أتموا المهمة، وقاموا بما هو مطلوب من اتصالات وتنسيق خرجوا وعادوا سالمين (واجهوا صعوبات وأخطارا كبيرة خلال تلك الفترة التي قضوها داخل العراق ولما الآن بصدها) استمر العمل وتوسعت الاتصالات داخل العراق.

ولكن بالنظر إلى وجود مطومة أولية لدى الأجهزة القمعية للنظام فإنها كانت تراقب عن كثب وقد حصلت على معلومات إضافية تفيد بها في تحديد أهدافها، حيث حاول أحد أعضاء التنظيم والمدعو (أحمد) كسب ضابط مخابرات يسكن منطقة أبي غريب، وخلال مفتاحته بالعمل شعر (أحمد) بأن ضابط المخابرات يسجل حديثه بواسطة جهاز تسجيل فتشاجرا وتفرقا . ذهب أحمد مباشرة إلى مدينة الفلوجة، فأخبر كل من شاكر فزع الزويبي وخالد قاسم العاني بالموضوع فلتخبراه بضرورة المغادرة فورا إلى منطقة كردستان حيث مقر التنظيم . ولما تبينه وتأخره بعض الوقت التي القبض عليه في أبي غريب . ونتيجة التحقيق والتعذيب الوحشي اعترف أحمد على بعض أعضاء التنظيم، وهم العقيد شاكر فزع الزويبي وخالد قاسم العاني وعباس طول العامري والرائد صالح محمد صالح الجبوري . ولقد اتصل شاكر فزع بالرائد صالح الجبوري وأخبره بوجود مغادرة بغداد إلى شمال العراق إلا أنه تأخر ولقي القبض عليه في طريق عودته إلى الموصل، ولكونه كان يعمل عضو ارتباط كانت لديه معلومات أكثر وقد تعرض إلى أشد أنواع التعذيب فأعترف على مجموعة من التنظيم في الموصل وبغداد والرمادي . واستمرت حملات الاعتقالات أكثر من شهر، وتجاوز عدد المعتقلين السبعين شخصا . ولغرض التعذيب والتضليل على هذه العملية قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات، واسعة طالت المئات من المواطنين الأبرياء، خاصة من محافظات الموصل وبغداد والرمادي وديالى وتكريت وبابل، إلا أن الغالبية من المعتقلين أطلق سراحهم بعد أن قضوا عدة أشهر رهن الاعتقال والتحقيق والتعذيب والتفكيك . وبقي رهن الاعتقال كوكبة من الضباط وعد من الشخصيات المدنية الأفاضل، ممن لهم علاقة بالعملية، وقد تعرض المعتقلون لأنواع التعذيب طيلة فترة اعتقالهم التي زادت عن ستة أشهر ذاقوا خلالها الحرمان والتفكيك والتعذيب الجسدي والنفسي. لكنهم كانوا في أروع حالات الصمود والتحدى والإصرار على صحة عملهم، كما روى أحد المشاركين وحكم عليه بالسجن وأطلق سراحه بعد حين، وتمكن من الهروب من العراق إلى بلد آخر وهو أبو شاهين يمكنك روى عن صورة للإصرار

والصمود لدى التحقيق مع اللواء الركن وضاح ثامر إسماعيل الشاوي الذي طرح عليه سؤال : هل أنت نادم على ما فعلت ؟ أجاب : كلا ولو خرجت من السجن سأحاول مرة ثانية .

ويضيف أبو شاهين : لقد كان اللواء الركن وضاح الشاوي مهموما وقلقا خوفا من ضعف وعاطفية والدته أن تطلب استرحاما من صدام له ولشقيقه .

أساليب التعذيب

لقد تم اعتقالهم في زنازات انفرادية مظلمة قياساتها ١,٥×١,٥×١,٥م. ويضربون بشكل يومي وكما يلي:-
التعليق من الأرجل ويبقى الرأس متدليا إلى الأسفل ويضرب بالهراوات والكييلات.

التعليق من الأيدي على قضبان النوافذ وتبقى الأرجل متدليلة ويضرب بمختلف الأدوات.

يطرح أرضا وهو مكبل الأيدي ويضرب بالآلات الخشبية والحديدية.
الكي بالكهرباء والمجابر في مختلف أنحاء الجسم لاسيما الوجه والرأس.
الصعق الكهربائي وذلك بواسطة سلكين يربطان على الأنف والأعضاء التناسلية، وتسمى بمصطلح الجلادين (للترجية) أي القرط. أدوات وآلات أخرى لا يتمكن المعتذب من معرفتها كونه معصوب المينين، كالتعذيب بالكروسي وحصر الرأس بين فكي آلة ميكانيكية والضغط عليه بشدة الخ.
وقد استشهد تحت التعذيب الوحشي كل من الشهيدان قحطان عبد اللطيف الجبوري وهيلان حديد الجبوري.

القائمون بالتحقيق والتعذيب

كان جهاز المخابرات هو المسؤول عن التحقيق والتعذيب بإشراف قصبي صدام ومانع عبد الرشيد للتكريتي مدير الجهاز حينها، يعاونهما عدد من ضباط المخابرات منهم عصام خضير مدير النشاط المعادي، وضابط آخر هو مدير مكافحة التجسس، ومدير حاكمية المخابرات، والمحقق باسم العزاوي والمحقق (موفق) وعناصر أخرى للتعذيب منهم المدعو (وعد للتكريتي).

الأحكام الصادرة

شكلت محكمة خاصة في حاكمية المخابرات وجميع أعضائها ضباط مخابرات بما فيهم ممثل الادعاء العام و (محامي الدفاع عن المتهمين)، وعلى مدى يومي ١٨ و ١٩/٣/١٩٩٥، حيث جرت المحاكمة بعد أن ارتدى أعضاء المحكمة بدلاتهم السوداء المزينة بأشرطة بيضاء أو حمراء أو خضراء كي تكون محاكمة شكلية تقتصر إلى أدنى مستوى من قواعد وأصول المحاكمات، وبعد أن صورت المحكمة فيديو . صدرت الأحكام التالية :-

أولاً. الإدعام شنقا حتى الموت وقد نفذ بهم مساء يوم ١٧/٥/١٩٩٥ في

سجن أبي غريب وهم:-

شقيقان

- ١- اللواء الركن وضاح ثامر إسماعيل الشاوي (قائد للفرقة المدرعة/١٢)
- ٢- النقيب مداد ثامر إسماعيل

(ضابط مخابرات)

٣- العميد الطيار الركن محمد مظلوم الدليمي (أمر قاعدة البكر الجوية)

٤- العقيد المتقاعد شاكر فزع الزوبعي

٥- المهندس بشار خسرو

٦- الملازم الأول حسان علوان خلف الجبوري

- ٧- علاء الدوري
- ٨- الرائد صالح محمد صالح الجبوري
- ٩- بالإضافة إلى ثلاثة ضباط من طيران الجيش وضابط آخر برتبة مقدم ثانياً. الإعدام ولم ينفذ ولازلوا في سجن أبي غريب وهم :-
- ١- أنير النمرلوي
- ٢- محمد عثراوي (معلم متقاعد من أهالي الفلوجة)
- ٣- لشيخ حسين من أهالي أبي غريب
- ثالثاً . الحكم بالسجن المؤبد لكل من :-
- ١- القاضي عارف عبد الرزاق الشاهين
- ٢- العقيد الطيار المتقاعد رعد عبد المنعم الجنابي
- ٣- خالد قاسم العائلي
- ٤- عباس حلول العامري
- ٥- جواد الفلاح
- ٦- أركان عبد اللطيف عبد الله الجبوري
- ٧- خالد عبد اللطيف عبد الله الجبوري
- ٨- يونس (من أهالي عين زلة في الموصل)
- ٩- العقيد فؤاد
- رابعاً. الحكم بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة على المجموعة الباقية ومنهم :-
- ١- النقيب سفيان وضاح ثامر الشاوي
- ٢- أبناء عم الرائد صالح الجبوري
- ٣- بالإضافة إلى آخرين من سكة الموصل وبغداد وديالى والرمادي

مدينة الرمادي (البيضاء) ترتدي حلة حمراء

ولدى تشييع جثمان الشهيد البطل المعيد الطيار الركن محمد مظلوم الدليمي في مدينة (للرمادي) من قبل أبناء قبيلة (الدليم) شارك في التشييع أصدقاء الفقيد ومحبيه، ومن أراد أن يتحدى السلطة الجائرة، لاحتجاجا وتحديا، ورفضاً لهذه الأحكام، ومن وراءها من أركان السلطة بالرغم من إصدار الأوامر الصارمة لنزويه وأقاربه بعدم إقامة مراسيم التشييع والعزاء . لكن للجمع الغفير رفض القبول وقرر التحدي وإعلان الاحتجاج . وبدأت مسيرة للتشييع باجتياز شوارع المدينة لاسيما التي تمر بدوائر ومؤسسات السلطة، علما أن النظام اتخذ كافة التدابير الاحترازية لها، حيث تم نشر قوات الطوارئ والأجهزة الأمنية في المدينة وتم نصب الأسلحة المتوسطة على سطوح البنايات . لكن هذه الإجراءات لم تخف أبناء للرمادي بل زادتهم إصرارا وتحديا واستفزازا مختلطة مع المشاعر الجياشة لفقد ابنهم البار يضاف إلى ما تراكم في أعماقهم من رفض للحكم الجائر، وما جلبه من ويلات ودمار للعراق ولشعبه وبإعدام الكثير من أبنائهم الأبطال المخلصين لبلدهم وشعبهم . ووسط هذه المشاعر والأحاسيس وحيث المسيرة باتت تظاهره احتجاجية، وعند مرورها قرب بناية المحافظة ومقر الحزب الحاكم، وإذا بالرصاص ينهمر من سطوح البنايات صوب المواطنين. عندها مباشرة هجم المواطنون المشيعون وبالأسلحة المتيسرة على مقر المحافظ، ومقر الحزب، ومقرات الأجهزة الأمنية، واستطاعوا احتلالها، وهرب من فيها من الأجهزة الرسمية، طاف المشيعون المدينة وتم احتلالها كاملة من قبلهم وتحولت مسيرة التشييع إلى انتفاضة شعبية . وخلال بضع ساعات اجتاحت المدينة قوات كبيرة من الحرس الجمهوري الخاص، وقوات فدائيي صدام وقوات الطوارئ مسندة بالمنفعية وطيران الجيش، وتمت استباحة مدينة الرمادي بالقتل والاعتقال والاعتداء وتهديم البيوت والنهب والسلب، وكانت هذه العملية بإشراف مباشر من قبل (عدي وقصي صدام التكريتي) ثم قاموا بعمليات منظمة لتفتيش بيوت المواطنين في المدينة، وبحملات الاعتقالات العشوائية وما يرافقها من ممارسات لاإنسانية ولاأخلاقية.

الفصل الخامس
القمع والإرهاب.... وثائق دولية
وشهادات ضحايا



الشهيد الشيخ عبدالعزيز البدرى

التعذيب سياسة شاملة لأجهزة صدام القمعية

مارست الأجهزة الأمنية العراقية وما تزال أنواعا من التعذيب البشع والوحشي ضد المواطنين، واستخدمت من أجل ذلك وسائل وأدوات وتقنية خاصة لا يمكن لإنسان أن يمارسها ضد أخيه الإنسان. وقد اعتمدت هذه الأساليب لإشاعة الرعب والإرهاب وكنم الأفواه والتخلص من المعارضين الوطنيين ومن كل من يشك بولائه للعصابة الحاكمة. وقد تعرض نتيجة ذلك الملايين من أبناء الشعب العراقي إلى الخطر والموت أو الإصابة بالعاهات المستديمة والأمراض النفسية. إن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام العراقي — على أيدي الأجهزة الأمنية القمعية — لاسيما التعذيب الجسدي والنفسي من الجسامة والهول مالا يصدق، وتبترأ منه كل القوانين والشرائع والأعراف حتى الهمجية منها، وعصور القرون الوسطى وأقصى محاكم التفتيش. وتتميز هذه الممارسات اللاإنسانية بقساوتها وحجمها وشموليتها واستمراريتها، فالتعذيب لا يشمل المتهمين أو المشتبه بهم فحسب، بل يمتد إلى الأبرياء من أقربائهم وذويهم أو أصدقائهم أطفالا ونساء، شبابا وشيوخا كوسيلة من وسائل الضغط عليهم، لانتزاع اعترافاتهم، أو الإقرار بما يملى عليهم من تهم، لهذا ترى اهتماما متزايدا لدى المنظمات الدولية ذات العلاقة في السعي للحد من هذه الجرائم الدولية المنظمة ولكن بدون جدوى. أما شمولية التعذيب وسعته كما ونوعا فلا يمكننا الإحاطة به، ولا يتسع المجال لسرد وتبيان جميع جوانبه، لذلك نكتفي ببعض الوثائق الدولية بهذا الخصوص، وبعض شهادات الضحايا الذين عذبوا، لإعطاء صورة مصغرة عن الجرائم التي ترتكبها أجهزة النظام القمعية بحق أبناء شعبنا العراقي المبتلى.

شهادة أم (١):

في شهر كانون الأول ١٩٨١ اعتقل أحد طلاب السنة الرابعة في كلية الطب جامعة بغداد داخل الكلية مع عدد من الطلاب الآخرين . وقد تم إيداعه السجن بدون محاكمة وبدون أن توجه إليه أية تهمة كما تعرض إلى التعذيب وأعمال العنف الأخرى. وفي شهر أيلول ١٩٨٢ استدعيت والدته لاستلام جثته من مركز الجثث الموجود في بغداد وقد لقطت الإيضاحات التالية من الشهادة التي أدلت بها والدة الضحية :

بعد أربعة أشهر من اعتقال ابني أعلمت بأنه موجود في سجن أبي غريب ببغداد. وفي شهر أيلول ١٩٨٢ حضر إلى المنزل عناصر من الأمن. وقالوا لي : ((اذهبي إلى مركز الجثث لتسلم جثة ابنك))، تقول الأم النكلى :

" ذهبت إلى المركز في اليوم التالي حيث وجدت حوالي ١٥٠ شخصا حضروا للبحث عن جثث لأقربائهم .

أخيرا دعيت للتعرف على جثة ابني واستلامها قالوا لي : (نريد أن نعيد ابنك إليك ولكن عليك ألا تبكي وإلا تقيمي أية مجالس عزاء ونواح . تأخذينه وتدفنينه ثم تعودى إلى منزلك دون إثارة أية ضجة . وإذا بكيت أو رفعت صوتك بالنواح فانك تعرفين ما الذي ينتظرك) أجبتهم بأننا ((لن نفعل شيئا من هذا)) عندها قادوني إلى الغرفة التي توجد فيها جثة ابني . وعندما دخلت ورأيت ما بداخل الغرفة لم أصدق ما رأيت عيني؟! أبشر يفعلون مثل هذه الأفعال ببشر آخرين؟! . الغرفة لها بابان لثان . أحدهما يؤدي إلى غرفة التبريد، وعند دخولي لم أجد ابني في غرفة التبريد . كانوا قد لقوا جثته في غرفة أخرى على الأرض . نظرت حولي فرأيت تمع جثث ملقاة بالقرب من جثة ابني على أرض الغرفة .. ولكن جثة ابني لم تكن كالجثث الأخرى، بل كانت في وضع أشبه بوضع الجلوس. كان جسمه مغطى بالدم وبالجروح الدلمية .. وبالحروق ... لا أعرف بماذا

(١) جميع الشهادات أدرجتها كما وردت بلغة أصحابها ومن مصادرها (المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق)، إلا عند مقتضى الاختصار .

أحرقوا جلده... رأيت جثة كانت آثار المكواة الكهربائية على رأسها ورجليها... جثة أخرى كانت محترقة تماما كالنم. أما باقي الجثث فكانت عليها حروق مختلفة...

في مركز تسليم الجثث، كانت الأجسام ملقاة على الأرض... أحدها كان صدره مقطوعا بالطول إلى ثلاثة أجزاء... من العنق حتى أسفل الجذع. يبدو أنه قطع بالة حادة كالساقور. كان لحمه أبيض اللون كما لو أنه ملق بالماء الحار من الكتف الأيسر حتى أسفل الصدر، وكذلك الشيء نفسه من الجانب الأيمن. جسد آخر مقطوع الساق بالساقور... وآخر كان مقطوع الذراعين. أحدهما سلمت عيناه وجدع لفه. جثتان أخريان كانتا محترقتين بشكل مخيف. كانتا متحمتين بحيث لا يمكن تمييز الوجه لشدة الحروق. إحدى الجثثتين كانت مشنوقة وقد استطال عنقها لنقل الجسم... واللسان كان متدليا خارج الفم الذي لا يزال يقطر بالدماء... أما الجسم فكان متيبسا.

وكانت هناك تسع جثث، إلى جانب جثة ابني مغطاة من العنق إلى القدمين بالضمادات. وقد رأيت على معصمي ابني آثار يبدو أنها نشأت عن ربط يديه بالمقعد لمنع من الحركة. وهناك آثار أخرى بالقرب من العنق وفوق الكتف وعلى الذراعين والمباين والركبتين.. وكانت تبدو على جسمه آثار السياط... كان جسمه... الأم لا تستطيع أن تتصور أو تصف ابنها في مثل تلك الحالة.

في اليوم ذاته، ذهب أحد جيراننا للبحث عن جثة ابن أخته وهو أيضا في السنة الرابعة كلية الطب... شاهد في الغرفة عشرين جثة لمشايات عاريات... مقطعات الزهود... ممزقات الأوصال..

كل يوم كانت هناك أشياء جديدة من هذا النوع فقد سلمت أربع جثث إلى نوبيا في حين وفي الأحياء المجاورة.. المشاهد نفسها تتكرر يوميا في مركز بغداد الطبي.. كل الذين يذهبون إلى هذا المركز يقولون بأن كثيرا من الناس يتجمعون يوميا أمامه ويستلمون الجثث.. في اليوم الذي ذهبت فيه إلى المركز، وصلت شاحنتان محملتان بجثث الطلاب والمهندسين القتولين والذين تبدو على أجسامهم آثار التعذيب.. كان المجموع عشرين جثة... عشرة في كل شاحنة.

وقد استمر الوضع على هذا الشكل طيلة شهر ونصف بلا انقطاع .. كان يتم تسليم الجثث بهذه الشكل المخيف .. في البصرة .. مومائر لأجاء العراق بالأكدي الآن توقفوا عن إعادة الجثث إلى العائلات . انهم لا يسمون حاليا غير أوراق الضحايا وشهادات الوفاة . الأهالي الذين يتسلمون مثل هذه الشهادات يتعرضون للتهديد والوعيد بإنزال العقوبة الشديدة بهم إذا تكلموا أو أثاروا الاضطراب أو ناحوا على موتاهم .. انهم لا يستلمون غير الأوراق".

وقد علمت تلك الأم من أحد الأشخاص الذين يقومون بمهمة دفن الضحايا الذين يموتون تحت التعذيب، بأنه شهد في الأسبوع الفائت دفن ثلاثمائة جثة لأشخاص ماتوا جميعا تحت التعذيب.

شهادة سجين

في شهر تموز ١٩٨٤ حصلت منظمة العفو الدولية على شهادة أحد السجناء السابقين . وهو في الرابعة والأربعين من العمر وقضى الفترة الممتدة من آبار ١٩٨٢ إلى آذار ١٩٨٤ في سجن (أبي غريب)، وفي السجن المركزي في بغداد . وهو واحد من ١٤٤ (مفقودا) جرى اعتقالهم من قبل قوى الأمن في الفترة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ . وعندما طرحت منظمة العفو الدولية هذه القضية على الحكومة العراقية، كان الرد بان الأسماء الموجودة في حوزة المنظمة مختلفة من الأساس . غير أن الشخص الذي نحن بصدده الآن كان قد اعتقل، على ما يبدو بعد أن رفض التعاون مع بعض أجهزة الأمن، وقد جاءت الشهادة التي أدلى بها حول مكان الاعتقال وظروفه وأشكال التعذيب، جاءت متطابقة مع التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية خلال السنوات الأخيرة.

ظروف السجن والتعذيب

"نزلت السجن المركزي في بغداد هي بمساحة ثلاثة أمتار طولا ومسترين عرضا . وهي مظلمة جدا وجدرانها مغطاة بالقرميد الأحمر المائل إلى السواد .

هذه الزنزانات مخصصة في الحقيقة للسجن الانفرادي خلال فترة الاستجواب التي تكون قصيرة عادة، غير أنها يمكن أن تستوعب وفترات طويلة، عددا يصل إلى ١٨ سجيناً . ففي بعض هذه الزنزانات الصغيرة قضى بعض السجناء عدة سنوات من حياتهم . كل زنزانة مزودة بدوش وبصنبور ماء يطلان مفتوحين دائماً لأن الماء لا يجري فيهما إلا لمدة ساعتين في الأسبوع .. ولا يحق لـزلاء هذه الزنزانات استقبال نويمهم أو استلام البريد ولا يحصل الأهالي على أية معلومات حول المكان الذي يتم احتجاز أبنائهم فيه.

وهناك نوع آخر من الزنزانات التي تبلغ مساحتها حوالي ٥٠ متراً مربعاً تقريباً . إحدى هذه الزنزانات مخصصة للنساء . ونظراً لكثرة ما يجري من اعتقالات فقد ضاقت الزنزانات عن الاستيعاب واستعملت الأروقة في طابقي السجن لإيواء المعتقلين : فعلى امتداد جانبي الرواق وبين باب كل زنزانة والباب الآخر أقيمت دعامات من الفولاذ على ارتفاع عشرين سنتيمتراً من أرض الرواق وبهذه الدعامات ربط السجناء من معاصمهم بواسطة قيد حديدي (وقد اعتمد ذلك منذ عام ١٩٨٣) في كل واحدة من هذه الزنزانات عدد من السجناء يتراوح بين ٨٠ و ١٣٠ . وقد يصل هذا العدد إلى ٢٠٠ . وفي كل زنزانة دوش واحد ومرحاض واحد لاستعمال جميع السجناء . وهواء الزنزانة متعفن ونثن، وكى يتمكن السجناء من النوم فإنهم يلجأون إلى تبادل الأماكن بالتناوب .

لما العناية الطبية فهي شبه معدومة، ولا يحصل للمرضى من السجناء على مثل هذه العناية إلا عند وصولهم إلى حالة من الخطر الكبير . وقد علمت أن العديد من السجناء قد ماتوا تحت التعذيب أو بسبب الحياة المزرية في الزنزانة . وعندما كنت في الزنزانة الكبيرة بحيث أمضيت عدة أشهر برأيت أحد السجناء وهو يموت . لقد فاضت روحه أمام أعيننا . كان ذلك في صيف عام ١٩٨٣ وكانت الزنزانة تحوي مائة وثلاثين سجيناً والهواء كان حاراً ونثناً . وقد أغشى على أحد السجناء العراقيين .. على كل حال فالإغماء كثير الوقوع . أخذنا ندق على الباب لاستدعاء الحارس، وفي الوقت نفسه كان أحد السجناء (وهو طبيب) يحاول إسعاف المغمى عليه . وعندما جاء الحرس والطبيب بعد طول انتظار كان الوقت قد فات وأصبح

الرجل في عداد الأموات . كان للرجل في الثلاثين من عمره مهنم إلكتروني . متزوج وأب لطفلة صغيرة .

كان نصف السجناء تقريبا يتعرضون للتعذيب . وهناك أشكال متعددة من التعذيب وكلها تجري في غرفة مخصصة . وموجودة في الطابق الأول تحت الأرض . عند المدخل توجد ممسحة أرجل كتب عليها لفظة (أهلا) بالإنكليزية . ويتم التعذيب بالشحنات الكهربائية وباللذع بالسجائر ، وبالتحريق بالغاز وبالصفائح المعدنية الملتهبة ، وبالتعليق بالسقف بواسطة أغلال يربط بها المعصمان ، وبالتنسخ بواسطة آلة يوضع السجين فوقها ، وتربط يدها وقمها ، وبالضرب بواسطة شريط مصنوع من الأسلاك المعدنية ، أو بواسطة أبواب مياه مصنوع من الحديد الصلب . وعلى العموم ، يفقد السجناء وعيهم تحت التعذيب وعندها يحملون إلى الزنزانة حيث يتم إلقاءهم على الأرض أمام أنظار السجناء الآخرين . ويتعرض السجناء إلى المعاملة السيئة جدا من قبل المسؤولين عن السجن . وكل من تصدر عنه بادرة احتجاج — كالإضراب عن الطعام مثلا — يضرب بشريط الأسلاك المعدنية أمام زملائه ... والحراس ينظرون إلى السجناء باعتبارهم جواسيس وعناصر خطيرة . بين حين وآخر (مرتين في الشهر تقريبا) يجري اقتياد السجناء إلى بهو غير مسقوف مساحته ثمانين مترا مربعا وذلك لاستنشاق الهواء النقي وممارسة الرياضة ... وتستمر فترة الاستجمام هذه لمدة نصف ساعة . غير أن السجناء مجبرون خلال هذه الفترة على القيام (بنشاطات رياضية) من النوع الذي يصعب تحمله : فهم يتعرضون طيلة فترة (الاستجمام الرياضي) إلى الضرب والإهانات والشتائم .

(أبو غريب/ خاصة) اسم يرمز إلى سجن تابع لسجن أبي غريب المركزي ويستخدم عادة من قبل الأجهزة الأمنية . له مدخل خاص ، ويخضع لحراسة مشددة من قبل رجال الأمن . توجد في القاعة أربعة مرافق مجهزة بالماء البارد اللوسخ . يفتح باب الزنزانة ثلاث مرات يوميا ويسمح للسجناء أن يذهبوا إلى المرافق خلال عدة دقائق وعلى السجين أن يقضي حاجته خلالها وأن ينسل المرحاض ، ويملا الخزان بالماء . الدوش غير موجود ، وإذا أراد السجين أن يضل

وجهه وشعره فإنه يمنح عشرة دقائق إضافية مرتين في الشهر، ويسمح له باستعمال الماء البارد . وإذا كانت الزنزانة تضم أربعة سجناء فإنهم يذهبون إلى المرحاض على دفعتين أي أن الرجلين يدخلان معا إلى المرحاض . وإذا مكثا طويلا في الداخل فإنهما يتعرضان للضرب والجلد من قبل الحراس . ليست هناك أية أوضاع أو حالات استثنائية، وإذا اضطر أحد السجناء إلى القيام لقضاء حاجته خلال الليل لا يسمح له بالخروج بل عليه أن يستعمل وعاء خاص بالزنزانة ...النوم ممنوع بأتانا من الساعة السابعة صباحا حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً . وكذلك يمنع الكلام بأتانا مع الزملاء خلال الفترة ذاتها . ويتعرض كل من يخالف هذه القاعدة إلى عقاب شديد. في الصيف يكون الحر شديداً، وفي الشتاء يكون البرد قارسا، خصوصا أثناء الليل . لا توجد أية أجهزة للتدفئة، وهناك مصباح زئبقي بضئ الزنزانة ليلا ونهارا ويتحكم من خارج القاعة".

شهادة طبيب

عام ١٩٨٤ حصلت منظمة العفو الدولية على شهادة ألقى بها طبيب عراقي شارك في عمليات سحب دماء السجناء . وهي عمليات كانت تؤدي بهم إلى الموت. وقال الطبيب في شهادته بأنه علم بإجراء حوالي ألف عملية من هذا النوع في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . ومثل هذه العمليات تجري تحت الإشراف المباشر لـ(رئاسة المخابرات) وبمشاركة مدير السجن وموظفي مؤسسة بنك الدم في بغداد.

"قبل لي هنالك أشخاصا في سجن أبي غريب في بغداد يريدون للتبرع بالدم .. وقادني طبيب السجن إلى مستشفى السجن . هناك رأيت شخصين لا حراك بهما ويعانيان من الصدمة . نبضات القلب سريعة وضعيفة، والجلد بارد ولزج مما يدل على انهما يعانيان من صعوبة التنفس. أخبرني طبيب السجن بأن هذين للشخصين مجرمان، وبأنه سحب دماءهما بعد تخديرهما بهدف الاستفادة من دمائهما قبل إعدامهما . ثم أخبرني هذا الطبيب بأنه يحمل أوامر من القيادة العامة بالجوء إلى هذه الأساليب بحق الأشخاص السياسيين المهمين بحيث تكون نتيجة الفحص الطبي

مفيدة بحصول الوفاة (بالسكتة القلبية) وتطبق هذه التعليمات أيضا بحق المجرمين المحكومين بالإعدام". الطبيب يواصل مشاهدته في سجن آخر .

أخبرني طبيب السجن بأنه سيقوم بسحب دماء ثلاث سجناء، وطلب مساعدتي له في هذه المهمة. وعندما أجبته بالرفض أخبرني بأن القيادة العامة للأمن هي التي طلبت أن أقوم بالإشراف على هذه العملية وبأنه يجب تنفيذها وإلا ستكون تحت طائلة الإرسال إلى السجن . عندما لا يكون الدم متوفرا، خصوصا خلال الحرب، كانت وحدات متحركة من بنك الدم تقوم بتنظيم حملات التبرع في المدارس والمعاهد والمصانع والسجون . وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، جرت هذه الحملات دون أن يكون الأشخاص الذين قدموا مهم متبرعين فعلا ودون أن يخضعوا للفحوصات الطبية الضرورية وقد جرت هذه الأمور في المصانع والسجون خاصة . إلا أن عمليات سحب الدم في هذه الظروف لم تكن تتجاوز الكميات المرخص بها .

وقد قدم الطبيب الإيضاحات التالية :

عندما تسحب كمية من الدم من أحد الأشخاص تتراوح بين لتر ونصف ولترين فإنه يتعرض لما يلي:

فقر دم حاد وفقدان وعي ناجم عن نقصان كمية الدم في الدماغ . تتم مكافحة الإغماء عن طريق حقن المصاب بكمية من الماء المملح مساوية لكمية الدم التي سحبها . وبهذا يتم تجنب المريض من التعرض للموت الفوري .

حتى في حالة تعويض نقص الدم باستعمال الماء المملح فإن كمية الكريات الحمراء تكون في حالة من النقص الشديد (٢ إلى ٤ ملل بالمائة) وبالتالي غير كافية لتغذية الأعضاء الرئيسية للجسم.

بعد ذلك، وفي غضون ثلاثة إلى خمسة أيام يصاب القلب بالضعف ويتضاءل نشاطه بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى نوبة قلبية تعيقها الوفاة . في هذه الحالة يتحدد سبب الوفاة في التشخيص الطبي على أنه (توقف القلب) ويتم إعلام أسرة المتوفي رسميا بأنه توفي بنوبة قلبية، وأنه توفي طبيعيا، والحقيقة أنه قتل بسبب سحب

دمه؟!!

أخبار التعذيب في الصحافة الأجنبية

نذكر في ما يلي بعض النماذج لحالات التعذيب التي نقلتها تقارير مختلفة ونشرت في صحف عالمية:

أولا : قالت الأوبزيرفر في عددها الصادر يوم ١٥/٣/١٩٨٧ في حديث حول إعدام العشرات من الأطفال الأكراد وتعذيبهم:

" لقد سلمت خمسة وسبعون تالوتا تحتوي على أطفال معدومين إلى عوائلهم في السليمانية وكانت آثار التعذيب واضحة على الأجساد وقد تم قلع عيون عدد منهم" ثانيا : نشرت صحيفة Spotlight الأمريكية بعددها الصادر في الثاني من حزيران عام ١٩٨٦ تقريرا بقلم Sasha Rakozy ومما جاء فيه حول قضية آل الحكيم :

" إن أفراد هذه العائلة هم من آل الحكيم الكريمة والذين اختفوا بعد أن رموا في غياهب سرية وعذبوا حتى الموت من قبل رجال الشرطة السرية للتابعين لصدام دكتاتور العراق.

ولغرض إرهاب بقية أفراد الشعب الذين يتألف عددهم من (١٣) مليون نسمة في ذلك القطر الغني بالنفط، فإن صدام قد حول العراق إلى دولة بوليسية تتحكم برقاب الناس بقسوة بالغة ". وأضافت الصحيفة :

" إن صدام حسين يدير أفتتح جهاز تعذيب في العالم في هذا العصر " هذا ما قاله أحد كبار الدبلوماسيين المعتمدين في الأمم المتحدة، والذي ساعد مراسل (سبوت لايت) في الاطلاع على الأكلة التي ستقدم أمام الأمم المتحدة شريطة أن يحتفظ مراسلنا باسم هذا الدبلوماسي الكبير، ويعلق هذا الدبلوماسي الكبير بقوله : " أن العالم لا يعرف إلا الشيء القليل، أو لا يعرف شيئا عن هذه المآسي في العراق".

ثالثا : وفي ٣١/٥/١٩٨٥ نشرت صحيفة التايمز البريطانية مشاهدات مراسلها الصحفي البريطاني الشهير (روبرت فسك) عن مآسي العراق وربما

تعتبر مشاهدته من أهم التقارير التي كتبها هذا الصحفي حول أوضاع العراق،
كتب هذا المراسل يقول :

" لدى العراق سجل أسود بالنسبة لحقوق الإنسان، فالمعارضون السياسيون
يساقون إلى ساحات الإعدام، ويعذب البعض منهم، أما المشكوك فيهم فإنهم يسجنون
في سجن (أبي غريب) ويجبرون على مشاهدة زوجاتهم يزني بهن من قبل رجال
أمن صدم . كما أن بعض السجناء اضطروا لمشاهدة أطفالهم يعذبون أمامهم ."
ربما : وتحت عنوان (تأقلم العراقيين مع حكم الإرهاب) نشرت صحيفة
الـ (نيويورك تايمز) بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣ مقالا حول الأوضاع في العراق مما
جاء فيه :

" الصورة الجذيرة بالملاحظة هي ما يخص حقوق الإنسان وقد نقل أحد
الدبلوماسيين إن هذه الصورة التي قدمتها المخابرات الأمريكية (CIA) في
تقريرها لعام ١٩٨٣ إلى الكونجرس قد تم تحسينها عما ورد في مسودة التقرير
المحرج، حيث ورد في التقرير الآتي :
" للنشاطات التي تعتبرها السلطة مهددة لأنها تؤدي إلى الاعتقال (دون
توجيه تهمة) والأحكام القاسية مع سوء المعاملة وتعذيب وإعدامات بعد محاكمات
صورية)

شهادة المواطن الأمريكي روبرت سبورلنغ

روبرت سبورلنغ أمريكي عمره خمسون عاما، متزوج وأب لطفلين . عمل
مديراً تقنياً في فندق نوفوتيل المدير بغداد للفترة من كانون الأول ١٩٨١ لغاية
تموز ١٩٨٣، اعتقل ليلة ٣٠ حزيران ١٩٨٣ من قبل اثنين من (رجال) المخابرات
العراقية، حيث كانا ينتظرانه في قاعة للمسافرين في مطار بغداد الدولي عندما كان
يروم مغادرة العراق لقضاء إجازته في فرنسا . واستجوب للمذكور حول نشاطات
تجسسية مزعومة له، ولخضع للتعذيب خلال الاستجواب .

وقد أُلحى بشهادته أمام منظمة العفو الدولية بعد إطلاق سراحه بتاريخ ١٨/تشرين الأول/١٩٨٣ وفيما يلي بعض التفاصيل المأخوذة من شهادته : —
لقتيد روبرت سبورلنغ إلى سيارة كانت تنتظره على مقربة من المطار .
عصبت عيناه قبل الوصول إلى المكان المقصود . ويعتقد سبورلنغ أن ذلك المكان هو رئاسة المخابرات العامة العراقية . عند الوصول صودرت أوراقه، وأُخذت ثيابه، واستبدلت بثياب السجناء كما أخذ حذائه (حجم ٤٧) وأعطى حذاء (حجم ٤٢)، ثم اقتيد إلى زنزانة في الطابق الأول بطول ٣,٧٠ متر وبعرض مترين وخمسة وثلاثون سنتيمتراً وارتفاع ثلاثة أمتار . وكانت هنالك مغسلة ودوش تجري فيهما المياه بدرجة الغليان وغطاءان، وكان يتم على أرض الزنزانة بدون فرش، وكان حراس الزنزانة يغيرون درجة حرارتها من أشد الارتفاع إلى أشد الانخفاض بواسطة جهاز كهربائي، وقد حل روبرت في ثلاث زنزانات خلال فترة اعتقاله منها واحدة قضى فيها أربعة وعشرون ساعة بصحبة سجين عراقي، كما قضى أربعة وعشرون ساعة أخرى في رواق داخل البناية .

أشكال ومدة التعذيب

تحدث روبرت سبورلنغ عن مرحلتين من الاستجواب :
المرحلة الأولى من ٣٠ حزيران إلى ٣٠ تموز /١٩٨٣ وخضع إلى ثمانية استجوابات حول نشاطاته (التجسسية) .
وفي المرحلة الثانية من ٣٠ تموز إلى ١٣ تشرين الأول ١٩٨٣ واخضع إلى سبعة استجوابات حول أشخاص آخرين . وخلال ذلك كله كانت عيناه معصوبتين ويدها موثوقتين بواسطة وثاق حديدي . وكانت معظم جلسات الاستجواب تجري بحضور خمسة إلى سبعة أشخاص باللباس المدني بالإضافة إلى المترجم . وخلال عدد من هذه الجلسات تعرض لأشكال مختلفة من التعذيب خلال أوقات مختلفة من الطول والقصر (ففي ٦ تموز و ٢٣ تموز ، ١٤ أيلول) تعرض إلى أربعين ضربة بمطرقة على أخصص القدمين، وإلى شحنات كهربائية في اليدين والرجلين ومنطقة الكليتين والأعضاء التناسلية والأذنين . كما تعرض إلى ضربات بالذراع

على رأسه وإلى ضربات بالمطرقة على ظاهر قدمه وإلى رفصات بالجزمة (الحذاء) على أثنائه وإلى ضربات على أثنائه بواسطة نوع من المخدة الشبيهة بقفازات للملاكمين كما تعرض إلى صفعات شديدة)) .

ويذكر سيورلنغ في شهادته : (في التاسع من تموز فهموني بأنهم سيقطعون بعض أعضاء جسدي، وهندوني بقطع أذني اليسرى بعد أن ربطوها إلى آلة حادة، واخبروني بأنهم سيقطعون جزءاً من جسدي في كل مرة امتنع عن الكلام في ١٤ آب ضربوني بشدة على رأسي حتى لوشتكت على الإغماء، وخلال خمسة وسبعين يوماً من ٢٧ تموز إلى ٩ تشرين الأول خضعت إلى نظام غذائي (جزائي)، ففي خلال الأيام الخمسة عشر الأولى حصلت على وجبات كاملة، ثم لم أحصل خلال ستين يوماً إلا على نصف وجبة خلال عدة أيام متتالية، ثم تتبعا عدة وجبات عادية وقبل العودة إلى نصف الوجبة، وخلال هذه الفترة من سوء التغذية حصلت على أربع وجبات يستحيل مضغها، لكثرة ما فيها من الملح، وقد حصلت على وجبة مماثلة بالملح مرة أخرى في ٨ آب .

((وكان عليّ أن أستمع يوماً إلى الصراخ والضجيج الصادر من السجناء الذين يستجوبونهم تحت التعذيب، وفي التاسع من آب فحصت من قبل طبيب بعد الإصابة بتقيح في ظاهر القدمين نتيجة الضرب والرض بأعقاب أجنحة الحرس)) وقد حصل روبرت على هذه الخدمة الطبية عشية اليوم الذي قابل فيه للتفصيل الأمريكي في وزارة الخارجية .

أطلق سراح روبرت سيورلنغ في ١٨ تشرين أول ١٩٨٣ وسلم إلى الممثلة الأمريكية في بغداد وفي اليوم التالي غادر للعراق.

شهادة المواطن أمجد خالد سلمان الربيعي

مواليد ١٩٦٧ - البصرة - حي الجزائر - طالب في معهد الصحة العالي

تاريخ الاعتقال : ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٧

في تمام الساعة الثامنة صباحاً ، داهم دارنا عند من (رجال) الأمن المسلحين، وكنت نائماً، وجميع العائلة كانوا قد خرجوا إلى أعمالهم ومدارسهم ..

فألقي رجال الأمن القبض على وقاموا بتفتيش المنزل، وتم نقلني إلى معاوية لمن البصرة بادئ الأمر .. حيث بدعوا بضربي بالأيدي، والركل بالأقدام والكيبلات الكهربائية على سائر أنحاء جسدي، وبالخصوص على الرأس .. وأنا لا أعرف سبب كل ذلك ثم تم توقيعي على أوراق لأجل ما كتب عليها، ولم يسمحوا لي بقراءتها . ولقي القبض علي من قبل ملازم أول أمن عيد الرزاق من أهالي الحلة .. وملازم قيس وعدد من شرطة الأمن لأجل أسماءهم . تم نقلني في الساعة الواحدة ظهرا من نفس اليوم إلى مديرية أمن محافظة البصرة.

المحطة الأولى/ مديرية أمن محافظة البصرة

وتقع في المشار بالقرب من المركز الثقافي لجامعة البصرة، وهي مكونة من ثماني طوابق صفراء اللون في السابق، وحالياً بيضاء اللون، تقع بجوار مبنى محكمة البصرة الجديد . بعد إبخالي إلى هذه المديرية تم عصب عيني بقطعة قماش خاكية اللون بعرض ١٠ سم وطول ٢٠ سم وتم ربطها على عيني بواسطة رباط خضراء اللون عدد ٢ يربط أحدهما بالآخر، وتم اقتيادي من قبل نفرين بصحبتهما ضابط الأمن المدعو قيس، والذي كان يحمل بيده أوراق التحقيق . أول الأمر أصعدوني سلماً من ٦ درجات ثم سرت مسافة مترين، وأفلوني على سلم من ٨ درجات، سرت على طابوق مرصوف في الأرض، وجاء أحدهم من الجهة المقابلة وسأل (شبي هذا؟) ولم يجبه مرافقي بل لم ينتظر أي جواب منهم جاءتني ضربة على المعدة فأنحيت إلى الأسفل متألماً، وبادرنى بضربة أخرى على رقبتي .. وكان اسمه أبو حيدر حسب ما عرفت فيما بعد.

اتجهوا بي إلى اليمين لمسافة مسترين، ثم طرّقوا باباً حديداً على اليسار. أدخلوني..سرت ٣ أمتار ثم انحرفوا بي على جهة اليمين وأدخلوني غرفة على جهة اليسار وأجلسوني أرضاً .. تركوني لمدة ١٥ دقيقة جاعني أحدهم، وركبني بقمه بقوة على ظهري، ولمرني بالنهوض ونهضت جاء آخر ويدعني للحاج صلاح للتكررتي حسب ما عرفت فيما بعد وطلب مني لإخراج ما في جيوبتي وكانت مائة دينار وخمسون فلساً، وقلادة ذهب، وساعة فضية، وقلم حبر ومحفظة

وهوية طالب، فتحوا العصاية عن عيني وسألني عن سبب إحضاري . فأجبت والله لا اعلم كنت نائما وأحضروني إلى هنا بادرني أحدهم ويدعي السيد كامل وقال لي أنه ملازم أول رزاق . وقال لي أنك متهم بمسب (عدي صدام حسين) وأضاف على كل حال ستخرج عصرا بعد توقيعك على تعهد خاص . أدخلوني إلى موقف مديرية أمن البصرة الموضح في الرسم المرفق رقم (١) وأجلسوني عند الباب بعد أن عصبوا عيني بـ (يشماغ) احمر (كوفية) وقيدوا يدي بجامعة حديدية (كلبجة) إلى الخلف وأجلسوني عند الباب لدخل الموقف ... اسمع صوت مروحة كبيرة وسط هدوء تام .. سألني شخص عن سبب إحضاري فأجبت لا اعلم، وقال لي هل سمعت بغو عن المسجاء ؟ قلت له كلا . عرفت فيما بعد انه مسجين أيضا يدعى حيدر يعمل شرطي مرور من أهالي شط العرب، والآخر اسمه أحمد من أهالي الزبير ويعمل شرطيا . أيضا احضرا لاتهامهما بتزوير إجازات سوق، وحكما لمدة عشر سنوات. لم يستدعوني للتحقيق في اليوم الأول بل فكوا وشاقي، واستدعوني في اليوم الثاني ١٩٨٧/١٢/٢٥ مساء قبل توزيع وجبة العشاء .. قيدوا يدي إلى الخلف وأدخلوني على ضابط التحقيق المدعو ملازم أول صبيح العبادي (من أهالي البصرة - شط العرب سكنة الجمعيات الشوارع الأول - قتل أثناء قصف التحالف وهو في سيارته متجها إلى النجف) بادرني مياشرة وبدون أي مقدمات : نتكلم الحقيقة أولا ؟ فقلت له أي حقيقة وماذا أتكلم وأنا لا اعرف حتى سبب وقوفي أمامك.. فقام بضربي بمطفاة سجاثر وقد غضب، وانهال علي بالسب والشتم، وقال خذوه وأخذني الحرس وأعادني إلى مكاني في الموقف ولم يدم جلوسي لحظات حتى استدعاني مرة أخرى، وبعد أن قيدوني إلى الخلف وعصبوا عيني أدخلوني عليه فقال لضابط الحرس افتح عينيه لأراه .. بعد ذلك نظر إلي مليا وقال : تعال اجلس هنا، على كرسي أمامه فقال : تكلم الحقيقة وأنا أساعدك فقلت له : صدقتي أنا لا اعرف لماذا أنا هنا .. فقدم لي سجارة فشكرته. وبعد عدة محاولات ترهيبية وترغيبية لإجباري على التكلم ومع إصراري على عدم معرفة أي شيء (وهذه هي الحقيقة) أمر الحرس ويدعي السيد كامل بإدخالني إلى غرفة التعذيب.

مواصفات غرفة التعذيب ومحتوياتها

- ١- مساحتها ٦ × ٥ متر مدخلها من باب في غرفة الضابط.
- ٢- تحتوي على كرسي بشكل رحلة للدرس مصنوع من حديد متحرك بواسطة (بوريرنكات)
- ٣- في أعلى الغرفة كلاب (جنكال) تتكلى منه سلسلتان حديديتان
- ٤- منضدة كتابة حديدية كبيرة وضعت عليها أجهزة مختلفة وأسلاك كهربائية
- ٥- بطاريات سيارات كبيرة مربوط بها ثلاث أسلاك مرتبطة بتليفون خاص .. ويخرج سلكان من التليفون، في نهاية المسلكين قرصتان تشبهان قرصات شحن بطارية السيارة.
- ٦- كلابات مثبتة في الجدار .
- ٧- خزانات حديدية وعدد من الكتب مرمية على الأرض .
- ٨- هراوات وعصي كهربائية بإعداد كبيرة وقلقة عدد أربعة .
- ٩- جدار ابيض يشبه شاشة السينما أمامه عارضة سينمائية، وكاميرا فيديو مثبتة على مساند، إضافة إلى أنبوب ماء مثبت في الأرض يحيط بالغرفة وفيه حلقات.
- ١٠- قناني مشروبات كحولية وغازية .
- ١١- ملابس متسخة وأخرى ملطخة بالدماء تحت منضدة للكتابة .

ما جرى لي في غرفة التعذيب

- ١- قاموا بتجريدي من ملابسي .
- ٢- قاموا بلف قطعة قماش (لفاف طبي) على معصمي اليدين ثم قيدوني بجامعة حديدية (كلبجة) إلى الخلف . أصدوني على الرحلة الحديدية المتحركة وربطوا يدي بكتائب مثبت بالسقف، وسحبوا الرحلة فأحسست بالأم فضيع لا أستطيع وصفه في مفاصل الكتفين وبحالة أشبه بالإغماء .

٣- ربطوا قرصاً حديدية في الجهاز للتلمسلي وأخرى في الصدر، أحسست برجات كهربائية رهبة، وألم هائل، واستمر تعذيبي ١٥ دقيقة، رفعوا عني القراصات ولكن بقيت بهذا الوضع لمدة ساعة كاملة أنزلوني بعدها وأخذوني إلى الموقف .

٤- ربطوا يدي بجامعة حديدية بالباب وقنماي لا تلامسان الأرض حتى الصباح. في اليوم التالي ١٩٨٧/١٢/٢٦ استدعاني ضابط التحقيق، وكنت أشعر بالآلام لا أستطيع وصفها، وعندما أدخلوني عليه أشار إلى الحرس فأدخلوني غرفة التعذيب مرة أخرى، وربطوا ساقلي بالفلكة ويدموا يضربونني أول الأمر بأنايب بلاستيكية سوداء، ثم استبدلوا بأخرى يبدو أنها مملوءة بالرصاص أو للحصى للناعم. ثم استبدلوا بأخرى مؤلمة للغاية فهي تحدث شرارة كهربائية عند ملامستها الجسم، كنت أتألم واستغيث ولكن ما من مغيث ولم أكن اسمع سوى كلمة (اعترف).

أساليب التعذيب التي مورست معي في مديرية أمن محافظة البصرة

١- الفلكة.

٢- الضرب بالعصا الكهربائية والدونكيات على مائر جسدي .

٣- ربطني على الأرض بواسطة حلقات مثبتة في الأرض.

٤- التعليق في السقف ويدي إلى الخلف.

٥- ربط يدي إلى الباب بحيث لا تلامس قدمي الأرض ولمدة طويلة.

٦- الحبس الانفرادي .

٧- منعي من الطعام والماء.

٨- قلع أظفاري .

٩- الركل بالأقدام والأيدي.

١٠- قاموا بسحب قنينة دم مني .

١١- إحضار والدي وتم الاعتداء عليها وتعذيبها أمامي.

التهمة الوهمية التي وجهت لي ويطلبون عليها الاعتراف هي:

- ١- سب ابن الرئيس المدعو عدي صدام حسين - المادة (١/٢٢٥).
- ٢- اتهامي بالانتماء إلى ما يسمى بـ(منظمة العمل الإسلامي) علما بلني لم اسمع بها إلا من قبل ضابط التحقيق . وكنت أظن في بادئ الأمر أنها إحدى منظمات حزب البعث . وبقيت على هذه الحالة من التعذيب لغاية ١٩٨٨/٥/٢٥ في ذلك اليوم تم إرسالني إلى مديرية الأمن العامة في بغداد - شارع النضال -.

المحنة الثانية /مديرية الأمن العامة - بغداد ١٩٨٨/٥/٢٥

- ١- أدخلوني إلى غرفة انفرادية بعد تفقيشي من قبل الحرس، وتركوني ثلاثة أيام قبل استدعائي .. بدأت بعدها حفلات التعذيب معي . بداية زرقوني بإبرة طبية اجهل محتواها وهو عبارة عن سائل شفاف مائل قليلا إلى الاصفرار .
- ٢- أساليب التعذيب التي تعرضت لها في مديرية الأمن العامة لا تختلف كثيرا عما تعرضت له في مديرية أمن محافظة البصرة، سوى حالة واحدة تعرضت لها هناك لاجل من ذكرها بل وأتمنى الموت عند ذكرها، وهي تعيش معي كل لحظة .
- ٣- قاموا بتعذيبي بالكهرباء بصورة مكثفة نسبة لما تم في السابق، وكانوا يركزون في التحقيق لتثبيت تهمة انتمائي إلى منظمة العمل الإسلامي.
- ٤- أحضروا شخصين لا اعرفهما شهدوا بانتمائي إلى منظمة العمل الإسلامي .
- ٥- أحضروا والدي واثنتين من أخواتي إحداها بعمر ٩ سنوات، وقاموا بتعذيبهم أمامي بشكل مروع، حتى كادت أن تزهق أولهن عدة مرات أثناء التعذيب.

أسماء القاتمين والمشرفين على تعذيب في مديرية أمن البصرة

- ١- ملازم أول أمن صبيح العبادي - قام بإعدام عدد من السجناء بدون محاكمة.
- ٢- ملازم أمن محمد الدوري - من أقارب نائب الرئيس العراقي - عزت الدوري.
- ٣- مفوض الأمن الحاج صلاح التكريتي - من تكريت.
- ٤- مفوض الأمن الحاج صلاح - من البصرة .
- ٥- رأس عرفاء الأمن أبو حيدر النجفي - من النجف .
- ٦- رأس عرفاء الأمن هادي - من الكوت
- ٧- الأمين سعد عمرة ١٧ سنة - من البصرة - حي الحسين.

أسماء القاتمين والمشرفين على تعذيب في مديرية الأمن العامة/بغداد

لا أستطيع تذكر أسمائهم في الوقت الحاضر، سوى اسم أحد الضباط ويدعى (سعد الاعظمي) حيث كان قاسيا معي أثناء التحقيق، ولذلك لم يسمح اسمه من ذاكرتي أبدا، أرسلت بعد شهرين من التعذيب إلى رئاسة المخابرات العامة المرتبطة برئاسة الجمهورية حيث يشرف عليها صدام حسين من الناحية الفعلية، وقد شاهدته مرتين هناك، وأكد عدد من السجناء وجوده في غرفة التعذيب أثناء سير التحقيق معهم.

المحطة الثالثة /رئاسة المخابرات العامة بغداد (المنصور ١٩٨٨/٨/٢٨)

معتقلات هذه الدائرة وهي من اكبر دوائر الإرهاب في العراق وربما في العالم، موزعة على عدة أبنية، والمعتقل الذي كنت فيه (في الطابق الخامس) مقسم إلى عدة قواطع كنت أنا في القاطع ٧٥ لفرداني ١٠.

وسائل التعذيب

إن الضرب بالأيدي والركل بالأرجل والكيكلات والفلقة هنا لاشيء، وليست من الأهمية بالذكر إذا ما تمت مقارنتها مع وسائل التعذيب الأخرى الموجودة هنا، والذي مارسوه معي واختصره بما يلي : -

التعذيب الجسدي : -

- ١- الضرب والركل بالأيدي والأقدام بصورة وحشية للغاية حتى كانت الدماء تنزف مني بغزارة دون أن يقوموا بتضميدي.
- ٢- للكي بالكهرباء
- ٣- وضعي بغرفة مظلمة ورشها بمبيد حشري مما أدى بي إلى الإغماء عدة مرات.
- ٤- ربطني ببوابة حديدية عبر الممر (٣٦) ساعة متواصلة، وكنت عرضة للبصاق والضرب من كل من يمر بي
- ٥- ربط يدي باتجاهات مختلفة وقيلام أحدهم ويدعى أبو غضب بضربني والتدريب علي بلعبة الكونغ فو .
- ٦- ضربوني على رأسي بمود خشبي مما أدى بي إلى الإغماء وضعف بالنظر .
- ٧- إطفاء سجاثرهم عدة مرات بمقدي .
- ٨- ظهور أعراض مرض الجرب في الأملكن التماسلية، واعتقد أنه بسبب الإبرة التي تم زرقني بها .
- ٩- عدم السماح لي بالاستحمام مطلقا أو التخلي (ولقترات طويلة بالنسبة للأخيرة).

التعذيب النفسي: -

- ١- قاموا بالاعتداء الجنسي على والدتي وإحدى أخواتي أمام عيني .
- ٢- وضعي داخل غرفة صغيرة ٢ × ٢ متر يدعونها (بالغرفة الحمراء) وهي كلها مغطاة بالمرمر الأحمر، وفيها ضوء مخفي بلون احمر، وقد تعبت أعصابي جدا، وكلما كنت أحاول أن أنام يقومون بإسماعي أصواتا مرعبة، صراخ - صوت قطار - انفجارات ...الخ من خلال مكبرات صوت مخفية وبصوت عال جدا مما اثر على حالتي النفسية كثيرا، وأصبحت بحالة الكآبة الحادة الانفعالية حسب ما سيأتي ذكره في الصفحات اللاحقة، وهذه الحالة ما زلت أعاني منها بصورة دائمية ومستمرة وبازدياد...
- ٣- السب والشتم الذي يمس شرفي ويمس الخالق والنبى وآل بيته، وبشكل لا يقبله أي إنسان.
- ٤- حجزني في التواليت وهي مليئة بالقاذورات ولعدة أيام كنت في وضع صحي ونفسي منهار للغاية.
- ٥- أحضروا أمامي فتاة تدعى ضمياء ترتدي الحجاب الإسلامي، وقالوا انك قمت بكسبها إلى منظمة العمل الإسلامي، وكنت تجتمع معها في داركم، وكانت مقيدة إلى الخلف ولكني لاحظت أنها لم تتعرض لأي تعذيب، فعرفت أنها إحدى الأعييبهم، فأسألتها هل تعرفيني؟ أجابت بالإيجاب، فقلت لها أين دارنا فقالت بالبصرة، فقلت في أي منطقة . فسكتت ونظرت بوجه الضابط فقام بضربي على فم المعدة وعلى رقبتي فسقطت أرضا، وكان الوقت كافيا للضابط للهمس إليها بعنوان دارنا فأخبرتني، فأسألتها بصعوبة هل تستطيعين وصف منشآت دارنا ؟ فسكتت أيضا فتيقنت من أنها لعبة من الأعييبهم، وضربني الضابط مع من كان واقفا من الحوس، فقررت للصمود والتحدي حتى الموت. ثم حجزني لفردا في غرفة مظلمة لا تحتوي إلا على بطانية واحدة ذات رائحة نتنة. وكان الطعام الذي يقدمونه لي عبارة عن صمونة واحدة وقلح ماء فقط، فمرضت جدا

وفي إحدى المرات أعطوني معكرونة مقوية بدهن السميلرات (كريز). واستمر الحجز الانفرادي حتى تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠ حيث أرسلوني إلى مديرية الأمن العامة وبقيت ثلاثة أيام فيها، وأرسلوني في اليوم الثالث ليلاً إلى مديرية أمن محافظة البصرة.

عودة إلى المحطة الأولى مديرية أمن البصرة

التاريخ ١٩٨/١٢/٢٤ – السبت الثامنة صباحاً.

ركزوا بالتحقيق معي هذه المرة على التهمة الواهية والمختلفة لي وهي سب عدي ابن صدام حسين وأعيد تعذيبي بقوة وعنف بالوسائل التي ذكرتها آنفاً . ثم عرضت علي محكمة الثورة، وحكمت علي بالإعدام شنقاً لانتعاشي إلى ما يسمى بمنظمة (العمل الإسلامي)، ثم قررت المحكمة إنزال عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد عطلاً على شبابي، ولم أعلم ماذا فعلت ؟ ولماذا حكمت ؟ ثم نقلت إلى ما يسمى مركز النباتات الطبية وهو معتقل مقابل مستشفى الشماعية، فأدخلت في زنزانة صغيرة استمرت للتحقيقات والتعذيب بعدها بأشهر ، نقلت بعدها إلى سجن مدرسة الشباب للبالغين وهو محطتي الأخيرة حيث يقع في منطقة الرشاد ببغداد. مدير السجن العقيد جبار من الخفاجي والمدير المسائي المقدم عصام عبد الرحمن أبو مصطفى، ومجموعة أخرى من الضباط منهم للنفية خالد محسن محمد والنفية عبد الكريم أبو سحر وبعض الحراس منهم حامد السوداني وحيدر حقيسي إسماعيل وعلي وأحمد (من أهل الثورة) وجواد أيضاً من أهل الثورة، وبقيت في ذلك السجن لغاية إطلاق سراحني في ١٩٩٠/٨/٢١ خلال غزو عام صدر بعد احتلال دولة الكويت للشقيقة، وخرجت فوجدت أن والدتي قد أعدمت بتهمة توزيع منشورات ضد النظام . وبعد الانتفاضة عام ١٩٩١ تم إعدام جميع أفراد عائلتي (والدي وأخواني أحمد ومحمد وثلاث من أخواتي وذلك يوم الاثنين ١٩٩١/٤/١) على أثرها أصبت بحالات وأمراض نفسية وجسدية شديدة للغاية .

شهادة المواطن ك الهاشمي

خلال فترة اعتقال المواطن في الأجهزة الأمنية مر بعدت محطات وهي :

المحطة الأولى: سجن أبي غريب: -

يقسم سجن أبي غريب إلى عدة أقسام . فالأقسام المختصة بالسياسيين والأقسام الخفيفة وبعض الأقسام الثقيلة وهناك الأقسام التي تدعى بالخاصة وهي الأقسام المغلقة والمفتوحة . فالمظلة تشمل عدة أقسام هي : ق ١، ق ٢، ق ٣، والمبسم والمحرر .

أما المفتوحة فهي عدة أقسام أيضا، وهناك فاصل بين المفتوحة والمغلقة . مساحة الغرفة للوحدة ٤×٦ متر ويوضع فيها أكثر من خمسين معتقلا، في هذا المكان تتدعم كل وسائل الخطة والرحمة فمثلا :

لا تتوفر للمياه إلا في الفترة الأخيرة وبقدر غير كاف .

رداء الطعام إلى الحد الذي سبب الكثير من الأمراض كالسل الرئوي وماتر أمراض سوء التغذية .

عدم وجود ملابس وأغطية تمنع من البرد كما لا توجد مرواح للتهوية في وقت الحر .

اتباع برنامج للضرب بالهراوات دون سبب، مما سبب وفاة للكثيرين ممن لا يستطيعون تحمل مثل هذا البرنامج ومنهم الشهيد علي حمادي البالغ من العمر ٥٥ عاما - من أهالي البصرة - وذلك عام ١٩٨٧ وكان هذا الشخص يعمل في الشركة الأفريقية في البصرة .

وبعبارة واحدة فإن المكان كان مكانا للإعدام البطيء ، لقد أغلقت علينا الأبواب مدة عشر سنوات لكي يجهل خبرنا تماما، وقد كتبوا لافتة على الباب وبحجم كبير - مخزن بطانيات - وعلى باب آخر مستودع وهكذا .

وفي هذا السجن لا يأمن السجين على نفسه، رغم أنه يقضي معكوميته، فقد يتعرض للضرب والإعادة والاعتقال مجددا . ومما حصل فعلا وعلى سبيل المثال أن صدام كامل ووطبان الكرديي قدما على اعتقال بعض سجناء أبي غريب

مجدداء، وجرى ما جرى معهم وعلى اثر ذلك استشهد السيد حسين الشوكي من الكوفة/النجف الاثرف، وعمره ٤٥ سنة يعمل كاسب .

لقد قمنا نحن للسجاء عدة مرات بالمطالبة بتحسين الوضع في السجن، وفي إحدى تلك المرات انتهالت علينا القنابل المسيلة للموع، وأطلقت علينا النار، فاستشهد على اثر ذلك موحدان علي سالم من الكوت مواليد ١٩٦٥.

إنني في هذا الاستعراض السريع لا أقدر على الإحاطة بكل التفاصيل بذلك السجن وإسراره، كالسجاء الموجودين تحت الأرض في زنايات مظلمة، ولكن وبمجرد الطلب ساكون مستعدا لكتابة التفاصيل لاحقا كما إنني مستعد لأي لقاء لأتلي بكافة المعلومات المطلوبة.

فيما يلي قائمة ببعض المعتقلين في سجن أبي غريب

| ت | الاسم | المواليد | المهنة أو التخصص | المدينة | المدة القانونية |
|---|---------------------------|----------|------------------|---------|-----------------|
| ١ | قاسم مهاوي الاسدي | ١٩٤٥ | دكتوراه | البصرة | ١٥٦ عقوبات مؤبد |
| ٢ | السيد محمد علي الطباطبائي | ١٩٤٧ | عالم دين | كربلاء | مؤبد |
| ٣ | فاخر أحمد البنداي | ١٩٦٣ | طالب | بغداد | مؤبد |
| ٤ | عبد الأمير النعفي | ١٩٦٥ | كاسب | النجف | مؤبد |
| ٥ | عزيز البصري | ١٩٥٧ | كاسب | البصرة | مؤبد |
| ٦ | عقيل البصري | ١٩٥٧ | ملازم | البصرة | مؤبد |
| ٧ | عدنان حويش | ١٩٦٣ | طالب إعدادية | بغوبة | مؤبد |
| ٨ | مستن داغر | ١٩٤٣ | كاسب | بغداد | مؤبد |

المحطة الثانية : الشعبة الخامسة -توقع في الكاظمية في بغداد، وهي مؤسسة قمعية برزت نشاطاتها في السنوات الأخيرة وتمارس فيها أنواع التعذيب تدعى - الشعبة الخامسة (إحدى شعب مديرية الاستخبارات العسكرية العامة).

المحطة الثالثة .مديرية الأمن العامة - الشعبة الخامسة .

المحطة الرابعة جهاز الأمن الخاص (سجن الرضوانية).

لما سجن الرضولنية فهو بؤرة من الفساد والظلم داخل أجهزة لبعث الظالم ونظام صدام المجرم ذلك المعسكر الذي يقع في ضولحي غرب بغداد .
يشرف على التحقيق في هذا المعسكر ضابط برتبة مقدم يدعى للمقدم قاسم، وهو من أهالي قلعة سكر (الناصرية) ويعمل تحت إمرة المدعو صدام كامل أحد أقرباء رئيس النظام، والبالغ من العمر حينها ٣٧ سنة، وهو ذو سلوك صبياني يملؤه الفرور بنفسه، فلقد مارس أوسع أنواع التفك والتعذيب في هذا المعسكر عندما اندلعت الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١ أخذت المفارز العسكرية تقتاد الناس من الشوارع، وتمت تصفية القطاع الأوسع منهم في بغداد في هذا المعسكر، ولما لعد الأخر فصيره مجهول. وقد قيل انهم الآن موجودون في سجن أبي غريب في القسم الأول والقسم الثاني والميم (المخلق) الأول والميم الثاني فضلا عن الجمولن .

من وسائل التعذيب المستخدمة في هذا السجن أنكر ما يلي : -
التعذيب بالشحنة الكهربائية : وقد استشهد جراء هذه الطريقة عدد كبير وكان المعتقلون حينما يتعرضون لمثل هذه الصعقة لما أن يتقنوا الدم، أو النزف من الأنف ولما الإصابة بالجنون أو الاستشهاد على الأكثر من جراء توقف القلب!
التعذيب بواسطة البرميل : وخلاصة هذه الطريقة أن يضمو برميلا فارغا على نار شديدة للتأجج والأولر، ويضمو المواطن البريء فوقه وكلما اشتكت الحرارة اشتكت آلامه واستغاثته، حتى يبلغ حد الهستيريا من شدة الألم، وعلى أئو ذلك يأخذ بذكر الأسماء التي ترد على ذهنه دونما تمييز، فيتورط عدد جديد من الأبرياء أملأ في أن يتخلص هو من هذا التعذيب الوحشي.
الضربات بالهراوات والمقابض الحديدية المسمات بالكبيلات .
إطلاق الرصاص الوهمي على السجناء لاستفزائهم وإرهابهم.

سجناء أبي غريب يعذبون في الرضواتية

يضم سجن الرضواتية عددا كبيرا من المواطنين الأبرياء الذين أخذوا من بيوتهم الأمانة أو من أماكن عملهم . وقد امتد الظلم إلى أكثر من ذلك، حيث تم أخذ سجناء أبي غريب المحكوم عليهم بالمؤبد وفق المادة ١٥٦ عقوبات إلى التعذيب في هذا المعسكر . وما يزال مصير هؤلاء مجهولاً ومنهم هذه القائمة :-

| ت | الاسم | المدينة | العمر | ملاحظات |
|----|----------------------|----------|-------|-----------------------------|
| ١ | المسيد زايد | ميسان | ٤١ | |
| ٢ | -حسن ميرزا | البصرة | ٤٣ | مدرس لغة عربية |
| ٣ | عقيل نعمة | النجف | ٣٠ | كاتب |
| ٤ | صباح الكاظمي | النجف | ٣٥ | مهندس ميكانيك |
| ٥ | كريم الصافي | السملوة | ٣١ | طالب هندسة |
| ٦ | أبو تحسين الحلبي | الحلة | ٤٠ | مدرس في إعدادية صناعة الحلة |
| ٧ | خلف راضي (أبو سيف) | لديوانية | ٤٣ | معلم |
| ٨ | راضي دحام | البصرة | ٣٥ | معاون مهندس |
| ٩ | عقيل حميد | البصرة | ٤٠ | خريج معهد الإدارة بغداد |
| ١٠ | د. علي العبيدي | كربلاء | ٢٥ | يدعى أبو أبرار |

ومما تجدر الإشارة إليه أن صدام نفسه في يوم ١٩٩١/١١/٢٣ جاء إلى هذا المعسكر، واعدم عشرين ضابطاً رمياً بالرصاص . ولود أن تشير إلى أن الوسائل الخدمية معدومة في هذا المعسكر وهو عبارة عن مجموعة من المخازن موزعة على دهاليز مظلمة . وغرف لدخل غرف، الأكل رديء وماء الشرب معدوم . أما الشوارع المحيطة بالبناء فكانت مشجرة ولا يعطي المنظر العام للمكان فكرة عن أنه معد لأغراض الاعتقال والتعذيب والإعدام كما لا يبدو عليه أنه استقبل في الآونة الأخيرة أكثر من خمسة وعشرين ألف معتقل كان يتم ترحيلهم منه على وجبات إلى أماكن مجهولة ومنها - أبي غريب - على ما رجح الكثيرون

في حينها وكان يلاحظ على المنقولين انهم يخرجون من الرضوانية وهم في حالة نفسية رديئة، وصحة سيئة للغاية.

محطات أخرى

ميسان والانتفاضة الشعبية

في مدينة العمارة ارتكب النظام الجائر جرائم كبيرة، فعند وصول الجيش إليها لقمع الانتفاضة قام بوضع سيطرات على مخارج المدينة استقرت فيها فرق الإعدام. وقد أعدم الكثير من الشباب والشيوخ وخاصة في السيطرة الواقعة على طريق العمارة - بغداد، والسيطرة الواقعة بين العمارة - الميمونة أمام الباب الخلفي لمقر الفيلق الرابع، لقد قام المجرم علي حسن المجيد بإعدام شخص من كل عشرة يلقي القبض عليهم، ولدى هذه السيطرة - المستقرة خلف مقر الفيلق الرابع - قوائم بأسماء المتهمين بالاشتراك في الانتفاضة، والمطلوب إلقاء القبض عليهم . وعندما لا يجدون الشخص المطلوب فإنهم كانوا يأخذون بديلا عنه ويعدمونه، وقد قام علي حسن المجيد بنفسه بهذا العمل أيضا وأمام أعين العسكريين، وفي مدرسة قتال الفيلق الرابع، خلف مقر الفيلق وعلى طريق العمارة - ميمونة قامت عناصر النظام بحفر خنادق خلف المسقفات وربطوا كل عشرة معتقلين مع بعضهم في أحد الخنادق وأهالوا عليهم التراب، ونفثوهم وهم أحياء

في مستشفى صدام العام

عندما دخل الجيش هذا المستشفى في العمارة قام بشد أيدي وأرجل الموجودين في المستشفى من مرضى وغيرهم ورموهم في النهر قرب المستشفى، ومن أولئك المرضى. شخص يدعى (رعد عبد الحسين) من مواليد ١٩٦٥ من سكة منطقة (عواشة)، وقاموا أيضا برمي آخرين من أعلى المستشفى حيث رمى (عباس هادي) من فوق الطابق الثالث إلى الأرض، علما إنه كان من الرافدين في المستشفى للعلاج وهو من منطقة الحي العسكري من مواليد ١٩٦٧.

اعتقالات واسعة

هذا وقد اعتقل الكثير من أهالي العمارة ولم يعرف عنهم شيئاً حتى الآن، ومن هؤلاء أنكر شخصاً يدعى جبار عمره (٢٥ سنة) يعمل كاسباً، ويسكن منطقة الزيوت، وعبد الزهرة جبار محمد وعمره ٢٦ سنة عسكري يسكن الحي العسكري، ووثجيل زبون وعمره ٣٢ سنة كاسب سكن ناحية السلام بومسلم صالح وعمره ١٥ سنة وهو شخص أخرس ولديه تخلف عقلي يسكن منطقة للسرية.

اعتقالات علم ١٩٩٢

بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٨ قام النظام المجرم بحملة اعتقالات في مختلف أفضية ونواحي محافظة ميسان، وقد دومت البيوت، وأرهبوا ساكنيها وأهائهم، وفيما يلي أسماء بعض من عرفتهم من المعتقلين: -

| ت | الاسم | العمر | المهنة | الطوان | شهود الاعتقال |
|---|-------------------------|-------|--------|--------------------|---------------|
| | جبر صالح خالد البيضاوي | ٢٩ | طالب | حي الحسين | أبو حسن |
| | أحمد صالح خالد | ١٩ | طالب | حي الحسين | أبو حسن |
| | عبد الزهرة محيس الزبيدي | ٢٠ | طالب | الوحدة الميكانيكية | أبو حسن |
| | كريم نور النوري | ٣١ | سائق | قطاع ٣٠ | أبو حسن |
| | فيصل نور النوري | ٢٥ | عسكري | قطاع ٣٠ | أبو حسن |
| | حمزة نور النوري | ١٩ | طالب | قطاع ٣٠ | أبو حسن |
| | أحمد هاشم البهادلي | ٢١ | طالب | الوحدة الميكانيكية | أبو حسن |
| | عبد الله نجم البهادلي | ٢٥ | عسكري | حي الثورة | أبو تقي |
| | محمد عبد الله للمحمدلوي | ٢٥ | كاسب | حي الثورة | أبو تقي |
| | عبد الرزاق محي كريم | ٢٦ | | المحمودية | أبو تقي |
| | أمير محي كريم | ٢٢ | كاسب | المحمودية | أبو تقي |
| | علي محي كريم | ٢٨ | كاسب | المحمودية | أبو تقي |
| | كاظم مجيد | ٢٢ | عسكري | أبو رمانة | أبو حسن |

| | | | | |
|----------------------------|----|--------|--------------------|---------|
| رسن شواي الطياوي | ٣٩ | متقاعد | حي الرسالة | أبو حسن |
| حسين راضي شندل للبيضاوي | ٢٦ | كاسب | الوحدة الميكانيكية | أبو حسن |
| علاء إبراهيم محمد السوداني | ٢٦ | عسكري | | أبو حسن |
| عبد الكاظم محسن | ٣٧ | | حي المعلمين | أبو تقي |

اعتقالات سابقة وإعدامات

تذكرنا هذه الحملة بحملات عديدة سابقة قام بها النظام في المحافظة بغفي عام ١٩٨٨ يذكر أهالي العمارة حملة من تلك الحملات قام النظام خلالها باعتقال أكثر من ٢٠٠٠ شخص قبل انهم من الهاربين من بطش السلطة وقد اعدم الكثير منهم ، ونذكر منهم هذه الأسماء:

| ت | الاسم | العمر | العنوان |
|---|------------------|-------|----------------------|
| | ناصر حسن | ٢٨ | كميت — ميسان |
| | حسين سادة مهر | ٣٢ | كميت — ميسان |
| | خشان علي | ٣٠ | البتيرة — ميسان |
| | ناهي طعمة | ٣٠ | البتيرة — ميسان |
| | سيد علي الموسوي | ٢٨ | المجر الكبير — ميسان |
| | سيد جاسم الموسوي | ٣٠ | المجر الكبير — ميسان |
| | كريم صالح | ٢٨ | قلعة صالح — ميسان |
| | جواد كاظم | ٣٠ | قلعة صالح — ميسان |
| | سيد كريم الموسوي | ٢٥ | المجر الكبير — ميسان |
| | ماجد هني عسكر | ٣٠ | كميت — ميسان |
| | عبدان | ٣٠ | الماجدية — ميسان |
| | عبد الزهرة ربيع | ٣٢ | الماجدية — ميسان |
| | صلاح كريدي | ٣٢ | الماجدية — ميسان |

يختم المواطن شهادته بقوله، إن هذا قليل من كثير مما أعرفه، وما خفي عنا في سجون النظام المرية والعلنية أكثر من هذا وذلك، والذي أتسأل عنه واعتقد أن جميع الشعب يشاركني هذا التساؤل : ألا يحرم للقانون الدولي أفعال النظام الإرهابية هذه ؟

وإذا كان يحرمها أليس هناك من يستطيع أن يفعل شيئاً لهذا الشعب المظلوم ؟ أم أن المجتمع الدولي لا يزال يجهل ما يجري في العراق ؟ انتهت شهادة المواطن.

شهادة المواطن التونسي ناجي بنور

تومسي عمره ٣٦ عاماً كان مديراً لقسم الاستقبال في فندق (نوفوتيل – السدير)، بغداد وفي الفترة بين كانون الثاني ١٩٨٢ و٢ حزيران ١٩٨٣ ، وهو يوم اعتقاله، قيل له خلال أحد الاستجوابات بأنه غير متهم بأي جناية، وبأنه اعتقل فقط للإدلاء بشهادات ضد ثلاثة من موظفي الفندق. وقد قامت منظمة العفو الدولية، في شهر شباط ١٩٨٤ بنشاطات سريعة وطائرة لمصلحة هذا المعتقل العربي . وفي شهر آذار ١٩٨٤ أعريت المنظمة مجدداً عن قلقها بهذا الخصوص لدى وزارة الداخلية في العراق، وذلك بعد تلقي المنظمة معلومات تفيد بأن الحالة الصحية لناجي بنور متردية نتيجة التعذيب . وكان اعتقال ناجي بنور بدون أية مذكرة توقيف، كما حرم من استشارة محام، ومن استقبال زائريه من أفراد أسرته، أو من ممثلي القنصلية التونسية في بغداد. وقد أطلق سراحه في الثاني من نيسان ١٩٨٤ . وأدلى بشهادته لدى منظمة العفو الدولية حيث تكلم عن اعتقاله وظروف توقيفه . وقد اخترنا من أقواله التفاصيل التالية :-

قام أحد زملائه في العمل باستئجاره إلى موقف السيارات التابع للفندق . وهناك قام رجال مسلحون يعرف اثنين منهم . بإدخاله بالقوة إلى صندوق السيارة الخلفي، ومن ثم انتقلت السيارة بسرعة كبيرة إلى المقر العام لقوى الأمن في بغداد، وفي المركز أعطي لباس المساجين، وعصبت عيناه بعد ارتداء اللباس، تم ربط يديه، وبدعوا بضربونه بقضبان الأيدي والأرجل، وقد تعرض إلى ضرب عنيف

على وجهه وأذنيه . ثم أعطي رقما ولقيت إلى زنزانة بطول ١٢ متر وعرض ٩ أمتار وفيها أكثر من ٢٠٠ معتقل . وقد اقتصر غذاءه خلال فترة توقيفه التي دامت عشرة أشهر على حساء العدس والأرز والشاي والخبز ، مع طبق من الفاصوليا البيضاء مرة أو مرتين في الأسبوع . وخلال فترة الاعتقال هذه لم يسمح له بالخروج من الزنزانة لاستنشاق الهواء إلا ساعتين فقط لا غير . وكان يتم إخضاعه بشكل منتظم إلى استجوابات قاسية ، ويطلبون منه بالإحاح أن يقدم وشايات بحق زملائه في العمل ، وبأن يتعاون مع قوى الأمن . وبعد أن أمضي عدة أيام في السجن ، ورفض التعاون ، ضرب بعنف وصفع على رأسه مما سبب له نزيفا في الأنف اليمنى . ثم تعرض للتعذيب خلال الاستجوابات اللاحقة وذلك من شهر أيلول حيث وُلّق على وثيقة (يعترف فيها) بأنه مارس للتجسس والاعتصاب . وقد أطلق سراحه في الثاني من نيسان ١٩٨٤ .

مدة التعذيب وأشكاله

اعتقل ناجي بنور عشرة أشهر في مديرية أمن بغداد ، وتعرض إلى الاستجواب حوالي مائة مرة . وكان في بعض الحالات يخضع إلى استجوابين أو ثلاثة استجوابات في اليوم الواحد ، ومنها ما كان يتم أثناء الليل . وخلال كل واحد من هذه الاستجوابات كان يتعرض للتعذيب خلال فترات تتراوح بين ساعة واحدة وثلاث ساعات . كانت عيانه معصوبتين ويده موثوقيتن بشكل دائم . تعرض لإفراغ شحنات كهربائية في أذنيه وإيهامي يديه وأذنيه وحلمة الثدي وبين أصابع الرجلين . وفي الوقت نفسه كان يضرب على ساقيه ، وعلى رأسه بشرط حديدي يبلغ سمكه حوالي ٢ سنتيمترا . كان يتلقى باستمرار ضربات بالقضبان وبالمطارق المصنوعة من الكاوتشوك وركلات بالأرجل على وجهه ورأسه وظهره ويديه وساقيه وأذنيه . عذب أيضا بالقلعة أي بالضرب على أخصص القدمين ، حيث أصيب بكسور عديدة وبقي طيلة ستة أسابيع غير قادر على الوقوف . وكان يتلقى ضربات بحد اليد على فقرات العنق والظهر ومنطقة الحوض وذلك خلال فترة اعتقاله .

الإرهاب الدولي لنظام صدام

استخدام الأسلحة الكيميائية خلال الحرب مع إيران

لم يتورع صدام عن استخدام السلاح الكيميائي ضد أبناء العراق و ضد جيرانه ، ففي معظم السنوات الثمانية للحرب العراقية الإيرانية وخاصة بعد عام ١٩٨٢، استخدم صدام السلاح الكيميائي ضد هجمات الجيش الإيراني وراح ضحيته الكثير من القتلى بالإضافة إلى الإصابات العديدة .

ثم تجاوز استخدام السلاح الكيميائي ضد الشعب و الجيش الإيراني إلى استخدامه ضد أبناء الشعب العراقي ، ففي عام ١٩٨٧ ارتكبت منبجة في مدينة حلبجة ، شمال العراق ، راح ضحيته أكثر من خمسة آلاف مواطن عراقي كردي إضافة إلى العديد من الإصابات ، حيث تم إسقاط القنابل الكيميائية بواسطة أسواب من الطائرات و بأمر مباشر من صدام .

ومن جهة أخرى استخدم صدام الذبالب و القنابل السوفورية ، المحرمة دولياً، ضد أبناء الشعب العراقي في جنوب البلاد و خاصة سكان الأهوار خلال الأعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ تحت ذريعة وجود قوى معارضة لنظامه ، وهذه جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية و جرائم قيادة جماعية وفق للقوانين للدولية و موثيق الأمم المتحدة .

غزو دولة الكويت الشقيقة

إن عملية غزو دولة الكويت الشقيقة في الثاني من آب عام ١٩٩٠ تمثل أكبر عملية إرهابية دولية في التاريخ الحديث للدول العربية. بل أنها تجاوزت المعنى اللغوي والاصطلاحي للإرهاب، حيث أنها خرقت المعاهدات الثنائية ومعاهدات حسن الجوار وميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في احترام سيادة الدول . كما أنها تمثل تنصلاً كاملاً لما تعهد به صدام ودعى إليه في ما سمي (بالإعلان القومي) الذي أصدره في شباط عام ١٩٨٠، ودعى بموجبه إلى احترام سيادة الدول المجاورة وفض النزاعات بالحوار والطرق السلمية وتحريم

العدوان على الدول العربية وضرورة وقوف الجميع ضد من يعتدي على أشقائه! وقد أنتهك كل هذه التعهدات.

إن ابتلاع وضم دولة ذات سيادة وعضو في الجامعة العربية وفي هيئة الأمم المتحدة بالقوة تعد جريمة دولية كبرى . إن ما جرى لدولة الكويت يفوق ذلك، لقد قامت أجهزة صدام القمعية بانتهاكات خطيرة وفضيحة أهمها، تشريد الشعب الكويتي الشقيق والمقيمين في البلاد من العرب والأجانب، خاصة آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين اتخذوا من الكويت ملاذاً آمناً ، بالإضافة إلى التعامل القاسي والعنيف مع المواطن الكويتي، تدمير البنية التحتية للبلاد، نهب وسرقة ممتلكات الدولة والشعب الكويتي، تدمير ونهب المواقع للرمزية للدولة ومقرات أمير البلاد والحكومة والمتاحف والبنوك ومجلس الأمة والأرشيف الكويتي

القتل والتعذيب والاعتقال التعسفي وتعمد الإهانة ومس للكرامة والخطف، وأسر آلاف المواطنين من الكويت. أن نظرة متفحصة لما كان يجري خلال فترة الاحتلال لدولة الكويت من قبل صدام وأجهزته القمعية، تخرج بنتيجة واضحة، أن تلك العملية لم تكن رد فعل للأزمة العلنية التي افتعلها نظام صدام لأسباب مالية واقتصادية فحسب، بل يظهر أنها عملية مدبرة وهادفة، وتحمل معها حقداً أعمى وضغينة دفينه. ففي الوقت الذي تجري فيه مفاوضات سياسية ثنائية بين العراق والكويت لتسوية الخلاف بالطرق السلمية، كانت هناك استعدادات عسكرية يقوم بها نظام صدام من الحشد العسكري للكبير لقوات الحرس الجمهوري قرب الحدود الكويتية وإجراء مناورات لها عند الحدود . وفي أوائل تموز عام ١٩٩٠، أي قبل شهر من الاجتياح قام صدام بعملية غريبة شيئاً ما في العرف العسكري على الأكل، وهي إجبار قادة الحرس الجمهوري على أداء القسم لتنفيذ ما سيجري تبليغهم به وعدم إفشاء السر، وبعد نصف شهر من ذلك أجرى نفس القسم لأمري الأوية في قوات الحرس الجمهوري!! وقد سبق ذلك ببضعة شهور قيام صدام بإرسال مجموعة صغيرة من الضباط برئاسة الفريق الركن أباد فتيح للرولي قائد قوات الحرس الجمهوري حينها وإخالفهم إلى دولة الكويت لغرض الاستطلاع. ولقد دخلت هذه المجموعة بصفة تجار سيارات!! لقد أحاط صدام بعملية اجتياح الكويت

بسرية شديدة حيث لم يخبر بها إلا بعض المقربين منه، من أفراد عائلته وقادة الحرس الجمهوري ومدير جهاز المخابرات العامة . أما طاقم الحكومة والحزب الحاكم والقوات المسلحة فلم يعلموا بها إلا من خلال وسائل الإعلام بعد تنفيذها. إن عدم مناقشة وأخبار أركان الدولة وكذلك عملية أداء القسم لقادة وأمرى تشكيلات الحرس الجمهوري، مردها أن صدام متأكد أن معظم أبناء الشعب العراقي بما فيهم من في نظام الحكم، يرفضون هذه العملية الهمجية وسيقفون ضدها . وهذا ما تكلد بشكل جلي بعد الغزو، وأهم المؤشرات على ذلك هي امتعاض وتململ شديد رغم قمع وسطوة أجهزة صدام وامتناع أبناء الشعب عن اقتناء أو شراء المواد والممتلكات الكويتية بل تحريمها . يضاف إلى ذلك ترك أفراد الجيش مواقعهم في الكويت والهروب والانسحاب قبل بدأ للحرب حيث وصلت نسبة الهروب إلى ما يزيد على ٣٠% ثم جاء الرد الواسع والكبير لأبناء الشعب في الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١.

وما يعزز ما ذهبنا إليه أن الأشخاص الذين عينهم صدام لتولي حكم دولة الكويت خلال فترة الاحتلال، جميعهم من أقاربه وهم أخيه من أمه سبعاوي إبراهيم التكريتي وأبناء عمه علي حسن مجيد التكريتي، أما المشرفون على النهب والسلب فهم أبنائه عدي وقصي وأقاربه وصهره حسين كامل وصدام كامل ... وكان القضية عائلية بنعم هناك حقد عائلي للفارق والموروث العائلي المبتور الذي يشعر به صدام، وبين الموروث العائلي لعائلة الصباح المعروف بأصالتها.

وخلال فترة الاحتلال استمر النهب المنظم والمسيطر عليه مركزياً من قبل صدام وأشرف أبنائه (عدي وقصي)، وبإشراف وتنفيذ علي حسن مجيد وسبعاوي إبراهيم التكريتي. ثم جاءت الجريمة الكبرى الأخرى وهي إحراق آبار النفط الكويتية ...!! ما هي الغاية؟! من المستفيد؟ هل يوجد مبرر غير الحقد الأعصى والتخريب لاقتصاد وثروة بلد شقيق وتعتبر ثروة عربية وإسلامية .

هل يوجد إرهاب لقسى من ذلك؟؟

أي درجة من العدوانية والكراهية للإنسان يحملها صدام؟؟ لم يسلم منه لا الإنسان ولا الحيوان ولا البيئة ولا الهواء ولا الثروات ولا الكرامات !!

(الأسرى) الكويتيون... نموذج للقرصنة الدولية

لقد طالت أيادي السلطة القمعية موطني دول أخرى . وكمؤذج لذلك ما أصاب الشعب الكويتي الشقيق من قهر وظلم وتصف ونهب خلال فترة الغزو التي استمرت حوالي ستة أشهر ، حيث الهجرة والتهجير من بلداهم تاركين ممتلكاتهم ، والإذلال والاعتداء على من بقي في وطنه وعلى أرضه . لا أريد الخوض في عملية غزو الكويت ومسبباتها التي تتحمل مسئوليتها جهات عدة في مقدمتها ، بل الأساسي فيها صدام وزبائنته ، لأنه ليس موضوع البحث لذا تقتصر على جريمة الخطف والاعتقالات للتصفية وما صاحبها من تعذيب نفسي وجسدي وإعدام واختفاء إلخ . إن الآلاف منهم تم خطفهم واعتقالهم وأطلق عليهم تسمية (أسرى) ، ولذا أرى أن تسميتهم (أسرى) ليست دقيقة حيث أن عمليات الأسر تتم خلال الحروب بين دولتين ، ومن العسكريين الذين يتم أسرهم خلال العمليات العسكرية ، وهذا لم يتم بالمعنى الحقيقي للحرب بين النظام العراقي ودولة الكويت ، بل إن أغلبهم مدنيون وليسوا عسكريين ، تم اعتقالهم من بيوتهم ومنهم وأيس في جبهة القتال ، لذلك يمكن اعتبارهم (مختطفين وليسوا أسرى) ، خطفوا بواسطة الأجهزة الأمنية المعززة بالقوة العسكرية . وهذا العمل يعتبر قرصنة وإرهاباً دولياً منظماً ، قام به أشخاص معلومين يتصفون بصفة رسمية للنظام معين ، ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسئوليته الإنسانية والقانونية لتجريم هذا العمل وتقديم القائمين به إلى العدالة.

لقد مرت قضية (المختطفين الكويتيين) بمرحلتين ، الأولى منذ بداية الغزو في ٢ آب ١٩٩٠ إلى حين الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ ، ففي هذه الفترة كان المختطفون (الأسرى) للكويتيون موزعين في معتقلات مختلفة ضمن المحافظات والمدن بإشراف المنظمات الحزبية ، ومديرية الأمن العامة ، ومديرية الاستخبارات العسكرية ، والمخابرات العامة .

ولدى تفجر الانتفاضة الشعبية قام الثوار بإطلاق سراح المئات بل الآلاف منهم في المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط بعد سيطرة الثوار عليها . ففي

محافظة بابل وحدها ومن معتقلات مختلفة فيها تم إطلاق سراح أكثر من (١٥٠) مواطنا كويتيا حال السيطرة عليها، وكانوا في حال يرثى لها من حيث وضعهم الصحي والنفسي والجسدي من جراء سوء المعاملة والتعذيب والإرهاب وسوء التغذية . وقد تم إيصالهم إلى المحافظات الجنوبية ومنها إلى الكويت بعد تقديم بعض الخدمات الصحية والإدارية. أما المرحلة الثانية فتبدأ بعد إعادة النظام للحاكم سلطوته على المحافظات لثائرة، حيث قام بجمع المتبقين من (المختطفين) أو (الأسرى) ووضعهم في معتقلات مركزية سرية للغاية، وبإشراف مركزي صارم من قبل جهاز الأمن الخاص، ولقد وردت شهادات عديدة لاسيما من أطباء كانوا يعالجونهم بتثبت وجود أعداد من المواطنين الكويتيين معتقلين في معتقلات خاصة تابعة لجهاز الأمن الخاص ويتم تغيير أماكنهم بصورة مستمرة . إن هذا العمل الإجرامي لم ينحصر بالمواطنين المعتقلين بل ينسحب على عوائلهم وأقربائهم وأصدقائهم وجميع أفراد الشعب الكويتي بل وجميع الشعوب المحبة للسلام والإنسانية، والتي ترفض القتل والإرهاب، أنها جريمة إنسانية ليس بحق (المختطفين) فحسب بل بحق البشرية جمعاء، لأنهم لم يعتقلوا أو يختطفوا بسبب جرمهم بل بسبب جنسيتهم وهويتهم، لاسيما وأن مصيرهم ما يزال مجهولاً بل أن النظام الحاكم ينفي وجودهم أصلاً وهذا هو دين النظام وأجهزته القمعية حيث أخفى الآلاف من المراقبين منذ عشرات السنين بعد خطفهم واعتقالهم، ولدى استفسار عوائلهم عن مصيرهم فإن الأجهزة الأمنية تنفي علمها بهم أو وجودهم لديها .

الرهائن الأجانب نموذج للإرهاب الدولي

عند غزو دولة الكويت لشقيقة في ٢ آب عام ١٩٩٠، قامت الأجهزة للقمية سيما جهاز الأمن الخاص، المخابرات العامة، والاستخبارات العسكرية، باعتقال المئات من رعايا الدول الأجنبية المتولجين في دولة الكويت (رهائن) . وهذا العمل الإرهابي هو الأول من نوعه، حيث يقوم نظام باعتقال رعايا دول أخرى (رهائن)، وتم توزيعهم على المناطق المهمة والحساسة كدروع بشرية لمنع قوات

التحالف الدولية من مهاجمة هذه المواقع . إنه عمل إجرامي ويخالف كل القوانين والأعراف الدولية، بل هو قرصنة دولية منظمة وخطف لرعايا دول أخرى ثم استخدامهم كدروع بشرية وهي جريمة إنسانية أخرى . حيث الاعتقال والتعذيب وتعريضهم لخطر الموت لا بسبب جرم القترفوه بل بسبب موقف دولهم المنحاض للغزو والاحتلال للظالم وهذه جريمة ضد الجنس البشري . وممارسة مشابهة لهذه الجريمة اقترفتها أجهزة النظام القمعية خلال الانتفاضة الشعبية في آذار عام ١٩٩١ بحق المواطنين العراقيين بحيث قامت قوات الحرس الجمهوري باحتجاز المواطنين الهاربين من نار القصف المدفعي الكثيف، والدبابات والصواريخ على المدن المكتظة بالسكان،وعند الشروع بالتقدم والهجوم لاحتلال تلك المدن يتم اركاب هؤلاء المواطنين من النساء والأطفال والشيوخ على سطوح الدبابات والمدركات كدروع بشرية . وهذا دين النظام وأجهزته القمعية سواء مع المواطنين العراقيين أو العرب أو الأجانب،فكما ذكرنا سابقا أن الجرم ينسحب على عائلة ولقرباء (المتهم /البريء) فانه ينسحب على مواطني الدول التي لها موقف مناهض لجرائمه.

ألا تكفي هذه الممارسات البشعة والشاذة أن تجعل من نظام صدام القمعي نظاما خارج عصره وأن ينبذ من المجتمع الدولي، وأن تسقط شرعيته وبالتالي إسقاطه وإسقاط فكره الغريب عن العصر .

الفصل السادس

الأجهزة الأمنية العراقية.. رؤية مستقبلية

مفهوم الأمن المعاصر

يبقى الأمن من الحاجات والمطلوبات الأساسية والضرورية للإنسان، كفرد وكمجموعة وكدولة، بل هو من أهم تلك المطلوبات الإنسانية لضمان وبقاء واستمرارية الحياة بشكلها الطبيعي والفعال .

والمفهوم المعاصر للأمن يجب أن يعبر عن فلسفة للعمل الأمني واقعا وطموحا، والتطرق إلى التغييرات التي طرأت عليها سلبا أو إيجابا، وبالضرورة انعكاس هذه التغييرات على مفهوم الأمن الذي تجاوز معطيات الفكر التقليدي للأمن وإلى آفاق جديدة ومتعددة . أن التطور الحضاري للمجتمعات، وتشابك المصالح و تعقدها، وتطور العلاقات الحديثة بين الدول والمجتمعات على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية وغيرها، فرض تحولا كبيرا وهاما على الفكر الأمني، وعلى ممارساته وفعالياته، وأضاف تبعات ومسؤوليات جديدة لا حصر لها، بحيث لا تجد مجالاً أو فعالية من مجالات وفعاليات الحياة المعاصرة والمعقدة والمتشعبة إلا وتجد معها حاجة أساسية للخدمة الأمنية، بحيث أصبحت أجهزة الأمن التقليدية لا تستوعب هذا الكم الهائل من المسؤوليات والواجبات، وإن واجباتها التقليدية لا تمثل إلا جزءا يسيرا من الواجبات الحديثة، والمناطق بها، والتي تنطلق إليها لمواكبة العصر ومتطلباته المتعددة والمتجددة، والتي تتطلب وجود خدمة أمنية تحيط بشتى مجالات الحياة الإنسانية حفاظا على ديمومتها وتطورها، ولخلق بيئة آمنة ملائمة للعمل الخلاق والمبدع، والعيش بأمان واستقرار.

ولقد شاعت في عصرنا لراهن مصطلحات تعبر عن تشعب وتعدد مسؤوليات الأمن ضمن مجالات الحياة المعاصرة، كالأمن الاقتصادي، والأمن السياسي، والأمن الغذائي، والأمن الفكري، والأمن الثقافي، والأمن الصناعي، والأمن الإلكتروني، والأمن الاجتماعي، والأمن الوطني، والأمن القومي، وغيرها ... وهذا يدل على المسؤوليات الكبيرة والمتعددة الملقاة على عاتق الأجهزة الأمنية،

والتي تشكل كل مجالات الحياة، وهو ما يعبر عنه حالياً (بالأمن الشامل^(١))، والذي تجاوز نطاق الدور التقليدي لأجهزة الأمن العام. أن مفهوم الأمن للمعاصر وكما عبرنا عنه آنفاً (بالأمن الشامل) يركز على مفهوم (أمن المجتمع) أو (أمن الدولة) والقصد بالدولة هنا بمعناها الحقيقي الواسع، أي للدولة ككيان سياسي اجتماعي وجغرافي يتشكل من أرض وشعب وحكومة . حيث كثر مؤخراً ترديد كلمة دولة كمرادف للسلطة، أو نظام الحكم، وهذا تحجيم وتقييد لمفهوم الدولة، نابع من الفكر الاستبدادي الذي يحاول أن يجعل من نظام الحكم بل الحاكم الأوحد هو الدولة، ويلغي المجتمع (الشعب والأرض) وهذا ما عمل به نظام صدام بالقول الشائع : (إذا قال صدام قال العراق) أو كما قال أحد الانتهازيين والمترفين من حاشية صدام بعد انتهاء حرب الكويت ورغم ما أصاب العراق من دمار وتخريب له :

لا تهتم سيدي مادمت سالما فكل شي يهون !.

وهنا لابد من العمل على ترسيخ وتطبيق مفهوم (أمن المجتمع) في عواقب المستقبل والعمل على تطوير الأجهزة الأمنية على جميع الأصعدة الحضارية والإنسانية والعلمية والإدارية... كي تتمكن من معالجة المعضلات المستجدة والمتشعبة، والارتقاء بها إلى مستوى حضاري متقدم، للتعامل مع المجتمع، وبوصفها جزء منه وخادم له، لا بوصفها أجهزة ضغط وتصف وكبت لحرياته .

إن مهمة الأجهزة الأمنية أساسية ومستمرة ومتطورة، ويتوقف على نجاح هذه المهمة ديمومة وحفظ كل إنجاز في أي قطاع، بل إن عمل الأمن هو الأساسي لكل فعل حضاري، وهو قاعدته الصلبة، وحصنه المنيع، وإن ضعفه أو غيابه يؤدي إلى تقويض أركان الدولة، فلا حياة بدون أمن .

(١) عبد الحادي المال - نحو مؤسسة أمن عربية .

تطوير مؤسسات الأمن

في الوقت الذي يدخل فيه العالم الألف الثالث للميلاد مسلحا بصلاح العلم والتطور التقني والمعلوماتي، وسبل الاتصال المتقدمة والمتنوعة، ونزوع الشعوب نحو الديمقراطية، وإرساء قواعد العدالة والتحرر، ونشر مبادئ حقوق الإنسان، وترسيخ السلام والأمن والاستقرار، فإن المفاهيم الاقتصادية الحديثة لاسيما العولمة أصبحت وستكون ذات تأثير كبير على حياة الشعوب، وعلى درجة فاعلة مع بعضها البعض. هذه العوامل أثبتت أنه ما من مجتمع أو شعب يتمكن من الحياة بشكل طبيعي، ويواكب العصر بمعزل عن الشعوب الأخرى. أي أن أوضاع وظروف أي بلد تتأثر وتؤثر بما يجري حولها وفي العالم كله.

إن الظروف والأوضاع الشاذة التي مرت على العراق خلال الحقبة الماضية من تاريخه، لاسيما العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، انعكست على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والأمنية.. وتردت هذه الجوانب إلى مستويات دنيا. ولقد كان الجانب الأساسي والفاعل والذي بدوره انعكس على مجمل الأصعدة الأخرى هو الجانب الأمني، لأن الأمن هو السياج للمتين والحصن الحصين لجميع الأصعدة الأخرى، فلا انتعاش اقتصادي بدون بيئة آمنة، ولا حياة سياسية موية بلا استقرار. ولا مجتمع سوي بلا بيئة مطمئنة ومستقرة، وكذلك الجوانب الثقافية والفكرية، فأعمال العقل والفكر تتطلب الاطمئنان والإيمان وعدم القلق. والحاضنة الأساسية لتوفير الأجواء الملائمة لكل فعاليات المجتمع على كل الأصعدة كي تنمو وتطور وتتفاعل تفاعلا إيجابيا، هو الأمن بكل فروعه.

وبما أن السلطة في العقود الماضية أعطت جل اهتمامها لأمنها فقط وعلى حساب أمن المجتمع، وأمن الدولة للذين هما غاية وهدف العملية الأمنية، وما أمن السلطة إلا وسيلة من وسائلها لغرض تنفيذ وتحقيق الهدف الأساسي في خلق مجتمع آمن ودولة مستقرة. لذلك أدى هذا الانحراف في فلسفة ووظيفة الأمن إلى انحراف وتشويه المؤسسات القائمة على تنفيذه وهي الأجهزة الأمنية المعروفة في العراق.

لقد تعمق وتجذر الانحراف والتشويه في هذه الأجهزة على مختلف المستويات سواء في التنظيم أو في الواجبات والمسؤوليات، أو في تعدد الأجهزة وتقاطع مسؤولياتها، وكذلك في انتخاب الأفراد وتأهيلهم وكفاءاتهم ، وفي مدى علاقة هذه الأجهزة بالمواطنين ودرجة الثقة بهم، وعلى المستوى التربوي الوطني والقومي لمنتمى هذه الأجهزة ، حيث أصبح المؤشر هو الولاء لرأس السلطة وليس للوطن والشعب والأمة، وهذه مسألة في غاية الخطورة يجب معالجتها بكل حزم ولا تقبل التأخير أو التهاون .

لهذا فإن كل العوامل والظروف الموضوعية والذاتية، وكمقدمة لبناء دولة القانون والمؤسسات، ولخلق بيئة ملائمة لمجتمع يتمكن من مواكبة التطور الحضاري العالمي وقادر على الاندماج والتعايش مع الشعوب الأخرى، لهذا كله وغيره يتطلب منا العمل بكل جدية وجرأة محسوبة، على تحديث المؤسسات الأمنية وتوحيدها وتطويرها والوصول بها إلى المستوى اللائق بالإنسان عامة، وبالإسنان العراقي خاصة، وما يحق له إنسانيته، وبصون كرامته وحريته، ويرسي أسس ومقومات الأمن الوطني والقومي من منظور أمن المجتمع، ولكي تتمكن مؤسسات الأمن والشرطة من القيام بهذه المهام، فلا بد من النهوض بها إلى درجات الكفاءة والجاهزية، وأعلى الشعور بالمسؤولية الوطنية والقومية، كي تكون قادرة على مواجهة تحديات المرحلة الراهنة والقادمة ، وهو المقياس الحقيقي لفاعلية دورها في خدمة قضايا المجتمع، ولبناء مؤسسات أمن عصرية بكل المقاييس، لاسيما بعد التركة الثقيلة للفترة الماضية .

ويتطلب الأمر أولاً وقبل كل شيء تغيير وتطوير الفكر الأمني وفلسفة الأمن التي انتهجها خلال نصف القرن الأخير والعمل وفق نظرية الأمن الحديث (للمعاصر)، والتي تستند بشكل أساسي على أمن المجتمع بكل فروعه، ونبذ فلسفة (أمن السلطة)، وممارساتها السابقة . كما يتطلب الأمر الاهتمام بالعنصر البشري القادر على استيعاب الفكر الجديد، وتحمل مسؤولياته، والجدير ببناء أواصر ثقة وتعاون مع أبناء الشعب ، ومن ثم توضع الخطط التفصيلية لتطوير وتحديث هذم

المؤسسات، حيث لا مجال أنكرها هنا بشكل مفصل، لكن بالإمكان الإشارة إلى بعض الملامح والخطوات العامة لهذه البرامج وأهمها :

١- إجراء تغييرات في الارتباط والهيكل التنظيمي لكافة الأجهزة الأمنية والشرطة وفقا لفلسفة الأمن الحديثة وإلغاء بعضها ودمج البعض الآخر .
٢- تحديث الإجراءات والممارسات وأساليب العمل، وتطويرها لخدمة وتحقيق غاية الأمن، واستخدام وسائل العلم والمعرفة لذلك.

٣- الاهتمام بانتخاب العناصر البشرية لاسيما القيادية منها، وتأهيلها تربوياً ومهنياً وفنياً .

٤- تغيير مسؤولياتها وواجباتها التي أسندت إليها وفقاً لفلسفة أمن السلطة، وتثبيت المسؤوليات والواجبات وفقاً للفكر الأمني الحديث، والسياسات الأصلية وفق فلسفة أمن المجتمع .

٥- العناية للقوى بالمواطن، والعمل بكل الوسائل المتاحة لبناء ثقته بالأجهزة الأمنية والشرطة، وتوليد القناعة لديه بأنها وجدت من أجله، ومن ثم حثه على التعاون معها لتحقيق الهدف المشترك .

٦- إدخال مسؤوليات وواجبات خدمية واجتماعية إضافية ضمن مسؤوليات الأجهزة الأمنية .

٧- تطوير احتياجاتها من الأجهزة والمعدات كي تتمكن من تنفيذ واجباتها لخدمة المجتمع والوصول بها إلى مستوى عصري .

لقد عانى المواطن العراقي الأميين من جراء الدور المنحرف للأجهزة الأمنية، وما من شعب عانى من أجهزته الأمنية ما عاناه الشعب العراقي . لذلك فإنه يدرك تماماً حقيقة الدور الأمني في المجتمع، وأثره على شخصية المواطن، وعلى بناء الوطن . حيث حرم نعمة الأمن والاستقرار والطمأنينة بسبب الظروف الشاذة التي مر بها العراق، والتجربة المريرة التي خاض غمارها طيلة بضعة عقود ماضية بوقد أعطى التضحيات الكبيرة من أجل حصوله على الأمان والاطمئنان وصون كرامته وحريته .

لقد شاع في العراق - شأنه شأن كل أنظمة الحكم المستبدة - (النموذج البوليسي القمعي) وتعبيراً عن حالة القهر والتصف والاضطهاد، لتثبيت سلطة وهمجية للحاكم ولو كانت على جماجم أبناء الشعب، وعلى حساب أمنهم واستقرارهم وانتهاك حرياتهم وحرمانهم وكرامتهم ، مما ولد عزلاً تاماً بين أفراد الأجهزة الأمنية وبين أبناء الشعب بحيثى على المستوى التربوي، وعلى سبيل المثال نرى انه صار من الدارج لدى الأمهات أو الآباء، ولغرض ردع وتخويف أطفالهم، فانهم يرددون بعض العبارات ذات الدلالة مثلاً (جاك الشرطي) أو (أن عملت كذا .. سوف ننادي عليك الشرطي) أي اقتران الشرطي مع العفاريت والوحوش المفترسة.... مما يزرع للكرهية وعدم الثقة به ...إن لابد من عودة الأمور إلى صيغتها الطبيعية، بحيث تصبح الأجهزة الأمنية هي الحارس الأمين للوطن والمواطن يتوفر الأمن والاستقرار وتذفع الظلم وتمنع انتهاك الحرمات، ويصبح الأمن حامياً للنظام والشرعية وسيادة القانون، ويربأ بنفسه عن كل الصفات التي تتال من قيم وشهامة للرجال، أميناً وقيماً، وصديقاً وخادماً للوطن من خلال تأديته لواجباته والنهوض بمهامه الموكولة له.

أسس العمل الأمني

- تأمين الاستقرار العام من خلال حفظ للنظام والأمن العام هو الهدف الأسمى للأجهزة الأمنية ويركز على توفير بيئة أمنية مستقرة لجميع أفراد المجتمع، ولكافة قطاعاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتتسجم مع متطلبات الحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان.
- للتعامل الأمني يختلف حسب التطور الاجتماعي والحضاري والسياسي لذا فإنه يختلف من البداية إلى الريف إلى المدينة .
- ينبغي أن يكون بناء الأجهزة الأمنية على أسس وفلسفات تنظيمية وإدارية شاملة، تجعله أكثر قدرة على تقديم أفضل الخدمات الأمنية، وبأرقى

مستوياتها، وبأمرع ما يمكن، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان المعتمدة للتسي
تصون حرية وكرامة المواطن.

* يتوجس الإنسان خيفة من الأعمال والأشخاص والموضوعات والأشياء
المحاطة بالسرية والكتمان، ويقل الخوف والحذر كلما كان هامش وحيز
المجهول صغيراً^(١).

وفي العمل الأمني بشكل عام، يعاني العاملون من حذر وتوجس المواطنين
منهم، ومن أعمالهم، ومن عدم الثقة بهم، لعدم اطلاع المواطنين على طبيعة عملهم،
وعلى الإجراءات المتخذة من قبلهم لتحقيق الأمن والاستقرار. لذا فإن إعلام
المواطنين بطبيعة مهام الأجهزة الأمنية، ونسج روابط وعلاقات مع المواطنين
يسهم كثيراً في إزالة حالة الخوف والحذر من نفوس المواطنين تجاه الأجهزة
الأمنية ومن ثم بناء الثقة بهم، وبأعمالهم، ويدفعهم إلى الفهم والإدراك والتعاون
الإيجابي مع رجال الأمن، وبالتالي الإسهام الفعال من قبل المواطنين في سبيل
تحقيق أهداف العمل الأمني، ويؤدي بالمواطنين إلى التزامهم بالقوانين والأنظمة
ومساهمتهم بمنع الجريمة والتبليغ عن الجرائم دون تردد، وإعطاء الشهادة عن
الجرائم وإلقاء القبض على المجرمين في حالة استطاعتهم. من هذا نفهم أن
المواطنين يرغبون معرفة أهداف وطبيعة عمل الأجهزة الأمنية أولاً، والاقتناع بها
ثانياً، ومن ثم يبذلون الجهد للإسهام في العملية الأمنية بشكل إيجابي، ويتحقق
التعاون والعلاقة الإيجابية بين المواطنين والأجهزة الأمنية.

المؤسسة الأمنية في المستقبل

لكي نلحق بالركب العالمي، ونردم الفجوة العميقة التي فصلت وطننا عن
البلدان المتقدمة نتيجة هذه الفترة السوداء للحكم الاستبدادي المتخلف، لا بد أن نبدأ

(١) نفس المصدر السابق.

من حيث لنتهى العصر والعالم في مجالات الحياة كافة، أي بالعمل الأمني، وما يتعلق به من حيث آفاقه وطموحاته ومنجزاته .

إن واقع مؤسساتنا الأمنية يؤكد مدى الانحدار والانحراف والتشويع الذي لا مثيل له في دول المنطقة بل العالم أجمع، وإن شذوذ مؤسساتنا الأمنية سواء في التنظيم، أو الارتباط، أو في المسؤوليات والواجبات، أو في تعدد الأجهزة وتقاطع بعضها مع البعض الآخر في واجباتها، وفي تجسسها على بعضها، وعلى أفراد الشعب، أو في انتخاب وانتقاء أفرادها على أسس غير حضارية نابعة من التمييز العنصري والطائفي والإقليمي . وهذا مرده أساسا إلى انحراف فكرها وفلسفة عملها التي قامت بصياغتها السلطة المنحرفة، والتي تعيش خارج عصرها . وليس لمنتسبي الأجهزة الأمنية نيب في ذلك ألا بقدر المسؤولية الوطنية والإنسانية الملقة على عاتقهم تجاه وطنهم وشعبهم، لذا فلن أي توجه نحو إصلاحها وتصويبها يتطلب أولا وقبل كل شي تصويب فلسفة الأمن، بل يجب صياغة فلسفة أمن حديثة تتماشى وتطورات العصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية، لاسيما في مجالات حرية الفكر، وللأري وصون كرامة وحقوق الإنسان، ونبذ التمييز والتفرقة بكل ألوانها.

إن هذه المهمة ليست باليسيرة، ولكنها ليست مستحسنة . حيث تتطلب رجلا مخلصين ومؤمنين بوطنهم وشعبهم، وذوي فكر متحرر ونير، وذوي قدر كاف من الجرأة وتحمل المسؤولية، حيث تتطلب قرارات جريئة، ومدروسة تستهدف تغيير بنية ومسؤوليات الأجهزة الأمنية تغييرا جذريا يطل هيكلها التنظيمية وارتباطاتها وواجباتها وعناصرها البشرية وأهدافها وعلاقاتها مع المجتمع . كما ينبغي أن تأتي فلسفة الأمن المعاصر بطروحات جديدة تلبي حاجات الفرد والمجتمع في هذا العصر ، لذلك لابد من التأكيد على إخال مفاهيم ومسؤوليات حديثة كمفهوم (الخدمة العامة) إلى المسؤوليات الأمنية إلى جانب المفهوم التقليدي للأمن، دون أن يطغى أحدهما على الآخر .

وهنا ينبغي على رجل الأمن أن يكون وسيلة اتصال فعالة بين النظام من جهة وبين الشعب بما فيه من طموحات ونزعات من جهة أخرى لنقل مشاعر واحتياجات وأفكار أفراد المجتمع إلى السلطة، ومعرفة مشاكلهم، ولتوضيح القوانين لتسهيل تطبيقها . وهذا يتطلب من رجل الأمن أن يكون بمستوى ثقافي يؤهله لمثل هذه المسؤوليات .

كما ينبغي أن يكون الاتصال مع المجتمع، وتلمس حاجات الفرد ورفعها إلى السلطة والأجهزة ذات العلاقة هو نقطة الارتكاز في التوجهات القادمة للأمن العام. أن رجل الأمن بحكم اتصاله واحتكاكه بالمواطن يوميا هو القدر على توصيل فكر الدولة وتطلعاتها إلى المواطن، وكذلك هو الأقدر على اكتشاف هموم وحاجات وتطلعات المواطن، وإيصالها إلى السلطة . ومن المهم بناء علاقة وثيقة بين رجل الأمن وبين المواطن، وهذا يتوقف على مصداقية رجل الأمن وقدرته على تنفيذ متطلبات المواطن، والتفاعل الإيجابي مع رغباته المشروعة، وعلى السرعة التي يتم فيها التنفيذ والتفاعل . لأن لابد من العمل على تعميق انتشار الأمنيين أفراد الشعب وذلك بإعادة النظر في أسلوب العمل وتواجد الأجهزة الأمنية وتوزيعها بما يضمن توفر السيطرة الأمنية في أسرع وقت مناسب، وهذا يتطلب إعادة النظر في التنظيمات الهيكلية وارتباطاتها وربطها بشبكة اتصال كفوءة وسريعة . كما يتطلب تحديث غرف العمليات والأجهزة الفنية للارتقاء بها إلى مستوى فكر العصر، لترسيخه وترجمته من خلال ممارسات وفعاليات يلمسها الجميع . كما ينبغي تطوير وتحديث القوانين والأنظمة بحيث لا تشكل عبئا على للتنظيم الحديث، وبالتالي على أهدافه وغاياته . هنا لابد من التأكيد مرة أخرى على مشكلة الثقة بين المواطن ورجل الأمن، لهذا ستحظى عملية للتواصل وبناء الثقة والعلاقة الإيجابية بينهما على قدر كبير من الأهمية لإعادتها، وتقوية لأوصرها بالعمل والاتصال اليومي، وإشعار المواطن بالخدمة الأمنية التي يقدمها له رجل الأمن . ومن الضروري والمهم إعادة النظر في الإجراءات عند تقديم الخدمة الأمنية للمواطنين من ناحية تبسيطها بحيث يتمكن المواطن من الحصول عليها بأسرع ما يمكن وبأقل جهد .

بحيث لا يتحمل المواطن أية مشقة حين يروم التعاون والتعامل مع رجل الأمن .
وبسبب هذه النقطة ذهبت ضحايا وأرواح، وطمست جرائم، وصرفت جهود مضيئة
هدرا بحيث الروتين الجامد والممل، والتعامل القاسي غير الحضاري مع المواطن،
لأنه دائما في خانة الاتهام، فيتورط ذلك المواطن الذي يخبر عن جريمة ما
شاهدها صدفة، حيث يتحول من شاهد ومتعاون مع رجل الأمن - خدمة للمجتمع
وللمصلحة العامة - إلى متهم يتعرض إلى سلسلة من المشاكل هو في غنى عنها .

الأدوار الإضافية للأمن المعاصر

ينبغي أن يتيح الفكر الأمني المعاصر بالإضافة إلى مجالاته التقليدية مجالات
إضافية في واجبات رجل الأمن وهي ^(١) :

١- الدور الاجتماعي: ويتضمن مجالين وهما مجال الضبط الاجتماعي
ومجال الخدمة الاجتماعية . ويعبر هذا الدور عن مجموعة الأنشطة التي
تضطلع بها أجهزة الأمن لخدمة أعضاء المجتمع وفقا للقوانين والأنظمة
المرعية، نظرا لانتشارها بين أوساط المجتمع، ولخبراتهم وإمكانياتهم
وتوفر المعلومات لديهم بما يمكنهم من مساعدة الأجهزة الاجتماعية
الاختصاصية .

٢- الدور الاقتصادي

٣- الدور التربوي

٤- الدور الإنساني

٥- الدور الإعلامي

هذه الجوانب ينبغي أن تكون في دائرة اهتمام أجهزة الأمن إضافة إلى
واجباتها التقليدية المعروفة كي توفر مزيدا من الأمن والاستقرار والحياة الكريمة
للمواطن . هذا الدور يتطلب إعادة النظر في أهداف المؤسسة الأمنية، وتحديث

(١) نفس المصدر السابق .

أجهزتها ومعدات، لاسيما وسائل الاتصال، وتعزيزها بمفصر بشري مخلص وكفوء ومتفرب يحب وطنه وشعبه بهذا العمل والتطوير يمكن أن نصل إلى أجهزة أمنية عصرية متطورة قادرة على الوصول إلى قلب ضمير المواطن، وبإمكانها إنجاز ولجباتها الوطنية والقومية والإنسانية بأحسن صورة . عندها تباد الثقة بدور رجال الأمن في تحقيق أمن الوطن والمواطن أو ما يسمى بـ (أمن المجتمع) الذي هو الهدف الأساس الذي نتطلع إليه ويصبو إليه الجميع.

وعندها فقط ستكون أوفياء لوطننا وشعبنا الذي عانى ما عانى من استبداد السلطة التي سخرت الأجهزة الأمنية لحمايتها فقط، وللتكيد وبسبب الرعب في المجتمع، والتي وجدت أصلا من أجله ولسماعته وأمنه، وعندها سنفخر بأجهزتنا الأمنية لأنها أصبحت في مستوى الثقة وبمسارها الطبيعي.

الدور الاجتماعي للمؤسسة الأمنية

لاشك أن هنالك جهات أو أجهزة عديدة مختصة ومعنية بالخدمة الاجتماعية كالتربية والتعليم ومؤسسات الشؤون الاجتماعية، والقضاء ومؤسسات العدل والمؤسسات المعنية بالنشاط الثقافي والفني والرياضي والسياحي، والقطاعات الأهلية المعنية بالخدمات الاجتماعية، والنشاطات الدينية، والجمعيات الخيرية، والمنشآت وغيرها، ولما للأجهزة الأمنية من انتشار وصلات وتماس مع المواطنين بشكل دائم ومستمر، ولتوفر الخبرات والإمكانات والمعلومات لديها، مما يجعلها أكثر قدرة وكفاءة في تقديم للخدمات الاجتماعية، ومساعدة الأجهزة الاجتماعية المعنية في وظائفها الاجتماعية تحقيقا لمصلحة المجتمع، لاسيما وأنها من وسائل الضبط الاجتماعي، وجزء حيوي من أجهزة السلطة التنفيذية، وهي بهذا الدور تساهم مساهمة فعالة في ضبط السلوك الاجتماعي للفرد وفق قيم وتقاليد المجتمع وفي توفير حياة طبيعية من خلال رفع أو تخفيف المعاناة عن المواطنين .

وهناك دوران أساسيان في هذا المجال هما :

١- دور في مجال الضبط الاجتماعي .

٢- دور في الخدمة الاجتماعية .

ويبدأ الدور الاجتماعي لجهاز الأمن قبل وقوع الجريمة ولتثناء ملاحقتها وعند تنفيذ العقوبة وبعد انتهائها . ومن الضروري التنسيق بين جميع الأجهزة التي تساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية بما فيها جهاز الأمن، وتحديد دور كل منها بوضوح بولان يتم التعاون فيما بينها للوصول إلى غاياتها بموجب خطة موحدة واضحة . وأن لا يعمل الجهاز في غياب جهاز أو مؤسسة أخرى ذات علاقة، وأن يكون دور كل منهم مكمل لدور الآخر وليس على حسابه، بل يعمل الجميع في منطقة واحدة ووفق خطة عمل موحدة ومتكاملة ومنسقة تضمن الدقة والانسجام ووحدة التوجه لتحقيق أمن للمجتمع، وأمن للمواطن، لأمن المؤسسات، والأمن بفروعه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري والغذائي الخ .

العلاقات الإنسانية

حيثما وجد شخصان أو أكثر تربط بينهما مصلحة مشتركة ، تنشأ علاقة إنسانية معينة تتراوح بين الود والكراهية، وإيثار للمصلحة الشخصية أو المصلحة العامة بوعند تكوين جماعة من الناس لهدف معين لابد من وجود رئيس لها تقع عليه مسؤولية إدارة شؤون هذه الجماعة وقيادتهم للوصول إلى الأهداف المطلوبة، وعلى عاتقه تقع مسؤولية كشف إمكانياتهم وقدراتهم بأفضل صيغ ممكنة، وهي أمور تعتمد بدرجة كبيرة على العلاقات الإنسانية التي تربط ما بين الرئيس من جهة والمرؤوسين من جهة أخرى. ويتحمل الرئيس مسؤولية توجيه هذه العلاقات بشكل يضمن به تحقيق الأهداف التي اجتمعوا من أجلها بأسهل الطرق وبأفضل النتائج، وقد يحاول المرؤوسون توظيف هذه العلاقات لخدمة أهدافهم الشخصية أو العامة كما يرونها هم.

الأمن والعلاقات الإنسانية

بما أن للأمن رسالة إنسانية فإنه يعتمد على العلاقات الإنسانية اعتماداً كبيراً، وينبغي أن يعمل القائمون على الأجهزة الأمنية بأقصى جهودهم لتقديم أفضل الخدمات الأمنية المتكاملة لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن أجناسهم ومعتقداتهم الدينية والسياسية وأولادهم الاجتماعية، بغية توفير بيئة آمنة لهم للتمتع بحياتهم بكرامة واحترام، وبالتالي تفتح لديهم مكامن الإبداع والتقدم للمساهمة في بناء الوطن، وفي بناء الحضارة الإنسانية^(١).

إن المبادرة لبناء علاقات إنسانية بين جهاز الأمن وبين المواطنين - المجتمع - يجب أن تأتي من جهاز الأمن نفسه، باعتباره جهاز الدولة الرسمي المضطلع بمسؤولية تقديم الخدمات الأمنية، وعند ترسيخ هذا الدور الخدمي لدى المواطن، والتركيز ثقافياً وإعلامياً وميدانياً على محور آثار مفهوم (أمن السلطة) لإحلال مفهوم (أمن المجتمع) محله، عندها تأتي الاستجابة الإيجابية من قبل المواطنين، وتبنى علاقات ودية تتدرج نحو الأفضل بمرور الزمن، ووفق مناهج تربوية وإعلامية وميدانية تتميز بالاختيار والانتخاب الدقيق لمنسوبي جهاز الأمن، ووفق مواصفات خاصة، وبالتأهيل والتدريب على مختلف الأصعدة والمستويات . وبهذا الصدد لدينا أفكار وبرامج عملية لا يسمح المجال هنا لذكرها، وعندما تنجز العلاقة الودية بين طرفي العملية الأمنية سيساهم المواطن مساهمة كبيرة في إرساء الأمن سواء من خلال التزامه بالقوانين والأنظمة طواعية خدمة للوطن، أو من خلال ازدياد وعيه الأمني الذي يحد من وقوع الجريمة، أو من خلال تقديمه المعلومات تطوعاً للجهاز الأمني. وهذا لا يتم إلا من خلال بناء عرى الثقة بالجهاز الأمني، وبناء علاقات إنسانية وطيدة بينهما، بحيث يشعر كلاهما - الجهاز الأمني والمجتمع - أن الأول في خدمة الثاني وأن المجتمع هو غاية جهاز الأمن، وبنفوس الوقت هو أحد ركائزه الأساسية عندما تكون العلاقة بينهما إيجابية.

(١) السيد أحمد صالح العميرات - إدارة العلاقات الإنسانية / إطلالة على العمل الشرطي ١٩٩٦، ١٤.

ضرورة تدريس حقوق الإنسان

إن العلاقة الإيجابية بين أمن الفرد وبين حقوق الإنسان يدفعنا أن نناقش موضوع (حقوق الإنسان). هذا الموضوع البالغ الأهمية، والذي تشكو مجتمعاتنا من نقص الوعي فيه، والإحاطة به، بسبب غياب الديمقراطية، وتسلط الأنظمة الاستبدادية التي تستهتر بالإنسان، وبما يتصل به من حقوق وقيم . والخطوة الأولى في هذا المجال هو نشر الوعي بحقوق الإنسان بين أفراد المجتمع، لما له من تأثير كبير في التطور الوطني والقومي، وللتوصل إلى فهم أوسع لما تعنيه حقوق الإنسان، وما تحمله من دلالات أصلية تهدف إلى تنمية معارف أفراد المجتمع بمعاييرها.

لقد أثبتت التجربة الاجتماعية والسياسية في العراق الحاجة الملحة إلى وجود حركة تنويرية للتعريف بحقوق الإنسان . ومن الضروري أن تترك كل القوى السياسية والاجتماعية والثقافية، وخاصة العاملين في مجال حقوق الإنسان، أن الجهل الذي يصيب الشعب فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان يكاد يماثل أو يزيد في الأهمية على الأمية والتخلف في مجال القراءة والكتابة والمعارف^(١).

لذلك يجب تدريس مادة حقوق الإنسان في المدارس والجامعات لاسيما كليات الحقوق أو القانون، وأن يكون التدريس شاملاً لجميع مراحل التعليم، وتتضمن كل ماله علاقة بحقوق الإنسان كالتعريف بها ومضامينها وجذورها بما يتصل بقيمتنا الإسلامية والعربية، وأساليب الدفاع عنها لتحقيقها وحمايتها من الانتهاك قانونياً وسياسياً. ولكي يكون التدريس لهذه المادة الحيوية فعالاً وناجحاً، لابد من توفير المدرس والمعلم الذي يشعر بعمق وجدانه بالإيمان التام بها لكي يكون القدوة والمثال الذي يحتذى به سلوكاً في مجال حقوق الإنسان حيث لا يمكن أن ترسخ هذه القضية في عقل ووجدان المتعلمين إذا كانت تتم على يد معلم لا يؤمن شخصياً بها. لذلك يجب العناية بانتخاب المدرسين لحقوق الإنسان، وأن يكونوا ذوي تأهيل

(١) نجيب الصالحى سلسلة — مقالات العراق أولاً — حقوق الإنسان.

أكاديمي وإنساني، مع توفير الحصانة اللازمة لهم لضمان قيامهم بدورهم التربوي والتعليمي .

إن حقوق الإنسان المختلفة التي جاءت بها المؤتمرات الدولية أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تبعه من وثائق دولية، أو الجمعيات غير الحكومية، كلها تعتبر كيانا واحدا، وتتم دراستها على أساس علاقتها بجوانب الحياة، وبحقوق الأفراد، وإن أردنا تنظيم أسبقيات للشرائح المطلوب تدريبها حقوق الإنسان فإن رجال الأجهزة الأمنية لهم أسبقية أولى لما لعملم من صلة بهذا الموضوع يوميا وتفصيليا، ثم رجال مؤسسات الخدمات العامة الأخرى.

الأمن وحقوق الإنسان

الأمن من أهم الحاجات الإنسانية الأساسية، وقد نصت على ذلك كافة الشرائع السماوية، وفي مقدمتها شريعتنا الإسلامية السمحاء، كما اهتمت بها ونظمتها الشرائع الوضعية وفي طليعتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي تضمن في مادته الثالثة (لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه) أي أنه اعتبر الأمن (سلامة الشخص) حقا أساسيا يجب صيانته والمحافظة عليه .

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أهم الوثائق العلمية التي توصل إليها العقل البشري خلال القرن العشرين، وأبرمها المجتمع الدولي كأول وثيقة تتناول حقوق كافة أعضاء الأسرة البشرية، ولها قوة إلزامية كقوة القانون، لنظرته الشاملة للإنسان . ومن خلال مزايا الإعلان العالمي الإيجابية بات يتمتع بنقل معنوي كبير يتطور مع تطور الحياة، فدخل في مساطر بعض الدول، وله تأثير إيجابي على قوانينها وقراراتها، والدعوات المتكررة من قبل بعض الدول لاحترام مضامينه، بل أصبح حاليا مقاييسا لتطور الدول وتطبيقها للصيغ الديمقراطية التي تتماشى مع العصر، وتتنسج مع تطورها الحضاري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتنسجم كذلك مع قيمها وتراثها.

المواطن ورجل الأمن من منظور مستقبلي

إن المرحلة القادمة لا بد وأن تشهد حضوراً وتفاعلاً كاملاً من قبل جهاز الأمن، وفي كل ما يتصل بأمن وسلامة واستقرار المواطن، وتوفير أسباب الحياة المستقرة، وهذه مهمة نبيلة، والقيام بها ليس بالأمر اليسير، خاصة بعد القطيعة المرة بين المواطنين وبين رجل الأمن خلال الفترات المنصرمة، والتي بينت خلالها أسجة من الشك وعدم الثقة والكراهية والرعب مما يتطلب تهديماً وبناء أواصر من الثقة والحب والتعاون بديلاً عنها، ويتطلب أيضاً جهوداً مضنية ومخلصة، وعملاً دؤوباً وهادفاً، وحرصاً شديداً على البذل والعطاء من أجل الوطن والمواطنين . بحيث يعمل الجميع وبالدرجة الأساسية جهاز الأمن على ترجمة شعار (الشرطة في خدمة الشعب) إلى واقع حي وملحوس، وليس مجرد شعار للمزايدات، بل وأمسى مثلاً للتندر والفكاهة لشدة تنافسه مع الواقع المؤلم، حتى صوره الناس بلفظ (الشرطة في خدمة الشعب) تندرًا (مع تقديره لكل رجل أمن وطني وشريف) . وبمقدار ما يتحقق من مصداقية وتجسيد لهذا الشعار يتحقق التقارب بين المواطن وبين رجل الأمن، وتزداد الثقة وسبل التعاون بينهما . لذا يجب أن تكون خدمة المواطن وتأمين استقراره وطمأنينته التي تقدمها سنوات طويلة، والسهر على راحته وصون حريته وكرامته هي المهمة الأساسية والمسؤولية الوطنية، والأولوية القصوى التي تحظى باهتمام الأجهزة الأمنية. وسيشعر المواطن عندها أنه أقرب إلى هذه الأجهزة التي وجدت لخدمته وحمايته، وإن علاقة إيجابية يومية تربطه معها، وستولد لديه قناعات جديدة أهمها:

أ. العملية الأمنية ليست حكرًا على الأجهزة الأمنية بل للمواطن دور بارز في إنجاحها .

ب. الضرورة القصوى للعلاقة الإيجابية والمتوازنة بين رجل الأمن المعنوي وتحقيق الاستقرار والأمن، وبين المواطن الذي يمثل الجهة المستفيدة من هذه الخدمة .

ج. الدور الاجتماعي للأجهزة الأمنية في ظل تطورات العصر أمر لا بد منه نظرا لتشعب مجالات الحياة، وضرورة تفاعل جميع الأجهزة المعنية لتحقيق الهدف المنشود.

د. الدور الإنساني للأجهزة الأمنية الملتزمة، ومساهمة المواطن المستنير بمقتضيات وطنية، هما معيار كفاءة العملية الأمنية التي تمثل الأرضية اللازمة لاستقطاب الأنشطة الحياتية، لاسيما في مجالات الاقتصاد والاستثمار، لتحقيق نهضة تنموية شاملة. وهذا ما يحقق ما يسمى (بالأمن الشامل) الذي نراه هدفا عظيما وطموحا، ومشروعا يستحق أن يعمل من أجله كلا طرفي المعادلة الأجهزة والمواطنين.

مستقبل العلاقة بين رجل الأمن والمواطن

لا بد من القول أولا بأن صعوبات جمة تعترض سبيل الجهود التي سنبذل لردم الهوة الكبيرة التي تفصل المواطنين عن رجال الأمن، لاسيما وأن هذه الهوة تضمنت الكثير من الدماء والضحايا والأبرياء، ويجب أن نعترف بأن خطايانا وأخطاء كبيرة وكثيرة قد وقعت، يتحمل وزر القسم الأكبر منها رأس النظام، ويتحمل وزر قسم منها أجهزة الأمن كأجهزة، وكأفراد ونزر يسير يتحملة المواطن أو المجتمع بتعبير اصح. ورب قائل يقول وما هو ذنب رجل الأمن الذي لاحول له ولاقوه وعليه أن ينفذ ما يؤمر به ؟؟ وما هو ذنب المجتمع أو المواطن المغلوب على أمره ؟؟.

أقول هذا صحيح إلى حد ما، أي أن رأس للنظام وقيادته العليا هي المسؤولة عما حدث كمسؤولية كلية حيث تساهم أيضا في مسؤولية القسمين الأدنى المذكورة أعلاه إضافة إلى قسمها الأكبر، ولكن هذا لا يبرء ساحة الآخرين من المسؤولية سواء كانوا أجهزة أو أشخاص أو مجتمع. كان عليها أن تحمل المسؤولية الوطنية والاجتماعية لردع المستبد، والوقوف بوجهه بأي صورة وبأي قدر مستطاع، ولو بتخفيف الاستبداد والظلم وعدم المشاركة للفاعلة فيه.

ورغم أننا نقدم أفكاراً طموحة وبرامج نترجم وتجسد هذه الأفكار، ولكننا لا ندعي بأننا نملك عصا سحرية تعمل المعجزات بين ليلة وضحاها، لاسيما وأن الأمر يتعلق بموضوع الأمن بصورة عامة، والذي له أهمية استثنائية للمجتمع والسلطة معاً، وله علاقة بقضية تغيير قناعات وأخلاقيات وميول وسلوك، وإن كان غير مستحيل، إلا أنه ليس سهلاً، وقد يستغرق وقتاً، لكنه يتحقق إن تضافرت الجهود، وخلصت النوايا، لأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، وعلى النظام الجديد أن يبدأ بهذه الخطوة الإيجابية في ميدان الأمن يعتمد على فكر جديد يستجيب لكل دواعي التطور والتحديث، على أن يتبع ذلك إجراءات وبرامج عملية توظف لخدمة ما نتطلع إليه .

إن المشكلة الأساس في هذا الموضوع هو إلى أي مدى ستكون الاستجابة لأبعاد هذه الأفكار خلقياً وحضارياً ؟ هذه هي المعضلة الجوهرية ! وقد تتوفر الإمكانات المادية لاستيراد آخر ما توصل إليه العلم بمون السير إن نتبنى نظرياً فلسفة أمنية متطورة وعصرية، وأفكاراً حديثة، كوسيلة لتغيير القناعات السائدة، أو الأنماط السلوكية التي تعودها الناس في السابق، وعانوا منها الأمرين ، ومن السهل الدعوة والتبشير لهذه الأفكار، لكن السير هو مدى تقبل أصحاب الشأن والتزامهم في سلوكياتهم وفي قناعاتهم بها، لأنها ليست رهناً بقرار فينخذ . فهناك الكثير من التغييرات التي تتحكم بهذا الأمر، أهمها متغيرات الأنماط السلوكية التي تميزت بها أجهزة الأمن خلال الحقبة الماضية من تاريخها، فأصبحت سمة ملازمة لها وظروف المهنة نفسها وظروف منتميني هذه الأجهزة، ومستوياتهم الثقافية والتربوية باعتباريات القيم السائدة في أجهزة الأمن اعتبارات تتعلق بجهات وأجهزة أخرى، والاعتبارات الأخلاقية السائدة في المجتمع عموماً، ومدى التطور الحضاري للدولة، وكذلك للدول المجاورة خاصة، والدول الأخرى عامة . إذ ليس من السهل ضبط جميع هذه المتغيرات والتي تعتمد عليها درجة الاستجابة لتصل إلى مستوى الفكر الجديد. فهذه للصعوبة يجب أن لا تمنعنا من المحاولة للتغيير نحو الأفضل، حيث يجب أن لا يسمح ببقاء القديم على قدمه، وإن أي تقدم نحوزه

هو افضل من السكون بنفس الموقع، أو للتراجع للخلف، وهو بهذا يستحق المحاولة للتغيير نحو الأحسن . كما ينبغي أن يعمل الجميع كل في نطاق اختصاصه، ولكن على أجهزة الأمن أن يكون لها فضل السبق للعمل على تغيير الواقع بإرادة قوية، وإصرار على العمل المتواصل، ولاتك أن أية إضافة إيجابية من جهة الأجهزة الأمنية سينعكس على محصلة المعادلة، ويستشعره المجتمع بارتياح في صورة ردود فعل إيجابية تضاف إلى مجمل العملية الأمنية، وهكذا تستمر المعادلة بالنمو والاستمرارية الإيجابية والتفاعل والتوازن بين طرفي المعادلة لخدمة أمن الوطن والمواطن، وبناء مزيد من الثقة والمحبة المتبادلة، وبمرور الزمن تتعمق الأفكار وتطبق الإجراءات وتعمق السلوكيات وسيتمودها الجميع، لتشكل جزءاً من الأنماط السلوكية السائدة، التي هي بمثابة بداية القناعات المطلوب ترسيخها وتجذيرها في المجتمع بشكل عام . وفي هذا السياق لابد من التتويه وتثبيت بعض المبادئ وهي :

أ- إن المواطن هو حجر الزاوية في العملية الأمنية، وفي فعاليات ونشاطات أجهزة الأمن وهو مقياس تقييمها .

ب- أن بناء أسس العلاقة بين المواطنين وأجهزة الأمن من مسؤولية أجهزة الأمن نفسها، وأي تقصير فيها يحاسب عليه جهاز الأمن المعني، وأن المواطن دائماً على حق (افتراضاً) ومن واجب أجهزة الأمن كسبه إلى جانبها، وأن تقنمه بأهمية أن يكون معها، وسوف لن يقتنع بذلك قبل أن تكون هذه الأجهزة معه شكلاً وموضوعاً، هنا لابد من التوقع في المراحل الأولى أن نصادف ممارسات سلبية غير مسؤولة، تسمى إلى ما نصبو إليه مما ينبغي مقاومتها والعمل على تجاوزها، والإصرار على المضي قدماً، وإن لا نتثينا عن هدفنا في بناء علاقة إيجابية متينة، لن ينال منها مستهتر أو جاهل أو غير مسؤول .

ج- إن بناء علاقة إيجابية بين المواطنين وأجهزة الأمن يتطلب أحداث تغيير جذري في أغلب جوانب العمل المهني لأجهزة الأمن كافة، بعضها

يتعلق بطبيعة الأفراد العاملين وتأهيلهم لتحمل تبعات الأفكار الجديدة، وبعضها يتصل بمفهوم الخدمة الأمنية نفسها، ولغرض إنجاح هذا البرنامج ينبغي أن لا يسمح بالاتصال بالمواطنين لغير أصحاب التأهيل المناسب، والثقافة المناسبة خاصة في المراحل الأولى .

د- إن لا تقتصر واجبات المؤسسات الأمنية على الإجراءات الجنائية والملاحقة، بل تتمدها لتساهم في للخدمات العامة، كي ترفع من معاناة المواطن، وتدخل في صميم حياته اليومية، ليشعر المواطن بخدمة رجل الأمن أمناً وخدمياً، وأنه حلقة الوصل بينه وبين مؤسسات الدولة، مما يجعله يعيد النظر في ما يحمله من صورة سيئة عن رجل الأمن لصالح مستقبل العلاقة الإيجابية بينهما، والتي ستسهل وتفتح الأفاق لمزيد من الأفكار والبرامج المتطورة، التي سيتاح لها المجال للتطبيق العملي في مراحل مختزلة وقصيرة متعود بالخير الوفير على الجميع، وعلى رسالة رجل الأمن، فضلاً عن العلاقة للنموذجية المطلوبة بين الجهة المسؤولة عن الأمن والجهة المستفيدة منها .

مستويات الأمن في المجتمع .

هناك ثلاثة مستويات للأمن في المجتمع هي :

١- الأمن الوطني . (في حدوده الدنيا) وهو ما يعبر عنه باعتبارات الأمن العام لاحترام القوانين والأنظمة . وهو يختص بجهة معينة، ولتحقيق هدف محدد، ومن منظور داخلي (محلي) لمعالجة معضلات محلية كالجريمة وسلوك الأفراد، وغيرها من الأدوار التقليدية للأجهزة الأمنية.

٢- الأمن الشامل : وينمكس بما يلي : -

أ- للوظيفة الأمنية مجالات متعددة إنسانية واجتماعية مكملة لدورها التقليدي.
ب- إضافة إلى الدور التقليدي في فرض النظام واستقراره، لابد من ضمان أسباب الحفاظ على مقدرات ومقومات الدولة وعوامل بقائها ولزدهارها

في المجتمع الدولي وهذا لا تقوم به الأجهزة الأمنية لوحدها بل تتطلب جميع المؤسسات والأجهزة في جميع المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .. لمنع كافة أشكال الخطر الذي يهددها، وتقوية مركزاتها لتأمين استقرارها وازدهارها.

٣- الأمن القومي . المقصود به التعبير عن حماية المصالح الحيوية للدولة من أخطار محتملة تهددها، أو من الممكن أن تهددها من الخارج ، وقد يكون حماية المصالح المشتركة لمجموعة من الدول التي ترتبط بصلات وثيقة .

إن المستوى الأول تجاوزه العصر حيث أصبح الأمن التقليدي جزءاً يسيراً من الأدوار الإضافية المصرية للأمن، وإن المستوى الثالث خارج اهتمامنا بهذه الدراسة لذا لا يبقى سوى الأمن الشامل وهو موضع اهتمامنا في منظورنا للأمن.

نظريات الأمن^(١)

١- النظرية التقليدية. تكتفي بالواجبات التقليدية للأجهزة الأمنية في حدودها للدنيا ولا ترى ضرورة في الخوض في مجالات جديدة .

٢- النظرية المعاصرة . وترى أن أمن المجتمع لا يمكن تحقيقه من خلال الإجراءات التقليدية على اعتبار أن الأمن لا يتجزأ وأن تأمين جانب لا يغني عن الجوانب الأخرى . كما أن المتغيرات التي طرأت على الفكر الإنساني انعكست على مؤسساته، وإن المؤسسات الأمنية المعاصرة لا بد لها من التعامل مع المواطنين وتستخدم لتقريب المسافة بين السلطة والمجتمع لخدمة الصالح العام، وإن النظرية التقليدية عاجزة عن تأمين وتحقيق أمن المجتمع للمعاصر .

(١) عبد الحادي المهدي - نحو مؤسسة أمن عصرية .

لهذا يتوضح رجحان كفة النظرية المعاصرة لأنها تتسجم مع تطور المجتمع وتستجيب للعصر، وهي بمثابة وسيلة لإعادة صياغة المعادلة الأمنية بعيداً عن تراكم الماضي وتراكته، ومعاناة المواطنين.

ولطي صفحة الماضي الأليم ولتجديد هذه المؤسسة الحيوية وذات الاحتكاك المباشر بالمجتمع، حيث توفر لها كل أسباب التفاعل والتعاون مع قضايا المجتمع في إطار متوازن . لهذا ندعو إلى صيغة ومفهوم الأمن الشامل وهناك برامج عملية لتحقيق ذلك، ولكن لسنا بصدها الآن .

نظرية الأمن الشامل^(١)

في سياق تطور فكر وفلسفة الأمن المعاصر ظهرت بوادر نظرية تم تطبيقها في دول كثيرة ألا وهي نظرية أو مفهوم الأمن الشامل .

وتستمد هذه النظرية أسسها ومرتكزاتها من مفهوم أمن المجتمع الذي ذكرناه سابقاً، ونحرص بجد على إرساء قواعده بخطى وثقة وحثيثة في بلدنا في المستقبل القريب إن شاء الله، وبلا شك يحتاج ذلك إلى جهود مضنية وتعاون تام بين الجميع، وإرادة قوية وإصرار رغم الصعوبات والعراقيل التي ستواجهه، كالتشكيك بجدوى التغيير من قبل البعض، والتقليل من مردوداته الإيجابية من قبل البعض الآخر، أو رفضه محلاً مرة بطبيعة المجتمع العراقي، ومرة بالظروف الاستثنائية غير المستقرة، أو تأجيل ذلك إلى حين، إلى غير ذلك من التبريرات التي يجب للوقوف بوجهها من منطلق :

" إن الخطوة على طريق التحديث ومواكبة العصر خير من المرواحة بنفس البقعة".

نعم قد يمضي وقت قبل البدء بالعمل لتطبيق نظرية الأمن الشاملة، حيث هنالك مراحل تسبقه لإعادة بناء المؤسسات الأمنية بعد هذا التراكم من التشويه

(١) نفس المصدر السابق.

والانحراف والتدمير ، حيث أننا نؤمن باستراتيجية المراحل، أي العمل وفق خطوات مدروسة ومحكمة الخطط على أن لا تتسبب الصورة الكاملة للاستراتيجية الأمنية التي نصبو إليها.

أن مفهوم الأمن الشامل ينسجم مع معطيات الأمن المعاصر والفكر الأمني الحديث بل الفكر الإنساني عموماً - لأنها - نظرية الأمن الشامل - تعني فيما تعني ببساطة أن للوظيفة الأمنية - للشرطة - جوانب متعددة تتعدى وظيفة منع الجريمة وملاحقتها أن وقعت لإثباتها إلى وظائف تمس حياة المواطن اليومية بأبعادها الإنسانية والاجتماعية والحضارية، والتي لها بالنتيجة تأثير كبير على أمن المجتمع وعلى إشاعة الاستقرار فيه . وبشكل عام هناك معنيان أو مقصدان لمفهوم الأمن الشامل هما:

١- إن وظيفة أمن المجتمع ليست حكراً على الأجهزة الأمنية، وإن كان عليها المسؤولية الأكبر بل أنها مهمة مشتركة مع جهات وأجهزة الدولة الأخرى يتولاها كل ضمن اختصاصه، لاسيما وإن مفهوم أمن المجتمع في العصر الراهن مفهوم واسع، وأخذ أبواباً وفروعاً عدة كالأمن الاقتصادي، والأمن التكنولوجي، والأمن الغذائي، والأمن البيئي، والأمن السياسي، والأمن الثقافي الخ فهذا المفهوم الشامل يتطلب تكاتف الجميع لتحقيق أهدافه للمحافظة على تماسك وازدهار الدولة، بل وتماسك الأسرة للدولة جمعاء التي أصبحت بمثابة قرية بفعل ثورة الاتصالات والطفرات التكنولوجية والتقنية .

٢- للوظيفة الأمنية (الشرطة) مجالات متعددة بغض النظر عن واجبات ومسؤوليات الأجهزة الأخرى . هذه للمسؤوليات والواجبات تتعدى الواجبات التقليدية، ومن أهمها الواجبات الاجتماعية والإنسانية والخدمية والإعلامية والعلاقات العامة .

مبررات نظرية الأمن الشامل

مما يدعم مفهوم الأمن الشامل وضرورة العمل بموجبه وفق سياق التطور
الفكري والحضاري المبررات التالية :

١- أن أمن المجتمع لا يمكن أن يتحقق بمجرد حماية المجتمع من خطر
الجريمة، كما أن الإجراءات التقليدية لا تكفي لإيجاد هذه الحماية، لأن
الجريمة تسبقها ظروف وأنشطة تؤدي إليها، لابد من دراستها والإحاطة
بها . كما أن تنفيذ العقوبة على المجرم لا يعني زوال العودة إلى
الجريمة، مما يتطلب استمرارية المتابعة والرعاية بعد تنفيذ العقوبة .

٢- إن أجهزة الأمن لديها إمكانات وموارد ووسائل ومعلومات عن الوسط
الذي تعيش فيه، مما يمكنها من التنبؤ بكافة الظواهر السلبية وكذلك تتمكن
من تقديم المساعدة للأجهزة الأخرى المعنية لتسهيل معالجتها .

٣- الأجهزة الأمنية بحكم عملها المهني واختلاطها بوسطها الاجتماعي يمكن
أن تكون بمثابة حلقة وصل واتصال بين هذا الوسط الاجتماعي وبين
الأجهزة والمؤسسات الرسمية، مما يحسن أساليب المعالجة في القصر
وقت والفضل الطرق .

٤- الأجهزة الأمنية والشرطية هي جزء من الجهاز الإداري، وهي معنية
بالمشاركة في جانب الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين .

٥- بحكم انتماء الأجهزة الأمنية المضموي إلى المجتمع، لابد من أن تشارك
في نشاطاته وفعالياته وترتبط به بصلات وثيقة لا ينبغي أن يحول دونها
وظائفها في الحفاظ على الأمن العام .

لذا فإن مفهوم الأمن الشامل يتلخص في ضرورة النظر إلى الأجهزة الأمنية
على أنها الأجهزة المعنية بالمحافظة على تماسك المجتمع وبناءه الاجتماعي
والسياسي والاقتصادي والغذائي والثقافي والفكري واتخاذ كل ما يلزم من فعاليات
ونشاطات في حدود القانون لتأمين ذلك . وعليه لابد من أن تقوم بأدوار متعددة
تتفرد بجانب منها، وتشارك الأجهزة الأخرى في الجوانب الأخرى لتصل، إلى

فكرة الأمن الشامل، وهو تعبير يعني كل ما ينبغي أن تقوم به الأجهزة الأمنية المعاصرة في مجتمع متحضر لتأسيس مؤسسة أمنية معاصرة .

قد تكون هنالك خشية أو حذر من تشتت وعدم تركيز الجهود، أو تضارب وتقاطع وإزدواجية بين عمل الأجهزة والجهات المعنية في موقع ما . أن هذه الخشية أو الحذر واردة ولها مبرراتها، ولغرض معالجتها والاطمئنان من هذه المحاذير علينا مراعاة المبادئ التالية : -

١- إن اختصاص الأجهزة الأمنية في النواحي الاجتماعية والإنسانية والخدمية الأخرى يجب أن لا يكون على حساب واجباتها الأساسية، بل المساعدة في تعميق لئرها لتحقيق أمن للمجتمع .

٢- الأجهزة الأمنية ليست بديلا عن الجهات الأخرى ذات الاختصاص بل رديف ومساعد لها .

٣- يجب تنسيق جهود جميع الأجهزة بخطط واضحة وبرامج عمل منسقة بحيث توزع الأدوار ويعمل الجميع لهدف مشترك هو المصلحة الوطنية .

٤- انسجام مفهوم الأمن الشامل مع مفاهيم الأمن الوطني والأمن القومي والأمن الدولي، وذلك بالربط بين اعتبارات الأمن العام للمتعلقة بالجرائم وقيم ومثل المجتمع، وبين اعتبارات المقومات الأساسية للدولة الحديثة، وكذلك اعتبارات مقومات الأمن القومي وفق المصالح المشتركة، وبالتالي اعتبارات مقومات الأمن الدولي باعتبار الدولة عنصرا وعضوا فاعلا في الاستقرار العالمي .

دور الأمن في التقدم الحضاري

إن الرقي والإبداع في المجتمع تبدأ بالفرد، يولد الفرد تنطلق من شعوره بالأمن. وقد أكدت ذلك نظرية (ماسلو)^(١)، التي تهتم بالإدراة والسلوك الإنساني. حيث أن الشعور بالخوف يكتم الحاجات والإداعات، فالإنسان الخائف لا يفكر حتى بحاجاته الضرورية كالجوع، بل جل اهتمامه بتوفير الأمان وإزالة أسباب الخوف، فإن توفر له الأمن، يفكر بإشباع حاجاته المادية ثم يفكر بتربية حاجاته المعنوية، وهي المرحلة المتلى التي عندها يشعر الفرد بكيانه وبدوره في المجتمع. وفي هذه الحالة يكون عطاؤه مبدعا، ويساهم في بناء الحضارة لمجتمعه وللإنسانية.

من هذا يتضح أن للبيئة الآمنة دور مهم في تقدم المجتمعات حضاريا من خلال توفيرها لما يلي :

- ١- الاستقرار والاطمئنان على الحياة والحقوق الأخرى للأفراد والمجتمعات
 - ٢- الإبداع في شتى مجالات الحياة كل حسب رغبته ولختصاصه، والتنوع في الإبداع
 - ٣- تفجير طاقات الأفراد والجماعات الفكرية والعلمية والأدبية والفنية والمهنية الخ، مما يخلق تنافسا إيجابيا مشروعا .
 - ٤- استقطاب طاقات وعقول محلية وإقليمية ودولية .
 - ٥- جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار، حيث أن الأمن والاستقرار في أي بلد هو الشرط الأساسي لجذب رأس المال.
 - ٦- خلق تنمية شاملة.
 - ٧- بناء علاقات إيجابية وسليمة محلية وإقليمية ودولية .
 - ٨- تشجيع السياحة الداخلية والخارجية .
- وهذه بمجملها تعني للتقدم الحضاري .

(١) عالم اسكتلندي معاصر له أبحاث كثيرة في هذا المجال لذلك سميت النظرية باسمه.

رؤى لمعالجة الوضع الأمني في العراق

العمل الأمني والاستخباري هو عمل ذهني راقى المستوى يحتاج إلى قدرات في التحليل بعد جمع المعلومات، وقدرات في الربط ووضع الحلول . وأجهزة الأمن يجب أن تضع في أولى مسؤولياتها وحساباتها أمن المجتمع وأمن المواطن، عندها فقط ستكون أجهزة الأمن وسيلة من وسائل التغيير نحو الأفضل والمساعدة في نمو الإبداع بعد توفير مستلزمات الأمن للمواطن وعلى مختلف المستويات، حيث لا إبداع مع القهر والخوف والتسلط . أن معالجة الوضع الأمني في العراق بمعد التخريب العميق للجنور على مختلف الأصعدة بذات وجهين ،الوجه الرئيسي والأساسي هو الأجهزة الأمنية حيث أنها المسؤول الأول في العملية الأمنية، والوجه الثاني هو المواطن أو المجتمع ككل، حيث أنه المستفيد من العملية الأمنية، ولكي يساهم في إرساء أسس متينة وصحية للعملية برمتها .

والوجهان لا يمكن معالجتهما إلا من خلال نظام حكم وطني ديمقراطي ومخلص، هدفه وغايته رفع المعاناة عن الإنسان العراقي، وحفظ كرامته، وصون إنسانيته ومعتقداته، ويعبر عن آمال الشعب، ويرفع عن كاهله معاناة العقود الطويلة الماضية التي أنهكته، ويعوضه عما فاتته من تقدم وازدهار وطمانينة وسعادة، ويرسخ شعوره بالمواطنة الحقيقية، والانتماء للوطن، ويعد إليه حقوقه الإنسانية والمدنية والسياسية التي انتهكت من قبل النظام الصدامي خاصة، والأنظمة السابقة عموماً . لذا يجب تغيير عمل الأجهزة الأمنية سواء في الممارسة أو للتوجه، أو بعبارة أخرى يجب تغيير فلسفة الأمن التي تعمل بهديها الأجهزة الأمنية حالياً، علماً أن الأجهزة الأمنية لاتصنع بقرار حكومي، وإنما هي تعبير عن تراكم خبرة طويلة، وتجربة عملية كانت في الأساس تتعامل مع سلوك إنساني ضمن إطار جغرافي وتاريخي محدد . وفيما يتعلق بالأجهزة الأمنية لفرض المباشرة في معالجتها فإنه من المهم الأساسية التي تقع على عاتق النظام البديل لنظام صدام ،تغيير فلسفتها الأمنية أولاً، فالمستعدة من فلسفة النظام أي بمعنى آخر العمل على إرساء أسس فلسفة الأمن المعاصر، والتي تقوم على تأمين الأمن للمجتمع، أي

الاهتمام بأمن المواطن وأمن الوطن، وبالتالي تغيير أهداف العملية الأمنية وتغيير مهام ومسؤوليات وولجبات أجهزة الأمن، ومن ثم وضع الخطط والبرامج للمرحلية الواضحة لتغيير هيكلية وارتباط أجهزة الأمن على ضوء اللوجبات المحددة لها، وتحديد صلاحياتها بحيث تكون أجهزة فنية ومهنية وخدمية للوطن والمواطن والمجتمع على ضوء نظرية الأمن الشامل. أما فيما يتعلق بالمواطن فهو بدون شك عنصر مهم ومكمل لدور الأجهزة الأمنية، وإن معادلة العملية الأمنية لا تكون متوازنة ومستقرة ما لم يشارك المواطن إيجابيا فيها. ولاشك أن المواطنين كافة وقعوا بشكل أو بآخر تحت تعسف وظلم وتسلط النظام الصدامي وأجهزته الأمنية القمعية، ويتحمل كافة منتسبيها المسؤولية التاريخية والإنسانية والوطنية، كما يتحمل الغالبية منهم المسؤولية الجزائية جراء ما لحق بأبناء الشعب العراقي من موت وإخفاء وتغييب ونفي وإبعاد وتعذيب وآلم وأمراض وعقد نفسية واجتماعية وفكرية ومعاناة وظلم وتعسف وقهر وحرمان وانتهاك لأبسط حقوقهم الإنسانية والمدنية . أن المواطن العراقي يحمل في ذكركه صورة بشعة ومؤلمة للأجهزة الأمنية ومنتسبيها، ولا يحس إلا بسياطها ورعبها وتعسفها وابتزازها، وهو بمقتضاها ولا يأمن جانبها . وعندما ترجع الذكريات بالمواطن العراقي إلى الوراء يتمنى أيام شرطة الدرك والجنדרمة الاستعمارية مقارنة بالأجهزة الأمنية الدموية والوحشية في عهد صدام . لذلك فإن المهمة صعبة وشاقة للغاية كي نتمكن من تغيير وجهة نظر المواطن إزاء الأجهزة الأمنية، وتحتاج العملية إلى وقت، وعمل مضن لإيجاد أرضية ملائمة من الثقة النابعة من توجهات حضارية، وسلوك جديد ومنضبط للأجهزة الأمنية، يتزامن مع تثقيف دائم للمواطن ولأفراد الأجهزة الأمنية بهذا الاتجاه أن المجتمع العراقي يعاني في ظل نظام صدام من العنف الاجتماعي الذي يهدد السلام الاجتماعي والمجتمع برمته، وقد شجع النظام الحاكم هذا العنف بين الناس من أجل تفتيت الفئات الاجتماعية كي يهدم للقاعدة والركيزة للوحدة النفسية والاجتماعية بين المواطنين، وبالتالي كي تظهر الأحقاد والبغضاء بين أبناء المجتمع، وهنا يبرز دور النظام غير الأمين وغير المخلص في تأجيج الصراعات

والأحقاد بين أبناء الشعب الواحد. أن العنف الاجتماعي أو الشعبي بات يهدد قيسم المجتمع العراقي، كما يهدد نمط الشخصية العراقية وقد شجع النظام على ذلك العنف، بل انه المعزى الأساسي له لكي يبرر عنفه ضد المجتمع، لكن عنف السلطة لم يوجه ضد القتل أو السراق بل ضد من يبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة، حيث أن المشكلة سياسية وليست جزائية، وتتعلق بالسلطة وأسلوب حكمها الدكتاتوري المتخلف . لذلك يحتاج المجتمع العراقي لاسيما بعد سقوط النظام الصدامي مباشرة، إلى حالة ضبط أمني عالية واعتبار السارق والقاتل وما شاكل يهدد أمن المجتمع وان زعزعة أمن المجتمع هي زعزعة لأمن الدولة والنظام وليس العكس. مما يوجب ممارسة العمل الأمني ضمن ضوابط أخلاقية عالية حتى يتم اعتياد الناس على الحالة الجديدة، وتبنى الثقة بين طرفي العملية الأمنية (المواطن ورجل الأمن) . أن صيغة الأمن الجديدة يجب أن تمارس عملها ضمن القانون المكتوب وليس طبقاً للأهواء والأمزجة بهدفها حماية الإنسان وضمان أمنه النفسي والاجتماعي ضد التهديدات الداخلية والخارجية، فالإنسان غاية سامية ووسيلة كريمة .

رؤى لمستقبل المؤسسات الأمنية دوراً وتنظيماً، وإدارة

إن رسم رؤى لمستقبل المؤسسات الأمنية تضعنا أمام الأتي :

١- يجب إلغاء كافة الأجهزة المستحدثة التي أوجدها رأس النظام لحمايته الشخصية كجهاز الأمن الخاص و(الوكالات الاستخبارية)، والاقتصار على الأجهزة الأساسية وهي الأمن العامة والاستخبارات العسكرية والمخابرات العامة فقط، مع إعادة النظر في مسؤولياتها وصلاحياتها وتنظيمها .

٢- فك ارتباط هذه الأجهزة الحالي برئاسة للجمهورية وإعادة ربطها أصولياً بالجهات ذات العلاقة وحسب الأنظمة .

٣- تحديد ولجباتها وصلاحياتها وفقاً للأنظمة والقوانين، والحد من هيمنتها ومعالجة انحرافاتنا بحزم.

٤- مراعاة المرونة في تنظيمها كي تتمكن من أحداث التغييرات المطلوبة باستمرار لمواكبة التطورات العصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥- الفصل في أدوارها وإنهاء التقاطعات والتدخلات في واجباتها التي تسبب الإرباك وعدم الاستقرار والتركيز على العمل في المساحة المحددة لدور كل منها

٦- أن يكون منتسبوا الأجهزة الأمنية في كل محافظة من أبناء المحافظة نفسها قدر المستطاع .

٧- لانتخاب العناصر الأمنية لانتخابا دقيقا ووفق مواصفات خلقية وثقافية وسلوكية جيدة ومن المعروفين بالنزاهة والوعي والكفاءة والحرص، والاستفادة من أبناء وأقارب ضحايا نظام صدام.

٨- إعداد برامج ثقافية مستمرة لمنتسبي الأجهزة الأمنية لترسيخ الوعي الوطني، والتركيز للولاء للوطن وللشعب، فهمة الأجهزة الأمنية هي ضمان أمن الوطن والمواطن، والإشارة باستمرار إلى جرائم وخطايا الأجهزة الأمنية السابقة بحيث نترسخ لديهم أن الأعمال المشينة تطارد فاعلها عاجلا أم آجلا . وكما يجب ترسيخ مفهوم للقانون فوق الجميع، وأن عهد الفوضى والاستهتار بحق المواطن وبحق القانون قد ولى دون رجعة .

٩- الاعتماد على العناصر الجيدة والمشهود لها بالاستقامة والتي لم تتورط في جرائم بحق أبناء الشعب، من منتسبي الأجهزة الأمنية خاصة الذين أحيلوا على التقاعد أو طردوا لأسباب وطنية.

١٠- إعطاء صلاحيات لممثلي الهيئات والمؤسسات والفعاليات الاجتماعية والمشاركة في استتباب الأمن والاستقرار في مناطقهم .

١١- إخضاع المرشحين إلى اختبار في الطب النفسي للتأكد من سلامتهم النفسية والاجتماعية .

١٢- إدخال المرشحين إلى دورات تطويرية في مجالات حقوق الإنسان والقوانين العامة .

١٣- يمنح انتمائه إلى أي حزب أو حركة سياسية ومتابعة ذلك خلال خدمته.

١٤- مراقبة سلوكه العام خلال الخدمة لتقويم أي انحراف .

١٥- تأهيل منتسبي الأجهزة الأمنية والقمعية للصدامية تأهيلا وطنيا وإنسانيا وأخلاقيا ومبدئيا، ووفق برنامج يعد لهذا الغرض لإعادة انسجامهم مع باقي المجتمع، وزرع روح المواطنة فيهم، وحب الوطن والشعب والولاء لهما، والعمل على اندماجهم مع المواطنين، إضافة إلى تأهيلهم مهنيا حسب إمكانياتهم ورغباتهم، لإعادتهم مواطنين صالحين في المجتمع . (وإعادة توجيه وإرشاد وتصحيح سلوك العناصر المنحرفة والمتمردة وسيئة السلوك بسبب انخراطها في الأجهزة القمعية بواسطة مراكز إعادة للتكيف)^(١) .

سأحاول التركيز في هذا الموضوع على مديرية الأمن العامة لأنها المسؤولة عن الأمن العام، والذي هو بتماس مباشر ويومي مع المواطن . أما للمخابرات العامة والاستخبارات العسكرية فهما ليسا بتماس مباشر مع الحياة اليومية لأبناء الشعب .

١- مديرية الأمن العامة: يفضل تبديل تسميتها إلى (مديرية الأمن العام)

حي يتم ربط كافة قوى الأمن الداخلي من الشرطة والأمن بها .

أ- الواجبات والأهداف

أولا. يتركز الواجب الرئيسي للأمن العام في تحقيق هدف أساسي يتمثل في حفظ النظام العام، وتطبيق القوانين، وتوفير الأمن والاستقرار للوطن

(١) الدكتور عبد الحسين ودي الحلي - برنامج عمل لإعادة تشغيل المجتمع العراقي - بحث غير منشور.

والمواطن، وهو يمثل المهمة الكبرى التي تستأثر بجهود كافة قوى الأمن العام والشرطة في مختلف دول العالم .

ثانيا. القيام بكافة التدابير الوقائية لمنع وقوع الجريمة .

ثالثا. القيام بجميع الإجراءات القضائية لاكتشاف الجريمة وتعقب مرتكبيها والقبض عليهم وتسليمهم للعدالة. وتشمل هذه المهنة التحريات والأدلة الجرمية وتلقي الشكاوي وضبط الأشياء.

رابعا. المحافظة على الآداب العامة

خامسا. إدارة وحراسة السجون وتأهيل السجناء مهنيا.

سادسا. التهيؤ للمشاركة في الإنقاذ خلال الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير والفيضانات .

سابعا. مراقبة وتنظيم المير والتتقل على الطرق .

ثامنا. مساعدة الأشخاص عند تعرضهم للخطر بحرا وبراً وجوا.

تاسعا. معاونة السلطات العامة في وظائفها وفقا لنظرية الأمن الشامل مثل الإشراف على الاجتماعات العامة وحراسة المنشآت والشخصيات، وتنظيم الانتخابات العامة والمهرجانات والمشاركة في قوات حفظ الملام الدولية.

عاشرا. المساهمة في تأمين السكن الأمن للمواطنين كالمشاركة في فحص البنايات والدور .

أحد عشر . المساهمة في حماية البيئة .

اثنا عشر . للبحث عن المفقودين لاسيما الأطفال وتأمين الحماية لهم .

ثلاثة عشر. أية واجبات أخرى تفرضها القوانين للمرعية .

ب- من حيث التنظيم

لولا الأمن العام يعد هيئة نظامية ذات شخصية اعتبارية معنوية مستقلة ترتبط بالسلطة التنفيذية من خلال وزارة الداخلية، لذا يجب فك ارتباطها الحالي برئاسة الجمهورية.

ثانيا. إعادة النظر بالهيكلية لأحداث تغييرات جذرية تتسجم مع ولجباتها المحددة

ثالثا. تتألف من أشخاص بالزي الرسمي العسكري، وآخرين بالزي المدني حسب طبيعة المهمة المكلفين بها.

رابعا. ضرورة أن يتم بالمركزية ويستوعب كافة قوى الشرطة والأمن(شرطة . أمن. مرور. جوازات . أحوال مدنية . للدفاع المدني .. الخ) كما هو الحال في الشرطة الفرنسية والأردنية .

خامسا. ينبغي أن تكون من التنظيمات المركبة استجابة للتغيرات والتطورات السياسية والاجتماعية والحضارية والتحديات للمعاصرة لمواكبة تطور الجريمة وسلوك أفراد المجتمع ومواكبا لمتطلبات المراحل، كي يكون عصريا.

ج- من حيث أسلوب الإدارة

أولا. أن يقوم بواجباته انطلاقا من فلسفة الأمن الشامل والتي تعني تهيئة البيئة الإنسانية المتكاملة للخالية من الخوف والغضب والشعور بالاضطهاد .

لذا فهي تستهدف منع الجريمة قبل وقوعها، وضبطها إذا وقعت، والمحافظة على النظام العام بكافة أبعاده السياسية والاجتماعية والصحية والبيئية .

ثانيا. لكي تكون من الأجهزة المتطورة عالميا ينبغي أن يقدم لها من أسباب القوة والدعم المعنوي والمادي، وقوى بشرية كفوءة ذات مستوى عال من التأهيل العلمي والفني، ومبايعة وطنية واضحة تستلهم مبادئها من القيم الإسلامية والأخلاق العربية ومبادئ الحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان.

ثالثا. مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، حيث يترك لكل مدير شرطة أو مدير دائرة حرية التصرف والإدارة في حدود الخطط المركزية التي تعتمد عليها الأمن العامة . لذا فهي تستلهم أحدث النظريات الإدارية مع الأخذ بظروف الواقع العملي أو ملامبات الحدث والأزمة، ووضع خطط للتنسيق والتعاون مع مختلف الوحدات

والمديرية، بحث العمل وفق روحية الفريق للوحد لتحقيق الهدف الأسمى وهو أمن الوطن والمواطن على السواء.

رابعاً. لغرض تفعيل العمل التعاوني يجب العمل وفق نظام (المسيطرة) للربط الوثيق بين القيادة والوحدات العاملة في مختلف البلاد معلوماتياً بحيث يتمكن متخذو القرارات الاعتماد على قاعدة معلوماتية دقيقة من حيث التوثيق والملائمة ومواكبة الحدث باستمرار..

٢- جهاز المخابرات العامة

أ- الواجبات

أولاً. حماية الأمن الوطني.

ثانياً. تحصين المواطنين من الخرق الأجنبي والتجنيد ومكافحة التجسس.

ب- التنظيم والإدارة

أولاً. ترتبط بالسلطة التنفيذية وفق صيغة خاصة .

ثانياً. مركزية للتخطيط والتنفيذ .

ثالثاً. إعادة النظر بهيكلية الجهاز بشكل عام لأحداث تغييرات جذرية فيه

تتسمج مع واجباته ودوره المحدد .

٣- مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

أ- الواجب. تقديم الخدمة الاستخبارية للجيش وفق سياقات العمل الثابتة له

ب- التنظيم والإدارة. فك ارتباطها برئاسة الجمهورية وإعادة ربطها برئاسة

أركان الجيش كالسابق، وإعادة مديرية الأمن العسكري لهيكلية مع

مراعاة سياقات العمل الثابتة لها للالتزام بها وعدم الحياد عنها .

التنظيم

ينبغي أن يكون للتنظيم لأجهزة الأمن ليس جامدا بل عملية متجددة لمواكبة المستجدات والتطورات التي تطرأ على الدولة بشكل عام، سواء السلطة أو المجتمع، لاستيعاب ومواجهة التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية، كي تبقى هذه الأجهزة قادرة على تلبية احتياجات القائمين عليها، لتأدية واجباتهم على أفضل صورة، لاسيما الخدمة الأمنية للمواطنين. وهذه لا تتم بشكلها الصحيح إلا بمواكبة لتطور المجتمع في جميع النواحي كي تسير معهم بنفس المستوى والروحية . لهذا يتطلب التنظيم للأجهزة الأمنية بشكل عام المراجعة المستمرة والشاملة لجميع المستويات، وإن يطال التغيير والتبديل كافة فروعها ومستوياتها، بحيث تستجيب للظروف الأمنية التي مرّ بها القطر خلال الفترة الماضية، وما رافقها من انحراف خطير في وظيفة هذه الأجهزة، بل في فلسفة عملها والقواعد التي تعمل بموجبها وممارساتها القمعية والإجرامية بحق المواطنين، والبعيدة عن صلب عملها، والتسبب والانفلات الأمني الحاد بما له صلة بأمن المواطن، ولناخذ سنوات التسعينات التي حفلت بارتفاع مستويات الجريمة واختلاف نوعيتها بشكل ملفت للنظر وبلا رقيب بل أن السلطة باتت كأن الأمر لا يهمها مطلقا، والأكفى من ذلك، أصبحت الأجهزة الأمنية متمثلة بأفرادها فاعلا أو شريكا في أغلب هذه الجرائم التي تمس أمن المواطن كالقتل والسرقة والسطو والسطب والاعتصاب والنصب والاحتيال والرشوة وجميع مظاهر الفساد الإداري والفساد الاجتماعي، فكانت فوضى أمنية بكل معنى الكلمة بحيث أن المواطن ينام في بيته وهو غير آمن على حياته وماله وعرضه . وهذا هاجس إضافي يقع على كاهل المواطن الذي عانى طيلة ثلاثة عقود من الزمن - الرعب والخوف وعدم الاطمئنان مما يمكن تسميته بالأمن السياسي الذي جعل المواطن مشروعا دائما للتهمة السياسية التي تحاك وتفضّل له وفق مشيئة أي فرد من أفراد الأجهزة الأمنية المتشابكة والمتعددة.

هذا الجو غير الصحي وغير الطبيعي ولد مشاكل وأمراض نفسية واجتماعية واتجاهات سياسية وفكرية واجتماعية غير صحية يجب معالجتها ومحو آثارها وفق برنامج حضاري وعلمي مدروس، وبحيث يستمد هذا البرنامج قوته من فلسفة جديدة للعمل الأمني، ركيزتها الأساسية وموضوعها المهم هو أمن المجتمع والوطن الذي من خلاله يتم تأمين أمن الدولة - المواطنين والسلطة - وليس العكس، وهذا يتطلب أن تكون الأجهزة الأمنية ذات كفاءة عالية في الأفراد والتجهيزات والحرص الشديد في انتقاء الأفراد كما يجب إعادة للنظر بقواعد العمل التي تحكم هذه الأجهزة وفقا للفلسفة الحديثة . ومن ثم يتم إدخال التغييرات الجوهرية في هيكلية التنظيم استجابة للتغييرات الجذرية هذه وللظروف المستجدة ولابد أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحضارية والسياسية والاقتصادية والتقنية في الوطن والعالم بحيث يصبح هنالك مجال واسع لإدخال أية عناصر مستجدة لتأخذ مكانها كمرتكزات أساسية تنطلق منها نشاطات الأجهزة الأمنية. وبعبارة أخرى تحتاج الأجهزة الأمنية إلى مراجعة شاملة في فلسفتها وقواعد عملها وتنظيمها وواجباتها وانتخاب أفرادها لتصبح مؤهلة لمهامها وولجباتها .. ولتصبح فصيلا وطنيا همه صيانة أمن الوطن والشعب وبجدارة.

الأمن الوطني والهوية

من بين الأهداف الإستراتيجية لكل دولة هو تحقيق الأمن الوطني . ولا يتحقق الأمن الوطني بأمن السلطة مطلقا، والنظام الصدامي مثال ساطع على ذلك، حيث سخر جميع إمكانات العراق - وهي هائلة - لتوفير الأمن للسلطة وحدها ومارس شتى أنواع المحرمات والجرائم لتحقيق ذلك، من إرهاب وانتهاك الشعب وحرمانه من حقوقه الأساسية وخنق حرياته وتهميش المؤسسات الرسمية والشعبية بل أصبحت شبه ملغاة، وتحويل بعضها إلى أجهزة قمعية بوليمية .

كما قام بإنشاء عدد من الأجهزة الأمنية والاستخبارية ليراقب بعضها البعض الآخر . واستحدثت قوات وميليشيات (الحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري

الخاص، فدائبي صدام والأمن الخاص الخ) لتشكل قوة قمعية للشعب والجيش ولبعضها البعض عند الحاجة. إن السلطة في العراق ليست سلطة سياسية بل سلطة أمنية صرفة . وفي كل خطوة يقدم عليها النظام لتعزيز أمن سلطته بهذه الكيفية، يخسر جزء من أمنه ويزداد خوفاً وقلقاً وحذراً من الشعب، فيندفع باتجاه خطوة أمنية أخرى على حساب أمن المواطن والوطن . ومن ضمن هذه الخطوات أيضاً شن الحروب الكارثية التي من نتائجها تدمير ما تبقى من البلاد وانتهاك السيادة الوطنية والأمن الوطني . وهكذا استمر الخط البياني بالتصاعد ولحين وصوله إلى النقطة الحرجة، عندها انفجر بركان الشعب في انتفاضته في آذار ١٩٩١ التي عمت معظم مناطق العراق من جنوبه ووسطه إلى شماله .

لقد أصبح البون الشاسع بين أمن السلطة وبين أمن المجتمع كالمسافة بين الإرهاب وبين الأمن، لأن السلطة الصدامية لا تحمي المواطن بل هي دائمة التشكيك والاتهام بوطنيته وولائه وعدم إخلاصه وخيائته وارتباطاته خارج الحدود....الخ من التهم والمطالب التي واجهها وما زال المواطن طيلة العقود للثلاث الماضية، وهو مملوئ بالإرادة ولا يشارك في صنع القرارات التي تهمه وتهم وطنه. إن عدم المشاركة هذا يضعف الانتماء الوطني، لأن عدم مشاركة أبناء الشعب في بناء وطنهم ومستقبلهم وقراراته، تعني هامش يتهم وأن مصالحهم ليست بأيديهم ولا رأي لهم فيها، وهذه تؤدي إلى ضعف عضويتهم في المجتمع . هذه العوامل وسلوك السلطة بمجملها تجعل صفة الرعاية أقرب منها إلى المواطن، كما تولد نزعات عنصرية وطائفية وعشائرية وإقليمية وأبنية أخرى . أن هذه النزعات السلبية تؤدي بالمواطنين إلى الانكفاء وعدم الشعور بالمواطنة .

إن صدام النكريتي بحث عن أمنه الشخصي فعمّر أمن سلطته فقط، على حساب أمن المجتمع، وعمل على قضم أمن المواطن والمجتمع، ورغم ذلك لم يتمكن من توفير أمنه، وبذلك خسر طرفي المعادلة، ولم يحقق الأمن الوطني .

إن المعضلة الأساسية في العراق هي إقصاء الشعب بكل مكوناته (العرب، الكرد، التركمان، الآشوريين، الخ) من المشاركة الفاعلة في إدارة الدولة، وإن

الإقصاء والعزل يولد العنف والنزعات السلبية ، بالإضافة إلى حرمان أبناء الشعب من حقوقهم وحررياتهم العامة (حرية الفكر، حرية الاعتقاد، حرية التعبير والنشر، حرية التنقل، حرية الاجتماعات والتنظيم، حق السكن، حق التملك، حق التعليم، حق الانتخاب والترشيح، الخ) .

إن هذا الإقصاء والحرمان يضعف المواطنة والإيمان بها، لأن المحروم لا يشعر بانتمائه للوطني، ويفقد هويته الوطنية . إن السلطة الأمنية الصدامية أفقدت العراقيين هويتهم، لاسيما وأن الشعب العراقي متعدد الأعراق والطوائف والثقافات، لأنها وضعتهم في دائرة الاتهام حتى ظهر ذلك بشكل علني وجلي بعد أن كان خفياً، وذلك من خلال سلسلة المقالات الصحفية التي نشرت في جريدة للثورة (لسان حال السلطة) والتي صدرت بعد انتفاضة الشعب عام ١٩٩١ وبلغت غاضبة من الشتم والسب على أبناء الشعب وإصاق كل ما يشين بهم .

إن أمن السلطة لا يحقق الأمن الوطني بل يخرقه ويحطمه، مما له من تأثيرات سلبية على مفاهيم الانتماء للوطني والمواطنة والهوية .

إن أمن المواطن والمجتمع هو الذي يحقق الأمن للوطني ، كما أن من بين شروط تحقيق الأمن الوطني هو تحقيق الوحدة الوطنية شعباً وأرضاً . وفي المجتمع العراقي حقيقة واقعية هي التعددية بكل أشكالها العرقية والدينية والحزبية والثقافية والسياسية والفكرية . وإن الوحدة الوطنية لا تترسخ دون الاعتراف بهذه التعددية، والمحافظة عليها، والتفاعل معها إيجابياً . فالتعددية هي علامة قوة لأي مجتمع لا ضعف، إن أحسن التعامل معها، حيث سيتوفر تنوع وتكامل وتلاحج الأفكار والثقافات والرؤى، وهذه عوامل قوة ودفع في التقدم الحضاري للمجتمع، وترتد للحملة الوطنية متانة.

وعلى هذه الأسس يمكن بلورة هوية وطنية عراقية للمواطن العراقي، بل لا بد من العمل على ذلك، بغض النظر عن عرقه أو دينه أو مذهبه أو ثقافته أو فكره أو معتقده، بل أن هويته العراقية هي الأساس والمعيار الوحيد لمواطنته وانتمائه، وعلى أساسها ترسم الحقوق والواجبات، حيث هناك ارتباط وثيق بين الانتماء

الوطني وبين مشاركة المواطنين ومصالحهم الناجمة من التفاعل الإيجابي في بناء الوطن . وهذا يعني أن للتوازن الطبيعي بين اللوجيات والحقوق للمواطنين على أساس المواطنة هي لحة الانتماء الوطني، وان للمشاركة الفاعلة بلا تمييز أو عزل هي مدته .

ومن هنا يتوضح أن بلورة هوية وطنية عراقية قائمة على أسس الانتماء إلى الوطن والمجتمع، وتوفير مقومات المواطنة السليمة، هي مسؤولية على قدر كبير من الأهمية، ويستعاب للتنوع وللتعدد في بنية المجتمع العراقي، مع ضرورة الاحتفاظ بالخصوصية لكل عناصر المجتمع وعدم اذيلتها، بل المحافظة على هويتها الخاصة وتوفير الحرية والبيئة الملائمة لتقويتها ودعمها عندها يتحقق الأمن الوطني .

ولتقوية الأواصر والروابط بين مكونات الشعب العراقي ولترسيخ الهوية الوطنية، لا بد من أن تكون العلاقة بين هذه المكونات بأفضل صيغها، ووفق صيغة (العضوية) التي تجمل من صفة (للمواطنة) هي الصفة الوحيدة التي على أساسها تتحدد الحقوق والواجبات .

إن أفضل الصيغ العصرية التي تحافظ وتتمسك وتمزج هذه الأواصر والعلاقات المترابطة بين مفاهيم الأمن الوطني، والوحدة الوطنية، والتعددية، وهوية المواطنة، هي صيغة الديمقراطية، حيث أنها تكرر وتعزز العناصر الإيجابية وتقويها في التكوين المجتمعي، وتضعف العناصر السلبية فيه .

فلا أمن وطني بدون هوية مواطنة، ولا هوية وطنية بدون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية بدون تعددية، ولا تعددية بدون ديمقراطية .

إن دولة المؤسسات تجنب البلد تكرار توارث الماضي وأخطائه، كما أنها تتم عن احترامها للعالم ولشعبها، وكل نظام يحترم شعبه لا بد له من دستور دائم يصاغ على مقياس شعبه، لا على مقياس الحاكم . أن المؤسسات وللمستور الدائم أهم سمات النظام الديمقراطي، وهما ضمانات لتقوية الأمن الوطني .

وهنا ينبغي الاستفادة من العبر التاريخية الخاصة أو العامة لمعالجة مشاكل العراق السياسية والأمنية، ولبناء مستقبل واعد لمجتمعه المتعدد القوميات والطوائف والثقافات والتبنيات السياسية، والذي ينبغي أن ينعم بالأمن والاستقرار والحريات العامة، وضمان الحقوق العامة، دون قمع أو عزل أو تمييز أو تهديد تحت أية ذريعة أو تبرير أو شعار فارغ لاستغلال الآخرين أو إرهابهم .

من أعلاه نخلص إلى تأشير شروط تحقيق الأمن الوطني العراقي وهي :

١- توفير أمن المواطن وأمن المجتمع بهذا بدوره سيوفر أمن السلطة .

٢- بلورة هوية وطنية عراقية، ومن أهم مقوماتها هي :

أ- الانتماء الوطني العضوي.

ب- للتوازن بين الحقوق والواجبات على أساس المواطنة فقط.

ج- المشاركة الفاعلة في إدارة البلاد.

د- بناء وتقوية المصالح المشتركة للمواطنين وعلى أسس سليمة.

٣- تحقيق الوحدة الوطنية.

٤- الاعتراف بالتعددية والتنوع.

٥- الأخذ بالإطار والصيغة الديمقراطية لممارسة إدارة البلاد.

وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة الفرز بين أمن الدولة (الوطني والقومي)

وبين الجرائم العادية سواء كانت جنائية، جزائية، أخلاقية، والابتعاد عن الخلط على

جميع المستويات سواء الوقائية أو العلاجية .

استنتاجات وتحليلات:

وضع النظام الدكتاتوري في أولويات أهدافه، تكمير مرتكزات المجتمع

العراقي الأساسية وكما يلي:

* هدم القاعدة العقلية والفكرية للإنسان العراقي، لأنه يعتبر للفكر وحرية

عدوه الأول.

- قمع واضطهاد وتصفية العلماء والمفكرين والتربويين وأساتذة الجامعات والفنانين والأدباء والكتاب، أي النخب الفكرية والعلمية في المجتمع لأنهم يؤمنون بالثقة والتحليل وبرفض ومواجهة الأنظمة الدكتاتورية .
- قمع واضطهاد للطلبة لأنهم رجال الغد، ومحاولة السلطة احتواء الشباب بصورة عامة، بتقديم صيغ جاهزة للتعليم والتفكير ومنع للقررات وحجب روح الابتكار والإبداع.
- استهداف قمع للنخب السياسية من شتى الاتجاهات، فشمّل القمع الإسلاميين والشيوعيين والوطنيين والقوميين وحتى البعثيين الرافضين للدكتاتورية.
- تخريب الجيش مستهدفاً قياداته وسياقاته وأنظمته الأصلية .
- تحويل حزب البعث من حزب جماهيري إلى جهاز قمعي بوليسي وتصفية العناصر المخلصة والوطنية والقومية فيه.
- تخريب عقول ونفوس المواطنين لاسيما ضعاف النفوس بإغراق المنح والهدايا، وبإثارة الفتن والمشاكل بين مكونات المجتمع العراقي، وبالإرهاب.
- انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها الحد الأدنى من هذه الحقوق من قبل أجهزة نظام صدام القمعية التي لا مثيل لها في العالم.
- ارتكبت السلطة العراقية وأجهزتها السرية القمعية منذ استلام السلطة عام ١٩٦٨ ولغاية ٢٠٠٢ عمليات إعدام واسعة النطاق وبسعة وشمولية لا يوجد لها مثيل في العالم، وشتى عذوبة الإعدام، بحيث كادت أن تكون العقوبة الوحيدة لأبسط الجنح والجرائم كالسب والشتيم، وعدم الولاء للحزب والشك ببيانات الإذاعة، وغيرها من التهم التي لا تستحق إيقاع عقوبة الحبس البسيط .
- إجراء المحاكمات الصورية والسرية وغير القابلة للاستئناف، والتي لا تتوفر فيها أبسط قواعد وأصول المحاكمات كالدفاع والشهود وغيرها .
- بل أن نسبة كبيرة من الإدانات جرت بدون أية محاكمات ويتم

إعدامهم في المعتقلات أو في الصحاري والبراري وبقيهم في مقابر جماعية ملأت البلاد .

• شمولية عقوبة الإعدام لكافة فئات وطبقات المجتمع بما فيها النساء والأطفال.

• قرارات ما يسمى مجلس قيادة الثورة (وهو أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية في العراق منذ ١٩٦٨) تمنع كل نشاط سياسي وتحكم بالإعدام كل من ينتمي إلى حزب أو حركة سياسية عدا حزب البعث، بل زادت على ذلك بأثر رجعي لاسيما فيما يخص حزب الدعوة الإسلامية.

• شملت الإعدامات حتى أعضاء حزب البعث الحاكم، ويتم إعدامهم على أيدي رفاقهم لتطليخ أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب بدماء أبناء وطنهم.

• قسم من الإعدامات تتم في الساحات العامة بحضور المواطنين لغرض بث الرعب ونشر الإرهاب بين المواطنين .

• إن نسبة كبيرة من الإعدامات كانت حصة العرب الشيعة لاسيما الإسلاميين خصوصا .

• تقوم الأجهزة الأمنية باستيفاء ثمن الرصاصات والنقل والمصروفات الأخرى من ذوي المعدمين!!

• تعرض أفراد الجيش العراقي إلى حملات إعدام كبيرة ومستمرة لاسيما خلال الحرب العراقية الإيرانية، وتحت مختلف الذرائع كالتخاذل والهروب من الجبهة ومن الخدمة العسكرية والخيانة و..... وغيرها من قائمة الذرائع الواهية وغير الصحيحة، وتحت هذه الذرائع تمكنت السلطة من التخلص من الضباط المتميزين بالكفاءة والوطنية والجرأة والذين يشك بولائهم لرأس السلطة، ويحذر من اتخاذهم موقف معارض في وقت ما، أو كان لهم موقف مناوئ للسلطة القائمة.

• باستعراض تنظيم وهيكلية الأجهزة الأمنية القمعية الأساسية في العراق نرى بوضوح أنها مصممة لمراقبة وقمع المواطنين لحماية النظام ورأسه.

• تعدد الأجهزة (الأمنية) القمعية وتشابكها للمنافسة فيما بينها ومراقبة بعضها للبعض الآخر، وزرع التشك فيما بينها، وبالتالي التسابق في إيصال المعلومات عن أبناء الشعب، بل وقد يؤدي بهم إلى اختلاق الأخبار والمعلومات ولتتهم بحق المواطنين لكسب رضا رأس السلطة، وإبعاد المسائلة والمحاسبة عنهم، كما أن هذا التعدد يؤدي إلى توريط أكبر عدد ممكن من المواطنين للعمل كوكلاء في هذه الأجهزة.

• للأجهزة الأمنية المتعددة جيش رديف من الأجهزة الأخرى غير الاختصاصية، (وكالات استخباراتية)، وتقوم هذه للوكالات برفد الأجهزة الأساسية بالمعلومات عن المواطنين بحيث سعة انتشارها واختلاطها بين أبناء الشعب، ولطمئنان المواطن بها نوعاً ما لأنها تعمل تحت مظلة وتسميات مختلفة مثل (حزب، اتحاد، نقابة، جمعية، لجنة ... الخ).

• انتخاب عناصر الأجهزة الأمنية يجرى بموجب خطة دقيقة، وعلى أساس عائلي وإقليمي (مناطقي) وطائفي وعنصري، وحسب أهمية الموقع أو للمنصب والجهاز، فمستولي جهاز الأمن الخاص من عائلة صدام حسين فقط، ورؤساء جهاز المخابرات من تكريت، ومستولي الأمن العامة من تكريت أو الرمادي، ومستولي الاستخبارات من تكريت والموصل، وكذلك بالنسبة إلى العناصر للقيادية في هذه الأجهزة، أما العناصر التنفيذية فهي مختلطة بنسب متفاوتة . وإما العناصر للخدمة بما فيها عناصر للتخريب فأغلبها من وسط وجنوب العراق، والبعض الآخر من شمال وغرب العراق، ويعملون تحت إمرة الفئتين أعلاه. وإما عناصر المهمات الخاصة والاعتقالات فيتم انتخابهم من بين أشخاص مجرمين، لديهم الاستعداد للفعل الإجرامي من بين عموم المجتمع ويرتبطون

بالجهاز الأمني مباشرة أو يتم انتخابهم لغاية محددة. وإما الوكلاء والمخبرون فهم من الوسط الاجتماعي والمكان الذي يجري نشاطهم فيه.

- انحرف مديرية الاستخبارات العسكرية عن مهماتها الفنية المطلوبة منها وتحولها إلى جهاز أمني وقمعي أساء للجيش والوطن، وذلك باضطهاد ومراقبة منتسبي القوات المسلحة لاسيما الضباط، مما أثر سلباً على كفاءتهم وانففاعهم في العمل، وعزل أعداد كبيرة منهم عن تسلم مواقع مهمة من خلال كفاءاتهم، تحت ذرائع واهية مثل انتفاء أقرابهم إلى حركات سياسية معارضة، وقد تركزت هذه الإجراءات ضمن سياسة طائفية واضحة ضد أبناء الفرات الأوسط والجنوب والذين يشكلون غالبية عرب العراق (٨٠%).

- شمل العنف المواطنين العرب المقيمين في العراق كما حدث للأشقاء المصريين في نهاية الثمانينات حيث اعدم عشرات منهم بعد أن قدموا خدمات للعراق، والمواطنين الأردنيين الأربعة الذين اعدموا لأسباب تافهة عام ١٩٩٨، إضافة إلى حملات الاعتقال والتعذيب لمختلف مواطني الدول العربية الشقيقة.

- استهدفت الأجهزة القمعية التخريب الفكري للمواطن والمجتمع العراقي وعملت على هدم شخصية المواطن بالإرهاب والقلق وعدم الثقة وزرع الشك، وإضعاف تماسك الأسرة والمجتمع لتسهيل السيطرة عليه.

- انفردت الأجهزة الأمنية القمعية في العراق بتوجيه التهمة إلى الأهل والأقارب وإلى الدرجة الرابعة من القرابة وأحياناً أكثر من ذلك وهم أبرياء.

- انفردت الأجهزة بارتكابها جرائم باعتقال وتعذيب وتهجير وإعدام الأطفال.

- تعرضت المرأة العراقية إلى جرائم وانتهاكات لا مثيل لها في العالم، بل تعتبر سابقة في تاريخ الدول من حيث القسوة والسعة وآثارها، وأغلبها

- مورست ضد نساء لا ذنب لهن بل بجريرة غيرهن من أفراد العائلة بغير رضن إلى الإعدام والاعتقال والاغتصاب والتعذيب والتشهير وغيرها لإرغام رجال العائلة على الاعتراف أو التعاون معهم .
- نفذت الأجهزة الأمنية جرائم قتل وإعدامات جماعية بسبب الانتماءات الأثنية والطائفية.
- استمرار الأجهزة القمعية بعمليات إرهاب للمواطنين من خلال القتل والإعدام والاختفاء والتعذيب والاغتصاب والاعتقال، ومن خلال الإشاعات والحرب النفسية وبيث الوكلاء والمتعاونين والجواسيس، وزرع الشكوك وفقدان الثقة بين المواطنين .
- ارتكبت الأجهزة القمعية مجازر وحشية بقطاعات من أبناء الشعب لاسيما في الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ وعمليات الأنفال عام ١٩٨٨ .
- انحراف الأجهزة الأمنية نتيجة طبيعية لانحراف في طبيعة فلسفة الأمن النابعة من فلسفة النظام الحاكم، أي أن أصل الانحراف في فلسفة النظام الحاكم، ولكن هذا لا يسقط المسؤولية عن عناصر الأجهزة الأمنية بد النظام المنفذة، ولولاها لما تمكن النظام من هذه السطوة والعنف الدموي والتسلط والإرهاب الذي مارسه بحق أبناء الشعب، لذلك فإن المسؤولية تضامنية مشتركة بين الطرفين .
- عمل النظام الحاكم وأجهزته القمعية على هدم للشخصية الشعبية والتي تولى غالبية سكان العراق، (٦٥-٦٨ %) من مجموع الشعب، وذلك بعزلها عن الحياة السياسية والحكم وبوضعها في دائرة الاتهام لإرهابها وتحجيمها، فكل شيعي متهم - حتى وإن كان عضو قيادة قطرية في الحزب (أعلى سلطة حزبية في العراق) - مرة بعدم الولاء للثورة بل أخرى بالشعبوية أو الخيانة أو الطائفية أو الارتباط بالأجنبي أو متعاطف مع حزب الدعوة الإسلامية أو وعليهم إثبات براعتهم بمزيد من الولاء والطاعة والنفاق والتملق. ومن يدين له بالولاء والطاعة منهم

فإن موقعه في السلطة لا يتعدى المخبر أو الملفق والمصفق والمنفذ الأمين أو من مدحى السلطان أو (شرطيا) يعمل ليل نهار من أجل لرضاء سيده.

• اعتماد الأجهزة القمعية عن أية أدوار وطنية أو قومية لمصلحة العراق أو الأمة العربية، بل على العكس قامت بأدوار تخريبية وهدامة سواء على مستوى المجتمع العراقي وثرواته الوطنية، أو على المستوى القومي حيث المؤامرات وأحداث الشعب وتحريض الشعوب العربية ضد أنظمتها والتي ثبت ضلوع جهاز المخابرات العراقية فيها ومن خلال سفارات النظام في تلك البلدان .

• ورغم مسؤولية صدام عن كل ما حدث في العراق شعبا وأرضا فإن الأمر لا يعفي الآخرين من المسؤولية،حيث أن الكم الهائل من الجرائم والمعاناة وحجم التخريب الكبير بحق الوطن والمواطنين وبهذه الشمولية والسمعة والقسوة، لا يمكن لشخص ما،سهما أوتي من قدرات، أن يقوم بها بدون متعاونين معه، لديهم نفس الاستعداد للجريمة وباندفاع وقناعة ورغبة . أن معظم مسؤولي الأجهزة الأمنية وعدداً من العناصر الحزبية والقيادات العسكرية،يسهمون في تحمل مسؤولية تدمير وطن وتحطيم شعب .

• بالنظر لما تعرض له الشعب العراقي من اضطهاد وقمع وقتل جماعي وإخفاء وتهجير قسري وتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية واستنادا إلى المبادئ التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨، وإلى اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ ولابروتوكولات الملحق بها، وإلى المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية الموقع عليها عام ١٩٦٦، وإلى المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموقع عليها عام ١٩٦٦، وإلى المعاهدة الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز العنصري الموقع عليها عام ١٩٦٥، وإلى المعاهدة الدولية لمنع التعذيب الصادرة

عام ١٩٧٦، والمعاهدة الدولية لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية الصادرة عام ١٩٦٨، وإلى المعاهدة الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ والتي حرمت الاعتداء على جماعات وطنية لأسباب عرقية أو دينية أو ما شابه ذلك، وإلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية الموقوفين أو المسجونين، المصادق عليه من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه المؤرخين عام ١٩٥٧ و١٩٧٧ واستنادا إلى إعلان حقوق الطفل الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٩ وإلى اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ حول منع استعمال الغزات السامة . استنادا إلى ذلك كله يتطلب تحقيق العدالة وذلك بمحاكمة رموز النظام المسؤولين مسؤولية مباشرة عن تلك الجرائم بحق الإنسانية وجرائم الحرب وزعزعة الأمن والاستقرار .

- * إعادة بناء الأجهزة الأمنية الأساسية (أمن عام، مخابرات عامة، مخابرات) بحيث يتم بناؤها على أسس وطنية صرفة، وبما يرسخ أسس لمن المجتمع، وحماية المواطن، وإعادة النظر بتنظيمها وهيكلتها وارتباطها ومسؤولياتها وصلاحياتها وعناصرها .
- * محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت بحق أبناء الشعب وبحق الوطن وفقا للقانون ومبادئ العدالة .
- * وضع برنامج دقيق لإعادة تأهيل منتسبي هذه الأجهزة وطنياً واجتماعياً ونفسياً ليكونوا مواطنين ناضجين ، لا سيما الشباب منهم ، و بضمن إعادة اندماجهم مع المجتمع وهنا لابد من الإشارة إلى أن هناك عناصر وطنية كفوءة في هذه الأجهزة يمكن الاستفادة منها .. وظلت وقية لشعبها حتى ولو بالنية والعمل السري وقد طالت أحكام الإعدام للعديد منهم أسوة بأحرار الشعب.

المصادر

- ١- العقيد أحمد صالح العمرات ... إدارة العلاقات الإنسانية / إطلالة على العمل الشرطي، ط١، عمان، ١٩٦٦.
 - ٢- اللواء الدكتور بهاء الدين إبراهيم... الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة.
 - ٣- بيار سالينجر وأريك لوران..... حرب الخليج / الملف المرمي.
 - ٤- حسن العلوي للعراق دولة المنظمة المرمية، ط٥.
 - ٥- محمد نور الدين شحادة قناع للقناع، ط١، ١٩٩٢.
 - ٦- محمد الأغوسي عبد العزيز البدري العالم، المجاهد، الشهيد (كتا تحت الطبع).
 - ٧- العميد الركن نجيب الصالحي الزلزال، ط١، ١٩٩٨.
 - ٨- عبد الهادي المجالي نحو مؤسسة أمنية عصرية.
 - ٩- الدكتور عبد الحسين وادي العطية برنامج عمل إعادة تشغيل المجتمع العراقي (بحث غير منشور).
 - ١٠- الدكتور علي كريم سعيد عراق ٨ شباط/ مراجعات في ذكررة طالب شبيب.
 - ١١- العقيد الركن عزيز قادر الصمانجي التاريخ السياسي لتركمان العراق.
 - ١٢- الدكتور ضياء المختار والدكتور ح. حسين الحريات الأكاديمية في العراق/ حقوق مهدورة.
 - ١٣- المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.
 - ١٤- العميد الركن نجيب الصالحي..... للعراق أولاً/ حقوق الإنسان.
 - ١٥- فائق الشبيخ علي مقال في جريدة الحياة في عددها (١٢٠٨٠) الصادر يوم ١٩٩٦/٣/٢٢ بعنوان الانتفاضة العراقية في ذكرها الخامسة / قصة الشرارة الأولى.
 - ١٦- جريدة صوت العراق في عددها (١٩٣) الصادر يوم ١٧ أيلول ١٩٩٦.
 - ١٧- تقرير الاستخبارات البريطانية عن العشائر العراقية لعام ١٩١٧.
 - ١٨- مقابلات مع شخصيات سياسية عسكرية وأمنية.
- مقابلات مع ضحايا القمع أو ذويهم.

الملاحق

الملحق (أ)

نظم شرطية مختارة

فيما يلي مجموعة من النظم الشرطية في بعض الدول من أجل المقارنة والتحليل:
أولاً. نظم الشرطة في بريطانيا

يوجد في المملكة المتحدة البريطانية وأيرلندة الشمالية (٥٢) قوة شرطة . ويرأس كل قوة شرطة مسؤول هو (التشيف كونستابل) (Chief Constable) ماعداً لندن الكبرى ومدينة لندن التي يقود الشرطة فيها مفوض أو كمشنر (Commissoner).
أما في أيرلندة الشمالية فإن قوة الشرطة هناك هي الرويال لولستر كونستابلولاري (Royal ulster constabulary) .
ولكل قوة شرطية في بريطانيا هيئة مرجعية تتكون من لجان مؤلفة من قضاة ومستشارين محليين .

ويتمتع التشيف كونستابل رئيس قوة الشرطة في المناطق بدرجة عالية من الاستقلال حيث أنه المسؤول عن تطبيق القانون في منطقة اختصاصه .
يرأس شرطة لندن وزير الداخلية ويساعده موظفون من وزارته ، أما في أيرلندة الشمالية فيتم تعيين السلطة من قبل سكرتير الدولة.
ويمكن تصنيف مسؤولي الشرطة في بريطانيا إلى : -

- وزير الداخلية . وهو مسؤول عن شرطة لندن.
- سكرتير الدولة لشؤون سكوتلندة. وهو مسؤول عن أعمال الشرطة في سكوتلندة.
- سكرتير الدولة لشؤون أيرلندة الشمالية . وهو مسؤول عن أعمال الشرطة في أيرلندة الشمالية.

- وتخضع قوى الشرطة كلها لمفتشين من الشرطة (Inspectors of Constabulary) ويرجع هؤلاء حسب الحاجة ومنطقة الاختصاص أما إلى وزير الداخلية ، أو إلى سكرتير الدولة لشؤون سكوتلندة ، أو إلى سكرتير الدولة لشؤون أيرلندة الشمالية . ويظل هؤلاء المفتشون على اتصال وثيق بالدوائر التي

يراقبونها. وفي الوقت نفسه يقومون بدور المستشارين. أما شرطة لندن فان وزير الداخلية هو المسؤول المباشر عنها.

ثانيا : نظام الشرطة في فرنسا

يوجد في فرنسا جهازان للحفاظ على أمن الدولة والنظام العام وحماية الأشخاص والأموال وهما:

١. الشرطة الوطنية : وهي إدارة مدنية تابعة لوزارة الداخلية مكونة من :

- شرطة بالزي الرسمي.

- شرطة بالزي المدني.

- موظفين إداريين وفنيين.

٢. الجندرية الوطنية: وهي جهاز عسكري تابع لوزارة الدفاع الوطني ، وينقسم

أساسا إلى تشكيلين لكل واحد منهما مهام مختلفة ، وهما:

- الجندرية الإقليمية ، مؤلفة من وحدات صغيرة تتركز في شبكة مواقع في الريف وفي المدن.

- الجندرية المتحركة ، وهي ملحقة بمواقع جغرافية محددة وهي مكلفة بحفظ النظام.

- تشكيلات جندرية مختصة مثل، جندرية الجو ، جندرية النقل الجوي، الحرس الجمهوري في باريس.

التنظيم الهيكلي

يتسم تنظيم الأجهزة الشرطة في فرنسا بالمركزية ، كما هو الحال في كثير من الإدارات الفرنسية . حيث يقف على رأس الإدارة العامة لشرطة الوطنية (مدير عام) برأس إحدى عشرة مديرية مختصة :

- مديرتان مركزيان

- تسع مديريات للشرطة العاملة ، ومنها المديرية المركزية للشرطة العدلية التي ينتمي إليها المكتب المركزي القومي للانتربول في فرنسا.

مهام الشرطة الفرنسية

تنقسم مهام للشرطة في فرنسا إلى نوعين أساسيين هما:-

١. مهام حفظ النظام العام ، ويقوم بها شرطيون بالزي الرسمي (الشرطة الوطنية والجندرية)، فمثلا تشارك الجندرية المتحركة في عمليات حفظ النظام في الطريق العام مثلها مثل تشكيلات للشرطة الوطنية ذات الزي الرسمي.

٢. مهام عدلية ، وتعلق بمعالجة الجرائم والجنايات ، والبحث عن مرتكبيها عن أدلة الإثبات وإحالة الأشخاص الذين تتوفر ضدهم مؤشرات خطيرة وكفيلة بإدانتهم ، إلى السلطات القضائية ، وهناك دولر مختلفة تساهم في مهمة للشرطة العدلية وهي :

- الدوائر المركزية (لاسيما الإدلات)
- المقاطعات للشرطة العدلية.
- الدوائر الإقليمية والمحلية للشرطة المدنية.
- الجندرية الإقليمية.

٣. مهام خاصة ، وتقوم بها مديريات خاصة من الشرطة الوطنية وتتعلق بـ:

- مراقبة المن في البلاد.
- الشرطة الجوية والحدودية.

تمارس الدوائر جميعها مهمات الشرطة للعدلية تحت قيادة وإشراف السلطات العدلية ، وتكون في تلك الأثناء ملحقة بها . ويمكن لحاملي الصفة الخاصة بضباط الشرطة العدلية من بين رجال للشرطة والجندرية أن يقوموا بأعمال إجرائية ذات طابع قسوي مثل:

- المداهمات
- ضبط وثائق الإثبات .
- احتجاز شهود أو مشبوهين.

وتمارس جميع الأعمال الإجرائية العدلية فقط في نطاق حدود منطقة الاختصاص للدائرة التي ينتمي إليها الضابط للعدلي (إلا في استثناءات ينص عليها القانون) أما رجال شرطة الدوائر المركزية للشرطة العدلية ، فإن لديهم صلاحيات على نطاق قومي.

ثالثا . نظام الشرطة في ألمانيا

تنظم الشرطة في ألمانيا الاتحادية في دوائر اتحادية ودوائر تابعة للولايات الإحدى عشرة الفدرالية (لأندر) . وتقوم أكاديمية قيادة للشرطة بأمين التدريب المشترك لرجال الشرطة المكلفين بممارسة مسؤوليات في هذين المستويين (الاتحادي ، والمحلي)

١. الدوائر الاتحادية:

تخضع الدوائر الاتحادية لمسلطة وزير الداخلية الاتحادي ، الذي لا يملك صلاحيات توجيه تعليمات إلى وزراء الداخلية في الولايات (لأندر) . بيد أن القانون ينص على وجوب وجود تعاون متبادل بين السلطات وبين الدوائر في هذين المستويين

(الاتحادي ، والمحلي)

تكون الشرطة الأضحية من الدوائر التالية:

- الإدارة الاتحادية للشرطة المحلية .

- شرطة الحدود الاتحادية.

- للشرطة الملحقة بالدوائر الإدارية في البرلمان الفدرالي .

- شرطة السمك الحديدية وفرع التحقيق لسمك الحديدية الاتحادية.

مهام الإدارة الاتحادية للشرطة المحلية

تكلف هذه الإدارة بثلاث مهام رئيسية هي :-

أ. تقوم بمهمة مركز معلومات واتصالات لكل دوائر الشرطة في ألمانيا الاتحادية في مجال مكافحة الجريمة.

ب. تتمتع بصلاحيات خاصة بها في مجال التحقيق في قضايا ذات طابع دولي وخاصة في قضايا المخدرات ، وتزوير النقد ، والمخالفات ذات الصلة بالأسلحة والمتفجرات.

ج. يمكن الاستعانة بها في ميدان أخرى ، وذلك بموجب تعليمات أو بطلب من سلطة معينة . ولمزيد من التفصيل عن هذه المهام انظر الشكل التالي:

٢. دوائر شرطة الولايات:

تبلى وزراء داخلية الولايات في ألمانيا ، هيكلا تنظيميا نمونجيا لدوائر الشرطة يتسم بوجود مستويين مختلفين من التكامل.

المستوى الأول:

مؤلف من إدارة الشرطة ، ويشتمل على فرعين يخضعان لسلطة مسؤول واحد وهما:

- فرع خاص بالشرطي بالزي الرسمي.

- فرع خاص بالتحقيق القضائي.

ويتمتع المسؤول بصلاحيات القيادة والإشراف على مجموع الدوائر التابعة لإدارته

(كل مديرية شرطة تغطي قطاعا من السكان يشمل حوالي < ٣٠٠ > ألف نسمة في الوسط المدني أو تغطي مجال عمل يبلغ حوالي ثلاثين كيلو متراً مربعاً من المناطق الريفية)

المستوى الثاني

وهذا المستوى خاص بالمقاطعة ، وهناك قسم الشرطة الذي يغطي عدة مديريات . ويقوم هذا القسم بمهمة شخصية وهو لذلك مزود بما يلي :-

- مختبرات علمية

- وحدات عملياتية .

- شعب ردع للجنوح التجاري .
- مفوضيات لشرطة الطريقات المريعة .
- ويوجد في كل ولاية ، وعلى المستوى المركزي فيها ، الوحدات التالية :-
- جهاز شرطة بالزي الرسمي ينقسم إلى :-
- أ. وحدات للتدخل ، إذا لقتضى الأمر .
- ب. وحدات خاصة ذات صلاحية في المناطق الحدودية والموانئ والخطوط النهرية.
- جهاز شرطة للتحقيق القضائي (دائرة للشرطة العدلية في الولاية)
- مدرسة للشرطة.

مهام الشرطة في دوائر الولايات الألمتية

تقوم دوائر الشرطة في الولايات الإحدى عشرة بمعظم تحريات الشرطة العدلية، حيث لا تتمتع الإدارة الاتحادية للشرطة العدلية بأي سلطة قضائية خاصة بها في مجال طلبات التسليم أو المساعدة الدولية في القضايا الإجرامية . إذ أن هذا النوع من الطلبات تعالج من قبل السلطات المختصة في الولايات الألمانية الإحدى عشرة .

بيد أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الإدارة الاتحادية للشرطة العدلية هي . المكلفة على المستوى الدولي ، بتلقي طلبات البحث الصادرة عن السلطات في الولايات، كما تقوم بإرسال الطلبات القادمة من البلدان الأجنبية إلى هذه الولايات.

رابعاً: نظم الشرطة في إيطاليا

تتولى وزارة الداخلية في إيطاليا مسؤولية حماية القانون والنظام العمومي. وبوصفها السلطة العليا . فإنها تتسق بين نشاطات مصالح الشرطة وتراقب تطبيق القانون والأمن العام عن طريق إدارة الأمن العمومي . وطبقاً للمبادئ التي تسنها وزارة الداخلية فإن إدارة الأمن العمومي تحمل مسؤولية إنجاز المهام التالية :-

- تطبيق للمبادئ المعتمدة في إطار النظام والأمن العام .
- التنسيق الفني والعملي بين مصالح الشرطة .
- إدارة ومراقبة شرطة الدولة الإيطالية .
- مراقبة وإدارة التجهيز التقني بما في ذلك التجهيز المقدم لكل مصالح وزارة الداخلية الأخرى .

- يتكون قسم الأمن العمومي من المصالح التالية : -
- قسم للتخطيط والتنسيق بين مصالح الشرطة .
- الإدارة المركزية لمراقبة .
- الإدارة المركزية للقضايا الجارية والمعلمة.
- الإدارة المركزية للحيطه(مخبرات ومكافحة إرهاب)

- الإدارة المركزية للطرق وسكك الحديد وشرطة الحدود وشرطة المراكز .
- الإدارة العامة .
- إدارة مدارس الشرطة . الإدارة المركزية للمصالح التقنية والفنون العسكرية المتعلقة بنقل الشرطة وتموينها وإيوائها ومصالحة المحاسبة الفرعية.
- وهناك مصالح شرطة أخرى يمكن أن تقدم المساعدة لقسم الأمن القومي في مجال حفظ النظام والأمن العام مثل : -
- سلك حراسة السجون . (مسؤولون عن النظام داخل السجون وتابعون لوزارة العدل)
- سلك حراسة الغابات وهم مكلفون بحماية الغابة والمحيط وخاضعون لمراقبة وزارة الزراعة .
- وعلى المستوى الإداري فإن إيطاليا مقسمة إلى جهات ومقاطعات وبلديات ، ويكلف بالأمن في كل مقاطعة موظفان رفيعا المستوى هما : -
- والي المقاطعة: وتكون مهمته حفظ النظام والأمن العام في المقاطعة، ويراقب أيضا تطبيق التعليمات الخاصة بهذه المسائل ، كما يدير مصالح شرطة المقاطعة وكل القوى الأخرى الموضوعية تحت تصرفه، وينسق بين نشاطات كل مصالح الشرطة.
- قاضي بحث وتحري: وتشمل صلاحياته كل مظاهر تنسيق مصالح حفظ النظام والأمن العام
- أما في البلديات ، فإن لكل بلدية شرطتها المحلية ، تنف صلاحياتها عند حدود المنطقة البلدية وتشمل شبكة الطرق وإدارة المحلية (كالرخص والأسواق والصحة العامة)

خامسا: نظام الشرطة في اليابان

- يوجد في اليابان نوعان من الشرطة ، شرطة وطنية وشرطة تتبع الولاية، ويسود بينهما التعاون كما لو كانا شرطة واحدة . وقد أحدثت لجان الأمن العام لضمان استقلال الشرطة السياسي . وهكذا فإن رجال الشرطة صنفان :
- الموظفون الذين ينتمون للإدارة المركزية.
- الموظفون التابعون لإدارتهم المحلية المختصة.
- ١. الشرطة الوطنية:

وتتبع للجنة الوطنية للأمن القومي الوزير الأول ورأسها وزير الدولة، وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء مختارين من عدة قطاعات (اقتصادية ، ثقافية....الخ) وتخضع الشرطة الوطنية إلى مراقبة هذه اللجنة.

وتتولى الشرطة الوطنية مسؤولية استتباب الأمن على كامل التراب الياباني ، وتدير وتراقب مصالح الشرطة المحلية ، وهي بذلك مكلفة بمساعدة أبحاث البنية

الأساسية الوطنية ، وتمارس عن طريق مكتب شرطتها القضائية دور المستشار والمنسق . ويلحق بالشرطة الوطنية للوحدات التالية: —

- المدرسة الوطنية للشرطة .
- المعهد الوطني لعلوم الشرطة .
- والحرس الإمبراطوري.

٢. شرطة الولاية:

اليابان (٤٧) ولاية بما في ذلك طوكيو وهوكايدو ، ولكل ولاية لجنة أمن عمومية تابعة للوالي ، والدور الأساسي للمناطق بشرطة الولاية هو حفظ الأمن والنظام العموميين.

ويرأس كل إدارة في الولاية رئيس شرطة ، وتعمل كل شرطة ولاية مستقلة عن غيرها ، ولكنها تعاون مع بعضها بعضا ويكون هذا التعاون قويا عندما يتعلق الأمر بالبحث في المخالفات الجنائية أو البحث عن الأشرار الفارين .

مسؤولية الشرطة ومهامها

ينص الفصل الثاني من قانون الشرطة الياباني على أن (مسؤوليات الشرطة تتمثل في حماية الحياة والأشخاص في ممتلكات كل فرد والحيطة من المخالفات وردعها وإجراء الأبحاث {الجنائية}، وإيقاف المشبوه { المشتبه } فيهم وهي مكلفة بكل المسائل المتعلقة بحفظ النظام والأمن العموميين).

وإضافة إلى ذلك فإن للشرطة اليابانية تتولى الأعمال التالية:—

- البحث عن الأطفال المهملين أو الفارين من المنزل الأبوي وحمايتهم.
- نجدة الأشخاص الذين يكونون في وضع خطر في البحر أو البر.
- استجواب الأشخاص الذين يكونون في حالة سكر في المحلات العمومية أو في وسائل النقل العمومي.
- مساعدة المواطنين على تربية أطفالهم تربية لائقة وفي تحسين أماكن سكناهم من أجل الحيطة من الجرائم.
- القيام بمراقبة الأسلحة النارية والمتفجرات .
- إسداء النصيحة المتعلقة بحوادث الطرق .
- القيام بدوريات حراسة في المقاطعة.
- حماية بعض الأشخاص الهامين أو بعض المحلات الخاصة.

سادساً: نظام الشرطة في الأردن

يوجد في المملكة الأردنية الهاشمية مديرية الأمن العام وكما يلي:-

١. يساعد مدير الأمن العام للقيام بواجباته المختلفة خمسة معاعدين هم :
- مساعد مدير الأمن العام للعمليات والتخطيط والتدريب ، وتتبع له الإدارات التالية:

- إدارة التخطيط والتنظيم .
- إدارة العمليات .
- إدارة الصيانة .
- إدارة التدريب .
- أكاديمية الشرطة الملكية .
- إدارة الشرطة السياحية.
- مساعد مدير الأمن العام للإدارة وتتبع له الإدارات التالية :
- الإدارة المالية .
- إدارة الإمداد والتجهيز .
- إدارة المستودعات .
- إدارة الأبنية .
- المؤسسة الاستهلاكية .
- قيادة معسكر المديرية.
- إدارة النوادي .
- مساعد مدير الأمن العام لشؤون السير ، وتتبع له الإدارات التالية :
- إدارة السير .
- إدارة ترخيص السائقين والمركبات .
- إدارة الدوريات الخارجية .
- مساعد مدير الأمن العام لشرطة القضائية ، وتتبع له الإدارات التالية:
- إدارة التحقيقات والبحث الجنائي.
- إدارة الحدود والإقامة .
- إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل .
- إدارة مكافحة المخدرات والتزيف .
- إدارة الشؤون القانونية .
- محكمة للشرطة .
- مساعد مدير الأمن العام لقوى بشرية ، وتتبع له الإدارات التالية :
- إدارة شؤون الضباط .

- إدارة شؤون الأفراد .
- إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي.
- إدارة الإقضاء والإرشاد .
- قيادة الشرطة للنسائية .
- ٢. يرتبط بمدير الأمن العام مباشرة كل من :
 - المفتش العام .
 - مكتب الأمن الوقائي.
 - لواء الأمن العام.
 - ديوان الأمن العام .
 - قيادة الشرطة الخاصة .
 - الأمانة العامة للاتحاد الرياضي للشرطة .
 - مكتب مدير الأمن العام .
- ٣. يتولى المساعدون كل ضمن اختصاصه الإشراف على أعمال مديريات الشرطة ومتابعتها وتوجيهها ضمن السياسة العامة لمديريات الأمن العام وللخطط والبرامج التي تحقق الأهداف العامة .
- ٤. يرتبط لواء الأمن العام ، وقيادة الشرطة الخاصة إداريا مع مساعد للعمليات والتخطيط والتدريب لغايات تسهيل عملها .

الملحق (ب)

مقتطفات من تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان الجزء الخاص بالعراق

لعام ١٩٨٨

مظاهر التمييز بسبب العرق ، الأصل القومي ، الدين أو الرأي السياسي:
وإذا ما انتقلنا إلى ما إذا كان هناك تمييز بسبب العرق أو الأصل القومي أو الدين أو الرأي السياسي أو غير ذلك من الأمور التي تناولتها المادة (٢) ١ من أحكام العهد الدولي فسوف نجد واقعا مختلفا في قسماته عما تمت الإشارة إليه في حالة المساواة بين الجنسين .

فمن واقع الشكاوي الواردة للمنظمة يتخذ التمييز مظاهر مختلفة تتفاوت فيما بينها فتتمس حقوقا تتعلق بحق المواطنة ، كما تتخذ الانتهاكات صوراً مختلفة منها التهجير القسري ومصادرة الممتلكات مع إجراءات الترحيل ، ويمتد الأمر في بعض الأحيان إلى مصادرة الشهادات العلمية والدراسية وبطاقة الهوية
ويأتي في مقدمة العناصر التي تكل عدة شواهد على تعرضها لصور التمييز مسألة الذكر أبناء القومية الكردية وبعض المنتمين للأقليات* الدينية والعرقية ونخص بالذكر الشيعية* والمواطنين من أصل إيراني.

فقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عشرات الشكاوي من أفراد ومن جمعيات عراقية مختلفة منها (منظمة حقوق الإنسان في العراق) ، (جمعية الدفاع عن المهجرين العراقيين) (والمنظمات الشعبية العراقية — المكتب المركزي) تشير جميعها إلى انتهاكات في هذا الصدد .

كما تلقت المنظمة شكاوى تتعلق بحالات إعدام دون محاكمة ، واختفاء قسري واعتقال لسنوات طويلة شمل اعتقال أطفال وشباب بلغ عددهم ٣٠٠ شخص ومعظمهم من مدينة السليمانية في شمال العراق جرى اعتقالهم بين نهايات سبتمبر ومنصف أكتوبر ١٩٨٥ وادم من بينهم ٢٩ شاباً — دون محاكمة — في أوائل يناير ١٩٨٧ .

* يشكل العرب الشيعية في العراق أغلبية السكان (حوالي ٦٨% من مجموع سكان العراق وليس أقلية ، وهذه المنظمة أو الممثل الذي وقع فيه منظمو التقرير نتيجة للتضليل والتشويه للحقائق التي يمارسها النظام العراقي) .
للمؤلف

إلا أنه من الأهمية بمكان التنويه بأن مثل هذه الممارسات وإن كانت تقع بحق بعض العناصر الكردية وبحق المنتمين لبعض الأقليات في العراق إلا أنها تقع بالقدر نفسه بحق المعارضين السياسيين عامة في العراق ومن ثم فهي تقرب إلى أسلوب عام تنتهجه الجهات المختصة إزاء المعارضة السياسية .

ومن ثم فإن وجه الخصوصية في أوضاع المجموعات العرقية والدينية المشار إليها يكمن في الطابع النوعي للانتهاكات (الترحيل ، انتهاك حق المواطنة ...) وذلك إضافة إلى الانتهاكات الأخرى التي تمارس بحق المعارضين إجمالاً . كما يكمن في طبيعة الانتماءات العرقية والأثنية والدينية للأقليات ينظر لها من جانب السلطات المعنية في العراق على أنها عامل مرجح لاحتمالات انصراف ولاء هذه المجموعات لجهات أخرى أو على نحو أدق للجار المتنازع ، معه ، إيران ، أو لاحتمالات توظيف الأخيرة لأي حالة من حالات الاستياء التي قد توجد في هذه اللحظة أو تلك بينهم .

الحق في الحياة

لا تزال المنظمة العربية لحقوق الإنسان تنتظر بقلق بالغ لاتساع نطاق عقوبة الإعدام في قضايا الرأي في العراق وللقائمة الطويلة من الأفعال التي تعاقب بالإعدام ولشروع حالات الإعدام دون محاكمة أو بعد محاكمات مقتضبة تقتصر على الضمانات الأساسية للمعارف عليها دولياً . كما يساورها قلق بشأن حالات القتل السياسي الذي يتخذ في بعض الأحيان طابع القتل الجماعي

وكان أعضاء لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قد أعربوا في أعقاب استماعهم لتقرير ممثل حكومة العراق عن قلقهم بشأن الجانب المتعلق بالحق بالحياة خاصة في ضوء كثرة الحالات التي وردت إليهم لعدم توفر معلومات رسمية عن عدد الحالات التي نفذ فيها بالفعل هذا الحكم . هذا وكان تقرير منظمة العفو الدولية قد أكد المعنى نفسه مشيراً للزيادة المستمرة في عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام راصداً أنه منذ مارس ١٩٧٦ أصدر مجلس قيادة الثورة ١٧ قراراً يجيز فيها توقيع عقوبة الإعدام وذلك على ٢٩ نوعاً من الأفعال المرتكبة .

ونظراً لأن الإطار التشريعي الخاص بحالات الإعدام قد تمت تغطيته في بند سابق فسوف يعني البند الحالي بتبيان الإطار التطبيقي في هذا الشأن ، راصداً الحالات التي تمت لعلم المنظمة والتي أكدتها دوائر أخرى سواء كانت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أو بعض المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية .

حسبما تفيد الشكاوي الواردة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان تشيع حالات لإعدام بين عدة فئات أبرزها المتهمون بعضوية أحزاب محظورة - وعلى رأسها حزب الدعوة الإسلامية والحزب الشيوعي - كما تشيع بين الأكابر المتهمين بالانتماء لحزب الديمقراطية الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني (المحظور نشاطهما) وكذلك بين المنشقين عن حزب البعث الحاكم والفارين من الخدمة العسكرية والمشتبه في معارضتهم للحكومة من المنتمين للأقليات الدينية أو ممن يحذرون إنهاء النزاع المسلح مع إيران.

وتتخذ الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة صوراً مختلفة بالإضافة للاعدامات هناك حالات القتل الجماعي وللقتل للمسلح لبعض المناطق الكردية ، وحالات إطلاق النار على المتظاهرين من الطلاب وإصابة بعض المدنيين من النساء والأطفال ، وحالات الاغتيال السياسي للمعارضين المقيمين بالخارج وحالات الموت تحت التعذيب . وفيما يتعلق بحالات الإعدام دون محاكمة والموت من جراء التعذيب فقد أفادت التقارير الواردة للمنظمة أن ٢٩ شاباً من بين ٣٠٠ من الأطفال والشباب معظمهم من مدينة السليمانية قد تم إعدامهم دون محاكمة في أوائل يناير ١٩٨٧ . كما أفادت أن آخرين من بين هؤلاء المعتقلين قد تعرضوا للتعذيب ما أدى إلى وفاة ثلاثة أطفال على اثر ذلك . هذا ولا يزال اعتقال باقي أفراد هذه المجموعة مستمرا وان كانت حقيقة مصيرهم وأماكن احتجازهم غير معروفة . هذا وكان أهالي ضحايا الإعدام قد تسلموا جثث ذويهم مقابل مبلغ من المال . وقد أفادت التقارير أن الجثث حملت آثار واضحة للتعذيب وان بعض الضحايا - فيما يبدو - قد اقتلعت عيونهم . هذا وكانت التقارير الواردة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان قد أشارت إلى أن هؤلاء جميعاً (ل ٣٠٠ طفل وشاب) قد تم اعتقالهم بين نهايات سبتمبر ومنتصف أكتوبر ١٩٨٠ دون أن يقرروا أي ذنب ، وإنما لمجرد انتمائهم لأسر يزاول بعض أفرادها أنشطة سياسية معارضة أو لصلات القرابة مع أشخاص أما فروا من الخدمة العسكرية أو انضموا للوحدات الكردية المسلحة وانهم قد اتخذوا (كرهائن) لدفع أقاربهم لتسليم أنفسهم .

وقد أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في برقية وجهتها لرئيس العراق صدام عن قلقها البالغ وناشدته إجراء تحقيق في حالات الإعدام دون محاكمة وحالات الوفاة من التعذيب . كما طلبت تزويدها بمعلومات عن أسباب اعتقال باقي الأفراد . وناشدته الإخراج الفوري عنهم إذا لم تكن هناك تهمة موجهة إليهم ، أو كفالة تقديمهم لمحاكمات عادلة إذا كان هناك تهمة بجرائم محددة منسوب إليهم . وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في أعقاب ذلك رداً من السيد السفير سميح عبد العزيز نجم والذي كان وقتها يشغل منصب رئيس شعبة المصالح العراقية في مصر جاء فيه : أن برقية المنظمة قد أحيلت إلى وزارة الخارجية (وأفها قيد الدراسة من قبل الجهات

المعنية (إلا أن المنظمة - رغم هذا الوعد - لم تسلم أي رد يفيد أن الأمر قد درس من الجهات المعنية - وفي تاريخ لاحق لفادت إحدى نشرات منظمة الحق أن السفارة العراقية في المملكة المتحدة قد ألقت بإعدام سبعة من الشباب وصفتهم بأنهم ارتكبوا أعمال عنف وتخريب ، وانه تمت محاكمتهم في محكمة خاصة روعيت فيها جميع الضمانات القانونية اللازمة وأنهم قد ثبتت عليهم التهم المنسوبة لهم وصدرت ضدهم أحكام بالإعدام وباستثناء هؤلاء السبعة (فيما ورد ذكره من أن هناك ٢٩ شابا قد اعدموا هي مزاعم لا أساس لها من الصحة وهي شاعت مفرضة بشيعة النظام الإيراني لنيل من سمعة العراق ومكلفته الدولية) هذا ولم يوضح الرد طبيعة الإجراءات القانونية التي تمت بمقتضاها المحاكمات كما لم يشر لحالات الوفاة بسبب التعذيب ولا إلى مصير من لا زالوا رهن الاعتقال .

كما كانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد تلقت شكوى أخرى تقيد إعدام ثمانية أشخاص من العراقيين الأكراد وضحه أن جثثهم قد سلمت لأديهم في ١٢ يناير ١٩٨٧ وذلك مع تعليمات بعدم إقامة مراسم العزاء . علما بأن حالات الإعدام قد نفذت دون محاكمة . ويشمل هؤلاء الأشخاص أفرادا من سكان القرى المحيطة بمدينة السليمانية في شمال العراق ومنهم صالح عبدالله وحاجي رسول أمم احمد ورشيد أمين وعطا احمد أمين وجمال مالح محيي وجمال مصطفى وشريف حسن وهوشك عبد الحميد كوردر . كما لفادت إحدى الشكاوي الواردة للمنظمة أن إعداما قد وقع في أوائل هذا العام بحق الطالب السيد فاخر الحيدري البالغ من العمر (٢٢) عاما وهو من أهالي الكاظمية ببغداد وقد اتهم بمعارضة السلطات . علما بأن تاريخ اعتقاله يعود لنوفمبر ١٩٨٥ وأن مصيره ظل غير معروف فيما بين تاريخ اعتقاله وتاريخ إعدامه .

كما وردت للمنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوتان مرفق بكل منهما صورتان لجثتين مشوهتين وقد جاء بهما أن اثنين من الطلاب العراقيين الحاصلين على حق اللجوء السياسي في بلجيكا - وهما نعمة مهدي (٣٠ عاما) وسامي محمد مهدي (٢٩ عاما) - قد تم اغتيالهما في ١٤/٣/٨٧ من جامعة كراتشي حيث كانا يدرسان بكلية الهندسة . وانه قد عثر فيما بعد على جثثهما في إحدى المناطق من المدينة الثانية دون رأسيهما ، كما كانت آثار التعذيب باقية عليهما وهو الأمر الذي صعب معه التعرف على شخصيتهما في أول الأمر . وقد نسبت الشكاوتان أمر ارتكاب الحادث لما سمته بـ (وكلاء) السفارة العراقية ، كما وصفت الحادث بأنه جاء انتقاما من الطالبين بسبب انتميهما إلى المعارضة الإسلامية وبعد فشل الجهود الرامية لتسليمهما إلى السلطات العراقية وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد أعربت عن قلقها البالغ من الأنباء التي تلقها وذلك في خطاب وجهته لوزير داخلية دولة باكستان ونشدته إجراء تحقيق في الأمر .

وقد أفاد تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٧ أن بعض المعتقلين السياسيين قد لقوا حتفهم من جراء التعذيب ومنهم طيار سليم محمد وهو طالب يبلغ من العمر ١٨ عاماً وقد اتهم بعضوية الحزب الديمقراطي الكردستاني المحظور نشاطه علماً بأنه كان قد اعتقل في تشرين الأول / ١٩٨٥ وورد أنه توفي تحت التعذيب كما نشرت أسماء ٨٥ شخصاً من قد تم اعتقالهم في ظروف غامضة وقيل أنهم تعرضوا للإعدام فيما بين يناير ٨٥ وفبراير ١٩٨٦

كما أشار تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمعني بحالات الإعدام دون محاكمة أو الإعدام للتسفي لتلقي للجنة ما يفيد أن ٢٠٠ شخص في شمال العراق قد قتلوا وقيل أنهم من الأكراد وزعم أن بعضهم قد أعدم بدون محاكمة والبعض الآخر قد قتل أثناء المظاهرات ، وأن مجموعة ثالثة قد ماتت نتيجة للتعذيب الذي لاقته على أيدي قوات الأمن . وذلك فضلاً عن وجود مزاعم أخرى بشأن حدوث حالات إعدام خلال عام ١٩٨٦ في شمال العراق . وكانت نفس هذه الحالات قد سجلتها منظمة العفو في تقرير هام عام ٨٧ وأفادت أنها تلقت رداً من السفير العراقي في المملكة المتحدة في آب / ١٩٨٦ أفاد فيه (أن هذه المزاعم هي محض اختلاعات اصبح عليها رقم وموقع لكي تبدو معقولة)

كما وردت تقارير أخرى في مطلع السنة عن إعدام تسعة آخرين من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني (المحظور نشاطه) وذلك في الموصل وكركوك وبغداد . وكانت منظمة العفو قد أعربت عن مخاوفها حول مصير ١٦ عضواً في الحزب الاشتراكي الكردستاني موقوفين في سجن أبو غريب ، وقيل أنهم يواجهون عقوبة الإعدام . كما وردت تقارير أخرى عن مقتل ٢١ شخصاً في شمال العراق في عمليات يبدو أنها تمت خارج نطاق القضاء . وكان بين الضحايا ١٥ طالباً من مدارس ثانوية ومن جامعة صلاح الدين تم اعتقالهم وإعدامهم بصورة فورية في إبريل ما بين ٢٧ آذار / و ٣ نيسان . كما ورد أن ستة معتقلين أعدموا علناً بصورة فورية خارج السجن المركزي في السليمانية في ٩ نيسان وقيل أن جميع الضحايا — وهم من المتطافين مع الاتحاد الوطني الكردستاني المحظور — كانوا دون سن الثامنة عشرة.

كما سجلت تقارير أخرى عدت حالات إعدام بحق المتهمين بعضوية الحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني حيث أعدم تسعة أشخاص ثم خمسة أشخاص من المنتمين للأول وستة أشخاص من الثاني من بينهم طالبان من المدرسة الثانوية المهنية بالسليمانية وذلك في يناير ١٩٨٦ .

هذا وسبق للمنظمة أن تناولت حالات إعدام دون محاكمة نفذت بحق عشرة أفراد من أسرة حجة الإسلام محمد باقر الحكيم في ٢-٦ مارس ١٩٨٦ ووفاة المفكر الإسلامي محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى اللذين ماتا تحت التعذيب . كما جاء في التقرير

الذي أعده المقرر الخاص بحالات الإعدام بدون محاكمة والمقدم للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن بعض الأفراد المنتمين للطائفة الآشورية قد أعدموا دون أن توجه إليهم نهم محددة وبدون محاكمة في منتصف عام ١٩٨٥ .

وفيما يتعلق بالقتل الجماعي تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عدة شكاوى تتعلق بتعرض بعض القرى التي يقطنها المواطنون الأكراد لما سمته الشكلاوي (بالقصف الكيماوي) . وأوردت الشكلاوي في هذا الصدد قوائم بأسماء من وصفتهم بأنهم من الشهداء الذين راحوا ضحية هذا القصف ، وبأسماء القرى التي تعرضت له ، وألحقت بذلك صوراً للشبهات التي خلفها مثل هذا القصف على عدد من الأشخاص ممن نجوا من الموت . وأكدت الشكاوى الواردة أن هذه العمليات لا تتعلق بالحرب العراقية الإيرانية ، حيث أن القرى التي تعرضت لذلك تبعد عن منطقة العمليات الحربية العسكرية للطرفين . وأفادت أن من بين المواقع التي تعرضت لذلك عدة قرى في محافظات السليمانية ، واربيل، وكركوك ، وصلاح الدين، ودهوك .

وأفادت أن سكان القرى المنمرة تم ترحيلهم وإعادة تسكينهم في مناطق مختلفة من القطر لكن لأسباباً منهم اعتقلوا في مخيمات في مخيمات في المنطقة الصحراوية القريبة من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية . وأسفدت أن (القصف الكيماوي) وجه ضد الأهداف المدنية في كردستان وأنه شمل إهراق الحقول بما فيها من المحاصيل زراعية وتدمير عدد من الجوامع والكنائس .

وقد أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها البالغ من الأنباء التي تضمنتها الشكاوى وذلك في خطاب لها وجهته إلى السلطات العراقية ، وناشدته فيه إيضاح حقيقة الأمر واتخاذ التدابير المناسبة بشأن ما ورد فيها من معلومات والتي أن صحت تعد انتهاكا لحقوق الإنسان وفي مقدمة ذلك الحق في الحياة .

وكانت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قد تناولت في معرض مناقشتها للتقرير الأخير المقدم من حكومة العراق حالات نمت لعلها وتتعلق بإطلاق النار على المتظاهرين وهي حالات راح ضحيتها طلاب وبعض عناصر أخرى من المدنيين شملت بعض النساء الأطفال .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد تلقت أنباء بان قرارا بالعفو قد صدر في أواخر هذا العام ٨٧ عن المعارضين السياسيين في الخارج وأنه يشمل المحكوم عليهم بالإعدام وقد طالب القرار بعودة هؤلاء الأشخاص لأرض الوطن. وقد أفادت الأنباء أن هذا القرار قد أعلنه وزير الإعلام العراقي أثناء مهرجان شعري استضافه العراق . وقد تلقت للمنظمة هذا النبأ بارتياح بالغ وتأمل أن يمتد قرار العفو ليشمل جميع مجنأ الرأي والضمير .

الحرية والأمان الشخصي:

من بين ما يؤثر قلق المنظمة العربية لحقوق الإنسان شيوع عمليات الاعتقال العشوائي للأشخاص المشتبه بمعارضتهم الحكومة . واستمرار الاعتقال لسنوات طويلة دون محاكمة ، فضلا عن انعقاد المحاكمات بحد ذاته لا ينفي بالضرورة كفاءة الضمانات اللازمة كما سبق إيضاح ذلك .

وقد تركزت التقديرات حول العدد التقريبي للمعتقلين السياسيين في السجون العراقية . فقد زعمت المنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في العراق أن عدد سجناء الرأي يصل إلى ما يزيد على بضعة آلاف ، وأن لديها كشوفاً بأسماء المعتقلين من المعتقلين . بينما أشارت منظمة العفو لوجود عشرات المئات من المعتقلين . هذا وكانت المنظمة الأولى قد أوردت قائمة بأسماء ١٣٥ شخصا من سجناء الرأي والضمير .

وقد استمرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في خطاب وجهته السلطات العراقية عن حقيقة الأمر ودواعي استمرار اعتقال هؤلاء وعن ماهية التهم الموجهة إليهم وعن أسباب عدم تقديمهم المحاكمة ، إلا أنها لم تتلق ردا . وكانت القائمة التي تلقتها المنظمة ... والتي شملت أسماء ١٢٥ شخصا قد تضمنت أسماء معتقلين ينتمون إلى قطاعات مختلفة ، من بينهم ٢٧ طالبا جامعا ، و ٢٩ طالبا دون المرحلة الجامعية و ١١ عاملا و ٦ من المزارعين و ٧ من العسكريين و ٧ آخرين من الموظفين و ٤ من رجال القانون و ٧ من المعلمين و ٢ من ربات الأسر . وفي مقدمة هؤلاء لمجد حسن والي (عسكري) معتقل منذ علم ١٩٨١ ولكرم حسن محمد البياتي (مزارع) معتقل منذ عام ٨٢ ، وإسماعيل أحمد محمد (عامل) معتقل منذ عام ٨١ ، وأحمد عبد الحسين محمود (طالب جامعي) معتقل منذ علم ٨٤ ، وشاكر عبد الرزاق (موظف) معتقل منذ عام ٨٢ ومهدي صالح القزويني (رجل قانون) معتقل منذ عام ١٩٨٠ ونوال عبد المنعم تصنين (ربة بيت) معتقلة منذ علم ١٩٨٤ .

وجدير بالذكر أنه من بين المئات الذين لا يزالون رهن الاعتقال أشخاص اتهموا بالانتماء لأحزاب سياسية محظورة وغيرهم من منتقدي الحكومة والمشتبه بمعارضتهم لها ومعارضني التجنيد الذين رفضوا الاشتراك في الحرب العراقية / الإيرانية ، والفرارين من الجيش والطلاب من لقي القبض عليهم أثناء المظاهرات والأشخاص الذين اتخذوا كرمائن عوضا عن قاربهم المطلوبين من قبل السلطات وعديد من العناصر الكردية . هذا وتشمل التهم الموجهة إليهم تهمة الخيانة الوطنية وأعمال التجسس والتآمر ضد الدولة أو الحزب الحاكم أو الثورة ، وكثيرا ما تتسق تلك التهم مضافا إليها إشارة متفضية للتملؤن مع جهات أجنبية معادية للعراق وذلك دونما تسمية واضحة لهذه الجهات كما سجل ذلك تقرير الكونجرس الأمريكي .

هذا وقد سبق الإشارة للشكوى التي تلقىها المنظمة بشأن استمرار اعتقال طالبين عراقيين فور وصولهما إلى العراق في ٩ شباط ١٩٨٧ في أعقاب قرار طردهما من فرنسا . وكان الطالبان هما فوزي حمزة الربيعي ومحمد حسن خير الدين - قد أفسادا مرارا إنهما يخشيان العودة إلى العراق علما بأنهما متهمان بالانتماء إلى حزب الدعوة الإسلامية وهي مسألة يعاقب عليها بالإعدام . وقد أجرت المنظمة اتصالات بشأنهما فقد تلقت بارتياح نبأ صدور عفو عنهما في ١٣ آذار .

وبخصوص حالات الاختفاء القسري أشار تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمطعي بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (وثيقة رقم EN/CN/1986/15 بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٨٦ أن الفريق العامل قد أحال قائمة تشمل أسماء ٥٣ فردا من أعضاء أسرة شيعية معروفة مازالوا مفقودين حسبما تفيد التقارير . هذا وكان ممثلون من اللجنة الدولية للإفراج عن النساء المحتجزات والمختفيات في العراق قد اجتمعوا بالفريق المطعي في هذا الصدد ، وزعموا أنه قد لقي القبض على العديد من الأشخاص المفقودين لما أرفضهم الانضمام إلى حزب البعث ، أو انتقلوا من أقرابهم من الرجال الذين عارضوا الحرب العراقية / الإيرانية . وبلغوا الفريق بـ ٣٠ حالة تشمل ١٦ امرأة وأربعة رجال اختفوا فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ هذا وتشير إحدى الشهادات التي استمع إليها الفريق المذكور إلى أن أعضاء العائلة المذكورة تتكون من عدة زعماء دينيين وعلماء ولهم لم يشتركوا في الأنشطة السياسية ولكنهم أطلعوا أنهم يحذرون إتهام النزاع المسلح مع البلد المجاور . وكانت التقارير قد أفادت أن قوات الأمن العراقية كانت قد اتخذت تدابير انتقامية ضد جميع أفراد العائلة التي تتكون من حوالي ٥٠٠ شخص ، وأن مصير باقي أفراد العائلة ممن نجوا من الاختطاف والإعدام مازال يكتنفه الغموض . وقد أورد الفريق العامل المطعي بحالات الاختفاء القسري ملخصا إحصائيا بخصوص الاختفاءات القسرية ففسي العراق فلقد بأن مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق إلى الحكومة بلغ ٧٢١ حالة وأن مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق بلغت ٥٦ حالة بينها ١٠ حالات لأشخاص إفادة الحكومة أنهم قد اعدموا وأن الحالات التي لا تزال معلقة تبلغ ١٤٣ حالة . كما أضاف الفريق العامل أن الحالات التي أوضحتها مصادر غير حكومية بلغت ١٩ حالة حيث أفادت أن ٦ أشخاص قد اعدموا إضافة إلى العشرة الذين أوردتهم الحكومة وأوضحت أن ٥ تم إطلاق سراحهم و٧ اتضح لنهم طلقاء وأن واحدا قد توفي في الاعتقال.

هذا وكانت منظمة العفو قد أشارت إلى أن عددا كبيرا من المدنيين بينهم طلاب قد اعتقلوا في أربيل بشمال العراق عقب محاولة قامت بها قوات المعارضة الكردية لاغتيال محافظ أربيل في آذار ١٩٨٦ .

وإجمالاً نستطيع القول أن المنظمة ظلت تتلقى على غرار السنوات السابقة تقارير عن انتشار عمليات الاعتقال العشوائي للأشخاص المشتبه بمعارضتهم للحكومة وللمدنيين الأبرياء . ويلاحظ تعارض مثل هذه الممارسات مع ما جاء بالدستور العراقي وبالقانون العقوبات حيث تتضمن التشريعات العراقية ما يفيد عدم جواز استمرار مدة التوقيف لما يتجاوز مدة خمسة عشر يوماً في كل مرة حيث يلزم أما إحالة الموقوف إلى المحكمة أو إطلاق سراحه .

وجدير بالذكر أن الحكومة العراقية قد أعلنت عن منح عفو - بموجب القرار رقم ٢٨٧ الصادر عن مجلس قيادة الثورة - عن بعض السجناء ممن كانت قد صدرت بحقهم أحكام بالسجن في محاكم مدنية وعسكرية . إلا أن العفو لم يشمل للمحكوم عليهم الإعدام ، كما أن العدد الفعلي للسجناء الذين شملهم العفو غير معروف . وهذا وكان عفو آخر قد صدر في أيلول عن الفارين من الجيش بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٧٥ .

وإذا كان الاعتقال للتسفي وما يصاحبه من إجراءات احتجاز طويلة الأمد وغياب الضمانات الأساسية الأخرى هو أحد المظاهر المهددة للأمان الشخصي، فإنه بلا شك ليس المظهر الوحيد . فهناك من الممارسات ما يهدد مقومات الإحساس بالأمان ، ومنها على سبيل المثال شعور العناصر المنتمية لأصول إيرانية بخطر الترحيل خارج البلاد أو بخطر الاعتقال ، ومنها أيضاً معاناة السجين السياسي نفسه الذي يعيش حالة سودها والقلق بسبب عدم معرفته بمصيره ولا لأمد بقاءه ففي السجن . ومنها كذلك شيوع أسلوب رفع التقارير وهو الأمر الذي يلقي على حد وصف بعض الشكاوي الواردة تشجيماً من الجهات الأمنية مما يترك آثاره في إيجاد حالة من انعدام الأمان . هذا وكانت بعض المصادر الصحفية منها (الأهرام ١٩٨٧/٧/٢٣) قد أشارت لإصدار الرئيس العراقي مرسوماً يأمر فيه الموظفين بالعمل على إقصاء وزنهم إلى مستويات صحية وإلا تعرضوا إلى فقدان وظائفهم . إلا أن المنظمة لم تتلق ما يؤكد أن مرسوماً بهذا الشأن قد صدر . ولكن في حالة ما إذا كان هذا الأمر صحيحاً فإن تهديد المرء باحتمال فقدان وظيفته هو أمر ينطوي على المساس بالأمن الوظيفي والمعيشي.

معاملة السجناء وغيرهم من المعتقلين

يحظر الدستور العراقي ممارسة للتعذيب فقد جاء في الفقرة (أ) من المادة (٢٢) أن كرامة الإنسان مصونة وتجرم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي أو النفسي . كما جاءت نصوص قانون العقوبات رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ مجرمة كافة الأفعال الماسة بحياة الإنسان وسلامة بدنه وكرامته . بل ونصت المادة ٣٢٢ و٣٢٣ من قانون العقوبات على معاقبة كل موظف أو مكلف بخدمة عامة بالسجن مدة لا تزيد على سنة إذا استعمل للقوة مع أحد الناس اعتمادا على وظيفته ، وبمعاقبة كل مواطن بالحبس إذا عذب أو أمر بتعذيب متهم لحمله على الاعتراف بجريمة أو الإدلاء بالكوال أو معلومات بشأنها ويكون في حكم التعذيب استعمال القوة أو التهديد بها . وبالرغم من تلك التشريعات تفيد تقارير موثوق بها أن التعذيب بشقيه الجسدي والنفسي يمارس على نطاق واسع ، بل ويمارس — على حد توصيف منظمة العفو — بشكل روتيني من قبل قوات الأمن . بل لقد رصدت منظمة العفو ٣٠ طريقة تستخدم في تعذيب المعتقلين السياسيين وذلك على حد رواية الأشخاص الذين سبق اعتقالهم . ومن المعروف أن جميع مزاعم التعذيب قد تم فيها جملة وتفصيلا من جانب السلطات العراقية بما في ذلك تقارير التعذيب المزودة بشهادات طبية والتي قدمها أشخاص سبق اعتقالهم في العراق ولثبتت للفحوص الطبية التي أجروها في الخارج صحت تعرضهم لها.

هذا وكان تقرير الكونغرس الأمريكي قد سجل ملاحظة مؤداهما أنه بالنظر لأحكام البناء الأمني بأجهزته المختلفة يصعب تصور أن الممارسات المتعلقة بالتعذيب تتم دون موافقة ضمنية من كبار المسؤولين داخل تلك الأجهزة . إلا أنه من الأهمية بمكان في هذا الصدد الإشارة إلى الفقرة ٣ من المادة ٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب والتي تنص بوضوح على أنه (لا يجوز للتدخل بالأوامر الصادرة من موظفين أعلى رتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب) وهو الأمر الذي أكدته المادة (٢) من مدونة قواعد الملوك للموظفين للمكثفين بتنفيذ القوانين والتي اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في القرار ١٦٩/٣٤ .

هذا وتجمع التقارير والشكاوى الواردة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان على تعرض الأشخاص للمعتقلين لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بالاعتبارات الأمنية عامة للتعذيب ولسوء المعاملة . ويفيد عدد من الشكاوى الواردة للمنظمة أن إساءة المعاملة تشهد أعلى صورها في الفترة التالية مباشرة للاعتقال وخلال فترة الاستجواب والتحقيق والتي كثيرا ما تمتد لعدة شهور .

وقد جاء في إحدى الشكاوى التي تلقتها المنظمة وصف لطرائق التعذيب المستخدمة وأسماء بعض المعتقلين ممن لقوا حتفهم من جراء تعرضهم لها . فقد

أفادت أن كل من صاحب رحيم أبو كلال والسيد محمد جلوخان ومحمد علي مشاء الله وجاسم محمد علي العطار وعبد الحسين أبو لحمة قد فارقوا الحياة بعد التعذيب الذي تعرضوا له ، كما جاء ذكر المعتقلة ميسون غازي (١٩ عاماً) التي اعتقلت عام ١٩٨٦ وتوفيت من جراء التعذيب . وعلى الجلب الآخر أوردت أسماء أخرى ممن تعرضوا للتعذيب منهم إكرام حسن محمد البياتي . ولحمد عبد الرسول وثائر شفيق محمد وقد وصفتهم بأنهم ما زلوا معتقلين بسجن الفضيلية وآخرون منهم جواد كاظم الاحمدي ، وحسن علي ، وجواد عباس ، والسيد عبد الحسين ممن تم إحالتهم إلى سجن أبي غريب .

حقوق الأقليات :

تعرض الأقليات التي تنتمي لأصول إيرانية لمظاهر نوعية من الانتهاك أبرزها التهجير القسري . وقد أفادت الشكاوى الواردة للمنظمة أن المواطنين الذين تتخذ بحقوقهم هذه الإجراءات ليست كلها بالضرورة من العناصر السياسية . وقدرت إحدى الشكاوى عدد المهجرين بأنهم يصلون إلى مائة ألف مواطن . وأضافت أن جميعهم قضوا سنوات عمرهم بالعراق ويعتبرونه وطنهم مثلهم في ذلك مثل سائر المواطنين العراقيين . وأوردت الشكاوى أن عمليات التهجير تطوي على مظهر آخر من مظاهر الانتهاكات وهو حرمان المهجرين من الحصول على ممتلكاتهم وحبس عدد منهم لفترات تصل إلى ست سنوات وذلك قبل تهجيرهم الفعلي . وكانت الشكاوى الواردة للمنظمة قد تطرقت أيضاً إلى أن المواطنين من أصل إيراني لا يحصلون أصلاً على شهادة الجنسية العراقية إلا بشق الأنفس . كما أضافت أن الشهادة التي تمنح لهم هي من الدرجة الثانية ويسجل عليها بالخط الأحمر عبارة (من النجبة الإيرانية) ويترتب على هذه العبارة الحرمان من مميزات وطنية عديدة فضلاً عن جواز سحبها في أي وقت . هذا وكان تقرير الكونغرس الأمريكي لعام ١٩٨٦ قد أشار إلى أن العديد من الأسر التي تتحد من أصل إيراني قد أقامت في العراق لعدة أجيال بل وإن بعض أفرادها ينكرون أن أجدادهم هم أصل من إيران إنما زعموا أنهم من أبناء الجنسية الإيرانية لتفادي الخدمة العسكرية الإجبارية في عهد العثمانيين كما كانت الشكاوى الواردة قد أفادت أن إجراءات التهجير القسري قد تسببت في تشتت أعضاء الأسر للولادة . ومن الأمثلة الصارخة لذلك ، الحالات التي يتم فيها تهجير الزوج والأولاد بوصفهم من أصل إيراني ويتم إبقاء الزوجة باعتبارها من أصل عراقي - والعكس صحيح:

وكانت الشكاوى قد أشارت إلى أن التزاوج الذي تم على مدى أجيال يصعب معه الزعم بأن هناك عرفاً يمكن إرجاعه إلى جذوره الأولى الخالصة دونما تدخل لعروق أخرى فيه .

هذا ويعترض أبناء القومية الكردية أيضا لإجراءات تهجير فقد قدرت إحدى الشكاوى الواردة للمنظمة أعداد من اتخذت بحقهم إجراءات تهجير بنحو عشرات الآلاف من الأسر . وكانت قد أفادت أنه قد لقي بهم — على حد وصفها — على الحدود الدولية بعد أن تم تجريدهم من وثائقهم الشخصية : وتشمل جوازات السفر وشهادات الجنسية العراقية وشهادات الخدمة العسكرية والشهادات العلمية والدراسية، وبعد مصادرة أموالهم وممتلكاتهم رغم أنها مسجلة بأسمائهم وفق للقوانين والأنظمة المعمورة.

كما أشارت لاحتجاز أبناء المهجرين خاصة ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٣٠ عاما واستمرار احتجازهم في السجون لفترات طويلة وصلت في بعض الأحيان لمدة سبع سنوات دون محاكمة أو اتهام .. وأضافت أن انقطاع أية أخبار عنهم أو معلومات هو وجه آخر من وجوه المعانات وقدرت الشكاوى عدد المعتقلين من أبناء المهجرين بألفي معتقل، وأفادت أن الاعتقال يتخذ أحيانا شكل الاعتقال الجماعي لأسر بأكملها.

كما أشارت لمظهر آخر من مظاهر التصف يتمثل في حرمان زوجات المهجرين من المرافقات من حق زيارة أزواجهن خارج البلاد وسلبهن حرية الاختيار ما بين الحاق أزواجهن أو البقاء في موطنهن . وسلطت الضوء على ما سمته (بتشجيع حالات الطلاق) ولاشك أن هذه الأمور في مجملها تؤدي إلى انفصام أوصال الأسرة الواحدة . وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد ناشدت السلطات العراقية إعادة الأسر المهجرة إلى ديارها وإطلاق سراح المحتجزين وإتاحة الفرصة لألم زوجات المهجرين في حالة ما إذا استمر قرار إبعاد أزواجهن خارج البلاد — لاختيار الانضمام إلى أزواجهن أو البقاء داخل البلاد مع كفالة حقن في الزيارة . وأخيرا تزويد الطلاب من أبناء المهجرين بوثائقهم وشهاداتهم الدراسية بواسطة اليونسكو على حد الاقتراح للشكاوى الواردة للمنظمة .

وفي ختام هذا العرض تجدر الإشارة لأوضاع العمالة العربية في العراق ولقضية الأسرى الإيرانيين في العراق والأسرى العراقيين في إيران وذلك على نحو موجز .

فمن المعروف أن العراق هو أحد مراكز الاستقطاب الرئيسية للعمالة العربية المهاجرة ويلاحظ أنها قد استمرت في استقبال تلك العمالة بالرغم من الحرب الدائرة مع إيران . وتشير التقارير إلى أن العامل العربي الوافد إلى العراق قد يتمتع أحيانا بمزايا تزيد على نظيره المحلي. وأن للعراق هو البلد المستقبل الوحيد الذي صدق على كافة الاتفاقيات العربية الجماعية التي تلزمه قانونا باحترام حقوق العمالة العربية. إلا أن واقعة الحكم بإعدام نحو ٥٠ من العمال المصريين ، التي أدت للوساطات لتخفيف

بعضها إلى سجن مؤبد إزاء تورطهم في عمليات تزوير أوراق سفر وتهريب بعض التحويلات بالعملة الصعبة قد ألقت الضوء على بعض المشكلات التي يتعرض لها هؤلاء العمال. فإضافة إلى أن عقوبة الإعدام للتلاعب في بيانات جواز السفر تنطوي على مخالفة للقواعد التشريعية المتعارف عليها في أن تأتي العقوبة متناسبة للجريمة فقد كشفت شهادات المعتنقين من العراق من عدة أوجه لسوء المعاملة والتعرض للإهانات إزاء أية شبهات في انضمام للشرطة والجمارك بل أوضح بعض المعتنقين أن الحكومة العراقية قد قررت خصم ما يعادل راتب شهرين إجباريا من كل مواطن مصري يرغب في مغادرة العراق كما قررت أيضا مصادرة أية مبالغ أخرى يشتبه في أنها تزيد على متوسط معدل الدخل أثناء فترة الإقامة ، مما تسبب معه ضياع معظم دخل بعض العاملين هناك بعد إجراءات تفتيش مهينة للكرامة.

أما بالنسبة لمسألة الأسرى فقد أورد تقرير الكونغرس الأمريكي وجود ما يقارب من ١٢ ألف أسير إيراني في العراق وأضاف أن معظم هؤلاء مسجلين لدى الصليب الأحمر حيث يسمح للأخير بزيارت مصكراتهم. إلا أنه أشار لتجاوزات وصفها بأنها غالبا ما تحدث في الشهور الأولى للاعتقال . وتشمل التعذيب وسوء المعاملة . وعلى الجانب الآخر كانت المنظمة قد تلقت شكاوى بشأن وضعية الأسرى العراقيين في إيران فأدانت تعرضهم للتعذيب والإهانة . وقد أعربت المنظمة في حينها (انظر للنشرة رقم ١١) عن دعوتها لكافة المنظمات الدولية لعمل ما في وسعها من أجل ضمان تطبيق قواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى ليس فحسب بالنسبة للأسرى العراقيين في إيران بل وأيضا بالنسبة للأسرى الإيرانيين في العراق . وقد ذكرت المنظمة في هذا الصدد الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة حيث سبق أن أرسل المكونرير العام بعثة تفقدت أحوال الأسرى على الجانبين العراقي والإيراني عام ١٩٨٥ وفتحت إلى وضع تقرير شامل تعرض لتجاوزات المتبادلة في معاملة الأسرى من الجانبين ونوهت للمنظمة في نشرتها بان صدور قرار مجلس الأمن الأخير بوقف الحرب وحل النزاع بسبل سلمية ومتضمننا مناشدة الطرفين بتبادل أسرى يمثل إجماعا دوليا حيال القضية.

الملحق (ج)

نص قرار البرلمان الأوروبي

قرار حول احتجاز وتعذيب الأطفال في العراق

أن البرلمان الأوروبي :

- أ. قلق جدا بشأن التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية حول اعتقال واحتجاز (٣٠٠) طفل وفتى في محافظة السليمانية شمال العراق عام ١٩٨٥ م ، وعلى ما يبدو لأجل الضغط على آبائهم كي يوقفوا نشاطاتهم السياسية.
- ب. ذهل من جراء التقارير التي تتحدث عن تعرض هؤلاء الفتية للتعذيب ومقتل ٢٩ منهم .
- ج. وحيث أن التقارير تشير إلى أنهم قتلوا دون محاكمة في كانون الثاني ١٩٨٧ م.
- د. ولا يعرف أين يحتجز أطفال السليمانية الثلاثة حاليا.
١. يدين بوضوح هذه الجرائم التي تلحق المار بالحكومة التي ترتكبها أو تسمح باستمرارها. ويعبر عن عميق تعاطفه مع عوائل ضحايا أعمال القتل الأخيرة ومع الفتية الذين لا يزالون قيد الاحتجاز.
٢. يدعو إلى الإفراج الفوري عن كل الأطفال والفتية المحتجزين بسبب النشاطات السياسية لأبائهم أو ذويهم
٣. يدعو حكومات الدول الأعضاء لممارسة كل وسائل الضغط الممكنة للضغط على حكومة العراق لتأمين الإفراج عن كل الأطفال المعتقلين المتبقين في العراق، وإعادتهم إلى عوائلهم ومعالجة المننبيين بتعذيب وقتل ضحايا القمع تلك.
٤. يحذر من مخبة استمرار هذه الجرائم الذي سيكون له انعكاس على الدول للأعضاء مع العراق .
٥. يعطي التعليمات لرئيسه لتقديم هذا القرار إلى المجلس ، واللجنة ، ولقاء وزراء الخارجية للتنسيق السياسي ، والحكومة العراقية.

الملحق (د)

قائمة بأسماء ١٢ طفلا من عائلة الحكيم احتجزوا منذ عام ١٩٨٣ م

| ت | الاسم | العمر أثناء الاعتقال | معلومات أخرى |
|-----|-----------------------------|-------------------------|--|
| ١. | علي عبد الهادي الحكيم | ١٥ | اعدم والده واثنان من لغوته أيضا |
| ٢. | جفر عبد الصاحب الحكيم | ١٦ | اعدم والده أيضا |
| ٣. | حسين علاء الحكيم | ١٦ | اعدم والده أيضا |
| ٤. | هادي محمد حسين الحكيم | ١٦ | اعدم والده أيضا |
| ٥. | رضا كاظم سيد محسن الحكيم | ١٥ | اعدم والده أيضا |
| ٦. | حيدر علاء الحكيم | ١٧ | اعدم والده أيضا |
| ٧. | هاشم محمد تقي الحكيم | ١٧ | اعتقل والده وأطلق سراحه لاحقا بسبب كبر سنه |
| ٨. | علي محمد حسين الحكيم | ١٦ | اعدم والده أيضا |
| ٩. | ميثم عبد الرزاق الحكيم | ١٢ | احتجز والده |
| ١٠. | نور الدين عبد الرزاق الحكيم | ٩ | احتجز والده |
| ١١. | عز الدين محمد سعيد الحكيم | ١٦ | اعدم أربعة من إخوته |
| ١٢. | زيد عبد الوهاب يوسف الحكيم | ١٦ | اعدم والده |

قائمة بأسماء ٣١ طفلاً دون الثامنة عشر من عمرهم اعتقلوا ونكر

أ. لهم أعمام

أ. — ثلاثة أطفال كانوا دون الثامنة من عمرهم وقت اعتقالهم وإعدامهم في مطلع كانون الأول عام ١٩٨٧ م . وكانوا من بين (٣٠٠) طفل وشاب اعتقلوا بين أولئهم ليلول وأواسط تشرين الأول عام ١٩٨٥ م.

| ت | الاسم | تاريخ ومكان الولادة | العمر وقت الإعدام |
|----|----------------|-----------------------|-------------------|
| ١. | دارا حسين حسن | ١٩٩٧٠ م/شيخ محي الدين | ١٧ |
| ٢. | نذير محمود علي | ١٩٧٠ م/در كزير | ١٧ |
| ٣. | سالار عمر | ١٩٧٠ م/مجد بيك | ١٧ |

ب. أحد عشر طفلاً كانوا دون الثامنة عشرة من عمرهم وقت اعتقالهم في أولئهم ليلول وأواسط تشرين الأول عام ١٩٨٥ م ، وتم إعدامهم لاحقاً في مطلع كانون الأول عام ١٩٨٧ م، بعد بلوغهم سن الثامنة عشر.

| ت | الاسم | تاريخ ومكان الولادة | العمر وقت الإعدام |
|-----|-----------------|-------------------------|-------------------|
| ١. | فرهاد الشيخ حسن | ١٩٦٩ م/ سر شقام | ١٦ |
| ٢. | ريبور حاج أمين | ١٩٦٨ م/ الشيخ محي الدين | ١٧ |
| ٣. | اراس رشيد | ١٩٦٨ م/ رزكاري | ١٧ |
| ٤. | لوت إسماحيل | ١٩٦٨ م/ جورباغ | ١٧ |
| ٥. | هيرش كمال قادر | ١٩٦٨ م/ شارولتي | ١٧ |
| ٦. | علي عبدالله | ١٩٦٨ م/ خبات | ١٧ |
| ٧. | نيز توفيق | ١٩٦٨ م/ سر شقام | ١٧ |
| ٨. | نژاد يوسف عمر | ١٩٦٨ م/ مجديبيك | ١٧ |
| ٩. | عمر احمد أمين | ١٩٦٨ م/ مجديبيك | ١٧ |
| ١٠. | لكرم صديق معروف | ١٩٦٨ م/ توي ملك | ١٧ |
| ١١. | فريدون حسن | ١٩٦٨ م/ مجديبيك | ١٧ |

ج. سبعة عشر طفلاً ذكر لهم أعدموا في تشرين الثاني عام ١٩٨٧ م وكانوا دون الثامنة عشر من العمر وقت إعدامهم.

| ت | الاسم | تاريخ الولادة | تاريخ ومكان الإعدام | العمر وقت الإعدام |
|-----|-----------------------|------------------|--|----------------------|
| ١. | نظم حيدر | ١٩٧٠م | ١١/١١/١٩٨٧م جين - محافظة كر كوك | ١٧ |
| ٢. | فائق بكر فادر | ١٩٧٢م | ----- | ١٥ |
| ٣. | نريمان عثمان عبد الله | ١٩٧١م | ١٤-١١/١١/١٩٨٧م، شقلاوة - محافظة اربيل | ١٦ |
| ٤. | فلاح وافي | ١٩٧١م | ----- | ١٦ |
| ٥. | إسماعيل اسعد | ١٩٧٢م | ١١/١١/١٩٨٧م، حمية فليدة | ١٥ |
| ٦. | لطيف عادل | ١٩٧٢م | ----- | ١٥ |
| ٧. | سكافن خالد علي | ١٩٧٢م | ----- | ١٥ |
| ٨. | هيول ميشو ميهو | ١٩٧٠م | ----- | ١٧ |
| ٩. | رزكار عبدالله | ١٩٧١م | ٢٨/١٠/١٩٨٧م ، مسكر تكريپ الموصل | ١٦ |
| ١٠. | كاروان نوزاد حمه اغا | ١٩٧٠م | ٣٠-١٢/١٢/١٩٨٧م، سجن أبو غريب | ١٧ |
| ١١. | دارا محمد صائق | ١٩٧٠م | ----- | ١٧ |
| ١٢. | ريوار محمد كريم عزيز | ١٩٧١م | ----- | ١٦ |
| ١٣. | شيركو رضا احمد رضا | ١٩٧٠م | ----- | ١٧ |
| ١٤. | رزكار أنور حاجي رضا | ١٩٧١م | ----- | ١٦ |
| ١٥. | جمال حمه صالغ | ١٩٧٢م | ----- | ١٥ |
| ١٦. | دانا حاجي صائق معروف | ١٩٧٣م | ----- | ١٤ |
| ١٧. | لقمان حاجي علي | ١٩٧١م | ٣٠-٣١/١٢/١٩٨٧م، سجن أبو غريب | ١٧ |

الملحق (هـ)

أسماء (٣١٥) من المختفين

| ت | الاسم | اسم للمجمع السكني | اسم القرية الأصلية | المواليد | العصر أثناء الاختفاء |
|----|----------------------------|----------------------|-----------------------|----------|-------------------------|
| ١ | رضوان الشيخ عثمان شيخ احمد | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٩ | ١٤ |
| ٢ | إمداد لقمان ملا مصطفى | ----- | ----- | ١٩٦٦ | ١٧ |
| ٣ | بداد لقمان ملا مصطفى | ----- | ----- | ١٩٦٧ | ١٦ |
| ٤ | شهرزاد لقمان ملا مصطفى | ----- | ----- | ١٩٦٨ | ١٥ |
| ٥ | بارزان لقمان ملا مصطفى | ----- | ----- | ١٩٦٩ | ١٤ |
| ٦ | نافع نوري شيخ محمد صديق | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٦ | ١٧ |
| ٧ | مصباح شيخ سليمان | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٦ | ١٧ |
| ٨ | أزهر أحيا | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٨ | ١٥ |
| ٩ | شهرزاد نذير شيخ احمد | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٨ | ١٥ |
| ١٠ | محمد ملا عيسى مصطفى | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٩ | ١٤ |
| ١١ | مؤيد اسعد شريف | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٧ | ١٦ |
| ١٢ | أنور إسماعيل احمد | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٦ | ١٧ |
| ١٣ | مل حسن عبد الله | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٨ | ١٥ |
| ١٤ | وهاب حسن عبدالله | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٦ | ١٧ |
| ١٥ | كمال حسن عبدالله | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٨ | ١٥ |
| ١٦ | خير الله سليم سعيد | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٧ | ١٦ |
| ١٧ | نياز عزيز عبدالله | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٧ | ١٦ |
| ١٨ | عبدالله طلحة قرطاس | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٧ | ١٦ |
| ١٩ | عارف احمد علي | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٦ | ١٧ |
| ٢٠ | مسعود احمد علي | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٨ | ١٥ |
| ٢١ | محمد ملا درويش | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٨ | ١٥ |
| ٢٢ | عادل ملا درويش | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٦ | ١٧ |
| ٢٣ | زكري ملا درويش | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٨ | ١٥ |
| ٢٤ | إحسان علي شهاب | قوشنة به | بارزان | ١٩٧٤ | ٩ |
| ٢٥ | ناجوان علي شهاب | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٨ | ١٥ |
| ٢٦ | شوان احمد مام رمش | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٧ | ١٦ |
| ٢٧ | طه عمر محمد | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٦ | ١٧ |
| ٢٨ | سعيد محمد حارس | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٦ | ١٧ |
| ٢٩ | احمد عمر حسن | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٨ | ١٥ |
| ٣٠ | ميرخان إسماعيل ميرخان | قوشنة به | بارزان | ١٩٦٧ | ١٦ |

| | | | | | |
|----|-----------------------|----------|-----------|------|----|
| ۳۱ | صادق یونس عبدالله | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۲ | مصطفی یزدین عبدالله | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۳۳ | شہوار علی یونس | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۴ | إسماعیل محمد شکر | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۵ | نبی محمد شکر | قوشته به | بارزان | ۱۹۷۱ | ۱۲ |
| ۳۶ | ملا شنی بشیر ملا شنی | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۷ | ازور بشیر محمد | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۳۸ | جمیل صالح ملا عثمان | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۹ | شکری خالد صالح | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۴۰ | یارو علی محمد | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۶ | ۱۶ |
| ۴۱ | حمد عبدالله بیرو | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۴۲ | شیر رشید عزو | قوشته به | بارزان | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۴۳ | سلمان عادل | قوشته به | کورکە ی | ۱۹۷۰ | ۱۳ |
| ۴۴ | خورشید درویش باقی | قوشته به | کورکە ی | ۱۹۷۰ | ۱۳ |
| ۴۵ | فتاح فتاح عزیز | قوشته به | کورکە ی | ۱۹۶۸ | ۱۵ |
| ۴۶ | عشقی حمکو مصطفی | قوشته به | بله بی | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۴۷ | ملا عبدالله عبدالله | قوشته به | بله بی | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۴۸ | بہجت جبرائیل | قوشته به | بله بی | ۱۹۶۷ | ۱۵ |
| ۴۹ | عباس علی احمد مکتیل | قوشته به | بله بی | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۵۰ | ملا زاده مصطفی | قوشته به | بله بی | ۱۹۶۸ | ۱۵ |
| ۵۱ | احمد حدو احمد | قوشته به | بله بی | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۵۲ | لطیف مصطفی رجب | قوشته به | بله بی | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۵۳ | فائق إسماعیل حسن | قوشته به | بله بی | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۵۴ | موسی عمر زبیر | قوشته به | بله بی | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۵۵ | صدیق احمد اغا | حریر | شیروان | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۵۶ | مام طه حاجی مام طه | قوشته به | بله بی | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۵۷ | مسعد سلمان | حریر | بیرانی | ۱۹۶۸ | ۱۵ |
| ۵۸ | شیرزاد مسعد | حریر | بیرانی | ۱۹۶۸ | ۱۵ |
| ۵۹ | محمود شکر | حریر | بیرانی | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۶۰ | علی خالد حسکو | حریر | فازی | ۱۹۷۲ | ۱۱ |
| ۶۱ | اشقی بدرو احمد | قوشته به | زاروکی | ۱۹۶۸ | ۱۵ |
| ۶۲ | عادل بدرو شیخو | قوشته به | زاروکی | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۶۳ | شاکر شیخو ملا حبیب | قوشته به | بیره مالی | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۶۴ | عادل درویش ملا حبیب | قوشته به | زاروکی | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۶۵ | سلیمان عبدالله سلیمان | حریر | سیلکی | ۱۹۶۹ | ۱۴ |

| | | | | | |
|----|------|-----------|----------|-----------------------|-----|
| ۱۱ | ۱۹۷۲ | سیلکی | حریر | عز الدین قلی اسماعیل | ۶۶ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | سیلکی | حریر | طه عزیز طه | ۶۷ |
| ۱۱ | ۱۹۷۲ | سیلکی | حریر | فتح رشید حسین | ۶۸ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | سیلکی | حریر | نزار جرکین | ۶۹ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | سیلکی | حریر | محمد سلیم صالح | ۷۰ |
| ۱۱ | ۱۹۷۲ | سیلکی | حریر | کمال عبدالله | ۷۱ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | سیلکی | حریر | سراج الدین ته نو | ۷۲ |
| ۱۱ | ۱۹۷۲ | سیلکی | حریر | فایق ته نو | ۷۳ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | سیلکی | حریر | عبد العزیز حجي | ۷۴ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | سیلکی | حریر | شاهین حجي محي عبدالله | ۷۵ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | سیلکی | حریر | محمد امین صالح | ۷۶ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | سیلکی | حریر | هائیم عبدالله | ۷۷ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | سیلکی | حریر | احمد محمود احمد | ۷۸ |
| ۹ | ۱۹۷۴ | سیلکی | حریر | محمد جندني احمد | ۷۹ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | سیلکی | حریر | جوهر جوهر حسین | ۸۰ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | سیلکی | حریر | جبار مل عبدالله | ۸۱ |
| ۹ | ۱۹۷۴ | سیلکی | حریر | احمد عبدالله سلمان | ۸۲ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | شیتکه ی | حریر | حسکو احمد حمد اغا | ۸۳ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | نئسومه ري | قوشته به | احمد عبد الرحمن مصطفى | ۸۴ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | نئسومه ري | قوشته به | زبیر اسماعیل مصطفى | ۸۵ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | نئسومه ري | قوشته به | محمد یونس | ۸۶ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | نئسومه ري | قوشته به | عبدالله محمد عبدالله | ۸۷ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | نئسومه ري | قوشته به | حجي ملا یونس | ۸۸ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | زیوه یی | قوشته به | حسین حبیب عبدالله | ۸۹ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | زیوه یی | قوشته به | محمود قلی محمد | ۹۰ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | زیوه یی | قوشته به | یوسف فرخو محمد | ۹۱ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | زیوه یی | قوشته به | یاسین مصطفى | ۹۲ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | زیوه یی | قوشته به | صالح مصطفى | ۹۳ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | زیوه یی | قوشته به | شریف مصطفى | ۹۴ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | زیوه یی | قوشته به | خوشوي سلیم | ۹۵ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | ککلی بوتی | دیقه | جوهر حسن علي | ۹۶ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | ککلی بوتی | دیقه | إحسان بابکر مشك | ۹۷ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | بییه یی | دیقه | ملا زادة ملا یحیی ملا | ۹۸ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | ککلی بوتی | دیقه | بشیر مصطفى حسن بیك | ۹۹ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | ککلی بوتی | دیقه | هه وار ئیراهیم بلیر | ۱۰۰ |

| | | | | | |
|----|------|--------------|----------|--------------------------|-----|
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | کافي بوتې | دياته | مکي ميرکو اسعد | ۱۰۱ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هينلي | قوشته به | محمد حسين حسين | ۱۰۲ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | هينلي | قوشته به | زکري ناوخوش مصطفی | ۱۰۳ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | هينلي | قوشته به | جعفر تمر محمود | ۱۰۴ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هينلي | قوشته به | فاخر بابکر محسن | ۱۰۵ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | بيه بي | قوشته به | سلمان شرو فق عمر | ۱۰۶ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | هفنکي | قوشته به | رمزي صالح احمد | ۱۰۷ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هفنکي | قوشته به | ويسی مصطفی عبدالله | ۱۰۸ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هفنکي | قوشته به | مصطفی صالح علي | ۱۰۹ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | شيپکه | قوشته به | عزت صديق | ۱۱۰ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | شيپکه | قوشته به | کاظم محمد عزيز | ۱۱۱ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | ميني خنکه بي | قوشته به | صالح عمر بابير | ۱۱۲ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | شانه دري | قوشته به | عادل ملا يونس | ۱۱۳ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | شانه دري | قوشته به | سليمان بابير محمد أمين | ۱۱۴ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | شاندرې | قوشته به | حدو حاجي حدو | ۱۱۵ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | شاندرې | قوشته به | محمد أمين حاجي حدو | ۱۱۶ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | کورې | ديانا | حسکو احمد | ۱۱۷ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | بېرسياڼي | حرير | صبري سازم محمود | ۱۱۸ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | بېرسياڼي | حرير | ناظم خال ملا عزيز | ۱۱۹ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | ماميسکي | حرير | محمد حاجي ابراهيم قادر | ۱۲۰ |
| ۱۲ | ۱۹۷۱ | ماميسکي | حرير | حسين صالح محمد | ۱۲۱ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | کاتيه ډيري | ديانا | عزيز ميرخان حامد | ۱۲۲ |
| ۱۲ | ۱۹۷۱ | هيزان | قوشته به | عدنان علي يحي | ۱۲۳ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هيزان | قوشته به | نجم الدين جادر يحي | ۱۲۴ |
| ۱۲ | ۱۹۷۱ | هيزان | قوشته به | جلال جادر يحي | ۱۲۵ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هيزان | قوشته به | صنځلي حجي لڼم | ۱۲۶ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | هيزان | قوشته به | احمد حجي لڼم | ۱۲۷ |
| ۱۳ | ۱۹۶۸ | هيزان | قوشته به | صلاح الدين حسين | ۱۲۸ |
| ۱۵ | ۱۹۷۰ | هيزان | قوشته به | نعمان طه | ۱۲۹ |
| ۱۳ | ۱۹۶۷ | هيزان | قوشته به | تحسين عبد الرحمن | ۱۳۰ |
| ۱۶ | ۱۹۷۰ | هيزان | قوشته به | سلمان رشيد | ۱۳۱ |
| ۱۳ | ۱۹۶۸ | لکه بي | قوشته به | مصطفی ملا علي مصطفی | ۱۳۲ |
| ۱۵ | ۱۹۶۹ | لکه بي | قوشته به | عيس حاجي عيسی | ۱۳۳ |
| ۱۴ | ۱۹۶۸ | لکه بي | قوشته به | محمد عبد الرحمن ملا ذياب | ۱۳۴ |
| ۱۵ | ۱۹۶۹ | لکه بي | قوشته به | حسين حدو حسن | ۱۳۵ |

| | | | | | |
|----|------|---------|----------|-------------------------|-----|
| ۱۴ | ۱۹۶۷ | لنکه بی | قوشته به | صالح فتح سلیمان | ۱۳۶ |
| ۱۶ | ۱۹۷۰ | صفتی | قوشته به | خلیل عبد الله محمد | ۱۳۷ |
| ۱۳ | ۱۹۶۶ | صفتی | قوشته به | حجی حسین محمد | ۱۳۸ |
| ۱۷ | ۱۹۷۰ | صفتی | قوشته به | حادی حکیم سعید | ۱۳۹ |
| ۱۳ | ۱۹۶۸ | صفتی | قوشته به | درویش خالد مصطفی | ۱۴۰ |
| ۱۵ | ۱۹۷۰ | صفتی | قوشته به | علی میرخان صالح | ۱۴۱ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | صفتی | قوشته به | زهیر احمد رجب | ۱۴۲ |
| ۱۲ | ۱۹۷۱ | صفتی | قوشته به | رعد شکری علی | ۱۴۳ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | صفتی | قوشته به | ویسی حسن طه | ۱۴۴ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | صفتی | قوشته به | محمد امین عبد الله یوسف | ۱۴۵ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | صفتی | قوشته به | یوسف عبد الله یوسف | ۱۴۶ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | صفتی | قوشته به | رافیق مصطفی علی | ۱۴۷ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | صفتی | قوشته به | عثمان عبد الله عثمان | ۱۴۸ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | صفتی | قوشته به | تازدین محمد محمد | ۱۴۹ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | صفتی | قوشته به | میکتایل پیراهیم عمر | ۱۵۰ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | صفتی | قوشته به | ملا حسن جیجو ملا حسن | ۱۵۱ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | صفتی | قوشته به | طیب محمد امین ملایا | ۱۵۲ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | صفتی | قوشته به | عبد الله جلقشین سپس | ۱۵۳ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | صفتی | قوشته به | فارس جلقشین سپس | ۱۵۴ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | صفتی | قوشته به | عزیز حسن | ۱۵۵ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | بیه بی | دیلانا | محمد وحید عمر سعید | ۱۵۶ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | بیه بی | دیلانا | زاهیر رشید | ۱۵۷ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | بیه بی | دیلانا | أسعد وحید | ۱۵۸ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | بیخشاں | بحرکة | مولود جیجو مولود | ۱۵۹ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | بیخشاں | بحرکة | صنقی جوجو | ۱۶۰ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | بیخشاں | بحرکة | شوان رشو | ۱۶۱ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | بیخشاں | بحرکة | رمضان میران | ۱۶۲ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | سورانکی | قوشته به | کمال علی | ۱۶۳ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | سورانکی | قوشته به | شیرزاد علی | ۱۶۴ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هسنکی | قوشته به | عیسی پیراهیم وسمان | ۱۶۵ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | هسنکی | قوشته به | أحمد جبو وسمان | ۱۶۶ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | هسنکی | قوشته به | سفری رسم جیجو | ۱۶۷ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | هسنکی | قوشته به | شریف یاسین | ۱۶۸ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | هسنکی | قوشته به | حادی یاسین | ۱۶۹ |
| ۱۲ | ۱۹۷۱ | هسنکی | قوشته به | زکری یاسین | ۱۷۰ |

| | | | | | |
|----|------|------------|----------|---------------------------|-----|
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | هسنگي | قوشته به | عزيز سلمان حاجي | ۱۷۱ |
| ۱۱ | ۱۹۶۲ | هسنگي | قوشته به | سولمند سلمان حاجي | ۱۷۲ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | هسنگي | قوشته به | خوشفي دلويد محمد | ۱۷۳ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | هسنگي | قوشته به | عزيز ذيب ذيب | ۱۷۴ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | هسنگي | قوشته به | فلخر ذيب ذيب | ۱۷۵ |
| ۱۲ | ۱۹۷۱ | هسنگي | قوشته به | عبد العزيز علي | ۱۷۶ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | ميركمور | قوشته به | خورشيد خال حمزة | ۱۷۷ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | ميركمور | ديقا | عيسى موسى محمد | ۱۷۸ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | رلوه شلتي | ديقا | رجب وسمان محمد | ۱۷۹ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | رلوه شلتي | قوشته به | جكو بابكر سيفدين | ۱۸۰ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | ريشه بي | قوشته به | فرهاد ايليس عبد الرحمن | ۱۸۱ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | ريشه بي | قوشته به | سليمان ديوالي اسكندر | ۱۸۲ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | ريشه بي | قوشته به | احمد ديوالي اسكندر | ۱۸۳ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | بازي | قوشته به | عزت ياسين غزالي | ۱۸۴ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | بازي | قوشته به | نجم محمد خزالي | ۱۸۵ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | بازي | قوشته به | ديوالي محمد خالي | ۱۸۶ |
| ۱۷ | ۱۹۶۷ | بازي | قوشته به | ولي محمد علي | ۱۸۷ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | بازي | قوشته به | عيسى ايليس خدر | ۱۸۸ |
| ۱۶ | ۱۹۶۶ | سرکيري | بحرکه | سليم محمد تازدين | ۱۸۹ |
| ۱۶ | ۱۹۶۸ | سرکيري | بحرکه | خير الله محمد تازدين | ۱۹۰ |
| ۱۷ | ۱۹۶۸ | تويي | حرير | اسعد حسين محو | ۱۹۱ |
| ۱۵ | ۱۹۶۶ | زيت | حرير | محمد اسماعيل ملا | ۱۹۲ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | بکريس | قوشته به | محمد رسول احمد | ۱۹۳ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | بکريس | قوشته به | محمد عبد الله علي | ۱۹۴ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | کوله کي | قوشته به | نزار نوري طاهر | ۱۹۵ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | کوله کي | قوشته به | نلجي نوري طاهر | ۱۹۶ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | کوله کي | قوشته به | سليمان عزو ايراهيم | ۱۹۷ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | کوله کي | قوشته به | نادر محمد حاجي | ۱۹۸ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | کوله کي | قوشته به | شيخ امير ملا عبد الله قتي | ۱۹۹ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | کوله کي | قوشته به | زکي محمود ايراهيم | ۲۰۰ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | کوله کي | قوشته به | عيسى سعيد محمود | ۲۰۱ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | ديرشک | قوشته به | نظمي عيسى | ۲۰۲ |
| ۱۲ | ۱۹۷۱ | ديرشک | قوشته به | خلول عزيز | ۲۰۳ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | ديرشک | قوشته به | بالي عبد الله قوشته به | ۲۰۴ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | ککتي پوتتي | ديقا | شهاب جميل سليم | ۲۰۵ |

| | | | | | |
|----|------|-----------|----------|---------------------------|-----|
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | شکه قویبی | قوشته به | فرهاد محمود | ۲۰۶ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | کوله کی | قوشته به | سعید فاخر طاهر | ۲۰۷ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | کوله کی | قوشته به | جمیل فقی محمد | ۲۰۸ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | کاتی بوتی | دیقا | فرهاد ایراهیم بابیر | ۲۰۹ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | بالا | قوشته به | لقمان عبید عمر | ۲۱۰ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | بییانی | قوشته به | شیخ عزالدین محمد فقی مین | ۲۱۱ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | بییانی | قوشته به | مولود مولود عمر | ۲۱۲ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | بلندی | قوشته به | قاسم عمر خزالی | ۲۱۳ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | بلندی | قوشته به | دیوالی محمد خزالی | ۲۱۴ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | بلندی | قوشته به | عبد الله ابا بکر فتح الله | ۲۱۵ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | هوسطانی | قوشته به | نوزاد رشید حاجی | ۲۱۶ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | هوسطانی | قوشته به | فاخر سلیم اسماعیل | ۲۱۷ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هوسطانی | قوشته به | نزت صالح احمد | ۲۱۸ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | هوسطانی | قوشته به | حسکو حسکه احمد | ۲۱۹ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هوسطانی | قوشته به | عبد الرحمن عمر احمد | ۲۲۰ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هوسطانی | قوشته به | نادر عبد الخالق ملو | ۲۲۱ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | هوسطانی | قوشته به | تحسین محمد احمد | ۲۲۲ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | لندوری | قوشته به | عوسمی صبري | ۲۲۳ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | لندوری | قوشته به | محمد طاهر صبري | ۲۲۴ |
| ۱۲ | ۱۹۷۱ | لندوری | قوشته به | صالح صبري | ۲۲۵ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | لندوری | قوشته به | تحسین سلیمان | ۲۲۶ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | لندوری | قوشته به | خوشوي شویف | ۲۲۷ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | لندوری | قوشته به | مصطفی خلیل | ۲۲۸ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | کاتی لنگی | حریر | حسین ملکو بلجو | ۲۲۹ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | هویه | حریر | جبار سعید عبد الله | ۲۳۰ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | هویه | حریر | احمد نعمان عبد الله | ۲۳۱ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | هویه | حریر | بالول احیا احیا | ۲۳۲ |
| ۱۰ | ۱۹۷۳ | هویه | حریر | فرهاد احیا احیا | ۲۳۳ |
| ۸ | ۱۹۷۵ | هویه | حریر | ایوب علی شمشه | ۲۳۴ |
| ۹ | ۱۹۷۴ | هویه | حریر | توری علی شمشه | ۲۳۵ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | هویه | حریر | عزیز میرزا | ۲۳۶ |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | سروکاتی | حریر | شوکت محمد میرخان | ۲۳۷ |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | سروکاتی | حریر | خسرو محمد میرخان | ۲۳۸ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | لیرون | قوشته به | رشید عبد الله | ۲۳۹ |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | لیرون | قوشته به | صالح قلم | ۲۴۰ |

| | | | | | |
|----|------|----------|----------|-----------------------|------|
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | ایروان | قوشته به | هاشم ملا حسن | ۲۴۱. |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | ببندرو | بحرکة | ملا علي یراهيم | ۲۴۲. |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | ريزان | قوشته به | أحمد نبي حسين | ۲۴۳. |
| ۹ | ۱۹۷۴ | ريزان | قوشته به | حكمت حسن ملا | ۲۴۴. |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | شنكيل | قوشته به | هاشم محمد ابلكر | ۲۴۵. |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | شنكيل | قوشته به | حسين حمد ياسين | ۲۴۶. |
| ۱۲ | ۱۹۷۱ | شنكيل | قوشته به | نعمان عبد الرحمن صالح | ۲۴۷. |
| ۱۲ | ۱۹۷۱ | شنكيل | قوشته به | ياسين محمد ياسين | ۲۴۸. |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | شنكيل | قوشته به | كمال علي ياسين | ۲۴۹. |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | شنكيل | قوشته به | صبري سليم مام رمش | ۲۵۰. |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | شنكيل | قوشته به | عيسى سليم مام رمش | ۲۵۱. |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | شنكيل | قوشته به | توفيق قاسم مام رمش | ۲۵۲. |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | شنيكل | قوشته به | شعبان أحمد مام رمش | ۲۵۳. |
| ۱۱ | ۱۹۷۲ | شنكيل | قوشته به | ملا عبد الله | ۲۵۴. |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | شنكيل | قوشته به | شكر قاسم | ۲۵۵. |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | شنكيل | قوشته به | مسلم رشيد | ۲۵۶. |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | شنكيل | قوشته به | حطم جيجو | ۲۵۷. |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | شنكيل | قوشته به | سردار طاهر | ۲۵۸. |
| ۱۱ | ۱۹۷۲ | شنكيل | قوشته به | صالح طاهر | ۲۵۹. |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | شنكيل | قوشته به | حكيم إسماعيل ملا | ۲۶۰. |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | تيلي | قوشته به | حسن مصطفى | ۲۶۱. |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | تيلي | قوشته به | حجي قمر | ۲۶۲. |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | تيلي | قوشته به | رشيد صالح | ۲۶۳. |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | تيلي | قوشته به | خوشفي جمعة | ۲۶۴. |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | تيلي | قوشته به | أحمد صالح | ۲۶۵. |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | تيلي | قوشته به | شكري أحمد | ۲۶۶. |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | تيلي | قوشته به | صادق يوسف | ۲۶۷. |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | تيلي | قوشته به | فاخر ياسين | ۲۶۸. |
| ۱۱ | ۱۹۷۲ | باب سيفا | قوشته به | محسن ياسين | ۲۶۹. |
| ۱۵ | ۱۹۶۸ | باب سيفا | قوشته به | حمكو مجيد | ۲۷۰. |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | باب سيفا | قوشته به | بهرام أسعد | ۲۷۱. |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | باب سيفا | قوشته به | محمد سليم | ۲۷۲. |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | باب سيفا | قوشته به | حسين سليم | ۲۷۳. |
| ۱۴ | ۱۹۶۹ | باب سيفا | قوشته به | كاظم جادر | ۲۷۴. |
| ۱۶ | ۱۹۶۷ | باب سيفا | قوشته به | نايف نعمان | ۲۷۵. |

| | | | | | |
|------|------------------------|----------|-----------|------|----|
| ۲۷۶. | رشید صالح | قوشته به | تيلي | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۲۷۷. | محمد جتو | قوشته به | تيلي | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۲۷۸. | رشید هادي | قوشته به | تيلي | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۲۷۹. | جبلي أمين | قوشته به | تيلي | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۲۸۰. | موسی عمر | قوشته به | تيلي | ۱۹۶۸ | ۱۵ |
| ۲۸۱. | محمد طاهر ماجد | قوشته به | دلويځا | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۲۸۲. | شكري باراني | قوشته به | دلويځا | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۲۸۳. | أنور مصطفی | قوشته به | دلويځا | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۲۸۴. | صالح ملا عبد الله | ديانا | نيډلي | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۲۸۵. | جبار رشید شيفكي | قوشته به | شيفكي | ۱۹۶۴ | ۱۵ |
| ۲۸۶. | علي ياسين اسماعيل | قوشته به | شيفكي | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۲۸۷. | ميکائيل ياسين | قوشته به | شيفكي | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۲۸۸. | إسماعيل ياسين | قوشته به | شيفكي | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۲۸۹. | ياسين جادر | قوشته به | شيفكي | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۲۹۰. | قاسم طه | قوشته به | شيفكي | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۲۹۱. | توفيق علي | قوشته به | شيفكي | ۱۹۶۸ | ۱۵ |
| ۲۹۲. | سالم علي | قوشته به | شيفكي | ۱۹۷۰ | ۱۳ |
| ۲۹۳. | حسين شيوخو | قوشته به | شيفكي | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۲۹۴. | مهدي سليمان محمد | حرير | ارکوشي | ۱۹۶۸ | ۱۵ |
| ۲۹۵. | رشید غازي بابير | حرير | ارکوشي | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۲۹۶. | شکر محمد کرم | حرير | ارکوشي | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۲۹۷. | فهمي مېندي بوزو | حرير | ارکوشي | ۱۹۶۸ | ۱۵ |
| ۲۹۸. | سالم فقي ايراهيم غفور | حرير | ارکوشي | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۲۹۹. | شکري زکي حاجي | حرير | ارکوشي | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۳۰۰. | شيوخو مر طاهر شيوخو مر | قوشته به | زوره کفان | ۱۹۶۷ | ۱۶ |
| ۳۰۱. | بخشي قادر | قوشته به | شاندرې | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۳۰۲. | شريف موسى | قوشته به | شاندرې | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۰۳. | حسنکو ملا عزيز | قوشته به | شاندرې | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۳۰۴. | حسين صالح شافان | قوشته به | شاندرې | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۰۵. | مخلص صالح شافان | قوشته به | شاندرې | ۱۹۶۹ | ۱۴ |
| ۳۰۶. | عزيز بيرم احمد | ديانا | کويران | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۰۷. | حسين صالح احمد | کوره تو | کوره تو | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۰۸. | سلمان ملا أبو بکر | قوشته به | بيري مالي | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۰۹. | نومر جبران فق سين | قوشته به | ريشه ي | ۱۹۶۶ | ۱۷ |
| ۳۱۰. | ملا سمائيل جبرائيل | قوشته به | ريشه ي | ۱۹۶۷ | ۱۶ |

| | | | | | |
|----|------|--------|----------|-----------------------|------|
| ۸ | ۱۹۷۵ | بېان | نوښته به | شېخو مر ياسين اسماعيل | .۳۹۱ |
| ۱۱ | ۱۹۷۲ | ريزان | نوښته به | خالد محمد ريزاني | .۳۹۲ |
| ۱۳ | ۱۹۷۰ | فازي | حرير | اسعد صالح مصطفي | .۳۹۳ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | زلزوكي | نوښته به | حسكو محمد | .۳۹۴ |
| ۱۷ | ۱۹۶۶ | هوستن | نوښته به | داليرين سليمان | .۳۹۵ |

قائمة بأسماء وتفاصيل ١٧ طفلاً من الذين اختلوا أثناء الحجز

| ت | الاسم | تاريخ الميلاد | العمر | الإقامة | تاريخ الاختفاء | المهنة | الملاحظات |
|----|------------------------------|---------------|-------|---------|----------------|--------|---|
| ١. | عمار جبار قاسم | ١٩٦٤ | ١٧ | بغداد | ١٩٨١/١١/٣ | طالب | اعتقل من بيته مع والده (٥٢) عاماً، مصيره ومكان تولده مجهولان |
| ٢. | فارس فوزي علائي | ١٩٦٥ | ١٧ | بغداد | ١٩٨٢/٧/٢٥ | طالب | اعتقل من بيته مع أربعة من أخواته (تزوجت أصغارهم بين ١٠-١٩) ذكر أنه اعتقل في البداية في مديرية الأمن العامة في بغداد، مصيره ومكان تولده مجهولان |
| ٣. | صلاح حامد وهاب | ١٩٦٧ | ١٥ | كربلاء | ١٩٨٢/٥/٢٠ | طالب | اعتقل من بيته مع والدته وزوج أخته، اعتقل شقيقه في ١٩٨٢/٥/١٠ ذكر أنه احتجز في البداية في كربلاء، مصيره ومكان تولده مجهولان |
| ٤. | رياض محمد أحمد | ١٩٦٥ | ١٧ | بغداد | ١٩٨١/١٠/١٥ | طالب | اعتقل من بيته، ذكر أنه احتجز في البداية في مديرية الأمن العامة في بغداد، مصيره ومكان تولده مجهولان |
| ٥. | هاشم مهدي كركه | ١٩٦٦ | ١٤ | كربلاء | ١٩٨٠/٧/٢٣ | طالب | اعتقل من بيته مع أربعة من أخواته (تزوجت أصغارهم بين ١٨-٣٠)، شوهد آخر مرة في ١٩٨٠/٧/٢٥ في أن كربلاء ذكر أنه نقل إلى بغداد، مصيره ومكان تولده مجهولان منذ ذلك الحين |
| ٦. | وسام فاضل عبد الرزاق الموسوي | ١٩٦٤ | ١٧ | بغداد | ١٩٨١/٧/١٥ | طالب | اعتقل من بيته اعتقل أخوه (٢٠) عاماً في تشرين الثاني ١٩٨٢ م، ذكر أنه احتجز في البداية في أن فلسطين في بغداد مصيره ومكان تولده مجهولان |
| ٧. | عبد الرحمن قاسم حاتم | ١٩٦٦ | ١٧ | بغداد | ١٩٨٢/٢/٦ | طالب | اعتقل من بيته، ذكر أنه احتجز في البداية في مديرية الأمن العامة في بغداد مصيره ومكان تولده الحالي مجهولان |

| | | | | | | | |
|-----|---|------|----|--------|-----------|------|---|
| ٨. | علي مهدي شاهيندري | ١٩٦٨ | ١٥ | كربلاء | ١٩٨٣/٩/١٠ | طالب | اعتقل من بيته نكر أنه اعتقل في البدلية في مديرية لمن كربلاء مصريه ومكان تولده الحالي مجهولان |
| ٩. | مالك بابا اسفنديار | ١٩٦٧ | ١٧ | بغداد | ١٩٨٣/٤/١٠ | طالب | اعتقل من الشارع في بغداد، مصريه ومكان تولده مجهولان منذ اعتقاله |
| ١٠. | فارس عبد العليم جودي | ١٩٦٥ | ١٧ | بابل | ١٩٨٢/٣/١٦ | طالب | اعتقل من بيته مع أخيه (١٨)، شوهد آخر مرة في دائرة تصاريات بغداد، نكر أنه نقل إلى سجن أبو غريب قرب بغداد، مصريه ومكان تولده الحالي مجهولان |
| ١١. | عبد الحسين عبد الحسن سيد علي قيانجي | ١٩٦٦ | ١٧ | نجف | ١٩٨٢/٧/١٠ | طالب | اعتقل ونكر أنه احتجز في البدلية في النجف، مصريه ومكان تولده الحالي مجهولان |
| ١٢. | كاظم صكر عباس | ١٩٦٦ | ١٧ | نجف | ١٩٨٣/٧/١٠ | طالب | اعتقل من بيته، نكر أنه احتجز في البدلية في النجف، مصريه ومكان تولده الحالي مجهولان |
| ١٣. | شاكر صكر عباس | ١٩٦٦ | ١٦ | بابل | ١٩٨٢/٤/٤ | طالب | اعتقل مع أخيه، نكر أنه اعتقل في البدلية في مديرية لمن الحلة، وبعد ذلك سجن في أبو غريب قرب بغداد، مصريه ومكان تولده الحالي مجهولان |
| ١٤. | محمد شاكر عوده | ١٩٦٦ | ١٤ | بابل | ١٩٨٠/١٠/٤ | طالب | نكر أنه احتجز في البدلية في سجن أبو غريب قرب بغداد حيث شوهد آخر مرة عام ١٩٨١م، مصريه ومكان تولده الحالي مجهولان |
| ١٥. | كريم مزبان كركلي | ١٩٦٧ | ١٧ | بغداد | ١٩٨٤/شباط | طالب | اعتقل مع أخيه (٢٠) علماً بمصريه ومكان تولده الحالي مجهولان |
| ١٦. | عباس فاضل كاظم شبل | ١٩٦٨ | ١٢ | ولسلي | ١٩٨٠ | طالب | نكر أنه اعتقل في البدلية في سجن أبو غريب قرب بغداد، مصريه ومكان تولده الحالي مجهولان منذ اعتقاله |
| ١٧. | نور محمد علي محمد حسين هراي | ١٩٦٥ | ١٧ | بغداد | ١٩٨٢/١/٢٥ | طالب | اعتقل مع أخيه (٢١) علماً، مصريه ومكان تولده الحالي مجهولان |

الملحق (و)

**جدول بأسماء الأكاديميين الذين تعرضوا للقتل والاضطهاد
من قبل النظام الحاكم^١**

| ت | الاسم | الاختصاص | جهة الإصدار | تاريخ القرار | القرار |
|-----|---------------------------------|--------------------------------------|-------------|--------------|--|
| ١. | د. حسين علي جواد الحويبي | دكتوراه صيدلة | م ٣٣١ | ١٩٨٤/٣/١٧ | مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة وسحب جواز سفره |
| ٢. | مؤيد محمد جليل | مدرس مساعد | م ١٣٢٨ | ١٩٨٥/١١/٩ | الفصل من الخدمة |
| ٣. | عادل عبد الرزاق | مدرس مساعد | م ١٣٢٨ | ١٩٨٥/١١/٩ | الفصل من الخدمة |
| ٤. | محمد عبد المجيد حسون الزبيدي | مدرس مساعد | م ٢١٨ | ١٩٨٧/٤/٣٠ | سحب شهادة البيكالوريوس وشهادة الماجستير في القانون |
| ٥. | د. عيسى عمران عيسى | عميد المعهد الفني في الحسرة | م ١٣٥٥ | ٨٥/١١/١٤ | الفصل من الخدمة |
| ٦. | يوسف حسن يوسف | مدرس في المعهد الفني في الحسرة | م ١٣٥٥ | ٨٥/١١/١٤ | الفصل من الخدمة |
| ٧. | فاضل حمد سلمان | ----- | م ١٣٥٥ | ٨٥/١١/١٤ | ----- |
| ٨. | ماجد عبد الأمير محسن | ----- | م ١٣٥٥ | ٨٥/١١/١٤ | ----- |
| ٩. | إبراهيم ياسر مهدي | معاون عميد المعهد الفني في الحسرة | م ١٣٥٥ | ٨٥/١١/١٤ | ----- |
| ١٠. | صالح داود الخفاجي | أستاذ كلية العلوم جامعة بغداد | م ٤١٠ | ١٩٧٨/٣/٢٨ | إحاقته على التقاعد |
| ١١. | جلال مصطفى القرشي | أستاذ كلية القانون جامعة بغداد | م ٤١٠ | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ١٢. | عبد الكريم عبد الرزاق الطاهر | كلية القانون جامعة بغداد | م ٤١٠ | ١٩٧٨/٣/٢٨ | إحاقته على التقاعد |
| ١٣. | محسن حسين سلمان | أستاذ كلية الزراعة جامعة بغداد | م ٤١٠ | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |

^١ الدكتور ضياء المختار والدكتور ح. حسين - الحريات الأكاديمية في العراق/ حقوق مهدورة.

| | | | | | |
|----|---------------------------|---|------|-----------|--------------------|
| ١٤ | صلاح الدين علي | مدرس كلية القانون جامعة بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | إحلقته على التقاعد |
| ١٥ | عبد الملك ياس | ----- | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ١٦ | عدنان حمودي الجليل | ----- | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ١٧ | حقي شهاب للتبسي | أستاذ مساعد كلية الزراعة جامعة بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ١٨ | ولقي شلكر الشماخ | أستاذ كلية الزراعة جامعة بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ١٩ | صادق مهدي السجود | أستاذ كلية الإدارة والاقتصاد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٢٠ | محمد عبد اللطيف | مدرس كلية العلوم جامعة بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٢١ | عبد الكريم زيدان | أستاذ مساعد كلية الآداب جامعة بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | إحلقته على التقاعد |
| ٢٢ | مصطفى نعمان حسين | ----- | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٢٣ | صلاح مهدي شريده | ----- | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٢٤ | زهرة باقر الجبلي | أستاذة ومساعدة كلية العلوم بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٢٥ | حاتم عبد الصاحب الكعبي | أستاذ كلية الآداب جامعة بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٢٦ | مرتضى ناصر نصر الله | أستاذ مشارك كلية القانون جامعة بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٢٧ | حسن عبد الكريم مبارك | أستاذ مساعد كلية الزراعة جامعة بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٢٨ | محمود شكري حسين | مدرس في كلية الهندسة جامعة بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | إحلقته على التقاعد |
| ٢٩ | عبد الله دخيل طاهر | أستاذ كلية الآداب جامعة بغداد | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٣٠ | جعفر حسين خصيبك | ----- | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٣١ | محمد زين الماينين محمد | ----- | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٣٢ | ضياء الدين أبو الحب | ----- | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |
| ٣٣ | حسن أمين عبد المجيد | ----- | ٤١٠م | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ----- |

| | | | | | |
|------------------------------------|-----------|-------|--|------------------------------------|----------|
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤١٠ م | مدرس كلية للتربية الرياضية جامعة بغداد | علي محسن حسين | ٣٤ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤١٠ م | ----- | طله احمد الشرجي | ٣٥ |
| إحلفه على التقاعد | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤١٠ م | مدرس كلية للتربية الرياضية جامعة بغداد | حسن إسماعيل كنه | ٣٦ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤١٠ م | أستاذ مساعد كلية | بهنام باسليوس | ٣٧ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤١٠ م | مدرس كلية للتربية الرياضية جامعة بغداد | علي احمد محمود | ٣٨ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤١٠ م | ----- | محمد سلمان سلمي | ٣٩ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤١٠ م | ----- | إسماعيل إبراهيم محمد | ٤٠ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤٠٨ م | أستاذ مساعد كلية الإدارة والاقتصاد | مشارع عبد الملك لقنواف | ٤١ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤٠٩ م | أستاذ كلية للقانون جامعة بغداد | لؤي يونس بحري | ٤٢ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤٠٩ م | مدرس كلية العلوم | سعدية حسين حسن | ٤٣ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤٠٩ م | مدرس كلية العلوم جامعة بغداد | هاشمية حسن زوين | ٤٤ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤٠٩ م | مدرس كلية الآداب جامعة بغداد | وفيه محمد سليم | ٤٥ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤٠٩ م | أستاذ كلية الآداب جامعة بغداد | صالح تقي فهمي | ٤٦ |
| ----- | ١٩٧٨/٣/٢٨ | ٤٠٩ م | مدرس للقانون جامعة بغداد | عاصم حسن محمد | ٤٧ |
| أعدم في الموصل بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤ | | | مدرس في السليمانية | عزيز محمد | ٤٨ |
| أعدم في بغداد بتاريخ ١٩٧٩/٧/١٣ | | | طالب في السليمانية مدرس | شذمان عثمان مجدي مجدي كريم أحمد | ٤٩ ٥٠ |
| اعتقل في الشهر السلمس ١٩٨٠ | | | مدرس لبيكتية | ملير عسكر | ٥١ |

| | | | | |
|----|---------------------------|--|--|----------------------------------|
| ٥٢ | ليلى عبد الباقي | طالبة في الصف الثالث جامعة التكنولوجيا | طالبة في الصف الثالث جامعة التكنولوجيا | اعتقلت في بغداد بتاريخ ١٩٨١/١١/٤ |
| ٥٣ | عادل شلكر | طالب | طالب | اعتقل في بغداد بتاريخ ١٩٨٠/٦/٧ |
| ٥٤ | صالح عبد الوهاب | استاذ مساعد كلية الزراعة | استاذ مساعد كلية الزراعة | اعتقل في البصرة بتاريخ ١٩٨١/٢/- |
| ٥٥ | د. باسم محمد علي الحداد | كلية الطب جامعة بغداد | كلية الطب جامعة بغداد | إعدام |
| ٥٦ | د. عصان محسن علي | طبيب مقیم في مستشفى الحسين في محافظة كربلاء | طبيب مقیم في مستشفى الحسين في محافظة كربلاء | ----- |
| ٥٧ | د. غازي الحريري | طبيب في مستشفى أطفال الكاظمية | طبيب في مستشفى أطفال الكاظمية | ----- |
| ٥٨ | د. شاکر السملوي | طبيب بيطري في محافظة المثنى | طبيب بيطري في محافظة المثنى | الإعدام |
| ٥٩ | د. رياض باقر زيني | طبيب عسكري في البصرة | طبيب عسكري في البصرة | ----- |
| ٦٠ | أحمد عبد الزهرة | طالب في الصف السادس - كلية الطب بغداد | طالب في الصف السادس - كلية الطب بغداد | ----- |
| ٦١ | د. علي محمد صادق الحيدري | طبيب في أحد مستشفيات محافظة القادسية | طبيب في أحد مستشفيات محافظة القادسية | ----- |
| ٦٢ | أ.د. فراح باقر | استاذ قسم الأمراض الباطنية كلية الطب جامعة بغداد | استاذ قسم الأمراض الباطنية كلية الطب جامعة بغداد | الفصل من العمل |
| ٦٣ | أ.د. خليل إبراهيم الشننדר | رئيس قسم الجراحة كلية الطب جامعة الموصل | رئيس قسم الجراحة كلية الطب جامعة الموصل | ----- |
| ٦٤ | أ.د. عز الدين شكاره | رئيس قسم الأمراض العصبية كلية الطب جامعة الموصل | رئيس قسم الأمراض العصبية كلية الطب جامعة الموصل | ----- |

| | | | |
|----|----------------------------|---|----------------|
| ٦٥ | د. زهير البحراني | استاذ جراح كلية الطب | الفصل من عمله |
| ٦٦ | أ. د. خالد ناجي | | |
| ٦٧ | أ. د. عبد الكريم الخطيب | | |
| ٦٨ | أ. د. خالد التصلب | رئيس قسم الجراحة جامعة بغداد | |
| ٦٩ | أ. د. سالم النملوجي | رئيس قسم الباطنية كلية بغداد | |
| ٧٠ | أ. د. يوسف النعمان | رئيس قسم جراحة القلب والصدر كلية الطب / بغداد | |
| ٧١ | أ. د. صاحب زيني | رئيس قسم الأنف مدينة الطب جامعة بغداد | |
| ٧٢ | أ. د. محمد علي خليل | عميد كلية الطب | |
| ٧٣ | أ. د. مريد الصبحي | جراح الصدر والقلب | الفصل من العمل |
| ٧٤ | أ. د. لكرم الهلالي | استاذ قسم الباثولوجي / بغداد | |
| ٧٥ | أ. د. لميعة البهري | استاذة قسم النسائية والوليد | |
| ٧٦ | أ. د. صادق الهلالي | رئيس قسم الفلجة بغداد | |
| ٧٧ | أ. د. فيصل السوداني | استاذ قسم النسائية والوليد | |
| ٧٨ | أ. د. جواد الشكرجي | رئيس قسم العيون / كلية الطب | |
| ٧٩ | أ. د. هادي الخليلي | استاذ جراحة الدماغ والجملية العصبية/ كلية الطب جامعة بغداد | |
| ٨٠ | أ. د. مهدي مرتضوي | استاذ الأمراض الباطنية كلية الطب/ جامعة بغداد | |

| | | | | |
|----|-------------------------------------|--|---------------------------------|--|
| ٨١ | أ.د. حامد المنفري | أستاذ الأمراض الباطنية - كلية الطب / جامعة بغداد | | |
| ٨٢ | أ.د. حلم السامرائي | أستاذ جراح كلية الطب | | |
| ٨٣ | أ.د. غازي الحاجم | أستاذ قسم الفارماكولوجي | | |
| ٨٤ | أ.د. عبد الجليل تويلى | رئيس قسم البكتريولوجي | | |
| ٨٥ | أ.د. أحمد صهيوم الصفاخر | أستاذ قسم الطفيليات | | |
| ٨٦ | أ.د. أحمد نصر الله | رئيس قسم الفلسفة | | |
| ٨٧ | أ.د. علي غالب حسن | رئيس قسم كلية الطب/ بغداد | | |
| ٨٨ | أ.د. رياض إبراهيم | وزير الصحة العراقي | | |
| ٨٩ | أ.د. عبد الكريم الشبيخلى | وزير خارجية | | |
| ٩٠ | أ.د. عزت مصطفى | وزير الصحة | | |
| ٩١ | أ.د. محمد حيوش | | | |
| ٩٢ | أ.د. جيزان محسن عبد الباقى نعيمى | | | |
| ٩٣ | أ.د. فاضل التتاية | طبيب - أسنان | | |
| | | | اعتقل في إيطاليا في ١٩٨٦ | |
| | | | أعدم في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٩ بغداد | |
| | | | اعتقل في الشهر فبراير ١٩٧٩ | |

**القائمة التي أعدها د. حسين الشهرستاني حول مصير بعض
الأكاديميين العراقيين**

| ت | الاسم | الاختصاص | المصير |
|----|-------------------------------|-----------------|-----------------------------------|
| ١ | د. حسين الشهرستاني | فيزياء نووية | اعتقل عام ١٩٧٩ وهرب من السجن ١٩٩٠ |
| ٢ | د. ناجي الطهوف | رياضيات | اعتقل في ١٩٧٩ واُختفى |
| ٣ | د. حسن محمد رجاء | هندسة ميكانيكية | سجن سبع سنوات من ١٩٧٩ واُختفى |
| ٤ | د. فلاح رمضان | الإدارة | سجن عام ١٩٧٩ واُختفى |
| ٥ | د. صلاح عمران | تكنولوجيا طب | سجن عام ١٩٨٢ واُختفى |
| ٦ | د. غازي الحريري | جراحة | اعتقل ١٩/١٢/٧٩ وأعدم ٨٠/٢/٨٠ |
| ٧ | د. رياض الزبلي | طبيب | اعتقل ١٩/١٢/٧٩ وأعدم ٨٠/٢/٨٠ |
| ٨ | د. صفاء الشهرستاني | طبيب | اعتقل ٨٠/٦ واُختفى |
| ٩ | د. علي غالب | طبيب | اعتقل ١٩٨٠ واُختفى |
| ١٠ | د. طه السليم محمد نور | طبيب | اعتقل ٨١/١٠/٦١ واُختفى |
| ١١ | د. محمد صلاح فخري | حسبعت إلكترونية | اعتقل ٧٩ واُختفى |
| ١٢ | د. حسين مرجان | مهندس ري | اعتقل ٧٩ حكم ١١ سنة واُختفى |
| ١٣ | د. علاء الدين كرم محمد | كيمياوي | اعتقل ٨١/١٠/٦١ واُختفى |
| ١٤ | محمد ضياء كرم محمد | آداب | اعتقل ٨١/١٠/٦١ واُختفى |
| ١٥ | د. علي صادق الشهرستاني | هندسة كهربائية | اعتقل ٧٩/٥ وأعدم |
| ١٦ | د. محمد سلمان باقر | هندسة كهربائية | اعتقل ٨٠/١٠/٢ واُختفى |
| ١٧ | د. صلاح الدين عبد الهادي موسى | ميكانيك | اعتقل ٨٠/٥ واُختفى |
| ١٨ | د. زهير علاء | رئيس مهندسين | اعتقل ١٩٨١/٤/٢٧ واُختفى |
| ١٩ | د. إبراهيم عبد الحسين الأملرش | كيمياوي | اعتقل ٨١/٢/١٠ واُختفى |
| ٢٠ | د. عباس علي الحديدي | فلكون | اُختفى فجأة |

ملحق (ز)^٢ ضحايا المواثيق التركمان

قائمة بأسماء بعض التركمان الذين اعدموا شنقا

| ت | الاسم | المهنة | الملاحظات |
|-----|------------------------------|---|---|
| ١. | المسيد عبد الله عبد الرحمن | (مسيد) متقاعد / رئيس نادي الإخاء التركماني ببغداد | نفذ به حكم الإعدام في ١٦/١/١٩٨٠ |
| ٢. | الدكتور نجدة فوجاق | استاذ مساعد في كلية الهندسة بجامعة بغداد | ----- وكان قد نال مكافأة من رئاسة الجمهورية تشيخا لأبحاثه العلمية نفذ حكم الإعدام به في ١٦/١/١٩٨٠ |
| ٣. | عادل شريف | رجل أعمال | |
| ٤. | رشدي رشاد فتح الله | معلم | ١٩٨٠/٧/٩ - - - - - |
| ٥. | عز الدين جليل عبد الحميد | طالب بكلية الآداب | - - - - - |
| ٦. | محسن علي | معلم | - - - - - |
| ٧. | صلاح عبدالله | عسكري | ١٩٨٠/٧/٩ - - - - - |
| ٨. | صلاح نجم خلف | طالب في الصناعة | - - - - - بعد أن بلغ النظام إلى زيادة عمره لبالغ ١٧ إلى ١٨ عاما لتفويض حكم الإعدام به |
| ٩. | حميد ركن | خريج معهد للتكنولوجيا | نفذ به حكم الإعدام في ١٩٨٠/٧/٨ |
| ١٠. | محمد إبراهيم محمد | معلم | - - - - - |
| ١١. | مصطفى محمد عباس | خريج معهد للتكنولوجيا/عسكري | - - - - - |
| ١٢. | خالد سعيد قق قويلو | مهندس عسكري برتبة مقدم | نفذ به الإعدام في ١١/٧/١٩٨٠ |
| ١٣. | عبد الكريم الله ويردي القصاب | طالب | نفذ به الإعدام في ٨/٧/١٩٨١ |
| ١٤. | خالد شن كوك | معلم | نفذ به الإعدام في ٨/٧/١٩٨١ |
| ١٥. | غازي النجار | معلم | - - - - - |

^٢ العقيد الركن عزيز قادر الصائبي — التاريخ السياسي لتركمان العراق ، ط ١ ١٩٩٩ .

| | | | |
|-----|------------------------|---------------------------------|---|
| ١٦. | جليل عمر | مهندس | - - - - - |
| ١٧. | عادل | معلم | نفذ به الإعدام في ١٩٨٢ |
| ١٨. | لجم الدين طاهر | مدرس لغة إنجليزية | نفذ به الإعدام في ١٩٨٥/١/٢ |
| ١٩. | يشار مهدي | محامي | نفذ به الإعدام في ١٩٨٤ |
| ٢٠. | سيد محمد الصالح | رئيس غرفة تجارة كركوك | نفذ به الإعدام في ١٩٦٩ |
| ٢١. | عدنان صابرين حسن تحسين | صوبلي | اعتقل بعد انتهاء محكومته باللفة ١٠ سنوات في حادث سير مدير |
| ٢٢. | علي حلمي | طالب كلية | نفذ به حكم الإعدام في ١٩٨١ |
| ٢٣. | إحسان حلمي | طالب كلية | نفذ به حكم الإعدام في ١٩٨٨ |
| ٢٤. | نجاح شكرى | عسكري برتبة صيد | ١٩٨٤ - - - - - |
| ٢٥. | مظفر عثمان علي | طالب معهد الطب الفنى | اعتقل بعد انتهاء محكومته باللفة ١٠ سنوات |
| ٢٦. | مالك | طالب جامعي في قسم اللغة للتركية | نفذ به حكم الإعدام عام ١٩٨٨ |
| ٢٧. | خليل فلاح | تاجر | ١٩٨٩ - - - - - |
| ٢٨. | مظفر فلاح | خريج معهد الإدارة | ١٩٨٩ - - - - - |
| ٢٩. | جنكيز باشا نوطنو | مطرب | - - - - - |
| ٣٠. | جنكيز محمد علي | طالب | - - - - - |
| ٣١. | عبد المنعم إبراهيم | - | - - - - - |
| ٣٢. | صالح يونس علي | - | ١٩٩٣ - - - - - يوليو |
| ٣٣. | صالح يونس علي | - | - - - - - |
| ٣٤. | طارق محمد عبدالله | - | - - - - - |
| ٣٥. | شيرزاد احمد سعيد | - | - - - - - |
| ٣٦. | نجدة إبراهيم كريم | - | - - - - - |
| ٣٧. | شبرون سليمان سعيد | - | - - - - - |
| ٣٨. | علي جرداظمي | - | - - - - - |

| | | | |
|-----|--------------------------|----------------------|------------|
| ٣٩. | محمد مبريد بزرگان | - | ----- |
| ٤٠. | عصام عمر جليل صاري كهيبة | - | ----- |
| ٤١. | عباس مهدي رضا بندر | - | ----- |
| ٤٢. | حسين صافي سلطان | - | ----- |
| ٤٣. | تخصين نورقمار | - | ----- |
| ٤٤. | عصمت صابر | عسكري برتبة فريق ركن | ١٩٩٠.----- |
| ٤٥. | الحاج مهدي بويلاحي | تاجر | ١٩٧٠.----- |
| ٤٦. | حسين كور لوفيا | عامل/سائق | ١٩٨٠.----- |
| ٤٧. | جهاد الفضل دلقوكلي | موظف | ١٩٧٠.----- |
| ٤٨. | حسين خورشيد كهيبة | طبيب | ١٩٨١.----- |
| ٤٩. | حسين علي رضا دلقوكلي | موظف | ١٩٨٢.----- |
| ٥٠. | طاهر شاكور شويخارزادة | مهندس | ١٩٨٢.----- |
| ٥١. | قاسم حسن شويخارزادة | موظف | ١٩٨٢.----- |
| ٥٢. | نشأت عسكر محمود | ضابط | ١٩٧٠.----- |
| ٥٣. | محمد اوزون شكر | طبيب | ١٩٨١.----- |
| ٥٤. | نظام عبد الحسين | طبيب | ١٩٨١.----- |
| ٥٥. | علي مرون شكر | مقدم في الجيش | ١٩٨٤.----- |

قائمة بأسماء بعض التركمان الذين استشهدوا رميا بالرصاص خلال

الانتفاضة الجماهيرية في آذار ١٩٩١

تاريخ الاستشهد ٢٨ / آذار / ١٩٩١

| ت | الاسم | تاريخ | المهنة | المنطقة |
|-----|---------------------|-------|-------------|--------------|
| ١. | عيسى صلاح سعيد | ١٩٧٣ | طالب | كر كوك |
| ٢. | عبدالله كهيبة | — | متقاعد | طوز خرماتو |
| ٣. | عبد السلام رشيد حسن | ١٩٦٦ | جندي | التون كوبري |
| ٤. | عادل بايز خورشيد | ١٩٧٢ | طالب | كر كوك |
| ٥. | عبدان خالد ملان | ١٩٥٨ | موظف | التون كوبري |
| ٦. | احمد نور عبدالله | ١٩٤٢ | تاجر | كر كوك |
| ٧. | علي عبدالله كهيبة | — | طالب | تازة خورماتو |
| ٨. | علي حسين عيسى مالي | — | جندي | تازة خورماتو |
| ٩. | فتيلا احمد نور | ١٩٦٠ | طالب | كر كوك |
| ١٠. | فتيلا ناصح بزركان | ١٩٧٦ | طالب | كر كوك |
| ١١. | أياد قادر رحمان | ١٩٦٦ | جندي | كر كوك |
| ١٢. | عزيز تمجول | — | متقاعد | تازة خورماتو |
| ١٣. | جبار صديق | ١٩٥٧ | جندي | كر كوك |
| ١٤. | جليل فتحي محمد احمد | ١٩٤٥ | متقاعد | كر كوك |
| ١٥. | جمال احمد فرج | ١٩٦٢ | ضابط احتياط | كر كوك |
| ١٦. | جمال شكر سالي | — | عامل | تازة خورماتو |
| ١٧. | جودت جابر بهرام | — | جندي | تازة خورماتو |
| ١٨. | جائين اسد بهجت | ١٩٧٤ | طالب | التون كوبري |
| ١٩. | اردال إسمان محمود | ١٩٧٢ | طالب | التون كوبري |
| ٢٠. | أيوب صلاح سعيد | ١٩٧٥ | طالب | كر كوك |

| | | | | |
|-----|----------------------|------|----------------|--------------|
| ٢١. | فاضل جهاد فتاح | ١٩٥٤ | موظف | كر كوك |
| ٢٢. | خايل فتحي محمد احمد | ١٩٤٥ | متقاعد | كر كوك |
| ٢٣. | حميد غريب | — | سائق | تازه خورماتو |
| ٢٤. | هاشم حيدر بهرام | — | جندي | تازه خورماتو |
| ٢٥. | حيدر عيبدان | — | فلاح | تازه خورماتو |
| ٢٦. | حازم انور عبدالله | ١٩٦٢ | موظف | التون كوبري |
| ٢٧. | هشام احسان علي | ١٩٧١ | جندي | التون كوبري |
| ٢٨. | حسين علي احمد | ١٩٥٨ | ضابط احتياط | كر كوك |
| ٢٩. | حسين علي لكر سليمان | — | طالب | تازه خورماتو |
| ٣٠. | احسان علي فيض الله | ١٩٣٢ | فلاح | التون كوبري |
| ٣١. | احسان محمود ولي | ١٩٤٠ | متقاعد | التون كوبري |
| ٣٢. | عصام محمد رشيد | ١٩٦٠ | موظف | كر كوك |
| ٣٣. | عصام عثمان جميل | ١٩٦٤ | مقاول | كر كوك |
| ٣٤. | اسماعيل شكر سلاو | — | جندي | تازه خورماتو |
| ٣٥. | محمود عطار | ١٩٤٠ | كاسب | كر كوك |
| ٣٦. | محمد خالد ملدن | ١٩٥٢ | معلم | التون كوبري |
| ٣٧. | محمد رشيد ولي | ١٩٢٥ | متقاعد | كر كوك |
| ٣٨. | معظم عثمان علي | ١٩٥٨ | خريج معهد الطب | كر كوك |
| ٣٩. | مصطفى سليمان اسكندر | ١٩٥٧ | نقيب ضابط | كر كوك |
| ٤٠. | نجاه تقي | — | متقاعد | تازه خورماتو |
| ٤١. | نوزاد قادر رحمان | ١٩٦٨ | طالب | كر كوك |
| ٤٢. | نهاد عبد الكريم علي | ١٩٦٥ | طالب | كر كوك |
| ٤٣. | نظام الدين شكري حمدي | ١٩٥٨ | موظف | كر كوك |

| | | | | |
|-----|--------------------------|------|-----------|--------------|
| ٤٤. | نور الدين ترزي مع والديه | ١٩٤٤ | خياط | كر كوك |
| ٤٥. | نوري مظلوم نوري | ١٩٧١ | جندي | لئون كوبري |
| ٤٦. | اورخان حسين عبد الرحمن | ١٩٦٧ | جندي | كر كوك |
| ٤٧. | عثمان جويل | ١٩٣٠ | تاجر | كر كوك |
| ٤٨. | عمر خورشيد صالح | ١٩٣٦ | موظف | لئون كوبري |
| ٤٩. | صباح احمد حمدي | ١٩٤٤ | مقاعد | لئون كوبري |
| ٥٠. | صدام رشيد حسن | ١٩٧١ | طالب | لئون كوبري |
| ٥١. | صلاح سعد صالح | ١٩٣٨ | كاسب | كر كوك |
| ٥٢. | ستار رحمن عزيز | ١٩٤٥ | عامل | لئون كوبري |
| ٥٣. | سمو خطاب عثمان | ١٩٦٧ | جندي | لئون كوبري |
| ٥٤. | شهاب احمد فرج | ١٩٦١ | كاسب | كر كوك |
| ٥٥. | شاهين ناصح بزرگان | — | طالب | كر كوك |
| ٥٦. | شكر حمد محمد | ١٩٣٢ | مقاعد | كر كوك |
| ٥٧. | طارق بايز خورشيد | ١٩٦٣ | معلم | كر كوك |
| ٥٨. | توران احمد نور | ١٩٧٤ | طالب | كر كوك |
| ٥٩. | يشار حسين عبد الرحمن | ١٩٦٥ | جندي | كر كوك |
| ٦٠. | زعيم اسماعيل حسن | ١٩٦١ | نائب ضابط | لئون كوبري |
| ٦١. | زين المايدين لكبر نجار | — | عامل | تازه خورماتو |
| ٦٢. | زين المايدين ابراهيم | — | طالب | تازه خورماتو |

قائمة إضافية بأسماء بعض التركمان الذين اعدموا خلال السنوات

١٩٨٠ - ١٩٩٢

| | |
|------------------------|-------------------------------|
| ١. نور الدين صديق | ٢. عباس جمال |
| ٣. صلاح حسن | ٤. عباس مصطفى |
| ٥. جمال عبد الجبار | ٦. عبد العظيم حاجي غالب |
| ٧. علي وهاب | ٨. عبد الأمير عباس |
| ٩. تحسين احمد | ١٠. عبد الأمير حسين |
| ١١. عباس جلالي | ١٢. عبد الكريم حاجي عزيز |
| ١٣. عباس فاضل | ١٤. عبد الكريم سفر |
| ١٥. عباس نازلي | ١٦. عبد الله محمد |
| ١٧. عبد العظيم زمان | ١٨. عبد اللطيف احمد كوثر |
| ١٩. عبد الأمير حسن اشا | ٢٠. عبد الرزاق احمد شاه توالي |
| ٢١. عبد الخالق عزيز | ٢٢. عادل قاسم اشا |
| ٢٣. عبد الكريم سفر | ٢٤. عدنان محسن آل وهاب |
| ٢٥. احمد بشيرلي | ٢٦. احمد حسن لكير |
| ٢٧. احمد محمد علي كهية | ٢٨. احمد رشيد علي |
| ٢٩. علي عبد الواحد | ٣٠. علي اسنفر حسن |
| ٣١. علي باقر | ٣٢. علي بشيرلي |
| ٣٣. علي لكير كوثر | ٣٤. علي لكير رؤوف |
| ٣٥. علي لكير تيسينلي | ٣٦. علي هادي رؤوف |
| ٣٧. علي حسين | ٣٨. علي قدير خليل |
| ٣٩. علي قاسم تازة لي | ٤٠. علي كنظم |
| ٤١. علي كمال | ٤٢. علي مردان حسين |
| ٤٣. عادل كوميتلي | ٤٤. علي موسى |

| | |
|--------------------------|-------------------------|
| ٤٦. علي طوزلو | ٤٥. علي سيد محسن |
| ٤٨. عاشور نظم تازه لي | ٤٧. عسكر احمد شاه قولي |
| ٥٠. برهان لکبر علي | ٤٩. ليدن شنکول |
| ٥٢. جعفر احمد | ٥١. برهان عز الدين نعمت |
| ٥٤. عبد العظيم حاجي غالب | ٥٣. جعفر رضا عرفات |
| ٥٦. جاسم دارا | ٥٥. جاسم احمد شاه قولي |
| ٥٨. جليل ابراهيم | ٥٧. جليل فاتح |
| ٦٠. جمال لکبر | ٥٩. جليل مهدي |
| ٦٢. جمعه حسن | ٦١. جمال نعلبد |
| ٦٤. جمعه کمال | ٦٣. جمعة کلظم سلمان |
| ٦٦. جمعه ساهي | ٦٥. جمعه باموچي |
| ٦٨. لکبر علاء الدين | ٦٧. لکبر عبد |
| ٧٠. لکبر زين المابدين | ٦٩. لکبر علي |
| ٧٢. نور محمد علي | ٧١. لکرم عمر طه |
| ٧٤. فاروق نامق | ٧٣. فائق تازه لي |
| ٧٦. فاضل الله ويردي | ٧٥. فاضل عباس مصطفى |
| ٧٨. حبيب کرم نوري | ٧٧. غلزي نجار |
| ٨٠. خليل حسن تقي | ٧٩. خليل فخري |
| ٨٢. حمدي خورشيد عباس | ٨١. خالد عثمان |
| ٨٤. حمزة عباس | ٨٣. حميد کوميلتر |
| ٨٦. حسن عباس | ٨٥. حمزة احمد عرفجي |
| ٨٨. حسن حسين | ٨٧. حسن غرغب |
| ٩٠. هاشم رضا | ٨٩. هاشم حمدي بلقي |
| ٩٢. خديجة محمد ال وهاب | ٩١. هاشم زين المابدين |

| | |
|-------------------------|------------------------------|
| ۹۳. حيدر قنبر | ۹۴. خزل حسين |
| ۹۵. خضير بشير | ۹۶. خضر علي مردان |
| ۹۷. حسين علي داود | ۹۸. حسين علي هادي رؤوف |
| ۹۹. حسين فاضل | ۱۰۰. حسين حسن |
| ۱۰۱. حسين حيدر | ۱۰۲. حسين قلندر |
| ۱۰۳. حسين قاسم | ۱۰۴. حسين محمد علي |
| ۱۰۵. حسين مرتضى | ۱۰۶. حسين زين المايدين |
| ۱۰۷. ابراهيم نكير | ۱۰۸. ابراهيم بريادي |
| ۱۰۹. ابراهيم اصغر زينل | ۱۱۰. ابراهيم فاضل |
| ۱۱۱. ابراهيم كمال | ۱۱۲. ابراهيم محمد علي |
| ۱۱۳. عرفان خليل | ۱۱۴. اسماعيل احمد |
| ۱۱۵. اسماعيل علي | ۱۱۶. اسماعيل ابراهيم |
| ۱۱۷. عزت سلقى | ۱۱۸. عز الدين اسماعيل طووزلو |
| ۱۱۹. قاسم احمد شاه قولى | ۱۲۰. قاسم حمدي |
| ۱۲۱. قاسم حسن اغا | ۱۲۲. قاسم حسن تازه لى |
| ۱۲۳. قاسم كاظم سلمان | ۱۲۴. قاسم محمد |
| ۱۲۵. كاظم عباس | ۱۲۶. كاظم يوسف |
| ۱۲۷. كمال عبد الصمد | ۱۲۸. كمال جمعة بهرام |
| ۱۲۹. كمال قنبر | ۱۳۰. كمال مصطفى |
| ۱۳۱. كريم زين المايدين | ۱۳۲. محمد رشيد |
| ۱۳۳. محمود طاووقلى | ۱۳۴. مهدي شيخ ابراهيم |
| ۱۳۵. محمد عبد الله | ۱۳۶. محمد علي عباس |
| ۱۳۷. محمد جعفر ترزي | ۱۳۸. محمد حسن تقى |
| ۱۳۹. محمد حسين بشيرلى | ۱۴۰. مصطفى حسين |

| | |
|--------------------------|-----------------------|
| ١٤١. محمد مرتضى دلورود | ١٤٢. محمد سمين |
| ١٤٣. محمد سيد حسين | ١٤٤. محمد تقى احمد |
| ١٤٥. محمد ولي | ١٤٦. شرف حسن اغا |
| ١٤٧. مردان..... | ١٤٨. مهيد حمزة لى |
| ١٤٩. ملا حمد | ١٥٠. محسن طي هادي |
| ١٥١. محسن فاضل | ١٥٢. محسن فرحان |
| ١٥٣. محسن حسن | ١٥٤. محسن مقصود علي |
| ١٥٥. موسى جمعة بهرام | ١٥٦. موسى كاظم |
| ١٥٧. موسى ميرزا | ١٥٨. موسى تيميني |
| ١٥٩. مصطفى علي مهدي اغا | ١٦٠. نجاه حسن |
| ١٦١. مصطفى كاظم سلمان | ١٦٢. مصطفى باشا |
| ١٦٣. موطلو عباس | ١٦٤. مظفر فاتح |
| ١٦٥. مؤمن حاجي واحد | ١٦٦. ممتاز لكرم عباس |
| ١٦٧. معلم حمدي | ١٦٨. ناصح عباس |
| ١٦٩. نجاه جلال باشا | ١٧٠. نجاه اسماعيل |
| ١٧١. نجاتي اسماعيل | ١٧٢. نجاه قاسم قوريلي |
| ١٧٣. نجاه محمد | ١٧٤. نجندت مظلوم |
| ١٧٥. نجندت شاه باز | ١٧٦. نجف تيميني |
| ١٧٧. نجف طوزلو | ١٧٨. سلام حمدي باقي |
| ١٧٩. نجم الدين خلف | ١٨٠. نجم الدين طاهر |
| ١٨١. نور الدين صديق | ١٨٢. نشأت منحت |
| ١٨٣. نهاد محمد | ١٨٤. نوازي صديق قصاب |
| ١٨٥. نور الدين سلمان اغا | ١٨٦. عمر سعد |
| ١٨٧. عمر ملا شاكر | ١٨٨. رمزي محمد |

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| ١٨٩. رضا مرتضى | ١٩٠. رضا رشيد محمد |
| ١٩١. صباح محمد جوع | ١٩٢. صلاح علي عباس |
| ١٩٣. صلاح حسن | ١٩٤. صلاح محمد جوع |
| ١٩٥. صلاح نور الدين | ١٩٦. سالم حسن ثقي |
| ١٩٧. صفاء حسن | ١٩٨. صفاء سالي |
| ١٩٩. سيفل غائب مهدي | ٢٠٠. سلمان رشيد |
| ٢٠١. مرجان شاكز جالجي | ٢٠٢. مرتيب حسين |
| ٢٠٣. مختار بايقدار | ٢٠٤. سيد عاشور |
| ٢٠٥. سيد جعفر | ٢٠٦. سيد محمد |
| ٢٠٧. سيد حسين | ٢٠٨. منان محمد |
| ٢٠٩. صبحي باقي | ٢١٠. صبحي فاضل |
| ٢١١. شهاب احمد | ٢١٢. ضياء قاسم |
| ٢١٣. شكري محمود شكر | ٢١٤. شكري محمد |
| ٢١٥. تحسين احمد | ٢١٦. طالب جمعة |
| ٢١٧. طالب ملا مادي جالجي | ٢١٨. عمران خضر علي مردان |
| ٢١٩. وايد عزيز | ٢٢٠. يشار خليل قنبر |
| ٢٢١. يشار عز الدين | ٢٢٢. يشار عز الدين طولوز |
| ٢٢٣. يوسف رفيق | ٢٢٤. بوجل موسى |
| ٢٢٥. بوكسل ولي | ٢٢٦. زكي محمد علي |
| ٢٢٧. زين المايدين صابر | ٢٢٨. ضياء قصاب فوخر |

وفي ١٩٩١/٤/٥ تظاهر مواطنون تركمان أمام القنصلية العراقية في اسطنبول احتجاجا على عمليات القمع في انتفاضة آذار ١٩٩١ مما حدى بعناصر أمن القنصلية إلى إطلاق الرصاص تجاه المواطنين مما أسفر عن استشهد ثابئين هما:

| | |
|------------------|-------------------|
| نجندت بقال اوغلو | مواليد كركوك ١٩٥٩ |
| يلماز سعيد اوغلو | مواليد كركوك ١٩٦١ |

وخلال اجتياح قوات النظام الحاكم لمدينة اربيل في ١٩٩٦/٨/٣١ بدعوة من الحزب الديمقراطي الكردستاني ، تم إلقاء القبض على المواطنين للتركان التالية أسمائهم من قبل المخابرات العراقية وفي ١٩٩٦/٩/٢ تم إعدامهم وهم :

| | |
|-----------------------------|---------------------------|
| ١. محمد رشيد طوزلو | ٢. ايمن شاكر عراقي |
| ٣. قهاده قاسم كركوكلي | ٤. ايمن وليد اربيلي |
| ٥. عبد الرحمن عمر بقال اغلو | ٦. فارس هادي |
| ٧. علي عجم اغلو | ٨. احمد نور الدين كركوكلي |
| ٩. يلماز يوسف | ١٠. شيرزاد يوسف |
| ١١. خالد ابراهيم | ١٢. هاجر اربيلي |
| ١٣. عبد المؤمن محمد أمين | ١٤. ابراهيم عبد الرحمن |
| ١٥. ملزن فاروق | ١٦. نجم الدين نور الدين |
| ١٧. شاهين يوسف | ١٨. شاهوان شاهباز صمد |
| ١٩. شيوان شاهباز صمد | ٢٠. ميكانيل شاهباز صمد |
| ٢١. شاكر شكور زين العابدين | ٢٢. علي بايجي |
| ٢٣. طارق فائق نور الدين | ٢٤. نشأت عبد الله |
| ٢٥. مراد اربيلي | |

الملحق (ح)

نص المقالة الصحفية المنشورة في جريدة الثورة ليوم ١٩٩١/٤/٩

الحلقة الخامسة ٩ نيسان ١٩٩١

(أسباب الانتفاضة)

لنا في الحلقة الرابعة أن تراكم كل ردود الفعل عند كل المتضررين من تطبيق القانون وكل المتضررين من تطبيق الانضباط والحياة الاقتصادية ، وطبيعة ونمط الحياة الثقافية والفكرية والاجتماعية الجديدة ، وعند الذين امتنوا السياسة كسلعة وليس كرسالة ، وحتى المتضررين من بناء قوات مسلحة متجانسة مع الدور الذي يرد لها أن تملأه طبقا للوصف الذي أشرنا إليه ، وعند كل الذين أصاب قلوبهم أو مصالحهم ما أصابهم في وحدة العراق بعد أن كان الشمال شبه منعزل عن مساحة العراق الأخرى في حياته السياسية والاجتماعية وحتى في جانب من بضائع أسواقه التي كانت تمتع بالبضائع الأجنبية (الإيرانية والتركية) نقول بعد أن تراكمت ردود الأعمال على كل إجراءات الثورة تحقيقا للذي تحقق حتى صار التراكم فيها وعطوها مثل كرة الثلج تكبر كلما تدرجت مسافة أطول ... هل أن كل الذين تضرروا قد أصبحوا معادين إلى حد التعاطف مع الذي سهل جانبنا من مهمة الأعداء في المنازلة الكبرى وغدر الفارين الصلاء والإيرانيين في حوادث الشعب التي حصلت في الجنوب والشمال ؟.

والجواب على هذا هو النفي .. فليس كل الذين أصابهم الضرر أو وقتت الثورة بوجه رغبتهم سواء بصورة مؤقتة أو دائمة قد تعاطفوا مع هذا الوضع المعادي بل أن بعضهم وإن كان قد تضرر من إجراءات الثورة وخاصة بعض وجه المجتمع الأصلاء قد وجد أن الذي حصل بمس وطنيته وحرميته وقيمته الأخلاقية الإنسانية ودينه وشرفه فاقترض من دخله بعد أن نفص عنه كل ركائز التأثير السابق ليحصل سلاحه لحماية شرف العراق وسمعته ومستقبله أو ينف موقفه ليس كموقف الخوف ولكن وكما هو معروف فإن الثورة لا تسقط فقط في لحظة سقوطها وإنما تمتد بداية سقوطها من أول لحظة تبدأ فيها بالوضوح، ثم أن تكوين وسط معاد لا يحصل بل بل العناصر المنظمة المعادية فصب ، وإنما وإن كفت تلك العناصر غالبا ما تبادر بالفكرة والعمل المقصود ، فإن المتعاطفين غالبا ما تبادر بالفكرة والعمل المقصود . فإن المتعاطفين أو الوسط المنظم من الذين لا يمتد قصدهم إلى نص القصد ، الذي يقصده المنظمون ، لكنهم يلجئون دورا كبيرا في تهيئة الأجواء المناسبة للمنظمين في ظرف من الظروف وضمن شروط خاصة . وهكذا لعبت كرة الثلج من التراكم من ردود فعل المتضررين من إجراءات الثورة عبر ثلاث وعشرين سنة ، ولكن في كل الظروف السابقة لم تقل هذا الفعل السيئ لأن أسباب الفعل السيئ لم توفر لها ، النظام الذي توفر لها في الظروف من ناحية ولأن الثورة من ناحية أخرى لم تواجه مرة واحدة هذا الصنف الواسع والمتلون من الأعداء ولم يتدخل العربي الرجعي بصورة رسمية ومكشوفة مع الأجنبي بما

في ذلك الصهيونية وصنفتها " إسرائيل " كما يتدخل الآن ولم تحشد إمكانياتهم معاً وعلى خط واحد كما حصل الآن .

ولأن إمكانيات الدولة الاقتصادية والمالية التي كانت قادرة على أن تستجيب لطلبات ورغبات أصحاب العقول القاصرة أو الكروش الشرهة لم تصل إلى ما وصلت إليه من ضئف منذ عام ١٩٧٨ ، ولأن القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي لم تصل في أي وقت من حياة الثورة إلى الذي وصلت إليه من محنة ، ولأن الحزب لم يصل في السابق إلى ما وصل إليه من ترمل ، ولم تكن وسائل الاتصال مقطوعة أو موصولة بصورة جزئية وهزيلة كما كانت عليه في هذه الظروف ، ولا كانت الإذاعة والتلفاز على ما هي عليه ، بحيث أتاح هذا للمخربين والعلاء أن يغتروا القول أن الحكم قد انتهى وإن بغداد قد وقعت تحت تأثير الشعب أن لم يكن قد وقعت تحت سيطرتهم ، وليس للأخريين خارجهم من مصدر يكتب هذا أو يأتي بما ينقضه إلا نداء الضمير والوطنية داخل النفس والعقل .

لقد واجهت الثورة صعوبات كثيرة عبر مسارها الممتد من ١٧ - ٣٠ تموز حتى ابتدأت المنازلة الكبرى ، ولكنها لم تخض معركة لداخل والخارج كما خاضتها الآن فقد كانت معاركها بوجه علم ذات وجه واحد ، واتجاه كما يبدو أنه واحد ، سواء كانت منها معاركها لداخلية أم معاركها للخارجية وحتى عندما تتداخل الخيانة في الداخل مع العدوان الخارجي كما حصل في قاسمية صدام المجيدة فإن جبهتها لم تنمع وتعدد كما اتسعت الآن . ولم تكن القوة المباشرة الرسمية في المنازلة فيها بهذا الحجم وقدره التأثير ، ومع ذلك حتى لا نظلم للقاسمية فقد كانت ظروف القاسمية بدرجة من التعقيد والخطورة وتدخلت فيها الخيانة في الداخل واستغلال الفرص من أناس كانوا يعيشون في الجنوب أو في الشمال مع العدوان الخارجي إلى حد التفاصيل ، إلا أن الوسط الذي غالباً ما يكون مع اليد العليا في المجتمع لم تتأثر مصالحه وحياته مثلما تأثرت في أم الممارك ، وما كان الإعلام الموجه ضدياً بهذه السعة .. وكانت القدرات المالية والاقتصادية للفضل ، وكان الوسط العربي للرسمي الفضل وكان الوضع الدولي للفضل من الداحية للسبية .

أما في أم الممارك والفصل الخياني فيها ، فقد تغير كل شيء عن موضعه إلا الخيرين الشرفاء دخل العراق ومع ذلك فقد كان تأثير الشرفاء خارج العراق محدوداً ، ذلك لأن المحدثات الدولية الرسمية تحت تأثير ما يسمى بقرارات مجلس الأمن كانت مؤثرة نفسياً وفعلياً ، اقتصادياً وسياسياً ، إلى الحد الذي جعل التأييد للرسمي الخارجي أو الأصح التعاطف الإنساني للرسمي الخارجي وكأنه لم يكن ...

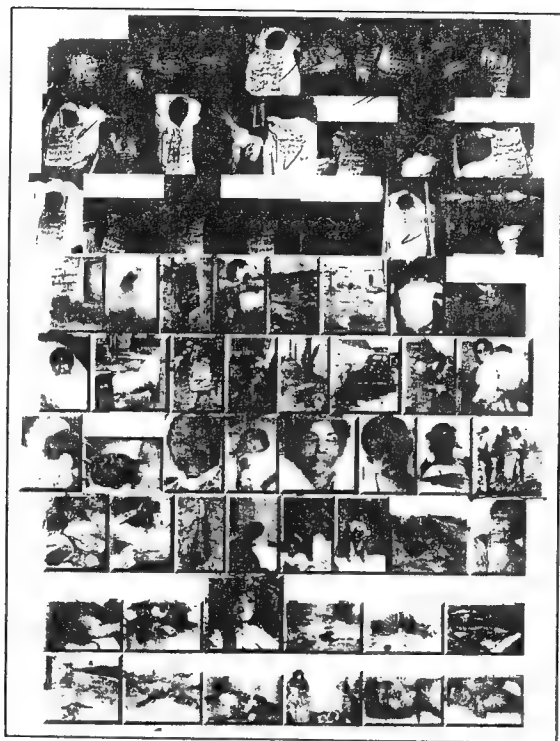
وسط مثل هذا الضرف الذي حدد الشرفاء في الخارج ، وقع الخونة والأرذال وجيران الغدر والتميمة في سوء التقدير ... فيعد أن أصبح الشرفاء الذين لم يسقط السلاح من أيديهم قلة تصوروا أن هي إلا أيام أن لم تكن ساعات حتى ينتهي كل شيء وتحضي الرقاب للخيانة بعد أن تقطع رؤوس الناس من أصحاب القذح المعلى في الشرف والغيرة ، وقد نسي جميع أصحاب التيفات السيئة المصيبة ، أن الله موجود ، وأنه حي قيوم ، وأن الذين قادوا جمع الإيمان وانتخبوا للعراق متصدين لعدوان ثلاثين دولة أن ترخي قبضتهم عن بنادقهم وسيوفهم إلا عندما يقدر الله لهم شرف الاستشهاد . وكان الذي كان وبدأت المنازلة

بين الفقه والحضيض ، والحرل العلل عن القسم ، ونلتحق النشأى فرمان للعالمية للدين جندوا سفرهم بالمجد الجديد في أم المعارك ، والبرى إلى ملحاتها رجال لا يفكرون إلا بلن يبقى العراق عزيزا والأمة مجيدة ، وإلا بلن تبقى العراقية حرة حتى لو غابت عن الأكتاف رؤوسهم أو رؤوس كثيرة خائت المقدسات ، فالصبح كل شيء بينا من نهاري الفرص في شمالي العراق الذين لم يتركوا محنة أو ظرفا صعبا إلا ودخلوا كقتل إضافي ضد العراق ، حتى أولئك الذين دخلوا من الجنوب أو عاشوا فيه ولكنهم خائوا ماء وأرضه ومساء بعد أن فقدوا كل معنى إنساني للإنسان وبعد أن فقدوا أبسط وصف للوطنية في سلوكهم وتفكيرهم ، وبقي من بقي ليكون تاج شرف العراق وحجر الماس الصلب والأصيل في أركان بنائه الشامخ وقبة المجد فوق بنائه العظيم والله أكبر ... وتهلوى للشر ميتا مزرعا تحست أقدام الغياري والشرق من بين ثأيا الظلام الدامس شماع شمس لن تغيب ... والله أكبر مرة أخرى. وهكذا وعلى نطاق واسع وبطريقة لم تألفها الثورة والمسيرة والعراق تغدو التفاصيل واضحة وتصبح قياسات الوطنية والإخلاص والموقف الصحيح واضحة في الدين والدنيا وفي الحزب والشعب والقوات المسلحة وفي القيادة والقاعدة .

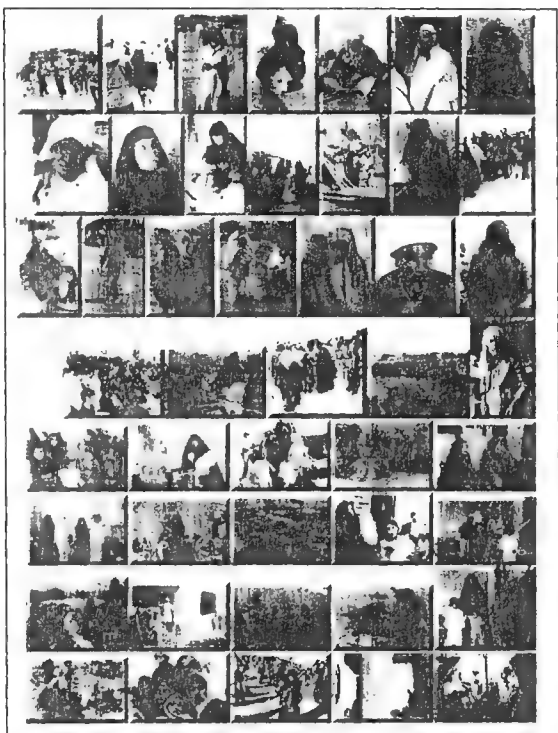
ومثل هذا الحال إنما هو الواضح الذي ليس غيره يقام عليه بناء شامخ وازدهار هو من ثمرة عرق ودماء أبناء العراق النشأى ، وبذلك فقد ابتدأت الميسرة وفق قياسات جديدة أكثر وضوحا سواء في جانب ممارسة الديمقراطية أو الحقوق ما نحتاج من حضور الحسم والحزم ومركزية القرار ، والتصفت مع كل جملة كنا نسمعها ولا نقف عندها كما يجب صور كل المعنيين ونباتهم .

وفرزت المنازل من لم يأخذ حقه كما يجب عن الذي أخذ أكثر من حقه وتعاملت القيادة معه بأعلى مما يستحق من مكانة ، وتلاخى رجال ميامين في القيادة العليا بعضهم قائل الأشرار ببذخاته الشخصية ليسجل سفرا جديدا للقيادة ويؤكد مصداقية معانيها . التي غالبا ما يؤكد عليها قائد الميسرة صدام حسين فهذه هي مسيرتنا وعلى أساس هذه القيم سنسير ، فالذي معنا سيد كل معاني الشرف والخيرة والوطنية والإنسانية والجهاد تتحقق ، والذي لا يكون مع هذا الوصف للميسرة ومعانيها للنبيلة فإننا غير إسفين عليه وإلى جهنم ونؤمن المصير وعند ذلك فلا عثرة كبيرة ، أو توقف يسر الأعداء بعد الآن ... والله أكبر للمرة الثالثة ...

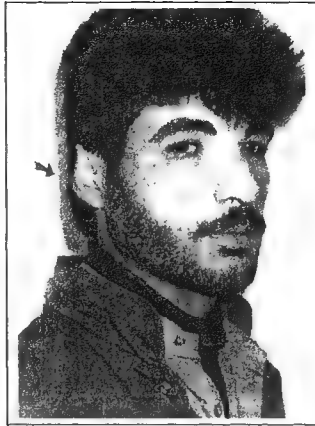
الملاحق والصور



صور لضحايا من مختلف الأعراق، بلا عدد، تنوع هوياتهم ما بين قتل وتشويه وتعذيب
وتشريد خارج لوطنهم... هكذا إمارة الطائفة



قطع الأذن



آثار في الصدر وأخرى في الرسغ



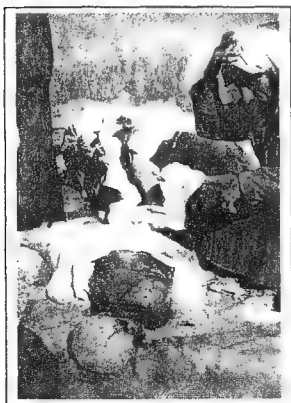
بقايا بشر



إنسان...!!



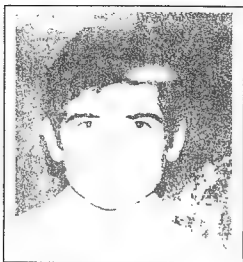
آثار الكي بالنار



بقايا جنة



آثار التطيب



ناجي نوري طاهر
تاريخ الولادة: ١٩٧٠م
مكان الولادة: كولكا



زكي نافخوش مصطفى
تاريخ الولادة: ١٩٧٠م
مكان الولادة: هيندل



جعفر تاملار محمد
تاريخ الولادة: ١٩٦٩م
مكان الولادة: هيندل



سليمان آزو إبراهيم
تاريخ الولادة: ١٩٧٠م
مكان الولادة: كولكا

نماذج لبطاقات بعض المعتقلين

هذه اربع بطاقات اختيرناها من عدد كبير من الاقادات التي أدلى بها المعتدون في المراق لمركزنا، نبدأ بها مرفعا لمرفوع التعذيب في العراق :-



الحالة الاولى

- « الاسم : كامران حميد عبد النادر
« تاريخ الولادة : ١٩٧٠
« الجنسية : عراقي - كردي
« المهنة : طالب في ثانوية دربندخان.
« العنوان : محافظة السليمانية، أفاد
بمابلسي :
- الذي اقتبى ملتي في المدرسة من قبل
رجال الأمن الحري العراقي بشبهة الانتماء
الى البشمركة الاكراد وأودعت جن طواري
السليمانية وقد مارس رجال وأجهزة السلطة
فدي أساليب متنوعة منها :
(١) الغرب المبرج بالكبيلات ذات الشراة
الكهربائية (٢٠) قطع أصبع يدي بالسكين .
(٢) انواعا أخرى كالغرب المبرج بالمعوي .
(٣) التعذيب النفسي كالسباب والشتن .

الحالة الثانية

وأودعت سجن بعقوبة ومعتب من قبل أجهزة الأمن العراقي بالوسائل التالية :

(١) تعريضه الى تيار كهربائي شديد .

(٢) ثقب في أعلى الحلق (٣٠ ثقل يدي البصري . ٤) لوي يدي اليمنى على العمود حتى كرها . (٥) حرق كتفي الأيسر بالمكواة الكهربائية (٦) الغرب المبروح مما سبب له انهياراً عصبياً (٧) كسر الحبة اليمنى من الحوص . (٨) التعذيب النفسي والشتم والسيب .

• الاسم : محمد أمين محمدي

• تاريخ الولادة : ١٩٦٢

• الجنسية : عراقي - كردي

• المهنة : معاون طبيب في مستشفى بعقوبة .

• العنوان : محافظة ديالى - خانقين ،

أُفاد بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٣ بما يلي :

- ألقى القبض علي بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٥ من قبل شرطة الأمن السري العراقي في سوق خانقين بشبهة الهروب من الخدمة العسكرية





الحالة الثالثة

= الاسم : هرمز لوتفا بنيامين
 = تاريخ الولادة : ١٩٥٣
 = الجنسية : عراقي - آنوري
 = المهنة : موالف شركة (دوميسر)
 = المدرسة
 = العنوان : محافظة الموصل - مدينة
 = ملكيت ، أمداد بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠
 = سلسي :
 - داهم رجال الأمن العراقي مقر الشركة
 التي كنت أعمل فيها الساعة الواحدة ظهرا
 بشبهة الانتماء الى الحركة الأنوري
 بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٤ أقتادوني الى مديرية
 أمن الموصل حيث عذبت هناك وبمعهدها
 نقلوني الى مديرية أمن بغداد حيث تم
 تعذيبني بأنواع مختلفة وحكم علي
 بالمؤبد وأطلق سراحي بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٨
 بعد ملق عام نتيجة فقط منظمة القسوة
 الدولية على الحكومة العراقية ، أمسا
 أنواع التعذيب لهم :
 (١) الضرب باليد والعصا والأتاسيب
 (٢) سكب الماء البارد (٢٠) الربط بالسلاسل
 الحديدية (٤) التعذيب بالكهرباء
 (٥) تعذيب معتقلين آنوريين أمامي وقلع
 صوتهم وكسر أشتانهم وإعدام بعضهم .



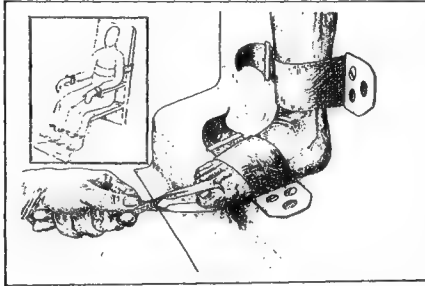
الحالسة الواحدة

= الاسم : جميل عبد الكريم الساهي
= تاريخ الولادة : ١٩٢٠
= الجنسية : عراقي - عربي
= العنوان : موطن متقاعد
= أفراد بتاريخ ٨٨/١/٢ ٨٨/١/٢ بما يلي :

- اثني رجال الأمن العراقي القدير، علي
بنهجة تعاوني مع المرحل الشهيد السيد
المستدر (رحمه ٠٠١) بتاريخ
١٩٧٩/٦/١٨ حيث اقتادوني معصوب اليه
الى مديرية أمن بغداد حيث قضيت ثلاثة عشر
يوماً لاقب خلالها اثنا عشر من المعتقلين
السبي والجسدي وصفت من الرقود المستعصية
حتى شئت برأسي وأطلق برأسي، ومن
أسألت المعتذب التي تعرضت لها :
(١) الحرب المبرح بالعصا والاشباح
والكهرباء مما تسبب تورم في الساقين
وألام مستمرة لحد الآن : (٢) وهي مشرب
معتقل لمدة من الزمن : (٣) تعذيب
معتقل آخر أمام عيني حتى موت
(٤) اجباري على تنظيف فوطة التعذيب .

واضاحت المنظمة في تقريرها :

وأشارت التقارير الى بعض السجناء ماتوا نتيجة التعذيب ، ومنهم طيار سليم محمد ، وهو طالب عمره ١٨ سنة وعُثر في الحزب الديمقراطي للكرديستاني المحظور ، اعتُقل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، وورد انه توفي تحت التعذيب في محوّل/بولو . وقد طالبت المنظمة بإجراء تحقيق في ملاقات وفاته ، وفي أثناء تعذيب عضوين آخرين في الحزب المذكور قبل إعدامهما في تشرين الثاني/نوفمبر إذ أُعيدت جنازة مهدي إبراهيم محمد وعبد طه إبراهيم إلى دوتيا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، وأخاطبهما منزعة وعيونهما مغطاة . ٥٥



أما التقرير الذي أصدرته المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٧ (منظمة تهتم بحقوق الإنسان في العالم العربي ومقرها القاهرة ، ولها فرع في جنيف) ، فقد تطرق أيضا إلى التعذيب في العراق في الصفحة (٧٢) ومما جاء فيه :-
 " ان التقارير تشير الى ان التعذيب مازال يتم على نطاق واسع وهناك شبهات بأنه يتم بهدف دفع المعتقل لأن يعلن تطلبه عن اعتناقه السيادة أو ليعلمن انضمامه لحزب البعث " .
 ويضيف تقرير المنظمة :

" هناك شبهات حول استخدام السلطات المعنية في السجون العراقية للمسموم كوسيلة

٧ - الجرائم الخاصة بالاقتصاد القومي والتجارة المنصوص عليها في المواد
سنة (١١) الى (١٣) من قانون تنظيم التجارة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠
المعدل .

٨ - جرائم المغتربات المنصوص عليها في المادة (١٤) من قانون المغتربات
رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ المعدل .

٩ - جرائم الأسلحة المنصوص عليها في الفقرات (١ ، ٢ ، ٤) من المادة
(٢٩) والمادة (٣٠) من قانون الأسلحة رقم (١٥١) لسنة ١٩٦٨ المعدل .
وكذلك الجرائم المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة الرقم
(٨٠٧) والمؤرخ في ٢٩/٧/١٩٧٥ .

١٠ - أية جريمة أخرى ينص عليها القانون ، لو يقرر رئيس الجمهورية
إحالتها على محكمة الثورة .

ثانياً - يعل هذا القرار محل قرار مجلس قيادة الثورة الرقم (١٠١٦) والمؤرخ
في ١٩٧٨/٨/١ .

ثالثاً - تباد جميع القضايا المعلقة على محكمة الثورة غير المشمولة بالفقرة (أولاً)
من هذا القرار الى دائرة شؤون قانون السلامة الوطنية لايداعها الى المحاكم
المختصة للنظر والفصل فيها وفق الأصول . عدا القضايا المعلقة على
محكمة الثورة ونسق الفقرة (١٤) من قرار مجلس قيادة الثورة رقم
(١٠١٦) في ١٩٧٨/٨/١ .

رابعاً - لا يعمل بأي نص قانوني يتعارض مع احكام هذا القرار .

خامساً - يبقى قرارا مجلس قيادة الثورة الرقم ١٣٠٣ و ١٤٠٤ في ١٩٧٨/٩/٣٠
و ١٩٧٨/١٠/٣٢ ساري المفعول بعد فساد هذا القرار .

سادساً - ينقذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

احمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

ملاحظة :: "محكمة الثورة" تتشكل من مفتشين وعسكريين ومن رجال قهر
القائم وميليشيا واحدة وتعتبر قراراتها نهائية ولاستئناف
في محكمة اعلى .

« الوثيقة الماسة » :

تقريب

علي وشائق دعوى أرقام

الكتب الرسمية الصادرة عن "مكتبة الثورة" ومؤشر فيها أرقام الدعاوى —————
فيها مايلي :

- ١ - لن كل دعوى شخص مجموعة من المتهمين تحمل اسمياتنا الى اكثر من (٥٠) شخص .
- ٢ - ان المحكمة تنظر يوميا (١٠) دعاوى كمعدل لهذه للمجاصح ويمكن اثبات ذلك بالنظر الى صورة طبق الاصل لأرقام الكتب والدعاوى والاطلاع على الملاحظات

كتاب مكتبة الثورة / ١ / ٢٠٦٠ في ٢٧ / ٦ / ٧٩٠٠ الدعوى العرقية ١٢٥٤ / ج / ٧٩ / القضية العرقية ٧٩ / ١٥ / ٧٩٠٠

العامة / ٢٢ / (أعمال)

١ - صلاح محمد صالح
٢ - مهدي مخرج جواد
٣ - ناظم جواد ناظم
٤ - حملا هاني رزاق

١ - رشيد الفتنة صالح

مكتبة الثورة / ١ / ٢٠٦٠ في ٢٧ / ٦ / ٧٩٠٠ الدعوى العرقية ١٢٥٤ / ج / ٧٩ / القضية العرقية ٧٩ / ١٥ / ٧٩٠٠

العامة / ٢٢ /

١ - كريم ناظم حسن
٢ - كريم عبد حسن
٣ - طاهر كريم محمود
٤ - ريان جواد عداوة
٥ - فاضل جليل سبيل

مكتبة الثورة / ١ / ٢٠٦٠ في ٢٧ / ٦ / ٧٩٠٠ الدعوى العرقية ١٢٥٤ / ج / ٧٩ / القضية العرقية ٧٩ / ١٥ / ٧٩٠٠

العامة / ٢٢ / مدينة الثورة) مؤيد

١ - محمد حسين قاسم المبرقع
٢ - حسن جابر موسى
٣ - هادي ناظم محمد
٤ - قاسم محمد فاضل
٥ - عبد الرحيم علي الشوكي
٦ - علي حسن جليل
٧ - كاظم طاهر ياسين
٨ - جاسم محمود طلسي
٩ - عبد العظيم مخرج علي
١٠ - كاظم محمد شبيب
١١ - هادي راشد محمد علي
١٢ - بدوي خليل محمود
١٣ - بدوي خليل محمود
١٤ - عبد الناصر عبد السلامي
١٥ - عبد الكرم ناصر محمد
١٦ - صلاح هادي صالح
١٧ - سمير خليل شادي
١٨ - عبد الاصيل عادل حافظ
١٩ - عبد الاصيل يوسف
٢٠ - هادي فاضل كوري
٢١ - فاضل هادي كوري
٢٢ - محمد عبد اللطيف
٢٣ - جاسم عبد ابراهيم
٢٤ - طاهر حسن نوري
٢٥ - حسين كاظم فليجسان

مكتبة الثورة / ١ / ٢٠٦٠ في ٢٧ / ٦ / ٧٩٠٠ الدعوى العرقية ١٢٥٤ / ج / ٧٩ / القضية العرقية ٧٩ / ١٥ / ٧٩٠٠

العامة / ٢٢ / (أعمال)

١ - محمد قاسم حسن المبرقع
٢ - محمد فاضل قاسم حسن المبرقع
٣ - حسين ناصر محمد
٤ - جاسم ناصر محمد
٥ - محمد ناصر محمد
٦ - جاسم ناصر محمد
٧ - جاسم ناصر محمد
٨ - جاسم ناصر محمد
٩ - جاسم ناصر محمد
١٠ - جاسم ناصر محمد
١١ - جاسم ناصر محمد
١٢ - جاسم ناصر محمد
١٣ - جاسم ناصر محمد
١٤ - جاسم ناصر محمد
١٥ - جاسم ناصر محمد
١٦ - جاسم ناصر محمد
١٧ - جاسم ناصر محمد
١٨ - جاسم ناصر محمد
١٩ - جاسم ناصر محمد
٢٠ - جاسم ناصر محمد
٢١ - جاسم ناصر محمد
٢٢ - جاسم ناصر محمد
٢٣ - جاسم ناصر محمد
٢٤ - جاسم ناصر محمد
٢٥ - جاسم ناصر محمد

مكتبة الثورة / ١ / ٢٠٦٠ في ٢٧ / ٦ / ٧٩٠٠ الدعوى العرقية ١٢٥٤ / ج / ٧٩ / القضية العرقية ٧٩ / ١٥ / ٧٩٠٠

العامة / ٢٢ /

١ - محمد قاسم حسن المبرقع
٢ - محمد فاضل قاسم حسن المبرقع
٣ - حسين ناصر محمد
٤ - جاسم ناصر محمد
٥ - محمد ناصر محمد
٦ - جاسم ناصر محمد
٧ - جاسم ناصر محمد
٨ - جاسم ناصر محمد
٩ - جاسم ناصر محمد
١٠ - جاسم ناصر محمد
١١ - جاسم ناصر محمد
١٢ - جاسم ناصر محمد
١٣ - جاسم ناصر محمد
١٤ - جاسم ناصر محمد
١٥ - جاسم ناصر محمد
١٦ - جاسم ناصر محمد
١٧ - جاسم ناصر محمد
١٨ - جاسم ناصر محمد
١٩ - جاسم ناصر محمد
٢٠ - جاسم ناصر محمد
٢١ - جاسم ناصر محمد
٢٢ - جاسم ناصر محمد
٢٣ - جاسم ناصر محمد
٢٤ - جاسم ناصر محمد
٢٥ - جاسم ناصر محمد

[illegible]

